Black plate (601,1)

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرِّجا له، لا في الاجتماع، ولا في المتابعات.

وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرِّجُ أحاديث عن خلقٍ ليسو في الكتابين، ويصحِّحها، لكن لا يدَّعي أنها على شرطِ واحدٍ منهما[(١)].

وبناءً على ما سبق، فلا يصح الحكم على إسنادٍ ما بأنه على شرط الشيخين، أو أحدهما إذا تطرق إليه الخلل من أحد الأوجه التالية:

«**أولاً**: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ أو أكثر، لم يخرِّج له الشيخان.

ثانياً: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ قد أخرج له البخاري، عن راوٍ أخرج له مسلمٌ، أو بالعكس، فلا يصح أن يقال عن هذا الإسناد إنه على شرطهما، وأشهر ما يُمثَّلُ له بذلك: رواية سِماك عن عكرمة، فسِماك من رجال مسلم فحسب، ولم يخرِّج له البخاري، والعكس في عكرمة، فهو من رجال البخاري، ولم يخرِّج له مسلم، بل تكلم العلماء على رواية سماك عن عكرمة، فلا يصح أن يقال عن إسناد اجتمعا فيه: إنه على شرطهما، ولا على شرط واحدٍ منهما[(٢)].

ثالثاً: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ أخرج له البخاري ومسلم، وشيخه في هذا الإسناد قد أخرجا له ـ أيضاً ـ لكن لم يخرِّجا لهما مجتمعين، بل أخرجا لهذا منفرداً عن الآخر، ومن أشهر الأمثلة: إخراج الشيخين لهُشيم، وللزهري، ولكنهما لم يخرِّجا شيئاً من رواية هشيم عن الزهري.

رابعاً: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ أو أكثر، قد أخرج له الشيخان أو أحدُهما مقروناً بغيره، أو في المتابعات والشواهد لا في الأصول؛ **أي إنهما لم يعتمدا عليه**.

وحينئذٍ، فلا يكون الإسنادُ الذي فيه هذا الراوي على شرطهما، ولا

---

(١) النكت ١/ ٣١٢ ـ ٣١٧ بتصرف واختصار، وينظر: المنار المنيف: (٢١)، ونكت الزركشي ١/ ٢٥٧ ـ ٢٧٣.

(٢) ينظر مثال لهذا التلفيق في: كتاب الإيمان ح(١٠٦٤)، بل ادعى: أنه على شرط الجماعة!

Black plate (602,1)

على شرط واحدٍ منهما ـ إذا كان الحديث أصلاً في بابه ـ وهذا الضرب من الرواة كثيرون في الصحيحين.

خامساً: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ متكلَّمٌ فيه، لكن الشيخين انتقيا من حديثه ما علما أنه ضبطه وأتقنه، دون ما أخطأ فيه، أو وهِم فيه؛ كانتقاء مسلم لحديث العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، وعدم إخراج جميع ما روي بتلك السلسلة[(١)]، وعليه: فلا يصح طرد الشرطية فيما كان هذا سبيله.

سادساً: ـ وهو أدق هذه الأوجه ـ أن يكون الإسناد ظاهراً على شرط الشيخين ـ إي: إنه لا يُوجَدُ فيه أيُّ وجهٍ مِنْ أوجه الخلل الخمسة التي سبقت ـ لكن يتبين بعد التفتيش، وجمع الطرق أن له علةً أوجبت للشيخين أو أحدهما تركَ إخراجه، فلا يصحُّ ـ والحال هذه ـ أن يُدَّعى أنه على شرطهما، أو على شرط واحدٍ منهما»[(٢)].

وتبعاً لهذا الوجه الأخير، فإن الظاهر ـ والله أعلم ـ أن الحديث إذا كان أصلاً في بابه، ولم يخرِّجه الشيخان، فقلَّ أن يسلم من علّة كما ذكر ذلك أبو عمر ابن عبد البر بقوله:

«إن البخاري ومسلماً إذا اجتمعا على ترك إخراج أصلٍ من الأصول، فإنه لا يكون له طريق صحيحه وإن وجدت، فهي معلولة»[(٣)].

وفي معرِض حديثه ـ أي: ابن عبد البر ـ عن ضعف أدلة القائلين بسقوط فرض الجمعة، فضلاً عن سقوط الجمعة والظهر، فيمن صلَّى العيد في اليوم الذي يجتمع فيه العيد والجمعة ـ قال: «ليس منها حديثٌ إلا وفيه مطعن لأهل العلم بالحديث، **ولم يخرِّج البخاري ولا مسلمٌ بن الحجاج منها حديثاً واحداً، وحسبك بذلك ضعفاً لها!**»[(٤)].

---

(١) ينظر: هدي الساري: (٤١٠) في بيان انتقاء البخاري لحديث إسماعيل بن أبي أويس ـ وهو متكلَّم فيه ـ وتعليق الخليلي ـ في الإرشاد ١/٢١٨ ـ على ترك مسلم لحديث: «إذا انتصف شعبان، فلا تصوموا».

(٢) ينظر: كتاب الاتصال والانقطاع: (٤٥٦ ـ ٤٥٩) باختصار وتصرف.

(٣) النكت على ابن الصلاح ١/٣١٩.

(٤) التمهيد ١٠/٢٧٧.

Black plate (603,1)

وأدقُّ من هذا: ما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر، بقوله: «وقد بالغ ابن عبد البر فقال ـ ما معناه ـ إن البخاريَّ ومسلماً إذا اجتمعا على **ترك إخراجِ أصلٍ من الأصول**، فإنه لا يكون له طريقٌ صحيحةٌ، وإن وُجدت، فهي معلولة»[(١)].

وأقول: لقد تبرهن لي دقةُ كلمة ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ من خلال عملي في رسالة الماجستير في زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام.

إذا تحرر هذا، فلننظر في صنيع ابن منده من أي الأقسام هو؟ وما مدى دقته في تلافي أوجه الخلل التي أشرت إليها؟

وقبل ذلك أرى أنه من الأنسب إبرازَ طريقته في الحكم على الأحاديث لكونها على شرط الشيخين، ثم أبيّن بأي الأقسام الثلاثة يلحق صنيعه رَحِمَهُ اللَّهُ، ومدى دقته في ذلك.

فقد تبين لي أن ابن منده ـ في حكايته الشرطية على شرط الشيخين ـ تفنَّن في التعبير عن ذلك بعدة طرق، وهي ـ بعد التأمل ـ تعود إلى ثلاثة طرق:

الطريقة الأولى: أن يصف الإسناد بأنه على شرط الشيخين، أو أحدهما، وهذا على ضربين:

الضرب الأول: أن يفرد الشيخين أو أحدهما بالذكر:

ومن أمثلة ذلك: أنه لـمَّا أخرج حديث «**إن الشمس لتدنو حتى يبلُغَ**...»، قال: «هذا إسناد ثابت، **على رسم البخاري**»[(٢)]، وصنيعه في هذا الضرب قليل جداً[(٣)].

الضرب الثاني: أن يضيف إلى حكمه بأنه على رسم الشيخين كلمةً

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/ ٣١٩.

(٢) الإيمان ٣/ ١٠١ ح(٨٨٤).

(٣) ومجموع ما وقفت عليه من هذا الضرب أربعة أمثلة، أحدها ما ذكرته في المتن، والبقية في **الإيمان** مثالان، في الحديثين: (٩٣٢، ٩٧٦)، وفي **التوحيد**، في الحديث: (٥٧١).

Black plate (604,1)

أخرى؛ كالحكم عليه بالثبوت، والمثال السابق يدل عليه، بالإضافة إلى ما سيأتي ذكره في الطريقة الثالثة.

الطريقة الثانية: أن يكون ذِكرَه للشيخين، أو أحدهما تبعاً لبقية الجماعة[(١)]، بحيث لا ينص عليهما، ولا ريب أنهما مقدَّمان من بين أصحاب الكتب؛ كقوله ـ لمَّا أخرج حديث وفد عبد القيس ـ: «هذا إسناد صحيح على **رسم الجماعة**»[(٢)].

الطريقة الثالثة: أن يضيف إلى وصفه للإسناد بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما حكماً بالقبول، وهذا له صورتان:

الأولى: أن يحكي الإجماع على صحة ذلك الإسناد.

ومن ذلك قوله ـ لمَّا روى حديثَ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أعط فلاناً، فإني أراه مؤمناً...» ـ: «**حديث مجمَعٌ على صحته** من حديث معمر وصالح، ورواه جماعة عن الزهري؛ منهم: يونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب، وابن أخي الزهري، **وكلُّها مقبولة على رسم الجماعة**»[(٣)]، وهذا قليل جداً.

الثانية: أن يحكم عليه بالثبوت، مجرداً عن حكاية الإجماع، كأن يصفه بأنه صحيح، أو ثابت.

ومن ذلك قوله ـ لمَّا أخرج حديث ابن عمرو رضي الله عنهما: «أكبر الكبائر الإشراك بالله...» ـ: «**هذه أسانيد صحاح، على رسم الجماعة إلا**

(١) تقدم قريباً إيضاح مراده بالجماعة.

(٢) **الإيمان** ١/ ٣١٩ ح(١٥٦)، وتنظر الأمثلة التالية: (١٥، ٢٢، ٢٦، ٣٩، ٤٢، ١١٣، ١١٥، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٤٨١، ٥٧٩، ٩٣٢، ٩٩٩، ١٠٦٤).
وفي **التوحيد**، ح(٩١، ٤٨٦).

(٣) **الإيمان** ١/ ٣٢٦ ح(١٦٢)، وقد تقدمت أمثلة ما يحكي فيه الإجماع في المطلب الأول.
لكن الأمثلة التي أعنيها هنا هي التي جمعت بين وصفه للإسناد بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما مع حكاية الإجماع على صحته الحكم، فلتنظر أمثلته في الأحاديث ذوات الأرقام: (١٨٢، ١٨٩).

Black plate (605,1)

البخاري»[(١)]، وهذا هو أكثر الأنواع ذكراً في كلامه[(٢)].

وبعد: فهذه هي طريقته ومنهجه الذي تبيَّن لي في وصفه للأحاديث على رسم الشيخين أو أحدهما.

والسؤال: ما مدى دقة حكمه على الأسانيد بهذا الوصف؟ وبعبارة أخرى: من أي الأقسام الثلاثة يمكن إلحاق أحكام ابن منده على تلك الأحاديث؟

فالجواب: أن دقة هذا الجواب تنبني على تتبُّع أحكامه، ومطابقتها للحقيقة، وقد فعلتُ ذلك؛ رغبةً في الخروج بحكم دقيق على أحكامه.

والذي ظهر لي بالتتبع أن أحكامَ ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ دقيقةٌ في كثيرٍ من الأحيان، وأنه يريد بذلك انطباق صورة الإسناد كما وجدت عند الشيخين، أو أحدهما ـ كما في القسم الأول ـ إلا أن تطبيقه بالدقة على الوجه السادس من أوجه الخلل ـ التي أشرتُ إليها في تطبيق هذا المصطلح[(٣)] ـ يحتاج إلى **دراسة معلَّلة**[(٤)]؛ حتى يتبين للباحث مدى الدقة التي التزمها الإمامُ ابن منده في أحكامه تلك.

ولَفَتَ نظري أن ابن منده يدقق في العبارة، رغبةً منه في تقليل الثغرات التي يمكن أن يُدخل منها عليه في أحكامه تلك، وليكون

---

(١) **الإيمان** ٢/ ٢٣٩ ح(٤٨١).

(٢) تنظر أمثلة في الأحاديث ذوات الأرقام في كتاب **الإيمان**: (١٥، ٢٢، ٢٦، ١١٣، ١١٥، ١٥٦، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٥٧٩، ٨٨٤، ٩٣٢، ٩٧٦، ٩٩٩، ١٠٦٤).
وفي كتاب **التوحيد** تنظر الأحاديث: (٩١، ٤٨٦، ٥٧١).

(٣) وقد سبق قريباً في القسم السادس من أقسام ما يتطرَّق إليه الخلل مما قال فيه: إنه على شرط الشيخين أو أحدهما.

(٤) لأن الدراسة المعللة هي التي تكشف دقة الكلمة من عدمها، وتبين العلل الخفيّة التي جعلت الشيخين أو أحدهما يعرضان عن هذا الحديث أو ذاك، وهذه أمثلة أذكرها ـ لمن أراد أن يدرسها ـ، وهي في كتاب **الإيمان**: (١٥، ٢٢، ٢٦، ١١٥، ١٥٦، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٦، ٨٨٤، ٩٣٢، ٩٧٦).

Black plate (606,1)

أقربَ إلى الحقيقة في وصفه لإسنادٍ ما بأنه على شرطهما، أو شرط أحدهما.

ومن ذلك قوله ـ بعد أن روى حديثَ العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه ـ: «**ذاق طعم الإيمان...**» من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عامر بن سعد، العباس به ـ «رواه ابن أبي حازم، وسعيد بن سلمة، وغيرهما عن ابن الهاد.

هذا إسناد صحيحٌ على رسم الجماعة، أخرجه مسلم من هذا الوجه، **ولا علة له على رسمهم**»[(١)].

فهو رحمه الله بقوله: «ولا علة له على رسمهم» يشير بذلك إلى استغرابه من عدم إخراج البخاري له، مَعَ أنه لا علة له من وجهة نظره.

وابن منده احتاط في عبارته، فنصَّ على إخراج مسلمٍ دون البخاري، إلا أنه أبدى استغرابَه في عدم إخراج البخاري، مَعَ عدم وجود علةٍ تمنع من إخراجه من وجهة نظره[(٢)].

وقد يحصل عنده توسُّع في حكاية الشرطية ـ تماماً كما وقع له في حكايته الإجماعَ في المبحث السابق ـ ومراده بحكاية الشرطية: أنَّ مثل هذا الإسناد يُخَرِّجُ مثلُه البخاري، أو مسلم، أو بقية أصحاب السنن.

ومن الأمثلة على ذلك: أنه قال ـ لمَّا أخرج بعض طرق حديث ابن عمر رضي الله عنهما ـ «**بُني الإسلام على خمس**» من طريق أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

«وهذا إسناد **مجمع على صحته على رسم الجماعة**، إلا البخاري لم يخرِّج أبا مالك الأشجعي، وهو مشهور عن أبي مالك، رواه ابن فضيل

(١) **الإيمان** ١/ ٢٦٠ ح(١١٥).

(٢) وذكر العبارة نفسها في تعليقه على حديث أبي سعيد ـ **الإيمان** ٢/ ٨ ح(١٨٢) ـ: «من رأى منكم منكراً» ـ الذي انفرد به مسلم ـ: فقال: «وهذه أسانيد مجمَع على صحتها، **على رسم الجماعة، أخرجها مسلم وتركها البخاري ولا علة لها**».

Black plate (607,1)

وأبو خالد الأحمر أتمَّ من هذا»[(١)].

فتعليقه يدل على أن مدار الحديث عنده على أبي مالك ـ كما هي عادته في ردِّ الطرق إلى المدار ـ وبعد التتبُّع لم أجد لأبي مالك روايةً عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر، سوى طريقين أخرجهما مسلم[(٢)].

ففي قوله: «على رسم الجماعة» **توسُّع**؛ إذ لم يخرِّج أحد من أصحاب السنن بهذه السلسلة شيئاً، إلا أن يريد ما سبق ذكره، من أن مثله ـ في العدالة والاتصال ـ يخرِّج أهل السنن مثله.

فإن قيل: يحتمل أنه يريد بذلك رواية سعد، عن ابن عمر؟

فالجواب: أن هذا الاحتمال ليس بصحيح؛ لأمرين:

١ ـ السياق لا يساعده، فإن مدار هذا الحديث على أبي مالك، كما قال ابن منده نفسه: «وهو مشهور عن أبي مالك».

٢ ـ أنه علق على ذلك بأن البخاري لم يخرِّج لأبي مالك.

فتبين من هذا أنه يريد رواية أبي مالك، لا رواية سعد، والله أعلم.

ومن أكثر الأمثلة التي توسَّع في حكاية الشرطية فيها على رسم أحد الشيخين، قوله ـ لمَّا أخرج حديثاً رواه من طريق زيد بن أبي أُنيسة، عن القاسم بن عوف، عن ابن عمر: «لقد لبثنا بُرهةً من دهرنا...» ـ: «هذا إسناد صحيح على رسم مسلم والجماعة إلا البخاري»[(٣)].

ووجه توسُّعِه أمران:

الوجه الأول: حكايته الشرطية على رسم الجماعة إلا البخاري، مع أن القاسم لم يخرِّج له مِنْ أصحاب الكتب الخمسة إلا مسلم[(٤)].

الوجه الثاني: أن مسلماً لم يخرِّج رواية زيد بن أبي أنيسة عن القاسم، بل لا توجد رواية في الكتب الستة بهذا السند! فكيف يقال: إنه

---

(١) **الإيمان** ١/ ١٩٦ ح(٤٢).

(٢) تنظر: تحفة الأشراف ٥/ ٤٢٠.

(٣) **الإيمان** ٢/ ٣٥ ح(٢٠٧).

(٤) تنظر: ترجمته في تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٩٩.

Black plate (608,1)

على رسم مسلم؟![1].

وخلاصة القول في هذا المبحث ما يلي:

١ ـ أن أحكام ابن منده على الأسانيد بأنها على شرط الشيخين دقيقة في كثيرٍ من الأحيان.

٢ ـ أنه يريد بحكاية الشرطية ـ في الأغلب ـ انطباق صورة الإسناد كما وجدت عند الشيخين، أو أحدهما، كما تقدم بيانه في **القسم الأول**.

٣ ـ أنه يتوسع ـ أحياناً ـ في حكاية الشرطية، وقد ينسبها إلى الجماعة، مَعَ أن بعضهم لم يخرِّج لبعض الرواة أصلاً، أو قد لا تكون صورة الإسناد موجودةً عندهم، والله أعلم.

المطلب الثالث

تصحيحه على شرط أحد أصحاب السنن الأربع

حظيت السنن الثلاث ـ أبو داود، والترمذي، والنسائي ـ بعناية كبيرة من أهل العلم نظراً إلى مكانة مصنفيها، ومكانة تلك السنن في الإسلام.

ومن صور تلك العناية: الاهتمامُ بشروط هؤلاء الأئمة في مصنفاتهم، كما سبق الحديث عن شرط أبي داود، والنسائي[2].

---

(١) وأغرب من هذا قول الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علَّةً، ولم يخرجاه»!
ومن الأمثلة التي توسع في حكاية الشرطية فيها على رسم الشيخين أو أحدهما، بحيث يقال: ليست هي من القسم الأول من الأقسام التي تقدم ذكرها في بيان مراد العلماء بالشرطية، وقد لا تكون ولا من القسم الثاني:
من كتاب **الإيمان**: الأحاديث ذوات الأرقام: (٤٨١، ٥٧٩، ٩٩٩، ١٠٦٤)، ومن كتاب **التوحيد**: (٥٧١).
وعلى العكس مما تقدم، فقد وقفتُ على مثالٍ واحد كان ينبغي أن يقول فيه ابن منده ـ على طريقته، وكما هو حال القسم الأول ـ: «على شرط البخاري ومسلم»، وهو حديث (٨٨٤) من **الإيمان**، فإن صورة إسناده موجودة بعينها في الصحيحين، ومع ذلك اقتصر في العزو إلى البخاري، فقال: «إسناد ثابت على رسم البخاري».

(٢) وقد أوضحت الكلامَ على شرط أبي داود والنسائي في كتابيهما في النوع الثاني من =

Black plate (609,1)

وأما بالنسبة إلى شرط أبي عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ فأشير إليه باختصار:

قال ابن طاهر المقدسي: «وأما أبو عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ فكتابه وحده على أربعة أقسام:

قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً، **وقسم** على شرط الثلاثة، دونهما، كما بينا[(١)]، **وقسم** أخرجه للضدِّيَّة وأبان عن علته، ولم يُغفِلْه، **وقسم** رابع أبان هو عنه، فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء.

وهذا شرطٌ واسع، فإن على هذا الأصل كلِّ حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه سواء صحَّ طريقه أو لم يصحَّ، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه»[(٢)] اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب ـ وهو أحد شُرَّاح الترمذي ـ مبيناً شرط أبي عيسى الترمذي في كتابه:

«واعلم أن الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ خرّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي.

والغرائب التي خرَّجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرَّج عن متّهم بالكذب متَّفقٍ على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرِّج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متَّهم، وعلى هذا الوجه

= المبحث الأول في الفصل الثاني من الباب الثاني، وبقي الحديث عن شرط الترمذي.

(١) مراده بذلك، أبو داود، والترمذي، والنسائي؛ لأنه سبق أن ذَكَر أن أحاديث أبي داود على ثلاثة أقسام، القسم الثاني منها: «صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله ابن منده، أن شرط أبي داود، والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد، من غير قطع ولا إرسال، ويكون هذا من القسم الصحيح...». اهـ. وينظر: «شروط الأئمة» لابن منده ص(٧٣).

(٢) شروط الأئمة الستة (٢٦).

Black plate (610,1)

خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم، قد يخرج عن سيِّئ الحفظ، وعمَّن غلب على حديثه الوهمُ، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه.

وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم؛ كإسحاق بن أبي فروة، وغيره...، والترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ يخرج حديث الثقة الضابط ومن يَهِم قليلاً، ومن يَهِم كثيراً، ومن يغلِب على حديثه الوهم يخرِّج حديثه نادراً، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه...، وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو أشدُّ انتقاداً للرجال منه»[(١)] اهـ.

إذا تبين هذا، فإن ابن منده من جملة العلماء الذين اهتمُّوا بالإشارة إلى شرط أصحاب السنن الثلاث في حكمه على الأحاديث.

وقد ظهر لي ـ بعد تتبُّع جميع الأسانيد التي حكم عليها بالقبول على شرط أحدهم[(٢)] ـ أنه يمكن تقسيم أحكامه عليها ستةَ أقسام:

القسم الأول: ما كان فيه حكمُ ابن منده دقيقاً، وموافقاً للحال، بحيث وجدتُ صورة ذلك الإسناد عند من أحال الحكم عليهم من أصحاب السنن، وهذا قليل عنده؛ إذ لم أجد سوى حديثين انطبق عليهما كلامه[(٣)].

القسم الثاني: ما كان الإسناد على شرط أكثر من واحد من أصحاب السنن، ولكنه اقتصر في العزو على واحدٍ منهم، ومن أمثلة ذلك:

قوله في التوحيد ـ عقب إخراجه حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «إني قد حدثتكم عن الدجال...» ـ: «هذا الإسناد من رسم النسائي، والإسناد الأول مقبول الرواة باتفاق»[(٤)].

---

(١) شرح العلل ٢/ ٦١١ ـ ٦١٣.

(٢) ولم أدخل في البحث هنا ما شارك فيه أصحابُ السننِ الشيخين، أو ما كان على رسم الجماعة؛ لأنه تقدم البحث فيه.

(٣) تنظر الأحاديث الثلاثة ـ في كتاب **التوحيد** ـ: (٣٥، ٤٥٦، ٧٧٢).

(٤) **التوحيد** ٣/ ٥٩ ح(٤٢٤).

Black plate (611,1)

وبالنظر في «التحفة» يتبين أن الحديث أخرجه أبو داود ـ أيضاً[(١)] ـ، ففي الاقتصار على العزو إلى النسائي قصور[(٢)].

القسم الثالث: ما وهم فيه بالعزو، بحيث عزاه إلى أكثر من إمام، وإنما هو لإمام واحد فقط[(٣)]، وقد وقفت له على أربعة أوهام في هذا؛ منها:

قوله في التوحيد ـ عقب إخراجه حديث رُميثة رضي الله عنها مرفوعاً: «اهتز عرش الرحمٰن لموت سعد بن معاذ» ـ: «وهذا إسناد صحيح من رسم أبي عيسى وأبي عبد الرحمٰن النسائي»[(٤)].

وبالنظر في «التحفة» يتبين أن هذا الحديث من رواية يوسف بن يعقوب بن الماجشون، عن أبيه، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن جدته رُميثة رضي الله عنها.

وهذه السلسلة لم يُرْوَ بها شيء في الكتب الستة حاشا النسائي في الكبرى ـ كما سيأتي ـ ولا يوجد لرُميثة حديثٌ في الستة من مسندها، وإنما روى لها أحمدُ في مسنده حديثاً واحداً فقط[(٥)].

وقد روى الترمذي هذا الحديث بعينه ـ في «الشمائل» ـ من طريق يوسف، به[(٦)].

وسلسلة يوسف بن يعقوب، عن أبيه، عن عاصم، عن جدته رُميثة، روى بها النسائي في الكبرى ـ أيضاً ـ لكن الحديث ليس من مسند رُميثة،

---

(١) أما النسائي، فرواه في الكبرى، ورواه أبو داود، كما في التحفة ٤/ ٢٤٥.

(٢) تنظر مثال آخر ـ في **التوحيد** ـ: الحديث رقم (٣٤).

(٣) ولا يعترض على هذا بأن ابن منده قد يكون وقف على بعض الروايات لهذه السنن، فيقال: إن هذا وإن كان محتملاً، إلا أنه ليس بقوي، خصوصاً وأن الحافظ المزي في «التحفة» استوعب ـ أو كاد ـ جميع روايات السنن.

(٤) **التوحيد** ٣/ ٢٦٥ ح(٨٢٧).

(٥) ينظر: المسند ٤٤/ ٣٧٦.

(٦) ينظر: التحفة ١١/ ٣٢٠، وينظر المثال الآخر في **التوحيد** ح(٤١٦) حيث عزاه إلى الترمذي والنسائي، والصواب أن النسائي لم يخرجه مطلقاً، كما في التحفة ٧/ ١٥٥، بالإضافة إلى وهمه في عدم عزو الحديث إلى صحيح مسلم، كما سيأتي التنبيه عليه قريباً.

Black plate (612,1)

بل من مسند عائشة، رضي الله عن الجميع[(١)].

القسم الرابع: ما وهم فيه بحيث عزاه إلى أحد أصحاب السنن، وهو في الصحيح، وقد وقفتُ على مثالين من أوهامه في هذا، وهما:

الأول: قوله ـ عقب إخراجه حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً: «إني لمستتر بأستار الكعبة...» ـ: «هذا إسناد مشهور متَّصل على النسائي، وأبي عيسى»[(٢)].

وهذا الحديث أخرجه ابن منده من طريق عُمارة بن عمير، عن وهب بن ربيعة، عن ابن مسعود، وهو بعينه عند مسلم في صحيحه.

ويحتمل أنَّ ابنَ منده ظنَّ أن مسلماً أخرجه في المتابعات[(٣)]؛ لأنه ـ أي: مسلم ـ إنما ساق هذا الإسناد بعد الإسناد الأول، الذي اتفق عليه الشيخان[(٤)]، والله أعلم[(٥)].

الثاني: قوله ـ عقب إخراجه حديث سَمُرةَ بن جندب ﷺ مرفوعاً: «أحب الكلام إلى الله أربع...» ـ: «وهذا إسناد ثابت على رسم أبي داود، وأبي عيسى، والنسائي»[(٦)].

وهذا الحديث بعينه رواه مسلم من طريق هلال بن يَساف عن الربيع بن عُمَيْلَة[(٧)]، عن سمرة ﷺ.

---

(١) كما في التحفة ١٢/ ٣٩٠. **ينظر مزيد** من الأمثلة في **التوحيد**: (٦١٤، ٨٢٧)، وفي **الإيمان**: (٨١٤).

(٢) **التوحيد** ٣/ ٥٣ ح(٤١٦).

(٣) ينظر: صحيح مسلم ٤/ ٢١٤٢ ح(٢٧٧٥).

(٤) ينظر: صحيح البخاري كتاب **التوحيد** ٤/ ٤١٠ باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ...﴾ [فصلت: ٢٢] ح(٧٥٢١)، ومسلم ٤/ ٢١٤١ ـ ٢١٤٢ ح(٢٧٧٥).

(٥) **أخرجه مسلم**، والترمذي. أما النسائي، فلم يخرِّجه مطلقاً، كما في التحفة ٧/ ١٥٥.

(٦) **التوحيد** ٣/ ٢٣٠ ح(٧٣٥).

(٧) ضبطَ اسمَ (عميلة) الحافظُ ابن حجرٍ في «التقريب» (١٨٩٧) فقال: «بمهملة، ولام، مصغر»، ولم أجد ضبطه في كتب المشتبه، ككتاب «الإكمال»، ولا في كتاب «التحرير» لابن ناصر الدين، ولا في كتاب ابن حجر «التبصير».

Black plate (613,1)

وبقية عزوه هو كما قال: على رسم الثلاثة، إلا أن النسائي أخرجه في عمل اليوم والليلة[١].

القسم الخامس: ما عزاه إلى أحد أصحاب السنن، وليس في أي كتاب منها، وقد وقفتُ على أربعة أمثلة، وهذا أحدها؛ وهو:

قوله ـ عَقِبَ إخراجه حديثاً من طريق أبي عُشَّانة[٢]، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن الله ليدعو يوم القيامة الجنة...» ـ: «هذا إسناد صحيح على رسم أبي عيسى، والنسائي»[٣].

وبتتبُّع طرق الحديث، تبين أن الإسناد ليس على شرط واحد منهما، فأبو عُشَّانة ـ أحد رواة الإسناد ـ لم يخرِّج له الترمذي أصلاً[٤]، والنسائي لم يخرِّج لأبي عُشَّانة عن ابن عمرو شيئاً.

فتبين بهذا وَهْمُ ابن منده في حكمه هذا[٥].

القسم السادس: ما عزاه إلى إمام، والحديث عند إمام آخر ليس الذي سمّاه، وقد وقفتُ على أربعة أوهام له في هذا، وهذا أحدها، وهو:

قوله ـ في الإيمان ـ عَقِبَ إخراجه حديث عوف بن مالك رضي الله عنه قال: كنا في بعض السفر، فعرّس رسول الله ﷺ...» ـ: «هذا إسناد صحيح على رسم النسائي، إلا أن فيه إرسالاً»[٦].

هذا الحديث رواه ابن منده من طريق قتادة، عن أبي المليح، عن عوف بن مالك، ولم يرو أحدٌ بهذا الإسناد سوى الترمذي[٧]، ولم يرمز المزي ـ في تهذيبه ـ لرواية أبي المليح عن عوف إلا برمز الترمذي[٨].

---

(١) كما في التحفة ٤/ ٧٥ ـ ٧٦.

(٢) بضم العين المهملة، وتشديد الشين المعجمة، ينظر: تبصير المنتبه ٣/ ١٠٤٥، تقريب التهذيب: (١٦٠٣).

(٣) **التوحيد** ٣/ ١٥٨ ح(٦٠٤).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال ٧/ ٤٨٥.

(٥) ينظر أمثلة في **كتاب التوحيد**: (٦٨٤، ٧٣١، ٨٨٥).

(٦) **الإيمان** ٣/ ١١٥ ح(٩٢٥).

(٧) كما يتبين من التحفة ٨/ ٢١٧.

(٨) تهذيب الكمال ٣٤/ ٣١٧.

Black plate (614,1)

ولا يصح أن يقال: إن ابن منده أراد رواية قتادة عن أبي المليح فحسب؛ لأن هذه السلسلة روى بها مسلم حديثاً في صحيحه من مسند معقِل بن يسار[(١)]، ولو كان هذا مراداً له لقال: على رسم مسلم، والله أعلم[(٢)].

وخلاصة ما تقدم: أن عزو ابن منده للتصحيح على رسم أصحاب السنن، وقع فيه أوهام كثيرة له، تبينَتْ من خلال تتبُّعِ أحكامه، وعرضِها على السنن، والله أعلم.

المطلب الرابع

الحكم على الحديث بالصحة[(٣)]

سار ابنُ منده رَحِمَهُ اللَّهُ على طريقة من قبله من الأئمة في إصدار ما يراه من أحكامٍ تناسب حال الإسناد الذي يخرِّجه في كتاب من كتبه، وقد فعل هذا في عشرات الأسانيد التي ساقها بروايته عن شيوخه إلى منتهاها.

وبعد جمع كلامه على الأسانيد، والنظر في أحكامه التي تتعلق بهذا النوع ـ أعني: الصحيح ـ ظهر لي أنه سلك ـ في أحكامه تلك ـ مسلكين[(٤)]:

(١) ينظر: صحيح مسلم ١/ ١٢٦ ح(١٤٢).

(٢) ينظر مزيدٌ من الأمثلة في **التوحيد**: (٦٦، ٦٤٣، ٨٨٥).

(٣) والمقصود بهذا المبحث دراسة ما لم تتقدم دراسته في المباحث السابقة، وهو ما حكى الإجماع والاتفاق على صحته؛ لأنها قد تقدمت دراستها.

(٤) ومن المهم جداً أن أنبه إلى أن بعض الأمثلة قد يقع فيها تقاطع، فتصلح مثالاً لأكثرَ من صورة، وهنا ألحقها بأقرب الصور شبهاً؛ لأن المقصود هو التمثيل، لا الحصر ـ مع حرصي عليه ـ فالمقام مقام حديث عن منهج، لا مناقشة لأفراد الأمثلة.
ومثال ذلك: أنه قال عن حديثٍ رواه في **الإيمان** ١/ ١٧٩ ح(٣٠): «**صحيح من حديث الثوري، أخرجه مسلم** من هذا الوجه، وهو مشهور عن الثوري...».
فهذا المثال يمكن أن يوزع على صورتين ـ من الصور الآتي ذكرها ـ، وهي:
١ ـ الأحاديث التي حكم عليها بالصحة، اعتماداً على إخراج صاحبي الصحيح لها، أو لأحدها.
٢ ـ الحكم الجزئي على الحديث بالصحة، بربطه بأحد رواة السند ـ وهو الثوري في هذا الإسناد ـ. =

Black plate (615,1)

المسلك الأول: التصريح بصحة السند، وهذا جاء على أربع صور:

الصورة الأولى: الحكم على السند بالصحة، رابطاً تصحيحَه له بإخراج الشيخين أو أحدِهما للحديث.

الصورة الثانية: الحكم على السند بالصحة، بما أدَّاه إليه اجتهاده، من غير ربطٍ لذلك بتخريج الشيخين أو أحدهما للحديث[(١)].

الصورة الثالثة: الحكم بطريقة الجملة على عدة أسانيدَ بأنها صحيحة.

الصورة الرابعة: الحكم الجزئي بالصحة؛ كقوله: «صحيح من حديث فلان».

المسلك الثاني: الحكم على الحديث بالثبوت[(٢)]، وهذا جاء على ثلاث صور:

الصورة الأولى: الحكم على السند بالثبوت، رابطاً ذلك بإخراج الشيخين أو أحدهما للحديث.

= فأنا هنا أربطه بالصورة الأولى؛ لأنها هي الأكثر عنده، ويعوّل عليها في التصحيح أكثر، وهي الأقوى في الوقت ذاته من حيثُ الصحةُ، إذْ ذِكْرُه للثوري، هو من باب الإشارة إلى أن مداره عليه، كما هي عادته التي يسلكها كثيراً في التنبيه على صاحب المدار ـ كما نبهت عليه مراراً في مواضع متفرقة ـ، **وقد أكرر** المثال ـ في أحيان قليلة ـ إذا قوي ارتباطه بالصورتين جميعاً.

(١) نعم قد يحكم على السند بالصحة بناءً على أنه على شرط الشيخين، أو أحدهما، أو لكونه على رسم أصحاب السنن، أو بعضهم، ولكن هذا ـ كما هو معلوم ـ ليس كالحديث الذي يخرجه الشيخان، أو أحدهما، إذْ مسألة الشرطية فيها ملاحظ كثيرة، كما تقدم الكلام عليه قريباً.

(٢) كقوله: «هذا حديث ثابت».

وقد يقال: لماذا لم تلحق حكمه على الحديث بـ«ثابت» بالحسن؛ لاحتمال أنه يريد بذلك الحسن؟ فالجواب من وجهين:

الأول: أنه لما كان الأمر محتملاً لأن يلحق بأحد المصطلحين، أبقيتُه في حيّز الصحيح؛ لأن إلحاقه به أولى، إذ مصطلح الحسن لم يشتهر إلا في القرن الثالث، بخلاف مصطلح الصحيح، فقد نشأ منذ نشأة علم المصطلح في القرن الأول.

الثاني: أن غاية المحدث هي أن يصل إلى صحة الحديث، وتحقق أكبر قدر من شروط الصحة فيه.

Black plate (616,1)

الصورة الثانية: الحكم على السند بالثبوت، بما أداه إليه اجتهاده، من غير ربطٍ لذلك بتخريج الشيخين أو أحدهما للحديث[(١)].

الصورة الثالثة: الحكم بطريقة الجملة على عدة أسانيد بأنها ثابتة.

وبعد هذا الإجمال، أعود إلى التفصيل، فأقول:

أما الصورة الأولى من المسلك الأول ـ وهو الحكم بالصحة على الإسناد أو الحديث بناءً على إخراج الشيخين أو أحدهما للحديث ـ فقد وقفتُ له على عشرة أحاديثَ حكم لها بالصحة بناءً على ذلك، ومن ذلك قوله عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «**نُصرت بالصبا، وأُهلكت عادٌ بالدَّبور**»: «حديث صحيح أخرجه البخاري من حديث شعبة في مواضع»[(٢)].

وأما الصورة الثانية من المسلك الأول ـ وهو الحكم على السند بالصحة من غير ربط التصحيح بإخراج الشيخين ـ فهذه أكثر الصور التي طبَّقها ابنُ منده ـ رحمه الله ـ إذْ بلغت الأسانيدُ التي وصفها بذلك ـ حسب تتبعي ـ ثمانيةً وثلاثين حديثاً.

وقد تبين لي ـ من خلال النظر في الأسانيد التي صحَّحها[(٣)] ـ أنه مع

---

(١) وما ذكرته ـ قبل قليل ـ من إشكالية الحكم على السند بالصحة بناءً على أنه على شرط الشيخين، أو أحدهما يقال هنا ـ أيضاً ـ في حكمه على حديثٍ ما بالثبوت.

(٢) **كتاب التوحيد** ١/ ١٧٣ ح(٥١)، وهذا هو الموضع الوحيد في كتاب التوحيد، وبقية المواضع في **كتاب الإيمان**، تنظر الأحاديث التالية: (٢٢، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٣٨، ٧٥ مع ٧٧، ١١٥، ١٨٤، ٤٧٩).

(٣) وهاهنا لا بد من تنبيهين:

الأول: أن نظري في السند يبدأ من شيخ المصنف إلى منتهاه.

الثاني: أن الاعتماد إنما هو على السند الذي أبرزه المصنف، فلستُ أنظر هل متنُ الحديث ثابت أم لا؟ لأن المصنف نصّ على كلمة «إسناد».

ولهذا فرّقتُ بين قوله: «هذا حديث صحيح»، وبين قوله: «هذا إسناد صحيح»، فما حَكَمَ به للسند بالصحة، فتتبُّعي سيكون للسند الذي ساقه، وما حَكَمَ فيه للحديث ـ وليس للسند فحسب ـ بالصحة، فإنني أنظر إليه بمجموع طرقه، كما في الحديث رقم (١٩٩) من **كتاب الإيمان** ـ على سبيل المثال ـ فالحديث متنه في صحيح مسلم، إلا أن في إسناد ابن منده من لم أعرفه من شيوخه.

Black plate (617,1)

إصابته في أحيان كثيرة، إلا أنه ـ وفي مواضعَ ليست بالقليلة ـ يتساهل في الحكم على الإسناد بالصحة.

وإذا كانت موافقتُه للصواب هي الأصل[١]، فليكن الحديث منصباً على ذكر بعض الأمثلة ـ التي تُبيِّنُ تساهُلَه في ذلك ـ مَعَ الإحالة على بقية الأمثلة لمن أراد المزيد.

المثال الأول: قال في كتاب التوحيد ـ عقب حديث الأعرابي الذي قال: إنا نستشفع بك على الله... الحديث ـ: قال عنه: «إسناد صحيح، متصل، من رسم أبي عيسى والنسائي»[٢]، وليس الأمر كما قال، ففيه علتان:

الأولى: جُبير بن محمد بن جبير بن مطعم، وهو في عِداد المجاهيل، وقد قال عنه الحافظ: «مقبول»[٣].

الثانية ـ وهي محلُّ تأمُّل[٤] ـ: فيه محمد بن إسحاق، صاحب المغازي، وهو ـ على الراجح ـ صدوق مدلس، ومع ذلك عنعن في السند.

المثال الثاني: قال في الإيمان ـ عقب إخراجه حديث عوف بن مالك رضي الله عنه: كنا في بعض السفر... الحديث ـ وفيه قصة ـ: «هذا إسناد صحيح على رسم النسائي، إلا أن فيه إرسالاً»[٥].

---

(١) وهذا بيانٌ للأحاديث التي ظهر لي أنه وُفِّقَ فيها للصواب، وهي على النحو التالي:
في **التوحيد**، الأحاديث التالية: (٤٧، ٨٤، ٩٠، ١٤٢، ٣٣١، ٤٩١، ٥٠١، ٥٧١، ٦٠٤).
في **الإيمان**، الأحاديث التالية: (٤٤، ١١٣، ٢٠٣، ٥٧٩، ٧٠٠، ٨٤٤، ٨٧٧).
في **معرفة الصحابة**، التراجم التالية: (٢٢٩، ٦٥٨).

(٢) **التوحيد** ٣/ ١٨٨ ح(٦٤٣).

(٣) التقريب: (٩٠٢).

(٤) ومحل التأمل أنه قد يقال: إن ابن منده قد يرى أنه في عداد من يصحح حديثه، إذْ هذا مقتضى قول من يوثقه، ولكن حمل قول ابن منده ـ في ابن إسحاق ـ على رأي الجمهور ـ الذين يتوسطون فيه ـ أوْلى من حمله على الموثقين، أو المضعفين.
وبكل حال، فإن العلة الأولى باقية، وعنعنة ابن إسحاق باقية ـ أيضاً ـ وتقدحان في حكم ابن منده على السند.

(٥) **الإيمان** ٣/ ١١٥ ح(٩٢٥).

Black plate (618,1)

وليس الأمر كما قال ـ فيما يتصل بحكمه على الصحة ـ؛ لأن شيخ ابن منده في هذا الإسناد، هو عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث البخاري، أبو محمد الحارثي الكلاباذي الحنفي، المشهور بالأستاذ، قال الذهبي: «كان ابن منده يحسن القول فيه»، وهو يشير بذلك إلى نقد الحُفَّاظ وجرحهم له، مع خفاء حاله على ابن منده، وهذا حاصل كلامهم:

قال أبو سعيد الرواس: يُتَّهم بوضع الحديث، وقال أحمد السليماني: كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد، وهذا ضربٌ من الوضع. وقال حمزة السهمي: سألت أبا زرعة أحمد بن الحسين الرازي عنه، فقال: ضعيف، وقال الحاكم: هو صاحبُ عجائبَ وأفرادٍ عن الثقات، وقال الخطيب: صاحب عجائبَ، ومناكيرَ، وغرائبَ، وليس بموضع الحجة، وقال الخليلي: له معرفةٌ بهذا الشأن، وهو ليِّن، ضعَّفوه، حدثنا عنه الملاحمي، وأحمد بن محمد البصير بعجائبَ، وكان يدلس[(١)].

فالمقصود أن ابن منده خفِيَ عليه حال شيخه ـ كما تشير إليه كلمة الذهبي ـ وعرفه بقية النُّقَّاد، فبيَّنوا حاله.

وأما الصورة الثالثة من المسلك الأول ـ وهي الحكم على السند بالصحة بطريق الجملة[(٢)] ـ فهذا وقع لابن منده، لكن في مواضعَ قليلة، لا تتجاوز أربعة مواضع، حسب ما وقفت عليه.

أذكر منها المثال التالي، من كتابه الرد على الجهمية ـ وهو أنه لمَّا ساق جملةً من الآثار في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾، وأن حاصل المعنى: هو أنه نسي تحذيرَ الله له بعدم الأكل من الشجرة ـ، قال ابن منده:

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٠/ ١٢٦، الميزان ٢/ ٤٩٦، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٢٤، لسان الميزان ٤/ ٥٧٩.

(٢) مقصودي بطريق الجملة ـ كما سيأتي إيضاحه ـ: أي حُكْمُه الذي يطلقه على مجموعةٍ من الأسانيد بشكل إجمالي؛ كقوله ـ مثلاً ـ: بأسانيد صحاح، أو: بأسانيد فيها مقال، من غير أن يبرز بعض هذه الأسانيد أو كلَّها.

Black plate (619,1)

«ومما يشهد لهذا المعنى ما جاء عن النبي ﷺ، **وثبت عنه بأسانيد صحاح**، وهو...».

ثم ساق حديثاً مِنْ طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وصححه، ثم قال: «هذا حديث صحيح من حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح عن أبي هريرة، رواه خلَّاد وغيره، **وروى هذا الحديث صفوان بن**[(١)] **عيسى**، عن الحارث بن أبي ذباب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله، **وهو صحيح** أيضاً.

ورواه عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه، فقال: عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة»[(٢)].

وهذه الطريقة في الحكم الجماعي ليست بدقيقةٍ ـ في الغالب ـ وهذا المثال الذي ذكرتُه يؤكد هذا، وبرهان ذلك: أن طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة ـ التي أشار إليها ابن منده ـ قد حكم عليها أبو زرعة بالوهم[(٣)]، ولو استُقصِيَتْ بقيةُ الطرق لوُجِدَ فيها أو في بعضها شيءٌ يؤثِّر على ذلك[(٤)].

ومما يؤكد عدم دقته رَحِمَهُ اللَّهُ في إطلاق هذه العبارة: أنه في تبويبه على بعض الأحاديث الواردة في الصفات ـ في كتاب التوحيد ـ قال: «ذِكْرُ أخبار جاءت عن رسول الله ﷺ **بأسانيدَ مقبولةٍ**، رضيَتْها الأمة... إلخ»[(٥)]، ثم أورد تحت هذا الباب أحاديثَ، بعضُها في الصحيحين، وبعضُها أحاديث نصَّ جماعة من الحُفَّاظ على نكارتها، بل نص هو على أن في بعضها مقالاً

---

(١) في المطبوع: صفوان، عن عيسى!!
(٢) ص(٤٩).
(٣) كما في العلل لابن أبي حاتم سؤال رقم (١٧٥٧).
وقد يقال: إن هذا من اختلاف وجهات النظر، فيقال: نعم هذا وارد، ولكن إذا تبين من جمع الطرق، أو كلام النقاد الآخرين أنه وهمٌ، دلَّ ذلك على أن هذه الطريقة في الحكم ليست بدقيقة.
(٤) تنظر بقية الأمثلة في: **التوحيد**: ١/ ٢٩٦ ح(١٤٥)، وفي ٣/ ١١٥، الباب رقم (١٢٠)، وفي **الإيمان** ٣/ ٤٢ ح(٨١٤).
(٥) **التوحيد** ٣/ ١١٥ الباب رقم (١٢٠).

Black plate (620,1)

في تعليقه على الإسناد رقم (٥٣٣)[١].

وبالجملة، فإني مطمئن ـ بعد دراسة عشرات الأسانيد التي حكم عليها ابن منده بالصحة ـ إلى أن التعقُّب الحاصل على المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في حكمه على تلك الأسانيد المفردة سيقع على ذات التعقُّب على حكمه الجماعي، إن لم يكن التعقُّبُ هنا أظهرَ، وأكثرَ.

وأما الصورة الرابعة من هذا المسلك ـ وهي الحكم الجزئي بالصحة للحديث عن أحد رواة الإسناد ـ فهذه هي أقلُّ الصور الأربع تطبيقاً عند ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ إذْ لم أجد لها إلا مثالاً واحداً، وهو في كتابه «الرد على الجهمية»، بعد أن ساق حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة تنازُل آدم عن أربعين سنةً من عمره لداود:

«هذا حديث **صحيح من حديث هشام بن سعد** عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح عن أبي هريرة، رواه خلاد وغيره»[٢].

أما تفصيل منهجه في المسلك الثاني ـ وهو الحكم على الحديث بالثبوت ـ فعلى النحو التالي:

فبالنسبة إلى الصورة الأولى: الحكم على السند بالثبوت، رابطاً ذلك له بإخراج الشيخين أو أحدهما للحديث، فلم أقف إلا على ثلاثة أمثلة، وكلُّها في كتاب الإيمان، ومنها قوله ـ بعد أن روى حديثاً من رواية أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق عن أبيه مرفوعاً: «من وحّد الله...» ـ قال عنه: «حديث **ثابت، أخرجه مسلم والجماعة**، إلا البخاري لم يخرجه[٣] لأبي مالك الأشجعي، ومحله الصدق»[٤].

والذي ظهر لي أنه إنما يطلق كلمة (ثابت) ـ في هذه الصورة ـ من

---

(١) كالحديث رقم (٥٣١).
(٢) **الرد على الجهمية**: (٤٩) ح(٢٣).
(٣) كذا في المطبوع، والأصح: لم يخرج، إلا أن يكون مراده: لم يخرجه لأبي مالك، أي: من أجل أبي مالك، فهنا يتضح المقصود، والأسلوب الأول أشهر، والله أعلم.
(٤) **الإيمان** ١/١٨٦ ح(٣٣)، وينظر المثالان الآخران: ح(٢٦، ١٣٩).

Black plate (621,1)

باب التأكيد، لا أنه يريد حكماً إضافياً، فهو قد اكتفى بإخراج أحد الشيخين أو كلاهما للحديث.

وأما الصورة الثانية ـ وهي الحكم على السند بالثبوت، بما أداه إليه اجتهاده، من غير ربطٍ لذلك بتخريج الشيخين أو أحدهما للحديث ـ: فهي أكثر الصور عنده في هذا المسلك؛ إذْ بلغت الأسانيد التي حكم عليها بذلك في هذه الصورة أحدَ عشرَ إسناداً.

وما ذكرته من وجود التساهل ـ في حكمه على الأسانيد بالتصحيح ـ، يقال هنا أيضاً. فبعد دراستي لتلك الأسانيد ظهر لي أن ابن منده تساهل في أربعة أسانيدَ منها؛ أي: أكثر من الثلث.

وكما قلت ـ في الصورة الثانية من المسلك الأول ـ فإنني لن أذكرَ ما أرى أنه وُفِّقَ فيه للصواب ـ فهذا هو الأصل[(١)] ـ، بل سأذكر مثالين فقط من هذه الأمثلة الأربعة لتُدَلِّلَ على المقصود، وهما:

المثال الأول: قوله في التوحيد ـ لمَّا روى حديثاً من طريق العوام بن حوشب عن سليمان بن أبي سليمان، عن أنس رضي الله عنه ـ: «هذا **إسناد ثابت** على رسم النسائي، وسليمان بن أبي سليمان بصري، روى عنه أبو مسلمة سعيد بن يزيد، وغيره»[(٢)].

وليس الأمر كما قال؛ لأن سليمان المذكور في عداد المجاهيل، وعبارة ابن منده تشعر بهذا، فإنه ذكر أنه روى عنه غير واحد، وليس ذلك برافعٍ من حاله، فيما يظهر لي من كلام النُّقَّاد؛ منهم ابن معين، حيث قال: لا أعرفه، وقال الحافظ الذهبي: «سليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس، لا يُعرَفُ، تفرَّد عنه العوام بن حوشب»، ولذا قال عنه الحافظ: «مقبول»[(٣)].

---

(١) وهذه هي المواضع: في **التوحيد**: ح(٣٥، ٩١، ١٢٠، ٢٢١)، وفي **الإيمان** ح(٨٨٤، ٩٣٢، ١٠٦٤).

(٢) **التوحيد** ١/ ١٩٢ ح(٦٦).

(٣) المغني في الضعفاء رقم (٢٥٩٧)، التقريب (٢٥٦٧)، وينظر: الديوان رقم (١٧٥٦)، الميزان ٢/ ٢١١.

Black plate (622,1)

ويحتمل ـ والله أعلم ـ أن يكون ابنُ منده لحَظَ أن الراوي المذكور لمَّا كان في طبقة التابعين، ولم يوجد فيه ما يجرِّحُه، ولا في خبره ما يُستنكَرُ، جعل ذلك مِمَّا يقوِّي قَبول روايته.

المثال الثاني: قوله في التوحيد ـ لمَّا روى حديث عمران رضي الله عنه مرفوعاً: «**لأدفعن الراية**...» الحديث ـ: «هذا حديث مشهور الرواة[(١)]، ثابت على رسم النسائي، وأبي عيسى»[(٢)].

فإن كان يعني ثبوت متنه فنعم، فهو في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم؛ منهم: سهل بن سعد رضي الله عنهما[(٣)]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وغيره[(٤)].

وإن كان يعني السند فلا؛ فإن في إسناده إبراهيمَ بن فهد بن حكيم، وهو متهم، كما يتبين من ترجمته[(٥)].

أما الصورة الثالثة: ـ وهي الحكم بطريقة الجملة على عدة أسانيدَ بأنها ثابتة ـ فهذا لم أقف له إلا على مثال واحدٍ[(٦)]، جَمَع فيه بين الحكم بالصحة والثبوت، وهو قوله عن حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «**أذْهِبِ البأسَ، ربَّ الناس**...» ـ بعد ما ساق بعضَ طرقه، والاختلاف فيها على الأعمش ـ: «**وكلُّها** صحاح **ثابتة**»[(٧)].

والنقد المتوجِّه إلى الحكم الجملي على الأسانيد بالصحة يتوجه على هذا ـ أيضاً ـ فالكل سواء.

---

(١) في المطبوع: الرواية، والصواب ما أثبته، فهي عادته في التعبير في مثل هذه الحال.
(٢) **التوحيد** ٣/ ٢٢٩ ح(٧٣١).
(٣) صحيح البخاري ٢/ ٣٦١ ـ في مواضعَ؛ منها: ـ في الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل ح(٣٠٠٩)، صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٢ ح(٢٤٠٦).
(٤) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧١ ح(٢٤٠٥).
(٥) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ١٥٨، تاريخ أصبهان ١/ ٢٢٧، وتنظر بقية الأمثلة: **التوحيد**، ح(٨١، ٧٣٥).
(٦) وفي **الرد على الجهمية** ص(٤٩) مثال محتمل.
(٧) **التوحيد** ١/ ٢٩٦ ح(١٤٥).

Black plate (623,1)

وقد حاولتُ ـ من خلال نظري في الأسانيد التي حكم عليها ابن منده بالثبوت ـ أن ألتمس ما يوضِّحُ مُرادَه بذلك، وهل هو يريد به شيئاً غيرَ الحكم بالصحة؟ أو الحُسْن؟ فلم يظهر لي شيءٌ يمكن الاعتمادُ عليه، إذْ بعض الأحاديث التي حكم عليها بالثبوت فقط يصلح وصفها بالصحة ـ وهي الأكثر ـ وبعضها في مرتبة الحسن[١]، وبعضها دون ذلك ـ كما تقدم ـ والله أعلم.

المطلب الخامس

الحكم على الحديث بالحُسْن[٢]

استعمل ابن منده كلمة (حسن) في وصف بعض الأسانيد[٣]، اقتداءً بمَنْ سبقه من أئمة هذا الشأن، إلا أنه كان مقلاً جداً من ذلك، إذ لم أقف إلا على أربعةٍ فقط في جميع كتبه المطبوعة، وما تيَّسر لي الوقوف عليه من المخطوط.

والواقع أن أربعة أحاديث لا تعطي حكماً دقيقاً يكشف عن منهجه في هذا الباب، إلا أنها قد تعطي مؤشراً على ذلك.

ومن الموافقات أنَّ حكمَه على الأسانيد بالحُسْنِ، انحصر في كتابه التوحيد فحسب.

وقد استخدم في حكمه على الأحاديث بالحسن العبارات التالية:

- هذا إسناد حسن (حديثان).
- هذا إسناد متصل حسن (حديثٌ واحد).
- هذا إسناد حسن صحيح (حديثٌ واحد).

وسأذكر محصِّلة دراستي لهذه الأحاديث الأربعة، ثم أذكر ما يمكن استظهارُه من منهجه في الحكم على الأسانيد بالصحة:

---

(١) كالحديث رقم (٣٥) من **كتاب التوحيد** ١/ ١٣٩.

(٢) تقدم تعريف الحديث الحسن، في المبحث الأول من الفصل الثاني، في الباب الثاني.

(٣) وأما المتون فلم أقف إلا على مثالين فقط، وسيأتي الحديث عنهما.

Black plate (624,1)

الحديث الأول: قال ابن منده:

أخبرنا عبد الرحمٰن بن يحيى[(١)]، ثنا إبراهيم بن فهد[(٢)]، ثنا يوسف بن موسى[(٣)]، ثنا عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي[(٤)]، عن محمد بن

(١) هو: عبد الرحمٰن بن يحيى بن منده ـ عم والد المصنف ـ سبق التعريف به في التمهيد، ولم أقف على ما يبين حاله من جرح ولا تعديل، إلا أنه ـ من خلال معايشتي للبحث في أسرة آل منده ـ تبين لي أن جميع المعروفين بالرواية والعلم منهم ـ كعبد الرحمٰن ـ لم يُطعن عليه بشيء من جهة الرواية، وهذا ـ على الأقل ـ يجعل الباحث ينظر في بقية الرجال، ويتأمل المتن، ثم يبدي وجهة نظره، والله أعلم.

(٢) هو: إبراهيم بن فهد بن حكيم بن ماهان، البصري، أبو إسحاق، قدم إصبهانَ، وحدَّث بها، روى عن يوسف بن موسى، وقرة بن حبيب، وعنه: عبد الرحمٰن بن منده، وابن صاعد، (ت: ٢٨٢)، وقيل: (ت: ٢٧٥).
قال ابن عدي: «كان ابن صاعد إذا حدثنا عنه، يقول: إبراهيم بن حكيم ينسبه إلى جده؛ لضعفه...، وسائر أحاديث إبراهيم بن فهد مناكيرُ، وهو مظلم الأمر»، وقال أبو الشيخ: «كان مشايخنا يضعِّفونه، قال البَرْذَعي: ما رأيت أكذبَ منه!»، وقال أبو نعيم: «ضعفه البرذعي، ذهبتْ كتبه، وكثُر خطؤه؛ لرداءة حفظه».
وحاصل حال إبراهيم هذا، أنه **ضعيف جداً** على أحسن الأحوال.
ينظر: الكامل ١/ ٢٧٠، طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ١٥٨، تاريخ أصبهان ١/ ٢٢٧، لسان الميزان ١/ ٣٣٥.

(٣) هو: يوسف بن موسى بن عبد الله بن خالد بن حموك المَرْوَالرُّوذي ـ بفتح الميم والواو، بينهما الراء الساكنة، بعدها الألف واللام وراء أخرى مضمومة، بعدها الواو، وفي آخرها الذال المعجمة ـ، روى عن ابن راهويه، وأحمد بن صالح المصري، وأبي كريب، وغيرهم كثير، وعنه: أبو العباس ابن عقدة، وأكثَرَ عنه، وأبو حامد ابن الشرقي، وابن الأخرم، وغيرهم، (ت: ٢٩٦).
وثَّقه الخطيب البغدادي، وأثنى عليه السمعاني، فقال: «مِنْ مشاهير المحدثين، وأعيان محدثي خراسان، والمشهورين بالطلب والرحلة»، ينظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٣٠٨، الأنساب: ٥/ ٢٦٤، السير ١٤/ ٥١.

(٤) هو: عبد الرحمٰن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي، روى عن الأعمش، والليث بن سعد، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وعنه: الإمام أحمد، ويوسف بن موسى المروروذي (ت: ١٩٥).
وثقه الجمهور، واستُنكر عليه تحديثُه ببعض المنكرات، وذلك إذا حدّث عن المجاهيل، كما قال أبو حاتم: «صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديثَ منكرةً، فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين»، ووصفه الإمام أحمد بالتدليس، وقال الذهبي: ثقةٌ، يغرب، وقال ابن حجر فيه: لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد. =

Black plate (625,1)

عمرو[(١)]، عن أبي سلمة[(٢)]، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين**».

وهذا إسناد حسن مشهور عن المحاربي[(٣)].

وبالنظر في رواة هذا الإسناد، يتبين أن حكم الإمام ابن منده على الإسناد بأنه حسن ليس بحسن؛ إذ يكفي لإسقاط الاعتبار بهذا الإسناد ـ بله الاحتجاج به ـ وجودُ شيخ شيخه: **إبراهيم بن فهد**، فهو ضعيف جداً، بل اتُّهم[(٤)].

= والظاهر أن كلمة الذهبي فيه أدقُّ من كلمة ابن حجر، مع أهمية الإشارة إلى تدليسه الذي ذكره الإمام أحمد.
ينظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢٨٢، تهذيب الكمال ١٧/ ٣٨٧، الكاشف ١/ ٦٤٢، التقريب: (٣٩٩٩).

(١) هو: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني (ت: ١٤٥)، روى عن أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن وغيرهم، وعنه: حماد بن سلمة، وشعبة، والسفيانان وغيرهم.
والخلاف في محمد بن عمرو أشهر من نار على عَلَم، وأقرب العبارات فيه ـ فيما ظهر لي بعد تأمل ترجمته ودراستها ـ هي عبارة الحافظ ابن حجر فيه: «صدوق له أوهام».
ينظر: طبقات ابن سعد [القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (٣٦٣)]، أحوال الرجال ص(٢٤٣)، الكامل ٦/ ٢٢٥، الميزان ٣/ ٦٧٣، الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الرد: (١٦٨)، شرح علل الترمذي ١/ ٤٠٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٣٣، هدي الساري: (٤٦٣)، التقريب: (٦١٨٨).

(٢) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري، المدني، وهو ثقة متَّفق عليه، ينظر: تهذيب الكمال ٣٣/ ٣٧٠، التقريب: (٨١٤٢).

(٣) **التوحيد** ١/ ٢٥٢ ح(١٠٩).

(٤) ولم أتعرض لتدليسه هنا، وكون روايته عن محمد بن عمرو بالعنعنة؛ لسببين:
الأول: أنه لم يصفه بالتدليس إلا الإمام أحمد، وعبارته لا تشعر بجزم، فقد قال: «بلغَنا أنه كان يدلس».
الثاني: أن المصنفين في المراسيل لا يذكرون في كتبهم سوى كلمة أحمد فيه، وأنه لم يسمع من معمر شيئاً.
ولعله لأجل ذلك لم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه المراسيل.
ينظر: جامع التحصيل: (١٠٨)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: (٢٠٦)، وبقية المصادر التي أحلتُ عليها في ترجمته آنفاً.

Black plate (626,1)

ولم أتعرَّض لشيخه ـ وهو عمّه ـ للسبب الذي أبديته آنفاً، وإن كان التعليلُ به محتملاً، والعلم عند الله.

وأما قوله: **مشهور**، فقد صرّح بموضع الشهرة، وأنه عن المحاربي، وهو كذلك[(١)].

فهل يريد الإمام ابن منده بذلك أن يبيّن لنا أنه ـ وإن كان في إسناده الذي رواه من تكلّم فيه ـ مشهور عن المحاربي فقد رواه عنه غير يوسف بن موسى، وهو الحسن بن عرفة[(٢)]؟

هذا محتمل، فقد صحَّحه بعض العلماء؛ كابن حبان، والحاكم. وأما الترمذي، فقد حسنه مَعَ استغرابه ـ كما تقدم في تخريجه ـ **كلُّهم** روَوْه من طريق الحسن بن عرفة، عن المحاربي به.

ولكن يُشكل على هذا ـ عندي ـ قوله: «هذا إسناد حسن»، وهذا ما يجعلُني لا أسترْوِحُ إلى هذا الاحتمال؛ لأنه يتكلم عن إسنادٍ أبرزَه وأظهرَه، لا عن أسانيدَ أخرى لم يُشر إليها على الأقل ولو تعليقاً ـ كما هي عادته في بعض الأحيان ـ، **وتنْصيصُه** على الشهرة إنما هو على عادته في الإشارة إلى الراوي المدار، والله أعلم.

الحديث الثاني: قال ابن منده:

أخبرنا محمد بن يعقوب بن يوسف[(٣)]، ثنا محمد بن

(١) ينظر: تحفة الأشراف ٨/١١، وعلى سبيل المثال: سنن الترمذي ٥/ ٥٥٣ ح(٣٥٥٠)، سنن ابن ماجه ٢/ ١٤١٥ ح(٤٢٣٦)، مسند أبي يعلى ١٠/ ٣٩٠ ح(٥٩٩٠)، صحيح ابن حبان ٧/ ٢٤٦، المستدرك ٢/ ٤٢٧، سنن البيهقي الكبرى ٣/ ٣٧٠.
قال الترمذي: «هذا حديث **حسن غريب** من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد رُوي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه».
وجميعهم يرويه عن **الحسن بن عرفة العبدي**، أو من طريقه، وهو صدوق كما يتبين من ترجمته في تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٥، والتقريب: (١٢٥٥).
ولم أقف على أحدٍ تابعه عن المحاربي إلا يوسفَ بن موسى أحد رواة إسناد ابن منده.

(٢) سبق بيان حاله، وأنه صدوق.

(٣) هو المعروف بابن الأخرم، قال عنه الذهبي: «الإمام، الحافظ، المتقن، الحجة»، تنظر =

Black plate (627,1)

إسحاق[(١)]، ثنا يحيى بن أبي بكير[(٢)]، ثنا الليث بن سعد[(٣)]، عن زيادة بن محمد الأنصاري[(٤)]، عن محمد بن كعب القُرظي[(٥)]، عن فَضالة بن عبد الله[(٦)]، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ينزل الله تعالى في آخر ثلاث ساعات يبقَيْن من الليل، فيفتح الذكر في الساعة الأولى الذي لا يراه أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، ثم ينزل الساعة الثانية إلى جنة عدن، وهي دارُه الذي لم ترَهَا عينٌ...**» **الحديث**.

هذا إسناد حسن مصري، رواه ابن وهب، وأبو صالح، ورُوِيَ هذا الحديثُ، عن علي بن أبي طالب، وابن عباس، وجابر، وعبادة، وابن مسعود[(٧)]، وروي عن أبي بكر، وعلي وجابر، وأبي موسى، وعائشة، وأبي

= ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٦٦، وقد فصّلتُ ترجمته في الثَّبَت الذي صنعته لشيوخه في آخر البحث.

(١) لم يتبين لي مَنْ هو! وقد جهدت في تتبُّع شيوخ ابن الأخرم، وتلاميذ ابن أبي بُكير، فلم أجد فيهم من ذُكر بهذا الاسم، ويترجَّح عندي أنه: محمد بن إسماعيل بن علية؛ **لسببين**:
الأول: أن التصحيف في المطبوع كثير، **الثاني**: أنه مذكور في أصحاب يحيى بن أبي بُكير، كما في تهذيب المزي.
وهو ثقة حافظ، كما قاله عنه تلميذه الإمام النسائي، وغيره من الأئمة.
ينظر: تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٦٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧، التقريب: (٥٧٢٨).

(٢) وهو ثقة، ينظر: تهذيب الكمال ٣١/ ٢٤٥، التقريب: (٧٥١٦).

(٣) هو الإمام المشهور، قال عنه الحافظ ابن حجر: «ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور» التقريب: (٥٦٨٤).

(٤) هو: زيادة بن محمد الأنصاري، تتابعت كلمات الأئمة على جرحه، فقد قال عنه البخاري، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم: منكر الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكيرَ عن المشاهير، فاستحق الترك.
ينظر: التاريخ الكبير ٣/ ٤٤٦، ضعفاء العقيلي ٢/ ٩٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي، رقم (٢٢١)، الجرح والتعديل ٣/ ٦١٩، المجروحين ١/ ٣٠٨.

(٥) ثقة عالم، كما في التقريب: (٦٢٥٧).

(٦) كذا في المطبوع من كتاب **التوحيد**: عبد الله، وفي بقية المصادر: عبيد، وقد جاءت صورة الإسناد نفسها عند أبي داود في سننه، ح(٣٨٩٢)، وهو الصحابي المشهور.

(٧) في المطبوع: **عبادة بن مسعود**، ولا يوجد راوٍ بهذا الاسم ـ بعد التتبع ـ فالصواب ما أثبت.

Black plate (628,1)

ثعلبة، ليلة النصف من شعبان[١].

وهذا الحديث منكرٌ سنداً، وفي بعض متنه نكَارةٌ[٢]:

فأما نكارة إسناده: فإن فيه زيادةَ بن محمد، وقد تقدمت ترجمته، وأن الأئمة مطبقون على أنه منكر الحديث.

وأما نكارته بعض ألفاظ متنه: فقد قال الحافظ أبو جعفر العقيلي ـ بعد أن ساق متن الحديث الذي سقتُ طَرَفه ـ: «والحديث في نزول الله ﷻ إلى السماء الدنيا ثابتٌ، فيه أحاديثُ صِحاحٌ، **إلا أن زيادةَ هذا جاء في حديثه بألفاظٍ لم يأت بها الناس، ولا يتابِعُه عليها منهم أحد**»[٣]، فهو ـ مَعَ ضعفه الشديد ـ تفرَّد به!

ولعل هذا هو سببُ جزم ابن الجوزي بأن هذا الحديث من وضعه؛ فقال: «هذا الحديث من عمل زيادة بن محمد، لم يتابعْه عليه أحد»[٤].

وبهذا تبين التساهلُ الكبير من أبي عبد الله ابن منده في حكمه على هذا الحديث بأنه حسن! خاصةً وأن زيادة لم يختلف النقاد فيه، ويبعُد على مثل ابن منده أن يخفى عليه حال مثل زيادة.

ولو خفي عليه حال السند، فإن التأمُّل في بعض ألفاظ متنه تكفي للجزم بنكارته، كما أشار إلى ذلك الحافظ العقيلي.

الحديث الثالث: قال ابن منده:

أخبرنا[٥]...، ثنا محمد بن إسماعيل، أبو إسماعيل الترمذي[٦]، ثنا

---

(١) **التوحيد** ٣/ ٨٨٤ ح(٢٩٩).

(٢) ولم أقل: في متنه كله؛ لأن أصل النزول الإلٰهي إلى السماء الدنيا ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وجابر ﷺ، ينظر: حديث أبي هريرة في: صحيح البخاري أبواب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ح(١١٤٥)، وصحيح مسلم ١/ ٥٢١ ح(٧٥٨)، وحديث جابر انفرد به مسلم ١/ ٥٢١ ح(٧٥٧).

(٣) ضعفاء العقيلي ٢/ ٩٣.

(٤) العلل المتناهية ١/ ٣٩.

(٥) هكذا في المطبوع.

(٦) هو محمد بن إسماعيل بن يوسف السُّلَمي، أبو إسماعيل الترمذي، نزيل بغداد، ثقة حافظ. =

Black plate (629,1)

أبو نعيم الفضل بن دُكين[(١)]، ثنا مرزوق مولى طلحة[(٢)]، عن أبي الزبير[(٣)]، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إذا كان يومُ عرفة، ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا، فيباهي بهمُ الملائكةَ، فيقول: انظروا إلى عبادي أتوْني شُعْثاً غُبْراً، مِنْ كل فجٍّ عميق، أُشهِدُكم أني قد غفرت لهم، فتقول الملائكة: فيهم**

= ينظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣، التقريب: (٥٧٣٨).

(١) هو: الفضل بن دُكين الكوفي، واسم دُكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي، ثقة ثبت.
ينظر: تهذيب الكمال ٢٣/ ١٩٧، التقريب: (٥٤٠١).

(٢) هو: مرزوق الباهلي، أبو بكر البصري، مولى طلحة.
قال أبو زرعة: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، وقال ابن خزيمة: أنا بريء من عُهدته، ولخص حاله الحافظ، فقال: (صدوق).
ينظر: الثقات ٧/ ٤٨٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٧٨، التقريب: (٦٥٥٥).

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تدْرُس ـ بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء ـ الأسدي، مولاهم، أبو الزبير المكي، وترجمتُه تطول، والخلاف فيه مشهور، ولهذا لما استعرض ابن منده طبقات رواة الحديث ـ في كتابه «شروط الأئمة» ـ قال: «الطبقة الثانية: وهم الذين قبِلَهم جماعةٌ من أهل المعرفة والتمييز، وردَّهم آخرون: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس». فبدأ بأبي الزبير.
وأقربُ ما يقال فيه: إنه ثقة كما هو قول الجمهور ـ ولكن ليس في الذروة ـ ويدلس، لم يخرِّج له البخاري إلا تعليقاً، وقد احتجَّ به مسلم، وانتقى جِيَاد حديثِه، ولم يتوقف فيه إلا شعبة ـ كما نص عليه الذهبي ـ، وأكثر ما وقع النقد عليه من جهتين:
الأولى: تدليسه، إلا إذا روى عنه شعبة والليث فمحمولة على الاتصال، وكذا ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه؛ لأنه كان ينتقي من حديثه.
قال الحافظ الذهبي ـ في السير ـ: «وقد عِيبَ أبو الزبير بأمور لا توجب ضعْفَه المطلق، منها: التدليس».
ويبقى ما سوى ذلك من عنعناته ـ كما قال الذهبي في «الميزان» ـ: «وفي صحيح مسلم عدة أحاديث، مما لم يوضِّح فيها أبو الزبير السماعَ عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».
الثانية: من جهة عدم صَوْنِ نفسه عمَّا يليق بأهل العلم، فطُعن عليه في عدم إحسان صلاته، وترجيحُه في الوزن، وأشياءُ من هذا القبيل.
إلا أن هذه الأخيرة، دافع عنه ابن حبان فيها، فقال: «ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن مَنِ استرجح في الوزن لنفسه لم يستحقَّ الترك من أجله».
ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ٧٤، ثقات ابن حبان ٥/ ٣٥١، الكامل ٦/ ١٢١، شروط الأئمة: (٦٨)، تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٠٢، الميزان ٤/ ٣٩، التهذيب ٩/ ٣٩٠، جامع التحصيل: (١١٣)، تعريف أهل التقديس: (١٠٨)، التقريب: (٦٢٩١).

Black plate (630,1)

فلانٌ مُرَهَّق[(١)]**، فيقول: قد غفرت لهم فما من يوم أكثرُ عتيقاً من النار من يوم عرفة»، هذا إسناد متصل حسن**، من رسم النسائي، ومرزوق روى عنه الثوري وغيره، ورواه أبو كامل الجحدري، عن عاصم بن هلال، عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر. ومحمد بن مروان، عن هشام، عن أبي الزبير عن جابر[(٢)].

وبالنظر في تراجم رواته، فإن القول بتحسين هذا الحديث له حظٌّ من النظر، من أجل الكلام اليسير في مرزوق، إن سَلِمَ من علَّة عنعنة أبي الزُّبير، فلا أدري: هل ابنُ منده مِمَّن يردُّ بعنعنة أبي الزبير أم لا؟

الحديث الرابع: قال ابن منده:

أخبرنا أحمد بن إسحاق[(٣)]، ثنا يعقوب بن يوسف بن إسحاق القزويني[(٤)]، ثنا محمد بن سعيد بن سابق[(٥)]، ثنا عمرو بن أبي قيس[(٦)]، عن منصور بن المعتمر[(٧)]، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن عَبيدةَ السَّلماني،

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» ٢/ ٢٨٤: «أي: متهم بسوء وسَفَهٍ، ويروى مُرَهِّق، أي: ذو رَهَق».

(٢) **التوحيد** ٣/ ٨٨٥ ح(٣٠١).

(٣) هو: أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، أبو بكر الصِّبْغي، النيسابوري، الشافعي، أثنى عليه الحاكم جداً، وأطراه، وكذلك الخليلي، والذهبي، ينظر: الإرشاد ٣/ ٨٤٠، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٨٣.

(٤) وثّقه الخطيب البغدادي، روى عن: القاسم بن الحكم، ومحمد بن سعيد بن سابق، وروى عنه: محمد بن مخلد ومحمد بن العباس بن نجيح البزاز، وأبو بكر الشافعي. ينظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٢٨٦.

(٥) سبقت دراسة ترجمته في المبحث الأول من الفصل الثالث، رقم الترجمة (٢٠)، وهو ثقة.

(٦) سبقت دراسة ترجمته في المبحث الأول من الفصل الثالث، رقم الترجمة (٢٤)، وهو ثقة له أوهام، وهو ـ كما ترى ـ ثقة عند ابن منده.

(٧) من منصور إلى منتهى السند ـ وكلهم أئمة ثقات أثبات ـ أخرجه الشيخان كلاهما من طريق إسرائيل بن يونس عن منصور به بنحو حديث عمرو بن أبي قيس. ينظر: صحيح البخاري، **كتاب التوحيد** ٤/ ٤٠٦، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ح(٧٥١١)، صحيح مسلم ١/ ١٧٣ ح(١٨٦).

Black plate (631,1)

عن ابن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ: «**إني لأعلم آخِرَ أهل النار خروجاً من النار، وآخر أهل الجنة دخولاً الجنة...**» **الحديث. هذا إسناد حسن صحيح، وعمرو بن أبي قيس كوفيٌّ نزل قزوينَ، ومحمد بن سعيد ثقة، روى هذا الحديثَ إسرائيلُ، وشيبانُ، وجرير بن عبد الحميد**[(١)].

وبعد هذا العرض لأحوال رواة هذا الإسناد، ما الذي عناه ابن منده بقوله: حسن صحيح؟ الحقيقة أنه يصعُب الجزم بمراده من خلال حديث واحدٍ يتيم؛ إذ لم أجد لحُكمه هذا نظيراً.

لكن يحتمل أن يكون مرادُه بذلك أن الإسناد رواه أئمة ثقات، أثبات؛ لأن الإسناد من أوله إلى منتهاه ثقات عن آخرهم، وخاصةً من منصور فما فوق، فهم أئمة أهل الكوفة في زمانهم علماً، وعملاً، والله تعالى أعلم.

وأخيراً: ألا يمكن أن يكونَ مرادُ ابن منده بتحسينه لتلك الأحاديث حسنَ المتن، كما هو جارٍ في استعمال بعض المحدثين[(٢)]؟

والجواب: أن هذا، وإن كان مستعمَلاً في لسان المحدثين، إلا أن حمل كلام ابن منده على ذلك فيه بُعد؛ لأمرين:

الأول: تقييد ابن منده لحكمه بعبارة: (هذا إسناد حسن) لا تساعد على احتمال هذا التأويل.

الثاني: أني وجدت له عبارةً حكم بها على حديثين مختلفَي الدرجة، بأنهما من حِسان الأحاديث، ويغلب على ظني أنه يريد بذلك حُسْنَ المتن، وذلك في ترجمته لأسماء بنت أبي بكر ﷺ، حيث قال ـ بعد أن ساق شيئاً من مناقبها ـ: «**ومن حسان حديثها...**»، ثم ساق حديثين:

الأول: قوله: أخبرنا الحسن بن يوسف الطَّرائفي، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، حدثنا أبو ضمرة أنس بن عِياض، عن هشام بن

(١) **التوحيد** ٣/ ٢٠١ ح(٦٦٣).

(٢) ينظر ـ بعض الأمثلة في استعماله بهذا المعنى ـ كتاب «الحديث الحسن لذاته ولغيره» ٢/ ٩٩٤.

Black plate (632,1)

عروة عن أبيه، عن أسماء بنت أبي بكر، قالت: قَدِمَتْ عَلَيَّ أمي ـ وهي مشركة، في عهد قريش إذ عَاهَدُوا رَسُولَ الله ﷺ ـ فاستفتيتُ رسولَ الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إن أمي قدمتْ ـ وهي راغبةٌ ـ أفأَصِلُها؟ فقالَ النبيُّ ﷺ: «**نعم، صِلِي أُمَّكِ**».

الثاني: قوله: أخبرنا خيثمة بن سليمان، ومحمد بن يعقوب، قالا: حدثنا العبّاس بن الوليد بن مَزْيد، أخبرني أبي، **وحدثنا** علي بن محمد بن زياد، حدثنا محمد بن العبّاس بن خلف، حدثنا بِشر بن بكر، قالا: حدثنا الأوزاعي، حدثني يحيى بن أبي كثِير، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمٰن، حدثني عروة بن الزبير، حدثتني أسماء بنت أبي بكر، قالت: سمعت رسول الله ﷺ ـ وهو على المنبر ـ يقول: «**لا شَيء أغيرُ من الله** ﷻ»[(١)].

وكلا الحديثين متَّفق عليه من حديثها رضي الله عنها[(٢)]، وقد شاركها في رواية الحديث الثاني جماعةٌ من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وبعيد جداً أن يكونَ مرادُه الحسن بالمعنى الاصطلاحي؛ فابن منده من أخبر الناس بالصحيحين، فلم يبْقَ إلا حملُهما على حُسْنِ المتون، والله أعلم.

وما سبق ـ من قلة الأحاديث التي حكم عليها بالحُسْن ـ يجعلني أجد صعوبةً في استخراج تعريفٍ، أو تقريب لمراده بحُسْن الإسناد، مع قناعتي بأنه لا يريد بذلك حُسْنَ المتن إلا في الحديثين اللذَيْن ساقهما في «المعرفة» ـ لما ذكرته آنفاً ـ والله أعلم.

وبعد هذه الدراسة عن منهجه في الحكم على الأحاديث بالصحة والحُسْن، يطول عجبي من قول الذهبي رحمه الله في «السير» ـ في ترجمته لابن منده ـ:

---

(١) معرفة الصحابة، ترجمة أسماء، رقم (٦٧٢).

(٢) أما الحديث الأول: فأخرجه البخاري ٢/ ٢٤٢ في كتاب الهبة، باب الهدية للمشركين ح(٢٦٢٠)، ومسلم ٢/ ٦٩٦ في الزكاة ح(١٠٠٣)، وأما الحديث الثاني: فأخرجه البخاري ٣/ ٣٩٣ في النكاح، باب الغيرة ح(٥٢٢٢)، ومسلم ٤/ ٢١١٥، كتاب التوبة ح(٢٧٦٢).

Black plate (633,1)

«وإذا روى الحديث وسكت أجاد، وإذا بوَّب أو تكلَّم من عنده انحرف وحَرْفَش»[(١)].

وفي نظري ـ وبعد دراستي لمنهجه في هذا الباب، وفي حكمه على الأحاديث بالردِّ ـ أنَّ هذا الحكم من الذهبي في حقِّ أبي عبد الله ابن منده **جائرٌ**، فإن من تتبَّع كلام ابن منده على الأحاديث، وجد أن نقدَه ـ في بعض الأحيان ـ يُشبه طريقة الأئمة الكبار. والمبحثُ الآتي سيكشف هذه الحقيقة، والله المستعان.

المطلب السادس

الحكم على الحديث بالرد

سلك ابن منده في حكمه على الحديث بالرد من جهة السند مسلكين:

المسلك الأول: الحكم الفردي على إسنادٍ بعينه بالردِّ، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يحكم عليه بالرد فقط من غير أن يبيِّن وجه الخطأ؛ كقوله ـ لمَّا روى حديثاً من طريق زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: «**أن موسى قال: يا رب!...**» ـ: «روي من حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر **بإسناد فيه مقال**»[(٢)].

فهو صرّح بردِّه، إلا أنه لم يبينِ السببَ[(٣)].

الصورة الثانية: أن يحكم عليه بالرد ويبين وجه الخطأ، ويبين ـ أيضاً ـ وجه الصواب، وهذا البيان **إمَّا أن يكون صريحاً، أو غيرَ صريح**:

فمثال الصريح: قولُه ـ بعدما روى حديثاً من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، عن حُميد بن عبد الرحمٰن، عن عبيد الله بن عدي بن الخِيار، عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله!

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤١.
(٢) **التوحيد** ٣/ ١٤٢ ح(٥٧٣).
(٣) ينظر مثالين آخرين في **الإيمان** في الأحاديث: (١٦٠، ٩٩٥).

Black plate (634,1)

رجل قطع يدي... الحديث ـ قال: «**هذا حديثٌ وَهْمٌ من حديث الأوزاعي، وتفرَّد به** الوليد، وعنه مشهور، وأخرجه مسلم من هذا الوجه، **والصواب من حديث الأوزاعي** عن إبراهيم بن مُرَّةَ، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي»[(١)].

فقد صرح ابن منده بالرد، وبيان علتين بقوله: «**وهذا وهم** من حديث الأوزاعي **وتفرَّد به الوليد**».

فقوله: «وهم» إشعار بالرد، وهي في الوقت ذاته علةٌ في الإسناد، بالإضافة إلى «على التفرد».

ثم بيّن الصواب فيما يرى، بأنه من رواية **الأوزاعي** عن إبراهيم بن مرة عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي.

ومثالٌ غيرُ الصريح: قوله ـ عندما روى حديثاً من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت رِدْفَ النبي ﷺ على حمارٍ يقال له: عُفَيْر... الحديث ـ قال: «رواه جماعة عن أبي الأحوص، وفيه زيادة: أن الحمار يقال له: عُفَير، ورواه أبو مسعود، عن أبي داود، عن شعبة، وفيه هذه الزيادة، **وهو وَهْمٌ**، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق».

فقوله: «**وهو وَهْمٌ**»: يشير إلى أن ذِكْرَ الزيادة في حديث شعبة عن أبي إسحاق **وَهْمٌ**، وأنها محفوظةٌ في حديث أبي الأحوص، عن أبي إسحاق[(٢)].

---

(١) **الإيمان** ١/ ٢١٣ ح(٥٩).

(٢) وهذا الوجه ـ أعني: رواية أبي الأحوص، عن أبي إسحاق ـ هو الذي أخرجه الشيخان في صحيحيهما، ينظر: البخاري ٢/ ٣٢٠ كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار ح(٢٨٥٦)، ومسلم ١/ ٥٨ ح(٣٠).
ولم أقف ـ بعد البحث ـ على رواية شعبة التي أشار إليها المصنف رحمه الله.
وينظر مثال آخر: في **كتاب الإيمان**، ح(١٢٨)، وفي «**فتح الباب**»، التراجم رقم: (١٤٣٠، ٢١٣٠، ٢٢٥٧).

Black plate (635,1)

المسلك الثاني: الحكم الإجمالي، أو العام، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون مخرج الحديث عن صحابيٍّ واحد، فيُحْكَمُ على عدة طرق روي بها الحديث عنه، بأنها لا تثبت، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرِّح ببيان وجه الصواب، وهذا قليل عنده، ومن أمثلة ذلك:

قوله ـ لَمَّا روى حديثاً من طريق أبي الزِّناد عبد الله بن ذكوان عن محمد بن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، أن أبا سعيد الخدري حدَّثه أن بعض الناس كلَّموا رسول الله ﷺ في شأن العزل... الحديث ـ: «رواه موسى بن عقبة[(١)]، والضحاك بن عثمان، ومحمد بن إسحاق، وغيرُهم، عن محمد بن يحيى بن حبان. ورواه محمد بن مسلم الزهري ومكحول الشامي، ويحيى بن أبي عمرو الشيباني عن ابن محيريز، ... ـ ثم ساق طرقاً كثيرةً للحديث، وفيها ما فيه اختلاف في تسمية الصحابي، ثم قال ـ: **وكلُّها وهم، والصحيح** حديث ابن محيريز»[(٢)].

القسم الثاني: أن لا يصرِّحَ ببيان وجه الصواب، ومثال ذلك:

قوله ـ لمَّا روى حديثاً من طريق ابن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**إن لله تسعةً وتسعين اسماً مائة غير واحد**...» الحديث ـ: «مشهور عن ابن عيينة، ورَوى هذا عن عبد الرحمٰن بن هُرمز الأعرج جماعة؛ منهم موسى بن عقبة، وعبد الله بن الفضل، وروي عن أبي هريرة **من طرق فيها مقال**، منهم: عطاء بن يسار، وسعيد بن المسيب، وأبو سلمة، وعِراك بن مالك، ومحمد بن جُبير بن مطعم، وأبو

---

(١) في المطبوع: عتبة، والصواب ما أثبت، كما في بقية المصادر، ومنها الصحيحان ـ فقد أخرجا حديث الباب من طريق موسى ـ، **ينظر**: صحيح البخاري ٤/ ٣٨٥ في **التوحيد**، باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] ح(٧٤٠٩)، وصحيح مسلم ٢/ ١٠٦٢ ح(١٤٣٨).

(٢) **التوحيد** ١/ ٢٤٢ ح(٩٩)، وينظر المثال الآخر في **التوحيد**: (١٥٠، ٢٥١، ٥١٥).

Black plate (636,1)

رافع الصائغ»[(١)].

الصورة الثانية: أن يكون الحديث مروياً عن عِدَّة من الصحابة ﷺ، فيُحكم على جميع تلك الطرق بالرد، من غير بيانٍ للسبب، إلا الاكتفاء بكونها فيها مقال، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرِّح بذكر أسماء الصحابة الذين رُوي عنهم حديثُ الباب؛ ومن ذلك قوله ـ لِمَّا روى حديث أنس ﷺ أنه قال لثابت البُناني: أفلا أَرقيك برُقية رسول الله ﷺ... الحديث ـ: «وروي هذا الحديث عن **علي، وعبد الله، وعبادة، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، ودغفل بن حنظلة**[(٢)]**، من وجوه لا تثبُت**»[(٣)].

القسم الثاني: أن لا يصرِّح بذكر أسمائهم، بل يُبهم، ولم أقف إلا على مثالٍ واحد في هذا، وهو قوله ـ لمَّا روى حديث النواس بن سمعان ﷺ مرفوعاً: «**ما قلبُ رجل إلا وهو بين أصبعين...**» ـ: «**وروي عن جماعة من الصحابة** بأسانيدَ فيها مقال»[(٤)].

أما من جهة نقد المتن:

فإن ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ وجّه عنايتَه إلى نقد الأسانيد أكثرَ من كلامه في نقد المتون، وإن كان نقدُه لبعض الأسانيد كان بسبب بعض ما استغربه في المتن، كما سيأتي التمثيل له.

إلا أنه ـ بكل حال ـ لم يكن مُكثراً من ذلك، وهذا ربما يعود إلى أن

---

(١) **التوحيد** ٢/ ١٦ ح(١٥٧) **وينظر** أمثلة أخرى في **كتاب التوحيد**، في الأحاديث: (٥٧١)، وومن أمثلته في **الإيمان**: (٩٣٢)، وفي **الرد على الجهمية** (٢٩، ٣٢).

(٢) هو دغفل بن حنظلة السدوسي، ترجم له المصنف في «المعرفة» برقم: (٣٤٣)، ونقل في الترجمة قول الإمام البخاري: «ولا يعرف لدغفل إدراك للنبي ﷺ» ولم يتعقبه بشيء.
وتنظر ترجمته في: الإصابة ٢/ ٣٨٨، وقد نقل هناك أقوال الأئمة في صحبته، وأن أكثرهم على قول البخاري، وهو الذي رجحه الحافظ في «التقريب»: (١٨٢٦).

(٣) **التوحيد** ٢/ ١٤٠ ح(٢٩١)، وينظر مثالان آخران في الكتاب نفسه برقم (٩٩، ٥١٢).

(٤) **التوحيد** ٣/ ١١١ ح(٥١٢).

Black plate (637,1)

أغلب ما يورده من المتون ثابت عنده، ولا يوجد فيه ما يُوجب نقد المتن.

ورغم قلة نقده للمتون، إلا أن نقده غالباً ما يتوجَّه إلى الزيادات التي تقع في المتون، وقلَّما يتَّجِه نقده للمتن كلِّه.

وعلى هذا، فيمكن تقسيم منهجه في نقد المتون قسمين:

القسم الأول: نقد المتن كاملاً، وهذا نادر.

القسم الثاني: نقد الزيادة في المتن.

فمن أمثلة القسم الأول: أنه بوّب في «الرد على الجهمية» ـ في سياق حديثه عن صفة الوجه لله جل وعلا ـ فقال:

«ذكرُ خَبَرٍ آخرَ يدلُّ على إجازةِ السؤالِ بوجه الله ﷻ. ثم ساق بعض ما وقع له في الباب من المرفوعات، ثم قال:

«وفي هذا الباب أحاديثُ؛ منها «**من سألكم بوجه الله فأعطوه**»، ومنها: حديث «**ملعوٌن من سأل بوجه الله**»، **ولا يثبُتُ من جهة الرواة** ـ والله أعلم ـ **وذلك أنه ثبت عن النبي ﷺ أنه سأل بوجه الله، واستعاذ بوجه الله، وأمر من يَسألُ بوجه الله أن يُعْطِيَ، من وجوه مشهورة بأسانيدَ جيادٍ**، ورواها الأئمة عن عمار بن ياسر، وزيد بن ثابت، وأبي أسامة، وعبد الله بن جعفر، وغيرهم»[(١)].

فقد استدل ابن منده رحمه الله على نقد حديث: «**ملعون من سأل بوجه الله**» بأمرين:

الأول: الإسناد، وهذا تقدمت الإشارةُ إليه.

الثاني: مخالفتُه لِمَا هو أصحُّ منه من المتون الدالة على جواز سؤال الله تعالى بوجهه.

ومن أمثلة القسم الثاني، وهو أكثرُ من الأول:

ما تقدم التمثيل له قريباً من قوله ـ لِمَّا أخرج حديثاً من طريق أبي

(١) **الرد على الجهمية**: (٩٨) ح(٨٩).

Black plate (638,1)

الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ بن جبل ﷺ قال: كنتُ رِدْفَ النبي ﷺ على حمارٍ يقال له: عفير، . . الحديث ـ: «رواه جماعة عن أبي الأحوص، وفيه زيادة: أن الحمار يقال له: عُفير، ورواه أبو مسعود، عن أبي داود، عن شعبة، وفيه هذه الزيادة، وهو **وَهْمٌ**، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق».

فقوله: «**وهو وَهْمٌ**»، يشير إلى أن ذكر الزيادة في حديث شعبة عن أبي إسحاق **وَهْمٌ**، وأنها محفوظة في حديث أبي الأحوص، عن أبي إسحاق[(١)].

ويحسُن هنا أن أختم هذا الموضع بذكر عباراته التي استخدمها في التعبير عن الرد، ذلك أنه تبيّن أنها تنقسم قسمين:

القسم الأول: الألفاظ الصريحة، وهي كالآتي: (فيه مقال، وَهْم، لا يثبت، لا تثبت).

القسم الثاني: الألفاظ غير الصريحة، وهي كالآتي: (الرد بمخالفة الجماعة، الرد بمخالفة ما هو أصحُّ من المتون، التفرُّد[(٢)]).

وخلاصة ما سبق: أن أسباب الرد عنده للأسانيد تنقسم قسمين:

القسم الأول: الزيادة في الإسناد.

القسم الثاني: الزيادة في المتن.

وأن المسالك التي سلكها في الحكم برد الأحاديث من جهة السند مسلكان:

المسلك الأول: الحكم الفردي على إسنادٍ بعينه بالرد، وهذا له صورتان:

---

(١) ينظر أمثلة لنقده بعض الزيادات في المتون في: **الإيمان**: (١٢٨، ١٦٩، ٢٠٠)، **الرد على الجهمية**، الأحاديث: (١٥، ١٦، ١٧، ٥٣، ٥٤)، ولم أقف في كتاب «التوحيد»، ولا «المعرفة» على شيء، والله أعلم.

(٢) التفرُّد مما يحتمل وضعُه في القسم الأول، إلا أنني آثرت وضعَه في القسم الثاني؛ لأنه ليس كلُّ تفرد يُرَدُّ به الخبر كما هو معلوم، ولا أدلَّ على ذلك من الحديثين اللذَيْن افتتح وختم بهما البخاري كتابه الصحيح.

Black plate (639,1)

الصورة الأولى: أن يحكم عليه بالرد فقط من غير أن يبين وجه الخطأ.

الصورة الثانية: أن يحكم عليه بالرد ويبين وجه الخطأ، ويبين ـ أيضاً ـ وجه الصواب، وهذا البيان **إما أن يكون صريحاً، أو غيرَ صريح**.

المسلك الثاني: الحكم الإجمالي، أو العام، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون مخرج الحديث عن صحابيٍّ واحد، فيحكم على عدة طرق روي بها الحديث عنه حديثٌ عن صحابي واحد، بأنها لا تثبُت، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرح ببيان وجه الصواب، وهذا قليل عنده.

القسم الثاني: أن لا يصرح ببيان وجه الصواب.

الصورة الثانية: أن يكون الحديث مروياً عن عِدَّةٍ من الصحابة ﷺ، فيحكم على جميع تلك الطرق بالرد، من غير بيان للسبب، إلا الاكتفاء بكونها فيها مقال، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرِّح بذكر أسماء الصحابة الذين روي عنهم حديثُ الباب.

القسم الثاني: أن لا يصرح بذكر أسمائهم، بل يُبهم.

أما من جهة نقد المتن: فقد تبين أن نقده للمتون ينقسم قسمين:

القسم الأول: نقد المتن كاملاً، وهذا نادر.

القسم الثاني: نقد الزيادة في المتن، والله تعالى أعلم

المطلب السابع

ما اكتفى فيه بالنقل عن الأئمة

وهذا المسلك لم يفعلْه ابنُ منده إلا نادراً، بل لم أقف إلا على أثرٍ واحدٍ فقط نقل فيه تصحيح أحد الأئمة، وهو أنه روى من طريق محمد بن المنذر بن سعيد المروزي، قال: سُئل أبو زرعة الرازي[1] عن حديث ابن

(١) تقدمت ترجمته في المبحث الأول من الفصل الثالث في الباب الأول.

Black plate (640,1)

عباس رضي الله عنهما: «الكرسي موضع القدمين»، فقال: «**صحيح**»[(١)].

المطلب الثامن

اكتفاؤه بشهرة رواة الإسناد[(٢)]

والمعنى: أنه يكتفي ـ في بعض الأحيان ـ بوصف الإسناد بالشهرة فقط، مجرداً عن أي وصفٍ آخرَ من الأوصاف التي يُوصَفُ بها السند عادةً، كالصحة والحسن؛ كقوله ـ مثلاً ـ: «هذا حديث مشهور».

وقد سبق الحديث ـ بالتفصيل ـ عن نوع المشهور[(٣)]، وخلاصة ما تقدم أُجمِلُه في الآتي:

أولاً: أن ابن منده نصّ على أن المشهور عنده هو: **أن يروي جماعةٌ يزيدون على الثلاثة الحديثَ عن إمام ممن يجمع حديثه**.

ثانياً: أن ابن منده سلك ـ في حكاية الشهرة، وإطلاقها على الأسانيد ـ طرقاً أُلخِّصُها في الآتي:

الطريقة الأولى: تقييد الشهرة بالراوي المدار، وهذا كثيرٌ جداً عنده، وقد يقيِّدُ الشهرة بشهرة رواة الإسناد كلهم، وهذا نادر.

الطريقة الثانية: تقييد شهرة الإسناد بالبلد، وهذا نادر جداً.

الطريقة الثالثة: إطلاق الشهرة من غير تقييدها براوٍ معين، وهذا قليل بالنسبة إلى ما قبله.

الطريقة الرابعة: ربط الشهرة بحكمه على درجة الحديث، وهذا كثير، وهو على قسمين:

القسم الأول: ربط الشهرة بالحكم على الحديث بالقبول: إما صحةً، أو حسناً.

---

(١) **كتاب التوحيد** ٣/ ٣٠٩ رقم (٩٠٢).

(٢) والمقصود بذلك: ما خلا عن أي وصف آخر من الأوصاف التي يُوصَفُ بها السند عادةً، كالصحة والحسن.

(٣) ينظر: النوع الرابع في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

Black plate (641,1)

القسم الثاني: ربط الشهرة بالحكم على الحديث بالتضعيف، وهذا قليل جداً.

وقد أثبتُ هناك أنه لا تلازُمَ ـ عند ابن منده ـ بين الشهرة والصحة، بل قد يكون مشهوراً، وهو ضعيف.

Black plate (642,1)

المبحث الثاني

منهجه في الاختلاف في الحديث ووجوه الترجيح

لم يكن الإمام أبو عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ مجرَدَ محدثٍ يروي الأسانيد فحسب، بل كان ناقداً في هذا الباب، يشهد على ذلك أدنى تأمُّلٍ في سياقه للأحاديث في كتبه.

وما هذه الأطروحة ـ بمختلف أبوابها وفصولها ـ إلا برهانٌ ناصعٌ على إمامته في علم الحديث.

وهذا الفصل ـ الذي نحن بصدده ـ سيجلِّي شيئاً من إمامته في أدقِّ أنواع علم الحديث وأغمضِها، ألا وهو الحديث المعلل.

وقد ذكر العلّامة ابن الأثير أن من جملة المؤاخذات على أبي عبد الله ابن منده ـ في كتابه «المعرفة» ـ كونَه أطال في الكلام على علل الأحاديث، فقال: «ورأيتُ ابن منده وأبا نعيم، قد أكثرا من الأحاديث والكلام عليها، وذكرا عِلَلها»، ثم تعقَّبهما بقوله: «أما ذكر الأحاديث وعللِها وطرقها، فهو بكُتب الحديث أشبه»[(١)].

والمقصود ـ من إيراد كلمة ابن الأثير ـ هو الإشارة فحسب[(٢)] إلى أنَّ عناية ابن منده بهذا العلم مما اشتُهر عنه، وفيما سيأتي في المباحث ـ في الفصل الثاني ـ ما يجلِّي هذه القضية بشيءٍ من التفصيل.

وغرضي في هذا المبحث أن أُشير إلى منهجه على سبيل الإجمال في الاختلاف في الحديث، ووجوه الترجيح، وذلك في ضوء المعالم الآتية:

❐ **الأول**: كان ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ حريصاً كل الحرص على إبراز أوجه

(١) أسد الغابة ١/ ٥.

(٢) ينظر ما ذكرته عنه في ترجمته في التمهيد.

Black plate (643,1)

الاختلاف في الأحاديث التي يخرِّجها، بل ولم يكتَفِ بذلك، حتى أشار إلى الاختلاف بين الأحاديث التي يُورد أسانيدَها معلقةً، وهذا كثير جداً عنده، وجميع الأمثلة التي سيأتي الإشارةُ إليها لاحقاً[1] دائرةٌ بين هذين الأمرين: إما أحاديثُ مسندةٌ، أو معلَّقةٌ.

وهو ـ في طريقة عرضه للطرق بنوعيها: المسندة والمعلَّقة ـ يميل إلى الإطالة، وبسط الطرق في كثير من الأحيان ـ وخصوصاً في كتابه «المعرفة» ـ وهذا خلاف طريقة الأئمة المتقدمين الذين ـ غالباً ـ ما يكتفون بالإشارة إلى الاختلاف بأقصر عبارة، وألطف إشارة، وفي النادر ما يحصل عندهم هذا البسط الذي ظهر عند ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن الأمثلة على ذلك:

أنه ساق في ترجمة السائب بن خلاد طرقاً كثيرة لحديثه الذي رواه عن النبي ﷺ أنه قال: «**أتاني جبريلُ** عليه السلام **فأمرني أنْ آمُرَ أصْحابي أنْ يرفعوا أصْواتَهم بالإهْلَالِ**»، فبعد أن ساق الطريق الأول بسنده قال:

«**رواه مالكٌ، وابنُ جريج** عن عبد الله، عن عبد الملك، عن خَلَّاد، عن أبيه... ـ ثم ساق إسناده إلى مالك ـ ثم قال: **ورواهُ الثوريُّ** عن عبد الله بن أبي لبيد، عن المُطَّلِب بن عبد الله، عن خلَّاد، عن زيد بن خالد.

ورواهُ قَبِيصَةُ **عن الثوري**، عن ابن أبي لَبِيد، عن المُطَّلِب، عن خَلَّاد، عن أبيه، عن زيد بن خالد... وقال عفان: عن وهيب، عن **موسى بن عقبة**، عن ابن أبي لبيد، عن المطَّلب عن خَلَّاد، عن زيد بن خالد.

ورواهُ زهير **عن موسى بن عقبة**، عن أبي المغيرة من بني زُهْرةَ، عن المُطَّلِب، عن خَلَّاد، عن زيد بن خالد.

(١) أعني في الفصل الثاني من هذا الباب.

Black plate (644,1)

ورواه حمادُ بن سلمة عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي لبيد، عن المُطَّلِبِ، عن السَّائب بن خَلَّاد: أنَّ جبريل.

ورواهُ محمد بن عمرو عن ابن أبي لَبِيد، عن المطَّلب، عن خَلَّاد بن السَّائب»[(١)].

□ **الثاني**: أنه كان حريصاً على إيضاح أوجه الاختلاف في الطريق التي يسوقها، وهذا البيان له صورتان:

الصورة الأولى: أنه يسوق من الطرق ما يتبيَّن به للقارئ صورة الاختلاف على الراوي: هل هي في وصله وإرساله؟ أم في رفعه ووقفه؟ أم في تسمية الشيخ؟ أم في الاختلاف في متنه؟ من غير أن يصرّح بأن الاختلاف هو في أحد الصور السابقة أو غيرها.

وهذه الصورة كثيرة في كتبه، ولعله تأثَّر بطريقةٍ من قبلَه من كبار الأئمة في هذا الشأن ممَّن صنّفوا في السنة، وعلى رأسهم الأئمة الخمسة: الشيخان، وأبو داود، والترمذي، والنسائي[(٢)]. ومن أمثلة ذلك: قوله في كتاب المعرفة:

«أخبرنا عبد الرحمٰن بن يحيى، قال: حدثنا أبو مسعود، قال: حدثنا الحسين بن علي الجُعْفي، قال: حدثنا زائدة، قال: حدثنا الرُّكَين بن الرَّبيع عن أبيه، عن يُسَيرِ بن عُميلة عن خُرَيم بن فاتك عن النبيِّ ﷺ، قال: «**منْ أنفق نفقةً في سبيل الله كُتبتْ بسبعمائة ضعف**».

رواه أبو غسان، ومعاوية بن عمرو عن سلمة بن جعفر، عن الرُّكَين بن

---

(١) ينظر ـ أمثلة على ذلك ـ في: «**المعرفة**» التراجم التالية: (٤٤٤، ٥٢١، ٥٤٣، ٦٢٥، ٦٤٩، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٦٥).
وفي **الإيمان** ح: (١١٧، ١٣٠، ٢٦٣، ٢٩٣، ٦٥٦، ٧٢٧، ٨٥١، ١٠٨٧).
وفي **التوحيد** ح: (٣، ٣٦، ٩٩، ١٥٠، ١٧٧، ٤٦٦، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٤٦، ٦٨٩).
وفي **الرد على الجهمية** ح(١٥، ٢٩).

(٢) وقد سُجِّلت في ذلك رسائل علمية؛ أذكر منها: رسالة «الأحاديث التي أشار أبو داود إلى تعارض الوصل والإرسال فيها»، وهي أطروحة الماجستير لزميلي د. تركي الغميز.

Black plate (645,1)

الرَّبيع، قال: **حدثني عمِّي** عن أبيه، عن خُريم، وذكر حديثاً طويلاً، **فيه هذا الحرف**[(١)].

وأخبرنا محمد بن عبد الله البغدادي، قال: حدثنا محمد بن أبي العَوَّام، قال: حدثنا أبو الجَوَّاب، قال: حدثنا عمَّار بن رُزَيق، عن الرُّكَين بن الرَّبيع، **عن عمِّه أُسَير**، عن خُرَيم، قال: أنبانا النبيُّ ﷺ: «**أنَّ الأعمال ستٌّ، وأنَّ الناس أربعةٌ**»، ثم ذكر الحديث بطوله.

وكذلك رواه شيبان، وقيس، وعبيدة بن حميد، عن الرُّكَين بن الرَّبيع»[(٢)].

الصورة الثانية: أنه يسوق ما وقع له من الطرق، ثم يبين وجه الاختلاف بصراحة، بحيث ينصُّ على العلة، أو يرجِّح أحد الوجهين، أو يذكر ما وقع في اللفظ من الاختلاف، أو نحو ذلك من العبارات التي تبين وقوع الاختلاف في إسناده، من غير حاجة للتأمُّل، وهذه الصورة ـ في كتبه ـ أكثرُ من سابقتها.

ومن ذلك: قولُه في الإيمان ـ لمَّا ساق حديث بعث معاذ إلى اليمن، هل هو من مسند معاذ أم من مسند ابن عباس رضي الله عنه ـ: «**ولم يذكر واحدٌ منهم**[(٣)] عن ابن عباس، عن معاذ إلا في رواية ابن أبي شيبة عن وكيع، وربما قال في حديثه: عن ابن عباس، عن معاذ، وربما قال: عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً»[(٤)].

---

(١) يقصد حديث التضعيف لمن أنفق في سبيل الله.

(٢) المعرفة، ترجمة خريم بن فاتك الأسدي رقم (٣١٨)، ومن الأمثلة في ذلك:
في **التوحيد** ح(٣٦، ٤٥، ١٣١ ـ ١٣٢، ١٥٠، ١٦٧، ٢٢٩، ٣٩١، ٤٦٥ ـ ٤٦٦، ٥٤٦، ٦٨٩، ٨١٨).
والإيمان ح(٦٥، ٧٧، ١٤٩، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٦٣، ٣١٣، ٤٥٦، ـ ٤٥٨، ٤٩١، ٥٨٨، ٩٥٧).
والرد على الجهمية ح(١٥، ١٨، ٢٥، ٢٩، ٦٠، ٧٤، ٩١).
والمعرفة، التراجم ذوات الأرقام: (٢٥، ١٤١، ٢٣٨، ٣١٨، ٤٨٧، ٥٢٤، ٦٣٥).

(٣) أي: من الرواة عن زكريا بن إسحاق المكي.

(٤) **الإيمان** ١/ ٢٦٣ ح(١١٧)، وينظر بعض الأمثلة في: =

Black plate (646,1)

□ **الثالث**: لئن كان ابن منده كثيراً ما يصرّح بوجود الاختلاف، إلا أنه نادراً ما يبين سبب الترجيح بصراحة[١]، ولم يظهر لي سبب ذلك، إلا أن يكون اعتمد على أن القارئ سيفهم من سياقه للطرق ما الذي يميل إليه ابن منده نفسه؟.

ولم أقف إلا على موضعٍ واحد فقط بيّن فيه سبب الترجيح صراحةً، وهو قوله في «المعرفة» ـ في ترجمة أبي سلمى ـ:

«أخبرنا محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء، حدثنا موسى بن هارون، حدثنا أبو كامل الفُضيل بن الحسين، حدثنا عبَّاد بن عبد الصمد أبو مَعْمَر، قال: بَيْنَا أَنا بالكُوفَةِ إذ قِيلَ: هذا رجل من أصحاب محمد ﷺ، وكان خادماً لرسول الله ﷺ، فناداه رجل...

قال موسى: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو الأحوص، عن أبي فَرْوَةَ، عن أبي مَعْشَرٍ، حدثني رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ جَلَسَ مَجْلِسَاً...

قال موسى بن هارون: هذا عندنا أبو سَلْمَى، روى عنه: أبو مَعْشَرٍ، وعبادُ بن عبد الصمد،...

ورواه ابنُ زَبْرٍ، عن أبي سلامٍ، فقال: عن ثوبان، عَنِ النبيِّ ﷺ...

حدثناه ابن أبي رجاء، حدثنا الفضل بن يعقوب، حدثنا زيد بن يحيى، **وحديثُ ثوبان وَهْمٌ، والدَّليل على ذلك**: رِوَايةُ هشام بن أبي عبد الله،

= **التوحيد** ح(٥٧، ١٥٨، ١٧٧، ٢٠٦، ٢٣١، ٣١٨، ٤١٦، ٥٠٠، ٥٨٧، ٦٩٠، ٧١٨، ٧٤٣).

والإيمان ح(٣٥، ٣٦، ٤٤، ٧٣، ٩٨، ١١٧، ١٦٩، ١٩٤، ٢٥٢، ٣١٦، ٤٣١، ٤٤٢، ٥١٨، ٥٦٥، ٧٢٦، ٨٧٥، ٩٣٢، ٩٥٩، ٩٦٩، ١٠٨٧).

والرد على الجهمية ح(٥٣، ٥٤، ٧٧، ٧٨).

والمعرفة، التراجم ذوات الأرقام: (٣٣، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٥٧، ٨١، ١٤٥، ١٥١، ١٨٦، ١٩٠ ٣٢٧، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٩٩، ٤٥٢، ٥٦٨، ٦٤٩، ٦٥٩).

(١) ومقصودي بذلك: التصريحُ المقرون ببيان السبب، أما أنه قد يسوق الطرق، ويرجح، ويفهم القارئ سبب الترجيح، فهذا له أمثلة متعددة.

Black plate (647,1)

عن يحيى بن أبي كثير، حدَّثني أبو سلامٍ، قال: حَدَّثني رَجُلٌ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقولُ هذا.

وقالَ أبان بن يزيد، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن حديثِ مولى رسول الله ﷺ، فدلَّت روايته على أنه أبو سلمى.

ورواه موسى بن خَلَف ـ أيضاً ـ عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام»[(١)].

□ **الرابع**: فيما يتعلق بالترجيح بين الأوجه، فلم يخرُج منهجُه في هذا عن طريقتين:

الطريقة الأولى: سياق الطرق مِنْ غير ترجيح بينها، وهذا هو الأكثر عنده، وقد بلغ مجموع الطرق التي تتبعتُها في كتبه ـ مما يدخل تحت موضوعنا هذا ـ فوجدتها بلغت قُرابةَ سبعةٍ وسبعين إسناداً، مِنْ مائتين وسبعةٍ وعشرين إسناداً تقريباً، أي إنه لم يرجِّح[(٢)] في ثُلُثَي المواضع.

الطريقة الثانية: الترجيح بين الأوجه، وهذا ـ كما تقدم آنفاً ـ في حدود ثلث المواضع، إلا أنَّ ابنَ منده لم يسلك قاعدةً واحدةً في ترجيح الأوجه التي تُروى بها الأسانيد ـ كما هو حال كثير من المتأخرين ـ بل هو على نَفَسِ الأئمة الكبار الذين ـ كما يقول ابن رجب ـ «لهم في كل حديث نقدٌ خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[(٣)].

وستأتي الأمثلة ـ التي ستوضحُ الأمرَ بشكل أكثر ـ في مباحث الفصل الثاني مِنْ هذا الباب، حيث سنجد أنَّ مِنْ جملة الأوجه التي يعلها أوجُهاً أُخْرِجَتْ في الصحيح.

وقد سلك رَحِمَهُ اللَّهُ في الترجيح بين الأوجه مسلكين:

---

(١) **المعرفة**، رقم الترجمة (٦٢٥) بتصرف.

(٢) وسيأتي أن هذا الترجيح نوعان: صريح وغير صريح.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٢.

Black plate (648,1)

المسلك الأول: الصراحة في ترجيح أحد الوجهين: وقد استخدم في التعبير عن ذلك طريقتين:

الطريقة الأولى: أن يرجِّحَ بنفسه، وهذا هو الأكثرُ، كأن يقول: هذا **وهم**، أو: **والصواب** قول فلان، أو **حديث فلان أشبه**، ومِنْ ذلك قوله في المعرفة، في ترجمة حنظلة بن الربيِّع الأسيدي:

«أخبرنا خيثمة بن سليمان، قال: حدثنا السَّري بن يحيى، قال: حدثنا عُبيد الله بن موسى، وقَبيصة. ح، وأخبرنا أحمد بن محمد بن إبراهيم المديني، ومحمد بن عبد الله بن المنذر البُخاري، قالا: حدثنا محمد بن أحمد بن النضر، قال: حدثنا معاوية بن عمرو، قال: حدثنا أبو إسحاق الفَزَاري، **كُلُّهم عن سفيان**، عن أبي الزِّنَاد، **عن المُرَقَّع بن صيفي**، عن حنظلة الكاتب، قال: لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ... الحديث ـ ثم قال ابن منده ـ: **رواه المغيرة بن عبد الرحمٰن، وابن أبي الزِّناد وغيرهم، فخالفوا الثوريَّ**، وقالوا: عن أبي الزِّناد، عن المُرَقَّع، **عن جدِّه رَبَاح** بن الرَّبيع، **وهو الصواب**»[(١)].

الطريقة الثانية: أن ينقل ترجيح غيره مِنَ الأئمة، وهذا نادر، ولم أقف إلا على ثلاثة أمثلة، منها: قوله ـ في ترجمة حَرِيزِ بن شَراحيل الكندي ـ: «روى عنه: عمرو بن قيس الكِنْدي، قاله الوليد بن مسلم، عن عمرو بن قيس، وقال إسماعيل بن عيَّاش: عن عمرو بن قيس، عن حَرِيز، عن رجل مِنْ أصحاب النبي ﷺ.

قال أبو زُرْعة الدِّمشقي: قولُ إسماعيل أولى، وأصحُّ»[(٢)].

---

(١) **المعرفة**، ترجمة (١٩٠)، وتنظر بعض الأمثلة في: **المعرفة** (٢٩، ٣٣، ٤٧، ٥٧، ١٤٥، ١٨٦، ٢٢٩، ٤٣٨، ٤٥٢، ٥٨٦)، وفي **التوحيد** ح(٧١، ١٥٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٨، ٥١٥، ٨٤٣) وفي **الإيمان** ح(٥٩، ١٠٨، ١٣٣، ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٧٢٦، ٩٣٢، ١٠٨٧)، وفي فتح الباب ترجمة (١٤٣٠، ٢١٣٢، ٢٢٥٧) وفي **الرد على الجهمية** ح(٢٩، ٦٠).

(٢) **المعرفة**، ترجمة (٢٤١)، والمثالان الآخران في: **المعرفة**، رقم (٦٢٥)، **والإيمان** ح(١٢٨) وهذا المثال جمع فيه بين النقل عن غيره، وبين اختياره هو.

Black plate (649,1)

المسلك الثاني: الإشارة في الترجيح، وهذا أقلُّ مِنْ سابقه، كما تقدّم. ومِنْ أساليبه في ذلك: أن يسوق مِنَ الطرق، ويذكر مِنَ العبارات التي تُوحي بميْلِه إلى أحد الوجهين. ومِنْ أمثلة ذلك قولُه في الرد على الجهمية:

«أخبرنا خيثمة بن سليمان، ثنا إسحاق بن سيار النصيبي، ثنا أبو حاتم **ح، وثنا** إبراهيم بن محمد بن عمارة، ثنا أحمد بن يحيى الصوفي، **ثنا شجاع** بن مخلد، ثنا أبو عاصم، عن سفيان عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

قال شجاع ـ في حديثه ـ: أنه سأل النبي ﷺ، عن قول الله جل وعز: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال: «**كرسيُه موضعُ قدمِه، والعرشُ لا يقادر قدره**».

قال أبو عبد الله[(١)]: هكذا رواه شجاع بن مخلَد في التفسير **مرفوعاً** عن النبي ﷺ.

وقال إسحاق بن سيَّار ـ في حديثه ـ عن أبي عاصم **مِنْ قول ابن عباس**، وكذلك رواه أصحاب الثوري عنه، **وكذلك** رُوي عن عمار الدهني موقوفاً...»[(٢)].

فابن منده لم يصرّح في هذا المثال بالترجيح بين المرفوع والموقوف، إلا أن سياق كلامه ظاهرٌ في ترجيح الموقوف، بدليل أنه اعترض على رواية الرفع، بثلاثة أمور:

الأول: بمخالفة إسحاق بن سيَّار له في روايته عن أبي عاصم.

---

(١) هو ابن منده نفسه.

(٢) **الرد على الجهمية** ص(٤٥) ح(١٥)، وينظر بعض الأمثلة في:
الإيمان ح: (٣٥ ـ ٣٦، ٩٣، ٩٩ ـ ١٠٥، ١٢٨، ١٦٩، ٢٥٢، ٢٦٩، ٤٣١، ٦٥٦).
المعرفة، التراجم ذوات الأرقام: (٢٤١، ٣٢٤، ٣٤٠، ٣٦٧، ٣٧١، ٥٠٦، ٥٦٩، ٦١١، ٦٢٥، ٦٥٨).
ولم أجد في **كتاب التوحيد** أي مثال يصلح لهذا الموضع.

Black plate (650,1)

الثاني: أن أصحاب سفيان روَوْه عنه موقوفاً، وهو يوافق رواية إسحاق عن أبي عاصم.

الثالث: أن الحديث رُوي عن عمار الدُّهني ـ من غير طريق الثوري ـ موقوفاً كذلك، والله أعلم.

❐ **الخامس**: أنه كان يسوق ـ في بعض الأحيان ـ أوجهاً رُوِيت بها الأسانيدُ، إلا أن المخالف فيها لا يصحُّ أن تُورَدَ مخالفتُه إلا على جهة بيان أنه لا يلتفت إليها وإن رُوي بها الحديث، وقد وقفت على بعض الأمثلة، فمن ذلك قوله في ترجمة أبي السائب رضي الله عنه:

«أخبرنا محمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثنا يحيى بن بُكَيرٍ، حدثنا عبد الله بن سويد بن حيَّان، عن عيَّاش بن عبّاس، عن بُكَيرِ بن الأشجِّ، عن علي بن يحيى، عن أبي السَّائب ـ رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ ـ ثم ذكر الحديث، ثم قال ـ: هكذا رواه يحيى بن بُكير، عن عبد الله بن سويد بن حيَّان.

ورواه حسَّان بن غالب، عن عبد الله بن عيَّاش بن عباس، عن بُكير بن الأشجِّ، عن عليِّ بن يحيى، عن أبي السَّائب، رجل مِنْ أصحاب النبيِّ ﷺ.

ورواه جارية بن هرم، عن عبد الله بن سليمان بن أبي السائب عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّهُ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقرأ»[(١)].

والملحوظ أن حسان بن غالب، وجارية بن هرم، كلاهما متروك الحديث[(٢)]، بل إن إسناده إلى جارية بن هرم فيه محمد بن المهلّب، وهو مَرْميٌّ بوضعِ الحديث[(٣)]! ومع ذلك لم يبيِّن شيئاً مِنْ ذلك، وأنه لا أثرَ لمخالفة حسان ولا جاريةَ لرواية يحيى بن بكير[(٤)]؛ فبين يحيى وبينهما

(١) **المعرفة**، ترجمة أبي سلمى (٦٣٥).
(٢) ينظر في ترجمة جارية: التاريخ الكبير ٢/ ٢٣٨، الجرح ٢/ ٥٢٠، لسان الميزان ٢/ ٤١٣. وفي ترجمة حسان: المجروحين ١/ ٢٧١، الميزان ١/ ٤٧٩، اللسان ٣/ ١٨.
(٣) وهو محمد بن المهلّب الحراني، ينظر: اللسان ٧/ ٥٣٤.
(٤) تنظر ترجمة يحيى في: تهذيب الكمال ٣١/ ٤٠١.

Black plate (651,1)

مفاوز في الحفظ والضبط، تنقطع فيها أعناق المَطِيِّ!

وهذا مأخذٌ كبير على أبي عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذْ في سَوْق هذه الطرق ـ بهذه الصورة ـ ملحوظتان مهمتان:

الأولى: تطويل الطرق، كما تقدم نقلُه عن ابن الأثير قريباً.

الثانية: عدم بيان حال المخالفات الأخرى، وأنها لا يصحُّ أن تعارَضَ بها أحاديثُ الثقات[1].

ولئن كانت الملحوظة الثانية قد تزول ـ أحياناً ـ بترجيحه للوجه الآخر المخالف؛ إلا أن ذلك لا يكفي ـ فيما أرى ـ وكان الأولى ـ عند ذكره له ـ أن يبين عدم الاعتبار به، فمثل هؤلاء المتروكين لا يصحُّ أن يعتَبَر بأحاديثهم، بله معارضتها بأحاديث الثقات، أو مَنْ يعتبر بحديثهم، والله أعلم.

(١) ينظر بعض الأمثلة لأحاديث ساق فيها اختلافاً، وفي إسنادها متروك، أو مجهول: **المعرفة** في التراجم (١١٣، ١٤١، ٤٣٨، ٤٥٤، ٤٨٧، ٦٤٤، ٦٤٩).

أما التراجم التي أورد في أسانيدها اختلافاً، والمخالف ضعيف، فهي ـ أيضاً ـ موجودة، ولم أتعقَّب ابن منده بهذا؛ لأن مثل هذا قد يخرجه الأئمة لأغراض معروفة، ومن هذه التراجم: (٧٠، ١٥١، ١٥٣، ١٨٦، ١٩٠، ٣٤٤، ٥٠٠)، فهذا ما تيسر لي الوقوف عليه من **كتاب المعرفة**؛ فهو أكثرُ كتبه التي ظهرت فيها هذه الملحوظة؛ لأنه أكثر كتبه التي يستطرد فيها بذكر الاختلاف.

Black plate (652,1)

Black plate (653,1)

الفصل الثاني

أنواع العلل

عند ابن منده في تعليل الأحاديث

المبحث الأول: تعارض الوصل والإرسال

المبحث الثاني: تعارض الرفع والوقف

المبحث الثالث: التعليل بالانقطاع

المبحث الرابع: زيادة الثقات في السند والمتن

المبحث الخامس: الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ

المبحث السادس: الإدراج

Black plate (654,1)

Black plate (655,1)

المبحث الأول

تعارض الوصل والإرسال

تمهيد:

سبق أن أشرت ـ في المبحث الثاني مِنَ الفصل الماضي ـ إلى أن الإمام أبا عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن مجردَ محدِّث يروي الأسانيدَ فحسب، بل كان إماماً في هذا الباب، يشهد على ذلك أدنى تأمُّل في سياقه للأحاديث في كتبه.

وهذا الفصل ـ الذي نحن بصدده ـ سيجلِّي شيئاً مِنْ إمامته في أدق أنواع علم الحديث وأغمضِها، ألا وهو نوع الحديث المعلَّل، الذي تظهر صورُه في أحد الأوجه التالية:

- تعارُض الوصل والإرسال، وهو هذا المبحث.
- تعارُض الرفع والوقف.
- التعليل بالانقطاع.
- زيادة الثقات.
- الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ.
- الإدراج.

فإلى المبحث الأول ـ وهو مبحث تعارُض الوصل والإرسال؛ فأقول، ومن الله أستمد التوفيق، والعون، ولا حول ولا قوة لي إلا به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ:

تقدم تعريف المرسل[1]، وسبق أن التعريف المختار ـ وهو الذي عليه عملُ جماهير أئمة المحدثين ـ: هو ما رواه التابعي ـ صغيراً كان أم كبيراً ـ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثاني.

Black plate (656,1)

ويحسُن قبل أن أذكُرَ منهج ابن منده في هذه المسألة، أن أشير ـ بإيجاز ـ إلى خلاصة أقوال العلماء في مسألة تعارُض الوصل والإرسال، وهو خلافٌ يصحُّ طردُه في جميع صورة الاختلاف التي تقع في الأسانيد، أو المتون: كالرفع والوقف، والإدراج، والاختلاف في ألفاظ المتون.

قال الخطيب البغدادي ـ في معرِض حديثه عن الاختلاف المشهور الواقع في حديث «**لا نكاح إلا بولي**» ـ: «أكثرُ أصحاب الحديث أن الحكم في هذا ـ أو ما كان بسبيله ـ للمرسِل.

وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثرَ مِنَ الذين وصلوه، فالحكم لهم.

وقال بعضُهم: إن كان مَنْ أرسله أحفظَ مِنَ الذي وصله، فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله.

ومنهم مَنْ قال: الحكم للمسند إذا كان ثابتَ العدالة، ضابطاً للرواية، فيجب قَبولُ خبره، ويلزم العمل به، وإن خالفه غيرُه، وسواء كان المخالف له واحداً، أو جماعةً، وهذا القول **هو الصحيح عندنا**»[(١)].

وقد تتابع عامة مَنْ جاء بعد الخطيب البغدادي ـ مِنْ أهل الاصطلاح ـ على نقل هذا القول عنه، وقد انقسموا في نظرهم إلى كلامه هذا قسمين: فمنهم مَنِ اعترض عليه؛ سواءً في نَقْلِ هذه الأقوال، أو في اختياره الذي صرّح به في خاتمة كلامه، رحمة الله على الجميع[(٢)].

قال الحافظ ابن رجب: «وقد صنَّف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصنَّفاً حسناً سماه «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، وقسمه قسمين: أحدهما ما حكم فيه بصحة ذِكْرِ الزيادة في الإسناد وتركها، والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها.

---

(١) ينظر: الكفاية: (٤١١).

(٢) ينظر: علوم الحديث: (٧١)، نكت الزركشي ١/ ١٠٥، ٢/ ٥٨، المقنع في علوم الحديث ١/ ١٥١، نكت ابن حجر ٢/ ٦٠٣، فتح المغيث ١/ ١٧٤.

Black plate (657,1)

ثم إن الخطيب تناقض! فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهبَ ـ في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله ـ كلُّها لا تُعرف عن أحد مِنْ متقدِّمي الحُفَّاظ! إنما هي مأخوذة مِنْ كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة مِنَ الثقة تُقبَلُ مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثيرٌ مِنَ الفقهاء، وهذا يخالف تصرُّفَه في كتاب تمييز المزيد، وقد عاب تصرُّفَه في كتاب «تمييز المزيد» بعضُ محدثي الفقهاء، وطعِن فيه؛ لموافقته لهم في كتاب «الكفاية»»[١].

وليس ابنُ رجب بأولِ مَنِ اعترض على الخطيب، بل سبقه إلى ذلك جماعة مِنْ أهل العلم ـ سيأتي النقل عن بعضهم ـ ولكن صدّرتُ بكلام ابن رجب؛ لتنصيصه على أمرين مهمين:

الأول: أن بعض هذه الأقوال لم تخرج يوماً مِنْ مشكاتهم، ولا دخلت إيوانَهم!

الثاني: تناقُضُ الخطيب في تطبيقه لِمَا قرّره في «الكفاية» مَعَ ما في كتابه «المزيد».

ويوضح ما قرَّره ابن رجب كلام بعض أهل العلم ـ ممن سبقه ـ الذين انتقدوا بعض الإطلاقات في كلام الخطيب، ومِنْ ذلك:

قول الإمام ابن دقيق العيد ـ فيما نقله عنه الزركشي في «نكته» فقال[٢] ـ:

«وأما مَنْ حكى شيئاً مِنْ هذه الأقوال[٣] عن أهل الحديث أو أكثرهم، فقد أنكره الإمام الحافظ أبو الفتح القُشيري ـ في مقدمة شرح الإلمام ـ وقال: «إن ذلك ليس قانوناً مطَّرداً. **وبمراجعة أحكامهم الجزئية** يعرف صواب ما نقول، فإنهم يروُون الحديث مِنْ رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم مِنَ الحكم بصحته؛ لمخالفة جَمْعٍ كثيرٍ للأقل، ومَنْ هو

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٣٧.
(٢) أي: الزركشي.
(٣) أي: التي ذكرها الخطيب البغدادي.

Black plate (658,1)

أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غَلَبَةُ ظنٍّ بغلطه، وإن كان هو الذي وصل، أو رفع، ولم يَجْروا في ذلك على قانون واحدٍ يستعمل في جميع الأحاديث. قال: وأقربُ الناس إلى اطِّراد هذه القواعد، بعضُ أهل الظاهر»[(١)].

قال الحافظ ابن حجر: «وبهذا جزم الحافظ العلائي؛ فقال: كلام الأئمة المتقدمين ـ في هذا الفن ـ كعبد الرحمٰن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأمثالهم، **يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلِّيٍّ، بل عملهم في ذلك دائرٌ مَعَ الترجيح** بالنسبة إلى ما يقوَى عند أحدهم في كل حديث»[(٢)].

وقال الحافظ ابن رجب: «وقد تكرر في هذا الكتاب ذِكْرُ الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وكلامُ أحمد وغيره مِنَ الحُفّاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ ـ أيضاً ـ، وقد قال أحمد ـ في حديث أسنده حماد بن سلمة ـ: أيُّ شيء ينفع وغيرُه يرسلُه؟»[(٣)].

وقال الحافظ في شرح النخبة ـ في مقام حديثه عن مسألة زيادة الثقة ـ: «والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين ـ كابن مهدي، والقطان، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرِهم ـ **اعتبارُ الترجيح** فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، **ولا يُعرف عن أحدٍ منهم إطلاقُ قبول الزيادة**»[(٤)].

وقال في «النكت»: «ثم إن تعليلَهم الموصولَ بالمرسل، أو المنقطعَ والمرفوع بالموقوف، أو المقطوع، ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غَلَبَة الظن بترجيح أحدهما على الآخر، بالقرائن التي تَحُفّه»[(٥)].

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٦٠.

(٢) النكت لابن حجر ٢/ ٦٠٤، ثم نقل عنه ابن حجر كلاماً مطولاً في ٢/ ٧١٢، حاصله موجود فيما نقلته في هذا الموضع.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٣٧.

(٤) نزهة النظر: (٩٦).

(٥) النكت ٢/ ٧٤٦.

Black plate (659,1)

ويلوح ـ بكلام هؤلاء الحُفَّاظ ـ أن كلام أبي بكر الخطيب ليس دقيقاً، بل وفي بعض ما نسبه إلى **أهل الحديث المتقدمين غلطٌ**[(١)]، وأن المعتبر عند أئمة هذا الشأن هو التعويلُ على القرائن، وأن لهم في كل حديثٍ نظراً خاصاً، وهم في ذلك يُعْمِلونَ قرائنَ كثيرةً يصعُب حصْرُها، والله أعلم.

إذا تقرر هذا، فما منهج أبي عبد الله ابن منده في هذه المسألة؟

لم تتجاوز الأحاديث ـ التي وقع فيها اختلاف في الوصل والإرسال مِمَّا وقفت عليه في كتبه ـ سبعةَ عشرَ حديثاً، لم يرجِّح في أحدَ عشرَ حديثاً[(٢)]، ورجح في الباقي، وهي ستة أحاديث.

وبالنظر في هذه الأحاديث الستة، نجد أنه لم يلتزم قاعدةً واحدة في الترجيح، فمرةً يصرِّح بترجيح الموصول، ومرةً يصرح بترجيح المرسل، وثالثةً يشير إلى أحدهما.

ومِنْ أمثلة ترجيحه للمرسل قوله في فتح الباب ـ في ترجمة أبي ثوبان: مزداد بن جميل الحمصي ـ:

«حدث عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن عبد الرحمٰن الأوزاعي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله تبارك وتعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس**». وذكر الحديث، هكذا رواه موصولاً، **وتابعه** أحمد بن عبد الرحمٰن الحوضي، عن أبي المغيرة، **والصواب مرسَل من حديث الأوزاعي**»[(٣)].

---

(١) وهو نسبته إليهم بأنهم يرجِّحون قول الثقة مطلقاً، وإنما قيدته بالمتقدمين؛ لأن بعض المحدثين من علماء القرن بالذات، كابن حبان، والحاكم، أطلقوا القول بقبول زيادة الثقة، وهذا ظاهرٌ بلا تأمل لمن طالع كتابيهما.

(٢) وهي على النحو التالي: **التوحيد** ح(٣٧، ٥٥٧ ـ ٥٥٩).
والإيمان ح(٩٦٩)، **والرد على الجهمية** ح(٧٤).
والمعرفة، التراجم ذوات الأرقام: (٦١، ١٠٣، ١٩٠، ٤١٨، ٤٥٤، ٤٨٦).

(٣) **فتح الباب**، ص(١٧٩) رقم (١٤٣٠)، ومن أمثلة ترجيح المرسل: **المعرفة** (٣٢٤، ٦٤٩).

Black plate (660,1)

ومن أمثلة ترجيحه للموصول، قوله في «المعرفة»:

«أخبرنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن عمران بن أبي أنس، عن حنظلة بن علي الأسلمي **عن بُسر بن مِحْجَن الدُّؤلي**، قال: صلَّيتُ الظُّهرَ في منزلي، ثم خرجت بإبلٍ لي لأصدرها، فمررَتُ برسولِ الله ﷺ ـ فذكر الحديث، ثم قال ابن منده ـ: رواه زيد بن أسلم، **عن بسر بن محجن**[(١)]**، عن أبيه، وهو الصواب**»[(٢)].

❖ ❖ ❖

(١) وهو تابعي، ترجم له الحافظ في «التقريب»، وقال عنه: «**صدوق**»، وقال في «الإصابة»: «**تابعي مشهور**، جزم بذلك البخاري والجمهور، ذكره البغوي وغيره في الصحابة» ونقل في موضع آخر من «الإصابة» كلمةَ ابن منده في تصويب الوجه الذي ذكره ابن منده، ينظر: «الإصابة» ١/ ١٨٦، ٦/ ٤٧، التقريب: (٦٦٨).

(٢) **المعرفة**، ترجمة (٨١)، ومن أمثلة ترجيح الموصول: **الإيمان** ح(٢٥٢)، المعرفة (٣٤٠).

Black plate (661,1)

المبحث الثاني

تعارض الرفع والوقف

سبق أن ذكرت ـ في المبحث السابق ـ أن كبار الأئمة المتقدمين ليس لهم في باب التعارض جادةٌ واحدة لا يتجاوزونها، بل لهم في كل حديثٍ نظرٌ خاص، ومِنْ ذلك مسألة تعارُض الرفع والوقف.

ولم يختلف منهجُ ابنِ منده ـ في هذه المسألة ـ عن منهجه في مسألة تعارُض الوصل والإرسال مِنْ حيثُ طريقةُ الترجيح، إلا أن عدد الأحاديث التي ذكر فيها هذه العلة تزيد على عدد الأحاديث التي اختلف فيها بالوصل والإرسال بعشرة، فمجموع الأحاديث التي ذكر فيها اختلافاً في رفعها ووقفها ستةٌ وعشرون حديثاً، رجَّح في سبعة منها أحدَ الوجهين، وترك تسعةَ عشرَ حديثاً مِنْ غير ترجيح.

وترجيحُه ـ في الأحاديث السبعة ـ على قسمين:

القسم الأول: الترجيح الصريح، ومجموع أحاديث هذا القسم أربعة.

ومِنْ أمثلة هذا القسم: قولُه في التوحيد: «أخبرنا خيثمة، ومحمد بن أيوب بن حبيب، قالا: حدثنا هلال بن العلاء، قال: حدثنا سليمان بن عبيد الله الغيلاني، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، **عن زيد بن أبي أُنَيسة**، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ... ـ فذكره، ثم قال ابن منده ـ: رواه سيف بن محمد، عن الأعمش، **والصواب: موقوف**»[(١)].

القسم الثاني: الترجيح غير الصريح، ومجموع أحاديثه ثلاثةٌ، ومِنْ

(١) **التوحيد** ١/ ٢٠٣ ح(٧١)، **وينظر** بقية الأمثلة: في **التوحيد** ح(٢٠٦)، في **الرد على الجهمية** ح(٢٩، ٦٠).

Black plate (662,1)

أمثلته: أنه لمَّا ساق ـ في ترجمة أم المؤمنين حفصةَ رضي الله عنها ـ اختلافَ الرواةِ على الزهري في رفعِ ووقفِ حديثِ: «**مَنْ لم يُجْمع الصِّيام قبل الفجر، فلا صِيامَ له**»، قال: «**المشهور عن الزهري موقوفاً**»(١).

فقوله رحمه الله: «المشهور... إلخ» يشير بذلك إلى أن الوجه الذي رُوي به الحديث مرفوعاً عن الزهري مرجوحٌ، والله أعلم.

وأمَّا ما لم يرجِّح فيه في هذا النوع، فهو الأكثر، فقد بلغت تسعَ عشرةَ حديثاً، ومِنْ ذلك قولُه في الإيمان:

«أنبأ محمد بن إبراهيم بن الفضل، وأحمد بن إسحاق، قالا: ثنا أحمد بن سلمة، ثنا إسحاق، أنبأ النضر بن شُميل، عن هشام بن حسان. **ح** وأخبرني أبي، قال: حدثني أبي، ثنا محمد بن العلاء، ثنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ همَّ بحسنة...**» لفظ أبي خالد، ...، رواه وهب بن جرير وغيره عن هشام **موقوفاً**»(٢).

فيُلحظ أنه ساق الاختلاف، ولم يرجِّح بين الوجهين.

❖ ❖ ❖

(١) **المعرفة**، رقم (٦٥٨)، وينظر المثالان الباقيان في **الإيمان** ح(٦٥٦)، وفي **الرد على الجهمية** ح(١٥).

(٢) **الإيمان** ٢/ ١٧٥ ح(٣٧٩).

Black plate (663,1)

المبحث الثالث

التعليل بالانقطاع

أوْلَى المحدثون ـ نضّر الله وجوههم، ونوّر ضرائحهم ـ هذا النوع مِنَ التعليل عنايةً خاصةً؛ لتعلُّقه بشرطٍ مِنْ أهم شروط الحديث الصحيح، ألا وهو الاتصال بين الراوي ومَنْ روى عنه، سواءٌ فيما يتعلق بسماعه منه مطلقاً، أو بسماعه حديثاً معيَّناً بخصوصه، فصُنِّفتْ في ذلك كتبُ المراسيل، والمدلسين.

ومِنْ أهم الوسائل التي كان العلماء يستعملونها للتأكد مِنْ مسألة السماع، ووصفِهم للراوي بالتدليس، هي تتبُّع الطرق، فينظرون في الأسانيد التي تدور على راوٍ ما: هل اتفق الرواة على شيخهم في تسمية شيخه أم لا؟ فإن لم يتفقوا، بحثوا في الأرجح، ثم إن ترتَّب على هذا الاختلاف وجود واسطة بين الشيخ وشيخه بوجود راوٍ بينهما، نظروا في موضع الزيادة: هل هي دالَّةٌ على الانقطاع، أم أن الراوي المدار له في الإسناد شيخان؟ وهل ثبت السماع في الطريق الأخرى في موضع الزيادة أم لا؟ فإن ثبت كان مِنْ نوع المزيد في متصل الأسانيد، وإلا فيتبيَّن مِنْ ذلك أن الشيخ دلّس، إلا أن يكون مكثراً، ويُحْتَملُ مِنْ مثله ذلك، ولم يُعرف بتدليس، وهكذا في تتبُّع دقيق جداً، يجعل الباحث يطمئن جداً إلى أحكام أولئك الأئمة رحمة الله عليهم.

مِنْ أَجْلِ هذا كلّه صار العلماء يهتمون بهذا النوع مِنَ الاختلاف، ويولونه عنايةً خاصة، ومِنْ جملة هؤلاء العلماء: أبو عبد الله ابن منده، حيث ظهر اهتمامُه بهذا النوع بشكل جليٍّ مِنْ خلال تفنُّنه في سياق الأسانيد التي تكشف هذه العلة المؤثرة في الأسانيد.

وبعد تتبُّعي ـ لِمَا أورده مِنْ كتبه التي وقفت عليها ـ وجدت قُرابةَ

Black plate (664,1)

سبعين إسناداً تبيَّن مِنْ خلال سياقها حرصه على إبراز هذه العلة، وهذا سوى ما يتعلق بتسمية الصحابي؛ إذ سيأتي الكلام على هذه المسألة قريباً[١].

ومنهجُ ابن منده ـ في هذه المسألة ـ لا يختلف عن منهجه في المسألتين السابقتين ـ مِنْ حيثُ اختيارُه وترجيحاتُه لِمَا يسوقه مِنَ اختلاف ـ إذِ انقسم عمله في هذا قسمين:

القسم الأول: الأسانيد التي رجّح فيها أحد الوجهين، وهذا يُنظر إليه باعتبارين:

الاعتبار الأول: باعتبار ترجيح الوجه الذي فيه الزيادة أم الوجه المنقوص، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: ترجيح الوجه الذي فيه الزيادة، وهذا هو الأكثر ـ رغم قلة ترجيحه[٢] ـ ومِنْ أمثلة ذلك، قوله في الإيمان:

«أنبأ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري، حدثني أبي، ثنا دُحيم، وهُشام، قالا: ثنا الوليد بن مسلم، **عن الأوزاعي، عن الزهري**، عن حميد بن عبد الرحمٰن، عن عبيد الله بن عدي بن الخِيار، عن المقداد بن الأسود، قال: قلت: يا رسول الله! رجل قطع يدي، ثم لاذ مني بشجرة، أأقتله؟ فذكر الحديث.

هذا حديث وَهْمٌ مِنْ حديث الأوزاعي، وتفرَّد به الوليد، وعنه مشهور. وأخرجه مسلم مِنْ هذا الوجه، **والصواب** مِنْ حديث الأوزاعي **عن إبراهيم بن مُرَّةَ عن الزهري، عن عطاء بن يزيد**، عن عبيد الله بن عدي»[٣].

فابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ رجَّح هنا الوجه الذي فيه الزيادة، وفيه تسميةٌ لشيخ

---

(١) في المطلب الأول من المبحث الخامس.

(٢) حيث لم يرجح سوى في ثمانية مواضع فقط ـ كما ستأتي الإشارة إليها ـ من ستة وعشرين موضعاً بحث فيها هذه المسالة.

(٣) **الإيمان** ١/ ٢١٣ ح(٥٩).

Black plate (665,1)

الزهري ـ أيضاً ـ وأنه عطاء بن يزيد، وليس حُمَيداً، مع أن هذا الوجه الذي حكم عليه بالوهم **أخرجه مسلم**[(١)].

الصورة الثانية: ترجيح الوجه المنقوص، ولم أقف إلا على موضع واحد فقط، وهو إن لم يصرّح به، فسياقُه للطرق كالصريح في ترجيح للوجه المنقوص.

وهو قولُه في الإيمان ـ بعد الحديث الذي رواه من طرق كثيرة[(٢)] عن عامر بن شراحيل الشعبي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «**المسلم مَنْ سلم المسلمون مِنْ لسانه ويده**...» الحديث ـ:

«رواه وُهيب عن داود، **عن الشعبي، عن رجل**، عن عبد الله بن عمرو، وروى هذا الحديث مغيرة، وعاصم، وفراس، عن الشعبي، عن ابن عمرو. وروي من طرق عن ابن[(٣)] عمرو»[(٤)].

فقوله: «رواه وُهيب عن داود، عن الشعبي، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو...» ـ بعد سياقه الطرق الكثيرة المصرّحة بسماع الشعبي من ابن عمرو ـ كأنه يريد أن يبين بذلك أن هذه الرواية وهم، أو أن هذه الرواية لا تدل على عدم سماع الشعبي من ابن عمرو، فقد تبين مِنَ الطرق التي ساقها أنه وإن كان بينه وبين ابن عمرو رجلٌ ـ كما في هذا الطريق ـ فقد تبين مِنَ الطرق الأخرى أنه سمع هذا الحديث منه.

الاعتبار الثاني: باعتبار صراحة الترجيح مِنْ عدمه، وهذا له صورتان:

---

(١) ينظر: صحيح مسلم ١/ ٩٦ ح(٩٥)، **وتنظر** بقية الأمثلة التي رجّح فيها الزيادة: في **الإيمان** ح(٦٨٨)، وفي **التوحيد** ح(١٣١)، وفي **المعرفة**: (١٨٦، ٣٢٧، ٦٥٠، ٦٥٩)، وسيأتي ـ بعد قليل ـ أن هذه الأمثلة تنقسم قسمين: صريح وغير صريح.

(٢) بلغت خمس طرق.

(٣) في المطبوع: أبي عمرو، والصواب ما أثبت، فمراده أن الحديث مروي عن عبد الله بن عمرو من عدة طرق.

(٤) **الإيمان** ٢/ ١٢٧ ح(٣١٣).

Black plate (666,1)

الصورة الأولى: الأسانيد التي صرّح فيها بالترجيح، وهذه لم تبلغ سوى أربعة أحاديث، وقد تقدم التمثيلُ لها ـ قريباً ـ في الصورة الأولى من الاعتبار الأول[(١)].

الصورة الثانية: الأسانيد التي لم يصرّح فيها بالترجيح، ولكن سياقه للطرق، أو عبارته، توحي بترجيح أحد الوجهين ـ وهي ثلاثة أحاديث أيضاً، ومِنْ أمثلة ذلك: قوله في التوحيد:

«أخبرنا حمزة بن محمد الكناني بمصر، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمٰن بن مهدي، حدثنا عبد الله بن المبارك، **عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله بن عمر**، عن أبيه قال: كانت يمين رسول الله ﷺ: «**لا ومقلب القلوب**».

وقال سليمان بن بلال: عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن سالم.

أخبرنا محمد بن أحمد بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسن بن علي بن زياد، حدثنا إسماعيل بن أبي أُوَيس، حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، **عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن سالم بن عبد الله بن عمر**، عن أبيه، قال: كانت يمين النبي ﷺ ـ كثيراً ما سمعت يقول: ـ لا ومقلِّبَ القلوب»[(٢)].

فإذا رجعنا لكتاب التوحيد، فسنرى أن أبا عبد الله ابن منده ساق رواية ستةٍ مِنْ أصحاب موسى؛ وهم: الفضل بن سليمان النميري، والثوري، ووهيب، والدراوردي، ويحيى بن عبد الله، وابن المبارك، كلُّهم يروونه عن موسى، عن سالم، عن أبيه، بينما ينفرد سليمان بن بلال، فيذكر واسطةً بين موسى وسالم، هو: نافع!

وسليمان لو خالف الثوريَّ وحده لرجحت روايةُ الثوري، فكيف ومعه ابنُ المبارك، بله بقيةُ الستة؟! خصوصاً أن بعض روايات هؤلاء في صحيح

(١) وهذه الأحاديث الأربعة في: **الإيمان** ح(٢١٠)، وفي **المعرفة**، التراجم (١٨٦، ٣٢٧، ٦٥٩).

(٢) **التوحيد** ١/ ٢٨١ ح(١٣١ ـ ١٣٢).

Black plate (667,1)

البخاري، والله أعلم[١].

القسم الثاني: الأسانيد التي لم يرجِّح فيها ـ وهي الأكثر ـ حيث بلغت أربعين حديثاً تقريباً، ولا أظنُّ أنني بحاجة لذكر أمثلة، فالأمثلة التي سبقت ـ في المباحث السابقة وفي صدر هذا المبحث ـ تكفي لبيان منهجه في سياق الطرق[٢].

❖ ❖ ❖

(١) بقية الأمثلة في: **الإيمان** ح(٦٨٨)، **التوحيد** ح(١٣١)، **المعرفة**، الترجمة (٦٥٠).

(٢) تنظر هذه الأمثلة: في **الإيمان** ح(٢٧، ٢١١)، في **التوحيد** ح(٦٧، ٢٣١، ٢٢٩، ٢٦٧، ٤٧٢، ٤٩١، ٥٣١ ـ ٥٣٢، ٥٨٤، ٧٢٨، ٧٤٧) وفي **الرد على الجهمية** ح(١٨، ٢٥)، وفي **المعرفة**، التراجم (١٥١، ٢٤٣، ٣٠٦، ٤٧٣، ٤٨٧).

Black plate (668,1)

المبحث الرابع

زيادة الثقات في السند والمتن: وفيه مطلبان

المطلب الأول

الزيادة في المتون

أوْلى ابن منده ـ كغيره مِنَ المحدثين ـ ما يتعلق بفروق المتن ـ فضلاً عن زيادة الألفاظ المؤثِّرة في الحُكم ـ عنايةً بالغة، يدركها كلُّ مَنْ يقرأ كتبه.

وقد تبين لي مِنْ قراءة كتبه حرصَه الكبيرَ على إبراز هذه المسألة ـ أعني الزيادة في المتون، سواءٌ أثّرتْ أم لم تؤثِّر ـ وكان يعبِّر عن ذلك بالعبارات المعروفة؛ كقوله: «رواه فلان بأتمَّ مِنْ هذا»، «رواه فلان مختصراً»، «رواه فلان، فخالفه في اللفظ».

ومِنَ الأمثلة التي تدلُّ على عنايته بهذا الأمر، قوله في «الإيمان» ـ لَمَّا روى حديثاً مِنْ طريق **ابن وهب** عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قال: «**الفخر والخُيلاء في الفَدَّادين أهلِ الوبر، والسكينة في أهل الغنم**» ـ قال ابن منده: «رواه جماعة عن ابن وهب، ورواه شعيب **أتمَّ مِنْ هذا، ومَيّزَ ألفاظها**، ورواه معمر عن همام، عن أبي هريرة **نحو حديث يونس**»[(١)].

ومِنْ أبلغ الأمثلة التي تدل على اهتمامه بهذا النوع مِنَ العلم ـ أيضاً ـ أنه ساق في «الإيمان» حديثاً مِنْ طريق حماد بن زيد، ثم قال: «رواه جماعة عن حماد بن زيد، ورواه حجاج بن منهال، **وفيه زيادة** ـ ثم ساقها، ثم قال: ـ **وليس في روايات حماد المشهورة هذه الزيادة**»[(٢)].

---

(١) **الإيمان** ٢/ ٢٠٩ ح(٤٣١).

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٤٢ ح(١٦٩).

Black plate (669,1)

فهذا المثال ـ بلا شك ـ كما يدلُّ على اهتمامه بهذا الأمر، فهو في الوقت نفسه يدلُّ على حفظٍ واطِّلاعٍ مِنْ هذا الإمام الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ.

إلا أن ابن منده ـ في أحيان كثيرة ـ يشير إلى الاختلاف في اللفظ ولا يسوق ذلك اللفظ الآخر، وهذا بدوره يجعل الباحث لا يدري هل اللفظ الآخر المختصر، أو المطول فيه ألفاظ مؤثرة أم لا؟

ومِنْ أمثلة ذلك: أنه ساق في كتاب التوحيد حديثاً مِنْ طريق أبي ظبيان، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: أولُ ما خلق اللهُ القلمَ... الحديث، ثم قال: «رواه سعيد بن جبير، عن ابن عباس **أتمَّ مِنْ هذا**»[(١)].

ولم يسق ابنُ منده لفظَ ابن جبير، حتى يتبين وجهُ تمامه، وفرَّقه عن المتن الذي قبله، إلا أن الملحوظ مِنْ عمل الأئمة ـ في مثل هذا الموضع ـ أنهم **إذا أشاروا إلى فروق المتن، وتركوا التنصيص على شيء مِنْ ألفاظ المتن**، فهو دليلٌ على أن الاختلاف غير مؤثر، وإنما هو إشارة إلى تفاوت الرواة في ألفاظهم فحسب، والله أعلم.

وكعادة ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن يرجِّح كثيراً عند سَوْقِ الاختلاف ـ ولكن يمكن التماسُ بعض الأسباب لعدم ترجيحه في هذا الباب بالذات؛ ولعل أهمَّها سببان:

١ ـ أنه مِنَ المعلوم أن كثيراً مِنْ هذه الاختلافات في الألفاظ تعود إلى ألفاظ الرواة وتصرُّفهم في الرواية، كما أشرت إليه آنفاً.

٢ ـ أن كثيراً منها يعود إلى طول الرواية وقصرها بشكل لا يؤثر على الحكم ـ كما تقدم قريباً ـ، لذا ـ والله أعلم ـ لم يكن ابن منده حفِيّاً بالترجيح.

وبعد تتبُّعي للأسانيد التي ساق المصنف فيها اختلافاً ـ مما يدخل

---

(١) **التوحيد** ١/ ٩٤ ح(١٥)، ومثله في **التوحيد** ح(٤٦٩، ٦٠٩، ٦٣٥، ٦٧٩، ٧١٣)، وفي **الإيمان** ح(٢٤١، ٤٣١، ٥٦٥، ٨٧٣، ٩٩٤)، وفي **المعرفة** التراجم: (١٤٧، ٢٥٠، ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٥٩).

Black plate (670,1)

تحت موضوعنا هذا ـ تبين لي أن منهجَه فيها يمكن أن ينتظم المعالم الآتية:

الأول: حرصه على إثبات فروق المتن، كما تقدم.

الثاني: أن المتون التي تذكر الفروق بين ألفاظها ـ مِنْ حيث تأثيرها وعدمه ـ تنقسم قسمين:

القسم الأول: الألفاظ التي تذكر، ولها تأثير لها على الحكم المستنبط مِنْ هذا المتن، سواءٌ كان الحكم عقدياً، أو فقهياً، أو أصولياً ـ كتبيين مجملٍ، أو تقيد مطلقٍ، أو تخصيص عامٍ ـ أو له علاقة بالراوي نفسه، كإثبات الصحبة، ونحو ذلك، أو فيه زيادةُ كلمةٍ تزيل إبهاماً، أو تُعيِّنُ مهملاً، أو تذكر تأريخاً مهماً، ونحو ذلك مِنْ أنواع الزيادات، وهذا هو الأكثر بالنسبة إلى القسم الثاني[(١)].

ومِنْ أمثلة ذلك: قوله في كتاب التوحيد ـ لمَّا ساق الحديث المشهور «**يا عبادي، إني حرمتُ الظلم على نفسي...**» مِنْ طريق أبي أدريس الخولاني عن أبي ذر[(٢)] ـ: «وروى عن ابن غنم عن أبي ذر، عن النبي ﷺ **نحوه، وزاد فيه: «إني جوادٌ ماجد، عطائي كلام، وعذابي كلام، وإذا أردت أمراً، فإنما أقول له: كن فيكون»**[(٣)].

فهذه الزيادة ـ لو صحّت ـ لأمكن مِنْ خلالها إثباتُ اسمين لله تعالى، وهما: الجواد والماجد، وبه يتبين أن هذه الزيادة مؤثرة[(٤)].

---

(١) ومن المعلوم أن الأنظار ـ في إثبات كون هذه زيادة مؤثرةٌ أم لا؟ ـ تختلف، بحسب سعة علم القارئ، ودقة فهمه، واطلاعه، فقد يرى شخص أن هذه الزيادة مؤثرة، ويخالفه آخر في ذلك، وهذا بحرٌ لا ساحلَ له، فبين الأفهام من التفاوت كما بين السماء والأرض، وصدق الله؛ إذ يقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، [يوسف: من الآية ٧٦].

(٢) كذلك أخرجه مسلم في صحيحه ٤/ ١٩٩٤ ح(٢٥٧٧).

(٣) **التوحيد** ٣/ ١٢٩ ح(٥٤٦).

(٤) **وتنظر** بعض الأمثلة للزيادات التي ألفاظها مؤثرة ـ فيما أرى ـ في:
التوحيد ح(٨٠، ٨٤، ١٧٠، ١٧٧، ٣١٣، ٣٧٦، ٣٨٥، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٢، ٥٢٤، ٥٢٦ ـ ٥٢٨، ٥٤٦، ٧٤٢، ٨٣٩، ٨٤٥).
الإيمان ح(٣٥، ٤٢، ٤٤، ٩٣، ٩٨، ١٠٨، ١٢٨، ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢٦٩، ٣١٣، ٤٣١، ٦٣١ ـ ٦٣٢، ٧٤٠).
=

Black plate (671,1)

القسم الثاني: الألفاظ التي لا تأثيرَ لها على المتن بحكم مؤثر ـ مما ذكرتُه في القسم الأول ـ وهذا ـ عنده ـ أقلُّ مِنَ القسم الأول[١].

ومِنْ أمثلة ذلك قوله في «الإيمان» ـ لمَّا ساق حديثاً مِنْ طريق حامد بن عمر، عن حماد بن زيد، عن أبي جمرة، قال: سمعت ابن عباس يقول: قدم وفد عبد القيس ـ وفيه: فقال «**آمرُكم بأربعٍ، وأنهاكم عن أربعٍ: الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدُّوا حقَّ الله في خُمس ما غنِمْتُم، وأنهاكم عن الدُّبَّاء، والحنتم، والنقير والمُزَفَّت**». قال ابن منده: «رواه جماعة عن حماد بن زيد، ورواه حجاج بن منهال، **وفيه زيادة**:

أنبأ محمد بن محمد بن الأزهر، ثنا علي بن عبد العزيز. ح، وأنبأ أحمد بن إسحاق، ثنا إبراهيم بن حاتم، قال: ثنا **حجاج بن منهال**، ثنا حماد بن زيد بإسناده **نحوه**، وقال فيه: «**الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله**». وعدَّ بيده كما تعد النساء[٢]، وباقي الحديث **مثله**، **وليس في روايات حماد المشهورة هذه الزيادة**»[٣].

= **الرد على الجهمية** ح(٥٣، ٦٤، ٧٧ ـ ٧٨).
المعرفة، التراجم (٣٤٥، ٣٩٩)..

(١) مع أنني أضفت لهذا القسم ما لم يذكر فيه المتن الآخر، بل يشير إليه إشارةً، فيقول: أتمّ من هذا، أو: مختصراً، ونحو هذه العبارات.

(٢) حاولت أن أجد تفسيراً لهذه الكلمة، فلم أجد مَنْ صرّح بذلك، لكن وقفت على حديث رواه عباس الدوري في تاريخه (٣/ ٥٢) من طريق أبي رافع ـ مولى أم سلمة ـ عن أبي هريرة أن النبي ﷺ **أخذ بيده**، قال: **فأخذ أبو هريرة بيدي** كما أخذ رسول الله ﷺ بيده، فقال: «**خلق** الله التربة يوم السبت، **وخلق** فيها الجبال يوم الأحد **وخلق** فيها الشجر يوم الاثنين، **وخلق** المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبَثَّ فيها الدواب يوم الخميس **وعدَّ كما تعد النساء**...»، فأفادتني هذه الرواية أن المقصود: الإشارة إلى أن النساء ـ لقلة علمهن وغلبة الجهل عليهن مقارنة بالرجال ـ يبالغن في العدِّ والحساب بأصابعهن، خشية الغلط، أو إرادة التأكد مما سمعه من الطرف المقابل حين عدّه لأشياء متتالية، **ولا مانع** من أن يكون هناك غرض آخر، وهو الرغبة في الجمع بين الوسيلة السمعية (الأذن)، والأخرى (وهي الإشارة) التي تعين على ضبط المعلومة وعدم نسيانها، والله أعلم.

(٣) **الإيمان** ١/ ٣٤٢ ح(١٦٩).

Black plate (672,1)

ومعلومٌ أن هذه الزيادة التي نصّ عليها ابنُ منده ليست مؤثرةً في الحكم، على ما سبق إيضاحه في أول كلامي في هذا القسم. نعم! هي تدل ـ لو صحّت ـ على شدة العناية بهذه الوصية منه ﷺ لوفد عبد القيس[(١)].

الثالث: ـ مِنْ معالم منهجه في هذا الباب ـ أنه ـ كعادته ـ قليلُ الترجيح بين الأسانيد التي يزيد بعضُها على بعض في المتون، سواءٌ كانت مؤثرةً أو غيرَ مؤثرةٍ، علماً أن الترجيح الصريح قليل بالنسبة إلى ما يُفْهم أنه رجَّحه.

وما قيل في المباحث السابقة ـ مِنْ جهة الصراحة في الترجيح وعدمها ـ يقال هنا؛ فقد انقسم منهجه ـ في باب زيادات الألفاظ ـ قسمين:

القسم الأول: ما صرّح فيه بالترجيح، بحيث يبين رأيه في الزيادة قَبولاً ورَدّاً، ومِنْ ذلك قوله في «الإيمان» ـ لمَّا ساق حديث إرداف معاذ المشهور، وما وقع في بعض طرقه مِنْ زيادة تبين اسم الحمار الذي كان يركبه النبي ﷺ ـ:

«رواه جماعة عن أبي الأحوص، وفيه زيادة أن الحمار يقال له عُفير، **ورواه** أبو مسعود عن أبي داود، عن شعبة، وفيه هذه الزيادة، **وهو وهم**»[(٢)].

ومرادُه رَحِمَهُ اللَّهُ أن تسميةَ الحمار ذِكْرُها وهمٌ في حديث شعبة، لا في أصل الحديث؛ فتسمية الحمار ثابتةٌ في الصحيحين[(٣)]، لكن من طريق أبي

---

(١) **وتنظر** بعض الأمثلة للزيادات التي ألفاظها غير مؤثرة ـ فيما أرى ـ في:
التوحيد ح(١٥، ٥٩ ـ ٦١، ٧٥ ـ ٧٦، ١٦٢، ٤٦٩، ٦٠٩، ٦٣٥، ٦٧٨ ـ ٦٧٩، ٧١٣، ٨١٨ ـ ٨٢٧).
الإيمان ح(١٦٩، ٥٦٥).
المعرفة، التراجم (١٥٣، ٢٧١، ٤٥٧).

(٢) **الإيمان** ١/ ٢٥٣ ح(١٠٨).

(٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار ٢/ ٣٢٠ ح(٢٨٥٦)، صحيح مسلم ١/ ٥٨ ح(٣٠).

Black plate (673,1)

الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ رضي الله عنه[١].

القسم الثاني: ما أشار فيه إلى الترجيح إشارةً، ومِنْ أمثلة ذلك:

أنه روى في كتابه «الرد على الجهمية» حديثاً مِنْ طريق عبد الله بن صالح، معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمٰن بن قتادة، عن هشام بن حكيم أن رجلاً قال: يا رسول الله! أنبتدئ الأعمال، أم قد قُضِيَ القضاء؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن الله أخذ مِنْ بني آدم مِنْ ظهورهم ذرِّيَّتهم، وأشهدهم على أنفسهم، **ثم أفاض بهم في كفِّه**، فقال: هؤلاء إلى الجنة، وهؤلاء إلى النار، فأهلُ الجنة مُيَسَّرون لعمل الجنة، وأهل النار مُيَسَّرون لعمل النار». ثم قال ابن منده: «رواه **جماعة** عن معاويةَ بن صالح، **فلم يذكروا فيه هذه اللفظة: (ثم أفاض بهم في كفه)**»[٢].

فقوله: «رواه **جماعة** عن معاوية بن صالح، **فلم يذكروا فيه هذه اللفظة**...» كأنه يشير بذلك إلى أن عبد الله بن صالح وَهِمَ فيها؛ لمخالفته روايةَ الجماعة، والله تعالى أعلم[٣].

الرابع مِنْ هذه المعالم: أنه قد يترك ـ في أحيان كثيرة ـ ما يسوقُه مِنَ اختلاف في الزيادات في المتون مِنْ غير ترجيح: لا تصريحاً، ولا إشارةً، وأمثلة هذا كثيرة[٤].

---

(١) **تنظر** بقية الأمثلة التي صرّح فيها، في: **الإيمان** ح(١٢٨، ١٩٩ ـ ٢٠٠)، وفي **المعرفة**، ترجمة (٣٩٩).

(٢) **الرد على الجهمية** ص(٧٨) ح(٥٤).

(٣) ومن الأمثلة التي يصرح فيها بالترجيح، بل أشار إلى ذلك ـ فيما أرى ـ: في **الإيمان** ح(٩٣، ٩٨، ١٦٩، ٢٦٩، ٤٣١)، وفي **التوحيد** ح(٨٠)، وفي **الرد على الجهمية** ح(٥٣).

(٤) **تنظر** في: في **الإيمان** ح(٣٥، ٤٢، ٤٤، ٣١٦، ٥٦٥، ٦٣١ ـ ٦٣٢، ٧٤٠)، وفي **التوحيد** ح(١٥، ٥٩ ـ ٦١، ٧٥ ـ ٧٦، ١٦٢، ١٧٠، ١٧٧، ٣١٣، ٣٧٦، ٣٨٥، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٦٩، ٥٢٤، ٥٢٦ ـ ٥٢٨، ٥٤٦، ٦٠٩، ٦٣٥، ٦٧٨، ٧١٣، ٧٤٢، ٨١٨ ـ ٨٢٧، ٨٣٩، ٨٤٥)، وفي **الرد على الجهمية** ح(٧٧ ـ ٧٨)، وفي **المعرفة**، التراجم (٨٤، ١٥٣، ١٩٢، ٢٧١، ٣٤٥، ٤٥٧).

Black plate (674,1)

المطلب الثاني

الزيادة في الأسانيد

هذا النوع مِنَ الزيادات قسيمُ للنوع الأول ـ الزيادات في المتون ـ وقد تقدَّم ـ في المبحث الثالث ـ الحديثُ مفصّلاً عن هذا النوع مِنَ الزيادات بما لا حاجة معه إلى التكرار، وإنما ذُكر هذا النوع هنا مِنْ باب تكميل القسمة، كما ذكرت آنفاً.

وحاصل ما تقدم: أن ابن منده ـ في الأعمِّ الأغلب ـ يميل إلى ترجيح الأسانيد التي تقع فيها الزيادة، وقد ذكرتُ هناك بعضَ الأمثلة، وأحلتُ إلى بقيتها، والله تعالى أعلم.

Black plate (675,1)

المبحث الخامس

الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ، وفيه مطلبان

المطلب الأول

الاختلاف في تسمية الصحابي

سبق أن تحدثت[١] عن سبب عناية الأئمة بمسانيد الصحابة، وحرصهم على تحرير اسم الراوي الذي خرج منه الحديث، وذكرت هناك أربعة أسباب مهمة، أذكرها هنا ملخصةً:

١ ـ ثبوت شرف الصحبة، والذي يتفرَّع عنه ثبوتُ عدالتهم، وما يترتب على ذلك مِنَ اعتقاد في شأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

٢ ـ تعلُّق ذلك بمسألة الاتصال والانقطاع بين الراوي وبين النبي ﷺ، ومِنْ ثَمَّ الاحتجاج بما يرويه ذلك الراوي عن النبي ﷺ.

٣ ـ **وهو مِنْ أهم المقاصد ببحثنا هنا**، التأكدُ مِنَ اتصال الراوية بين الراوي وبين مَنْ دلّت ظواهر الأسانيد أنه صحابيٌّ ـ وهذا غير الذي قبله ـ إذْ فرقٌ كبير بين أن يكون الصحابي متقدِّمَ الوفاة، وبين أن يكون متأخرَها، والراوي عنه في الإسنادين واحد، وهذا بيِّنٌ لا يخفى بحمد الله.

٤ ـ ثبوت تابعيَّة مَنْ روى عن ذلك الذي ثبتت صحبته، وهذا له علاقة بمسألة الاحتجاج بمراسيل التابعين ـ رحمهم الله ـ، ويتبع ذلك ثبوت رتبة تابعي التابعي، فيمن يروي عن هذا التابعي، وهكذا.

٥ ـ وهو بحث أصولي، وهو متعلق بمسألة الاحتجاج بأقوال الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) عند دراستي لكتاب المصنِّف: «**المعرفة**» في المبحث الأول، من الفصل الأول في الباب الأول.

Black plate (676,1)

ومِنْ هنا تتابع الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ على العناية بهذه المسألة تصنيفاً وبحثاً في الأسانيد التي هي العُمدة في إثبات الصحبة أو نفيها، ولذا فليس غريباً أن تكون أكثرُ الأسانيد التي وقع فيها اختلاف في تسمية الصحابي في كتابه «المعرفة»، فهو غنيٌّ بذلك، وحافلٌ به.

وقبل الدخول في التفاصيل، أسوق مثالاً يُجلِّي عناية ابن منده بهذه المسألة، وحرصه على التدقيق فيها، حيث قال في «المعرفة»، في ترجمة سويد بن هبيرة:

«أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن سليمان الوَرَّاق أبو جعفر البصري، قال: حدثنا أبو أسامة. ح، وأخبرنا عبد الرحمٰن بن يحيى، قال: حدثنا أبو مسعود، قال: حدثنا **رَوْح بن عُبَادة**، قال: حدثنا أبو نعامة العدوي، عن مسلم بن بُدَيل، عن إياس بن زهير، عن **سويد بن هبيرة** عن النبيِّ ﷺ، قال: «**خيرُ مال الرَّجُلِ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، وسِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ**».

مشهورٌ عن رَوْحٍ، قال رَوْحٌ: هكذا في كتابي، **سمعت النبيَّ** ﷺ.

ولم يقل: سمعت النبيَّ ﷺ **إلَّا رَوْحٌ**، قاله المسندي عبد الله بن محمد.

ثم ساق ابن منده طرقاً أخرى، ثم قال: ورواه معاذ بن معاذ عن أبي نَعَامةَ، حدثنا مسلم بن بُدَيل، عن إياس، **عن سُوَيد بن هُبَيرةَ، بلغني عنِ النبيِّ** ﷺ»[(١)].

فسياق ابن منده للطريق الأخرى التي قال فيها سويدٌ: بلغني، كأنه يريد بذلك تأكيدَ ما قاله المسندي، وأن ما قاله روحٌ ـ في إثبات السماع ـ وهمٌ، وهذا ظاهر بحمد الله.

ولقد ظهرَتْ إمامةُ أبي عبد الله في هذا الفن مِنْ خلال كثرة ما يسوق مِنَ الطرق، ومِنْ قوة نقده لبعض الطرق، حيث أعلّ بعض الأوجه التي وقع

(١) **المعرفة** (٥٢٧).

Black plate (677,1)

فيها اختلاف في تسمية الصحابي ـ مع أنها في صحيح البخاري ـ، وذلك أن ساق عدة طرق لحديث ابن عباس، قال: «انطلقنا مع رسول الله ﷺ مِنْ مكةَ إلى المدينة، فلما أتينا وادي بني الأزرق...» الحديث. ومنها طريق محمد بن كثير عن إسرائيل، عن عثمان بن المغيرة، عن مجاهد، عن ابن عباس، ثم قال ابن منده ـ: «أخرجه البخاري عن ابن كثير[(١)]»، فقال: عن

(١) أخرجه في كتاب الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦] ح(٣٤٣٨).

تنبيه مهم:

وقع في النسخة التي شرحها ابن حجر: (مجاهد، **عن ابن عمر**)، وكذلك هو في أصح نسخ البخاري الموجودة اليوم ـ في حدود علمي ـ ثم علّق ابن حجر على ذلك بكلام مهم، فقال: «قوله: (عن ابن عمر) **كذا وقع في جميع الروايات التي وقعت لنا من نسخ البخاري**، وقد تعقَّبه أبو ذر ـ في روايته ـ فقال: كذا وقع في جميع الروايات المسموعة عن الفِرَبْري: (مجاهد عن ابن عمر)، قال: ولا أدري أهكذا حدَّث به البخاري أو غلط فيه الفِرَبْري؛ **لأني رأيته في جميع الطرق** عن محمد بن كثير وغيره عن مجاهد، عن ابن عباس. ثم ساقه بإسناده إلى حنبل بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن كثير، وقال فيه: ابن عباس، قال: وكذا رواه عثمان بن سعيد الدارمي، عن محمد بن كثير، قال: وتابعه نصر بن علي، عن أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل، وكذا رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن إسرائيل. انتهى.

وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» عن الطبراني، عن أحمد بن مسلم الخزاعي، عن محمد بن كثير، وقال: رواه البخاري عن محمد بن كثير، فقال: مجاهد عن ابن عمر، ثم ساقه من طريق نصر بن علي عن أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل، فقال: ابن عباس، انتهى.

وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان من طريق محمد بن أيوب بن الضريس، وموسى بن سعيد الدنداني، كلاهما عن محمد بن كثير، فقال فيه: ابن عباس، ثم قال: قال البخاري: عن محمد بن كثير، عن ابن عمر، **والصواب عن ابن عباس**.

وقال أبو مسعود ـ في الأطراف ـ: إنما رواه الناس عن محمد بن كثير، فقال: مجاهد عن ابن عباس، ووقع في **البخاري في سائر النسخ: مجاهد عن ابن عمر، وهو غلط**، قال: وقد رواه أصحاب إسرائيل؛ منهم: يحيى بن أبي زائدة، وإسحاق بن منصور، والنضر بن شُميل، وآدم بن أبي إياس، وغيرهم عن إسرائيل، فقالوا: ابن عباس. قال: وكذلك رواه ابن عون عن مجاهد، عن ابن عباس. انتهى».

فأفادنا هذا النقل عن الحافظ ابن حجر أن حافظَيْن آخَرَيْن ـ وهما: أبو نعيم، وأبو مسعود الدمشقي ـ وافقا ابنَ منده على وقوع هذا الوهم الإسناد في البخاري، ينظر: فتح الباري ٦/ ٥٥٩، صحيح البخاري (النسخة المصورة عن ط. بولاق) ٤/ ١٦٦.

Black plate (678,1)

ابن عمر، **والصواب عن ابن عباس رواه جماعة عن إسرائيل**»[(١)].

فهو ـ كما هو ظاهر ـ يخطِّئُ الوجه الذي جعل مخرج الحديث عن ابن عمر، وأشار إلى علة الخطأ بقوله: «رواه جماعة عن إسرائيل»[(٢)].

ولم يقتصر بحثُ ابن منده في هذا الباب على التدقيق في رواية التابعي عن الصحابي، بل امتد ليشمل ما وقع مِنْ رواية بين الصحابة بعضهم عن بعض؛ للتحقيق: هل الحديث مِنْ مسند فلان أم فلان؟ مَعَ أن كليهما مِمَّن سمع مِنَ النبي ﷺ قطعاً.

ومثال ذلك: حديثُ إردافِ النبي ﷺ معاذاً رضي الله عنه، فقد روى الحديثَ مِنْ طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس، عن معاذ بن جبل، قال: كنت رِدْفَ النبي ﷺ... الحديث.

ثم ساقه مِنْ طريق معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس بن مالك **أن رسول الله ﷺ قال ـ ومعاذ رديفُه على الرحل ـ**... الحديث.

ثم ساقه مِنْ طريق شعبة عن قتادة، قال: سمعت أنس بن مالك **يحدِّث عن معاذ** بن جبل... الحديث، ثم ساق له طريقاً أخرى عن شعبة، عن قتادة، **عن أنس عن معاذ**.

ثم ساقه مِنْ طريق عبيد الله بن عمر القواريري، وسليمان بن حرب، قالا: أنبأ حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: **أن رسول الله ﷺ قال: يا معاذ بن جبل**... الحديث.

ثم ساقه من طريق عارم عن حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن

(١) **الإيمان** ٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٣، الأحاديث (٧٢٣ ـ ٧٢٦)، وقد تقدم في المبحث الثالث مثال أعلّ فيه ابن منده طريقاً اختلف فيه على الأوزاعي في تسمية شيخه، مع أنه في صحيح مسلم.

(٢) وهذا ـ كما هو ظاهر ـ اختلاف على محمد بن كثير، وابن منده يرجح الوجه الذي أشرت إليه أولاً، ولا يوافق البخاري على تصحيحه للوجه الثاني، والله أعلم.

Black plate (679,1)

صهيب، **عن أنس عن معاذ** أن رسول الله ﷺ قال: يا معاذ... الحديث.

ثم ساق سنده من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع عن سليمان التيمي، **عن أنس بن مالك عن معاذ بن جبل**... الحديث، ثم قال ابن منده: **رواه سعيد بن سليمان عن عباد بن العوام عن سليمان نحوه، وخالفهم يزيد بن زُرَيع والمعتمر**.

ثم ساقه من طريق يزيد بن زُرَيع عن التيمي، عن أنس بن مالك، قال: **ذكر لنا أن النبي ﷺ قال لمعاذ**... الحديث.

ثم ساقه مِنْ طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه، قال: كان أنس بن مالك يحدثنا بهذا الحديث، فكنتُ أشتهي أن **أسمعه مِمَّن سمعه** مِنْ معاذ بن جبل، فحدثني أبو المليح عن روح ـ رجل مِنْ قومه ـ عن أبي العوام، عن معاذ بن جبل، قال... الحديث بألفاظ مختلفة. فعلَّق ابن منده على ذلك بقوله:

هكذا رواه معتمر بن سليمان عن أبيه، **وفيه ما يدل على أن أنساً لم يسمَعْه مِنْ معاذ**، وكذلك في حديث يزيد بن زُرَيع ـ وغيره ـ ما يدل على نحو ما رواه معتمر بن سليمان، **وذكر يحيى القطان أن سليمان التيميَّ كان لا يحدِّث بهذا الحديث قديماً**.

ثم ساقه مِنْ طريق القطان، قال: حدثونا عن سليمان التيمي، عن أنس بن مالك، قال: **ذكروا أن النبي ﷺ قال لمعاذ بن جبل**... الحديث.

ثم قال ابن منده: وروى أبو سفيان: طلحةُ بن نافع عن أنس بن مالك ما يخالف رواية سليمان التيمي، **ويُثبت رواية قتادة** بن دِعامة، ثم ساق بإسناده إلى الأعمش عن أبي سفيان، **عن أنس بن مالك، قال: أتينا معاذَ بن جبل**، فقلنا: حدثنا من غرائب حديث رسول الله ﷺ، فقال: كنتُ رِدْفَ رسول الله ﷺ... الحديث»[(١)].

(١) **الإيمان** ١/ ٢٤٣ ح(٩٢ ـ ١٠٥) بتصرف.

Black plate (680,1)

فهذه ثلاثة عشر طريقاً ساقها؛ لتحرير مخرج الحديث، ولا أظنّ أني بحاجة إلى بيان ما في هذه السياقات مِنَ الدلالة على تمكُّن أبي عبد الله ابن منده في هذا الباب، وحرصِه البالغ على بيان صاحب الحديث، مَعَ أن كلّاً مِنْ أنس، ومعاذ مِنْ خاصة أصحاب النبي ﷺ ولكن ـ لِمَا تقدم مِنْ أسباب ـ حرَص المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ على تحقيق القول في ذلك، فجزاه الله خير الجزاء وأوفاه.

إذا تبين هذا وتقرر، فإن منهج إمامنا أبي عبد الله في هذا الباب ـ من خلال معايشتي لكتبه، وتأمُّلي لطريقته في هذا الباب ـ يمكن أن يوضَّح في المعالم الآتية:

الأول: حرصه على إبراز هذه المسألة ـ كما أشرتُ إليه آنفاً ـ مِنْ خلال سوْق الطرق، سواءٌ كان ذلك في **كتب التراجم**، وهما كتاباه: «المعرفة»[(١)]، و«فتح الباب»[(٢)]، أو في بقية كتبه الأخرى، وذلك أثناء سوْق اختلافٍ وقع في إسنادٍ ما لحديثٍ ساقه في بابٍ مِنَ الأبواب.

الثاني: ترجيحه ـ أحياناً ـ بين الأسانيد التي يُختَلَفُ فيها في تسمية الصحابي.

وما قيل في المباحث السابقة ـ مِنْ جهة الصراحة في الترجيح وعدمها ـ يقال هنا، فقد انقسم منهجه ـ في الأسانيد التي يختلف فيها في تسمية الصحابي ـ قسمين:

القسم الأول: ما رجَّح فيه، وهذا، بحيث يبين رأيه في مخرج الحديث عمَّن هو؟ وهذا قليل بالنسبة إلى عدد الأسانيد التي يسوقها لهذه الغاية.

---

(١) ستأتي الإحالة على كتابه هذا بعد قليل.

(٢) ومن أمثلة ذلك: (٢٧٥٤، ٢٨١٨، ٢٨٧٧، ٣٣٧٢، ٣٨٤١، ٣٨٦٩)، وجميع هذه المواضع لم يذكر فيها اختلافاً بالمعنى المعروف، وإنما يبين أنه وقع في بعض الأسانيد ما يدل على صحبته، فنفاها. ومن المعلوم أن هذا النفي ليس تخرصاً، بل لوجود أسانيدَ أخرى تبيِّن وهم ما وقع من أسانيدَ تدل على القول بصحبته.

Black plate (681,1)

ومِنْ أمثلة ذلك ما تقدم ذكره ـ قريباً ـ في ترجيح كون الحديث مِنْ مسند ابن عباس لا مِنْ مسند ابن عمر[(١)].

القسم الثاني: ما أشار فيه إلى الترجيح إشارةً، ومِنْ أمثلة ذلك: قوله في «المعرفة» ـ في ترجمة أبي خراش السلمي ـ:

«أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد حدثنا محمد بن إسماعيل الصَّايغ، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا حَيْوَةُ بن شُريح، حدثني أبو عثمان **الوليد بن أبي الوليد**؛ أنَّ عمران بن أبي أنس حدثه **عن أبي خِرَاشٍ**، أنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يقولُ: . . .

رواه بقية عن معاوية بن يحيى، عن سعيد بن أبي أيوب، عن **الوليد بن أبي الوليد**، عن عمران بن أبي أنس، **عن أبي خِرَاشٍ**، عن النبيِّ ﷺ، نحوه.

ورواه يحيى بن يعلى عن سعيد بن مِقْلَاص ـ وهو ابن أبي أيوب ـ **عن الوليد بن أبي الوليد**، عن عمران بن أبي أنس، **عن حَدْرد الأسلمي، هكذا قال**»[(٢)].

فقوله ـ عن الوجه الذي جعل الحديث فيه مِنْ مسند حدرد الأسلمي ـ: «هكذا قال»، يوحي بتوهينه، خصوصاً وأنه ساق قبل ذلك طريقين ـ أحدهما مِمَّا اختُلف فيه على ابن أبي أيوب ـ كلاهما جعلاه مِنْ مسند أبي خراش رضي الله عنه، والله أعلم[(٣)].

---

(١) **تنظر** بعض الأمثلة التي صرّح فيها بالترجيح، في: **المعرفة**، التراجم (١٢، ٢٩، ٣٣، ٤٧، ٥٧، ١٢٠، ١٩٠، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٧٩، ٣٤٨، ٣٩٢، ٣٥٦، ٥٦٨، ٦٢٥، ٧٢٦).
الإيمان ح(٩٢ ـ ١٠٥، ٩٣٢، ١٠٨٧).
التوحيد ح(٣ و٢٠١ ـ ٢٠٢ [هذا حديث واحد فرَّقه في موضعين، إلا أن تصريحه بالترجيح ذكره في الموضع الثاني]، ٧٢٠، ٨٤٣).

(٢) **المعرفة**، ترجمة (٥٦٩).

(٣) **تنظر** بعض الأمثلة التي أشار فيها إلى الترجيح ـ فيما أرى ـ في: **المعرفة**، التراجم (٢٤١، ٥٠٦، ٥٦٩، ٦٣٧)، **والإيمان** ح: (٣٥ ـ ٣٦).

Black plate (682,1)

الثالث ـ مِنْ هذه المعالم ـ: أنه قد يترك ـ في أحيان كثيرة ـ ما يسوقه مِنَ اختلاف في التسمية مِنْ غير ترجيح؛ لا بتصريح ولا بإشارة، وهذا كثير عنده[(١)]، ولا حاجة لذكر مثال فما تقدم يغني في بيان كيفية سياقه للأسانيد في هذا الباب.

الرابع: أن الأسانيد التي يوردها ـ مما يقع فيها اختلاف في تسمية الصحابي ـ على نوعين:

النوع الأول:

ما يكون الخلاف فيه في اسمه، والشخص واحد، أي إن الصحابي واحد، ولكن يقع بين الرواة اختلاف في تعيين اسمه؛ إما بتقديم أو تأخير في بعض أحرف اسمه، أو بتقديم أو تأخير في اسمه واسم أبيه، ونحو ذلك، وأمثلة ذلك قليلة، ومع قلتها فجميعها انحصر ـ حسب تتبُّعي ـ في كتابه «المعرفة»، ومِنْ ذلك: قوله في ترجمة رباح بن الربيع: «أخو حنظلة بن الرَّبيع الأَسِيدي، وقال بعضهم: رِياح بن الرَّبيع، **وَوَهِمَ فيه**»[(٢)].

النوع الثاني:

ما يكون الخلاف فيه في اسمه، بناءً على وقوع اختلاف بين الرواة في تعيين مخرج الحديث، وهل هذا بين صحابيين فقط، أم بين اثنين وأكثر[(٣)].

ومِنْ أمثلة ذلك: أنه ساق في «التوحيد» اختلافاً على **عطاء بن يسار**، في تسمية شيخه الصحابي ـ في حديث: «**إن في الجنة مائةَ درجةٍ، ما بين**

(١) **تنظر** في: **الإيمان** ح(١٣٠، ٢٦٣، ٤٥٦، ٩٥٧ ـ ٩٥٩).
وفي **التوحيد** ح(٣٦، ٤٥، ١٨١، ٢٢٩، ٤٢٣، ٤٦٥، ٤٨٤، ٥٩٦، ٦٤٥، ٧٤٤، ٧٤٥، ٨٧٥).
وفي **المعرفة، التراجم** (٤٣، ٦٢، ١١٣، ١٥٠، ٢٠٥، ٢٣٦، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٤٤، ٤٨٢، ٤٨٧، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٦٥).

(٢) **المعرفة** (٣٩٢)، وهذه بعض الأمثلة على هذا المعنى في **المعرفة**، التراجم: (٢٩، ٣٣، ٤٣، ٤٧، ٥٧، ٦٢، ١٢٠، ١٥٠، ٢٠٥، ٢٧٩، ٣٠٦، ٤٨٢، ٥٠٦، ٥٦٨، ٦٤٤).

(٣) أي: إن بعض الاختلافات في الأسانيد قد يصل الاختلاف فيها إلى أن يكون الصحابي المسمى ثلاثة أشخاص، كما سيأتي التمثيل له قريباً.

Black plate (683,1)

كل درجتين كما بين السماء والأرض، أعدَّها الله للمجاهدين في سبيل الله» ـ: هل هو **أبو هريرة، أم عبادة بن الصامت، أم معاذ بن جبل** ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ؟[(١)]، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني

الاختلاف في تسمية غير الصحابي

لم تكن عناية العلماء بهذا النوع مِنَ الاختلاف بأقلَّ اهتماماً منها في الاختلاف الواقع في تسمية الصحابي، إذِ الكل له علاقة متينة بمسألة الاتصال والانقطاع.

وقد سبق ـ في المبحث الثالث مِنْ هذا الفصل ـ عند الحديث عن منهجه في التعليل بالانقطاع ما يوضح منهجه في هذه المسألة ـ مسألة الاختلاف في تسمية غير الصحابي ـ إذ كان الحديث هناك منصبّاً على الاختلاف على الراوي في تسمية شيخه، سوى الصحابة.

وليس مِنْ جديد يمكن ذكره هنا، وإنما ذكرتُ هذا المطلب هنا من باب تكميل القسمة، وحاصل ما يدخل تحته تقدُّم الحديث عنه في المبحث المشار إليه، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) **التوحيد** ٣/ ١٨٩ ح(٦٤٥ ـ ٦٤٨)، ومن أمثلة ذلك في **التوحيد** ح(٣ و٢٠١+ ٢٠٢ [هذا حديث واحد فرَّقه في موضعين] ٣٦، ٤٣، ٤٥، ٢١٨، ٢٢٩، ٤٢٣، ٤٨٤، ٥٩٦، ٧٢٠، ٧٤٤ ـ ٧٤٥، ٨٤٣، ٨٧٥).

وفي **الإيمان** ح(٣٥ ـ ٣٦، ٩٢ ـ ١٠٥، ١١٧، ١٣٠، ٢٦٣، ٤٥٦، ٧٢٦، ٩٣٢، ٩٥٧ ـ ٩٥٩، ١٠٨٧)، وفي **المعرفة**، التراجم (١٩٠، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٤١، ٣٠٣، ٣٤٨، ٣٥٦).

Black plate (684,1)

المبحث السادس

الإدراج

سبق[١] أن درستُ هذا النوع مِنْ أنواع علوم الحديث، وبيّنت تعريفَه لغةً، وأن تعريفه اصطلاحاً هو أن يُدخلَ الراوي في الإسناد أو في المتن ما ليس منه[٢].

وتقدم ـ أيضاً ـ أن ابن منده استعمل هذا الاصطلاح، لكنه لم ينصَّ عليه باسمه، بل عبّر عنه، وذلك في بعض المواضع، ولم يكن التعليل عنده به كثيراً.

وإنما ذكرت هذا النوع هنا؛ لأنه أحدُ أنواع العِلَل التي يعلِّل بها الأئمة، خاصةً فيما له أثر في صحة السند، أو الحكمِ الفقهي المستنبط مِنَ المتن، فلا حاجة لتكرار ما سبق.

❖ ❖ ❖

(١) في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٢) ينظر: علوم الحديث: (٩٥)، اختصار علوم الحديث ١/ ٢٢٤، النكت للزركشي ٢/ ٢٤١، محاسن الاصطلاح: (٢٧٤)، النكت لابن حجر ٢/ ٨١١، التدريب ١/ ٣١٤.

Black plate (685,1)

وبعد:

فهذا مجموع ما بلغه علمي مِنْ أنواع العلل عند هذا الإمام الكبير.

وإني لأعجب ـ وحُقَّ لي ـ مِنْ سَعَة اطِّلاعِ هذا الإمام!

فهذه الاختلافات ـ التي حاولتُ حصر أنواعها، وتلمُّسَ منهجه مِنْ خلالها ـ لم تَرِدْ في كتابٍ ألّفه لبيان العلل، ولا إجابةً عن أسئلةٍ طُرحت عليه في هذا الموضوع، بل هي اختلافاتٌ جاءتْ عَرَضَاً في كتبٍ صُنّفتْ في موضوعاتٍ هي أبعدُ ما تكون ـ عادةً ـ عن مثل هذه الأنواع الدقيقة مِنْ علم الحديث، إذْ جرت العادة أن تُبْسَطَ مثلُ هذه الاختلافات في الكتب المصنّفة في أحاديث الأحكام، أو التي صُنِّفت ابتداءً لبيان العلل!

وصرتُ ـ والحال هذه ـ أتساءل: ماذا سيكون الحال لو أن الإمام ابن منده صنّف كتاباً متخصصاً في العلل؟!

أظنه سيأتي بالفوائد، والدُّرر، وسيتفنن في سياق الطرق، وستظهر للقارئ ـ بسهولة[1] ـ القرائن التي اعتمد عليها في ترجيحاته بين الأوجه المختلفة.

إذا تقرر هذا، فإنه سيعيننا على الجواب عن السؤال الذي قد يُطرح: لماذا ترك ابن منده أكثرَ الطرق ـ التي يسوقها ـ غُفْلاً مِنَ الترجيح، وتعليل الترجيح؟ فطبيعةُ الكتب التي سيقت فيها هذه الطرق ـ كما أشرت آنفاً ـ لها أثرها ـ فيما يظهر ـ في عدم ترجيحه في أكثر المواضع.

وهذا الجواب نفسه، يسندنا ـ أيضاً ـ في بيان السبب الذي جعل

(١) وأقول هذا بناءً على تجربة عملية تطبيقية، أثناء دراستي في الفصل التمهيدي في مرحلة الدكتوراه.

Black plate (686,1)

قرائنَ الترجيح التي اعتمدها في الترجيح غيرَ ظاهرة في بعض الأحيان.

وفي بعض الأحيان تكون القرائن ـ التي اعتمد عليها في ترجيح أحد الوجهين على الآخر ـ ظاهرة، وهو ما حاولت استخلاصَه مِنْ خلال تأمُّل ترجيحاته الصريحة التي بلغت قُرابةَ الخمسين حديثاً.

وقد قمت بالنظر في سياقه للطرق في الأحاديث التي **صرّح فيها بالترجيح**، فظهر لي خمسُ قرائنَ[(١)]، سأذكرها مرتِّباً لها بحسب كثرة استعمالها[(٢)]، وهي كما يلي:

١ ـ **الترجيح بالأكثر**، وهي أكثر القرائن التي وقفت عليها، إذ تجاوزت أمثلتُه أكثرَ مِنَ النصف؛ لذا سأذكر مثالين:

المثال الأول: قوله في «المعرفة» في ترجمة دلجة بن قيس رضي الله عنه:

«روى حديثه المُسَيَّب بن واضح عن ابن المبارك، عن سليمان التيميِّ، عن أبي تميمة

عن دلجة بن قيس، قال لي الحكم الغفاري: أَتذكر يوم نهى رسول الله ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ والحَنْتَمِ، واليَقْطِينِ؟ قالَ: قلتُ: نَعَمْ، وأَنا شاهد على ذلك.

أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب المُقرئ، قال: حدثنا الحسين بن محمد، قال: حدثنا المُسَيَّب.

ورواه جَمَاعةٌ عن ابن المبارك، عن التَّيْمي، عن أبي تميمة، **عن**

---

(١) يقع ـ في بعض الأحيان ـ تداخل بين بعض هذه القرائن؛ فمخالفة الأكثر ـ مثلاً ـ قد تلتقي ـ أحياناً ـ مع التفرُّد، ولذلك يصلُح تكرار المثال الواحد ـ أحياناً ـ في نوعين من القرائن، وهذا أمرٌ ظاهر ومعروف في هذا الباب، والله أعلم.

(٢) علماً أنني قمت ـ في بعض المواضع ـ بمراجعة طرق أخرى ـ رواها غير ابن منده ـ لطرق الحديث الذي يورده؛ محاولةً مني للوقوف على القرينة التي جعلتْه يرجح هذا الوجه على ذاك، ولذا قد يبدو للوهلة الأولى ـ عند النظر في الأمثلة ـ أن تصنيفَها غيرُ دقيق، وليس الأمرُ كذلك ـ إن شاء الله ـ لأنني لم أكتب قرينةً إلا بعد التأكد منها.
وفي بعض الأحيان لا تظهر لي القرينةُ، ولا أتوصل إلى السبب، وهذا يحتاج إلى دراسة معلّلة، فبها ينكشف ـ غالباً ـ سبب الترجيح.

Black plate (687,1)

دُلَجةَ بن قيس؛ أنَّ رَجُلاً قال للحكم الغفاريِّ، ثُمَّ ذكر الحديث.

وكذلك رواهُ يحيى القَطَّان وغيره عن سليمان التَّيْمي، **وهو الصَّوابُ**»[(١)].

فظهر مِنْ قوله: «**رواه جماعة**» بعد رواية المسيب بن واضح: أن سبب الترجيح هو كون رواة الوجه الأخير جماعة، فلذلك رجّح روايتهم[(٢)].

المثال الثاني: أنه ساق في كتابه «الرد على الجهمية» حديثاً مِنْ طريق **جرير بن حازم** عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**أخذ الله الميثاق مِنْ ظهر آدم** عليه السلام...» الحديث، ثم قال ابن منده:

«وهذا حديث **تفرَّد به** حسين المروزي عن جرير بن حازم، وهو حد الثقات.

ورواه حماد بن زيد، وعبد الوارث، وابن عُلية، وربيعة بن كلثوم، **كلهم عن كلثوم بن جبر**، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس **موقوفاً**، وكذلك رواه حبيب بن أبي ثابت، وعلي بن بَذِيمَة، وعطاء بن السائب، **كلهم** عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس **مثله**»[(٣)].

٢ ـ **التفرُّد**[(٤)] وقد ذكرت له مثالاً ـ قبل قليل[(٥)] ـ وهو تفرُّد الوليد بن مسلم بحديث عن الأوزاعي، حيث نصَّ على وهمِ الوليد، وتفرُّدِه به عن الأوزاعي.

---

(١) المعرفة: ترجمة (٣٤٨).

(٢) ينظر أمثلة أخرى رجح فيها بالأكثر: في **الإيمان** ح(٧٣، ١٣٣، ١١٧، ١٤٩، ٧٢٦)، في **التوحيد** ح(٣ مع ٢٠١ + ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٨)، **الرد على الجهمية** ح(٥٤)، وفي **المعرفة**: (١٢، ٢٩، ٣٣، ٤٧، ٥١، ١٨٦، ٢٢٩، ٢٧٩، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٩٢، ٦٢٥، ٦٥٩).

(٣) **الرد على الجهمية** ص(٥٧) ح(٢٩).

(٤) مقصودي بهذه القرينة: ما ينفرد به الراوي من دون مخالفة للجماعة، بحيث يتفرَّد بزيادة في متنٍ متَّفقٍ على أصله، لكن تفرَّد أحد الرواة فزاد لفظةً، أو تفرَّد فزاد شيخاً مع الشيخ المتفق على ذكره في السند.

(٥) في أول المبحث الثالث من هذا الفصل.

Black plate (688,1)

٣ ـ **الترجيح بالأحفظ**، ومِنْ أمثلته: قوله في «المعرفة» في ترجمة سلمة بن سلامة بن وقش الأنصاري رضي الله عنه:

«أخبرنا عبد الرحمٰن بن يحيى، قال: **حدثنا أبو مسعود**، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث بن سعد، عن زيد بن جُبَيرةَ، قال: **حدثني محمود بن جُبَيرةَ**، عن سلمةَ بن سلامة، أنهما دخلا وليمةً، وسلمةُ على وضوء، فأكَلُوا...» الحديث، ثم قال ابن منده: هكذا رواه أبو مسعود[(١)]، ورواه **أبو حاتم** عن أبي صالح[(٢)]، عن الليث، عن زيد بن جُبَيرة عن أبيه جبيرة بن محمود، عن سلمة بن سلامة بن وَقْش صاحب النبيِّ ﷺ، وكان آخرَ مَنْ بقي، فذكر نحوه، **وهو الصَّوابُ**»[(٣)].

فابن منده رحمه الله لم يذكر في الرواة عن عبد الله بن صالح غيرَ هذين الراويين ـ أبي مسعود وأبي حاتم ـ وكلاهما ثقة، إلا أن أبا حاتم مقدَّمٌ عليه في الحفظ، فهو أشهر مِنْ نار على علَم.

٤ ـ **انتقال الراوي مِنْ حديث إلى حديث**: ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو قوله في «الإيمان» ـ لمَّا ساق حديثَ إرداف معاذٍ المشهور، وما وقع في بعض طرقه مِنْ زيادة تُبَيِّن اسمَ الحمار الذي كان يركبه النبي ﷺ ـ: «رواه جماعة عن أبي الأحوص، وفيه زيادة أن الحمار يقال له: عفير، **ورواه** أبو مسعود، عن أبي داود، عن شعبة، وفيه هذه الزيادة، **وهو وهم**»[(٤)].

ومرادُه رحمه الله أن تسمية الحمار ذِكْرُها وهمٌ في حديث شعبة، لا في

(١) يعني: هكذا رواه أبو مسعود، وهو أحمد بن الفرات، شيخُ شيخِ المصنّف، وهو ـ كما يقول ابن حجر في التقريب: (٨٨) ـ: «**ثقة، حافظ، تُكُلِّم فيه بلا مستند**»، وهو كما قال، كما يتبين من النظر في ترجمته من تهذيب التهذيب ١/٥٨.

(٢) هو: عبد الله بن صالح كاتب الليث الذي رواه عنه أبو مسعود في الطريق السابق.

(٣) **المعرفة**: (٤٣٨)، وينظر مثال آخر في **المعرفة**: (٨١).

(٤) **الإيمان** ١/٢٥٣ ح(١٠٨).

Black plate (689,1)

أصل الحديث، فتسميةُ الحمار ثابتةٌ في الصحيحين[(١)]، لكن مِنْ طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ رضي الله عنه.

فالظاهر أن أحد الرواة عن شعبة انتقل ذهنُه مِنْ حديث أبي الأحوص إلى حديث شعبة، فذكر تسمية الحمار، والصواب أنه إنَّما نُصَّ على تسميته في حديث أبي الأحوص عن أبي إسحاق، والله أعلم.

٥ ـ **سلوك الجادة**[(٢)]: ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو أنه ساق في «المعرفة» ـ في ترجمة ذؤيب بن حَلْحَلَةَ رضي الله عنه ـ حديثاً مِنْ طريق **عبد الوهاب بن عطاء، قال: حدثنا سعيد بن أبي عَرُوبة**، عن قتادة، عن سنان بن سلمة ـ أُراه قال: عن ابن عبّاس ـ أنَّ ذُؤَيباً أبا قبيصة حَدَّثَهُ أنَّ رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبُدْنِ... الحديث، ثم قال ابن منده: رواهُ عبد الأعلى، وابن بشر وغيرهما عن سعيد بإسناده نَحْوَه.

---

(١) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار ٢/ ٣٢٠ ح(٢٨٥٦)، صحيح مسلم ١/ ٥٨ ح(٣٠).

(٢) لتوضيح المراد بسلوك الجادة عند الأئمة أسوق هذا الكلام المحرَّر من كلام الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح علل الترمذي ٢/ ٨٤١ ـ حيث قال:
«فإن كان المنفردُ عَنِ الحُفَّاظ ـ مع سوء حفظه ـ **قد سلك الطريق المشهور**، والحفَّاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ **لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه مَنْ لا يحفظ**، ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضّبعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله! إني أحب فلاناً... الحديث.
هكذا رواه حماد بن سلمة ـ وهو أحفظُ أصحابِ ثابتٍ، وأثبتُهم في حديثه ـ كما سبق ـ وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت، كمبارك بن فَضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما، فرووه عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ.
وحَكَمَ الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخَطَأ من خالفه؛ منهم: أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني.
قال أبو حاتم: **مبارك لزم الطريق**، يعني أن رواية ثابت عن أنس **سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قَلَّ حفظه**، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يُستغرَبُ، فلا يحفظه إلا حافظٌ، **وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة**» انتهى، وهو في غاية النفاسة.
تنظر بعض الأمثلة ـ التي أشار إليها ابن رجب ـ من كتاب «العلل» لابن أبي حاتم: ١/ ١٠٦، ٢٠٣، ٤٢٧، ٢/ ١٠٩، ٢٤٩، ٢٦٦.

Black plate (690,1)

ورواه ابن وهب **عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس**، عن النبيِّ ﷺ نحوه، **وهو وَهَمٌ**، وهذا حديثٌ مشهورٌ عن سعيد.

ورواه عبد الرَّزاق عن **مَعْمَر، عن قتادةَ، نحو حديث سعيد**»[(١)].

فظاهرٌ جداً ـ بل هو كالصريح ـ أن سببَ توهيم الإمام ابن منده لجرير بن حازم في روايته هو سلوكُه الجادة، فرواية قتادة، عن أنس، جادة مشهورة، وتسبق إلى الذهن، أما رواية: قتادة عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس، غير مشهورة، ولا يأتي بها إلا حافظ ضابط، وهو ابن أبي عَروبة ـ في هذا الإسناد ـ، وقد أيّد ابنُ منده ترجيحَه هذا بمتابعة معمر لابن أبي عَروبة على هذا الوجه.

والحقيقة أن ابن أبي عَروبة لو لم يُتابَع، لكان ترجيح روايته ظاهراً، فكيف إذا تابعه مثلُ معمر، عن قتادة؟![(٢)].

وختاماً:

فإن هناك بعضَ الأحاديث التي صرّح فيها ابنُ منده بالترجيح، لم يظهر لي فيها سببُ ترجيحه، مع اجتهادي في تلمُّس ذلك، وهي ـ بكل حال لو ظهرتْ ـ فلا تكاد تخرج عن هذه الأنواع الخمسة السابقة، والتي هي غالب القرائن التي يستخدمها الأئمة في الترجيح، كما هو ظاهر مِنْ تتبُّع كلام الأئمة في هذا الباب[(٣)].

---

(١) **المعرفة**، ترجمة (٣٥٠).

(٢) مع أن للأئمة في رواية معمر عن قتادة كلاماً، إلا أن هذا الحديث من جملة ما ضبطه معمر عن قتادة، والله أعلم، ينظر: شرح العلل لابن رجب ٢/٦٩٨.

(٣) وهذا أقولُه من خلال عشرات الأمثلة التطبيقية التي وقفتُ عليها أثناء عملي مع زملائي في الفصل التمهيدي لمرحلة الدكتوراه ـ ضمن مادة العلل التي يدرِّسها فضيلة المشرف على هذه الرسالة ـ في جرد عشرات الكتب، من كتب العلل، والسؤالات، والتخريج، للأئمة المتقدمين، وبعض الأئمة المتأخرين الذين يعتنون بهذا الجانب.
وهذه الأمثلة التي لم يظهر لي فيها سبب الترجيح: في **الرد على الجهمية** ح(٦٠)، **الإيمان** ح(١٩٩ ـ ٢٠٠، ١٠٨٧)، **التوحيد** ح(٧١، ٩٩، ١٥٠، ٥١٥، ٧٢٠)، **فتح الباب**: (١٤٣٠، ٢١٣٠، ٢٢٢٥٧)، **المعرفة** (٤٦، ٥٧، ١٢٠، ١٤٥، ٣٢٧، ٤٥٢، ٥٦٨).

Black plate (691,1)

البَابُ الرَّابِعُ

منهج ابن منده في فقه السنة

الفصل الأول: فقه السنة في تراجمه وسياقه للأدلة

الفصل الثاني: فقه السنة من خلال تعليقاته وإيضاح الغريب

Black plate (692,1)

Black plate (693,1)

الفصل الأول

فقه السنة في تراجمه وسياقه للأدلة

المبحث الأول: فقه السنة من خلال تراجمه على الأحاديث

المبحث الثاني: فقه السنة من خلال طريقة سياقه للأدلة

Black plate (694,1)

Black plate (695,1)

المبحث الأول

فقه السنة من خلال تراجمه على الأحاديث

يحسُن قبل الخوض في غمار هذا المبحث أن أقدِّمَ بتعريف موجز لمعنى الترجمة لغةً واصطلاحاً، فأقول:

أما تعريفها لغةً: فبين أهل اللغة معترَكٌ في أصل هذه الكلمة: هل هو عربيٌّ أصلاً أم مُعَرّبٌ، ثم اختلف الذين رجَّحوا كونه عربياً: هل هو رباعيٌّ أم ثلاثي؟ والأكثر على أنه رباعيٌّ، وليس هذا موطنَ مناقشة هذه المسألة، وإنما أردت الإشارة إليها[(١)].

والذي يهمنا في هذا الموضع بيانُ معناها لغةً:

يقول الزمخشري: «كل ما ترجم عن حال شيء، فهو تَفْسِرَتُه».

وقال النووي: «التعبير عن لغة بلغة».

وقال الفيروزآبادي: «الترجمان: المفسر للسان، وقد ترجمه، وعنه».

وقال ابن منظور: «التُّرجمان ـ بالضم، والفتح ـ: هو الذي يترجم الكلام؛ أي: ينقله مِنْ لغةٍ إلى لغة أخرى، والجمع: التراجم».

وقال الزَّبيدي: «المُفَسِّر للسان، وقد ترْجَمَهُ، وترْجم عنه: إذا فسَّر كلامه بلسانٍ آخَرَ، قاله الجوهريّ، **وقِيلَ**: نَقَلَه مِن لُغَةٍ إلى أُخْرَى»[(٢)].

فتحصَّل مِنْ كلام أئمة اللغة في تعريفهم لهذه الكلمة، أنها لا تخرج عن ثلاثة معان:

---

(١) ينظر: المحكم لابن جني ٧/ ٤٢١، تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٣٨، القاموس المحيط: (١٣٩٩)، المصباح المنير للفيومي: (٢٩)، تاج العروس ٣١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢) ينظر فيما تقدم: أساس البلاغة: (٤٧٣)، شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٨٦، القاموس المحيط ١/ ١٣٩٩، مختار الصحاح ص(٩٩)، لسان العرب ١٢/ ٦٦، تاج العروس ٣١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

Black plate (696,1)

الأول: تفسير كلام المتحدِّث إلى لسان آخر معروف.

الثاني: التعبير عن اللغة بلغة أخرى.

الثالث: تبليغ كلام المتحدث إلى الغير مَعَ اتحاد اللغة.

قال في «المصباح»: «وفيه لغاتٌ: أجودُها: فتح التاء وضم الجيم، والثانية: ضمُّهما معاً، بجعْل التاء تابعةً للجيم، والثالثة: فتحُهما بجعل الجيم تابعةً للتاء والجمع تراجم»(١).

وقال الزَّبيدي عن اللغة التي جوّدها الفيومي: «وهذه هي المشهورة على الألسنة»(٢).

وأما تعريفُها اصطلاحاً: فأحسنُ ما وقفت عليه في تعريف الترجمة: هو قول العلامة الصنعاني: «والتراجم جمع ترجمة، وهي: عنوان الباب الذي تُساق فيه الأحاديثُ»(٣).

ويمكن أن يُستفادَ من مقدمة الحافظ العراقي لكتابه «التقريب» ما يوضِّحُ هذا المعنى الذي ذكره الصنعاني؛ حيث قال:

«ولمَّا رأيتَ صعوبة حفظ الأسانيد في هذه الأعصار؛ لطولها، وكان قِصَرُ أسانيد المتقدمين وسيلةً لتسهيلها، رأيتُ أن أجمع أحاديثَ عديدةً، **في تراجمَ** محصورةٍ، وتكون **تلك التراجمُ** فيما عُدَّ من أصحِّ الأسانيد»(٤).

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي يمكن إيضاحُها بأن يقال:

لمَّا كان من معاني الترجمة ـ لغةً ـ: تفسير الكلام، والتعبير عنه، كان ذلك مطابقاً لحال المُتَرْجِم على الأحاديث، فهو كأنه يفسِّر حديثَ الرسول ﷺ بما يكتبه من ترجمة قبل الأحاديث التي يُورِدها، وكأنه يعبّر عن معناها الذي فهمه منها.

---

(١) المصباح المنير للفيومي: (٢٩).
(٢) تاج العروس ٣١/ ٣٢٧.
(٣) توضيح الأفكار ١/ ٤٠.
(٤) تقريب الأسانيد (مع شرحه: طرح التثريب ١/ ١٧)، وهو بهذا يبيّن أنه بنى كتابه على أحاديثَ رُويت بتلك التراجم التي أطلق عليها بعض الأئمة: أصحُّ الأسانيد.

Black plate (697,1)

يقول الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: «وقد أطلقوا على قولهم: باب كذا وكذا اسمَ **الترجمة**؛ لكونه يعبِّر عمَّا يَذْكُرُ بعده»[(١)].

وهي ـ عند التأمل ـ أشبه ما تكون بما يضعه الفقهاء وغيرُهم في مصنفاتِهم من تمييزهم المسائلَ التي تنتظم موضوعاً واحداً داخل الكتاب الواحد ـ كالصلاة أو الزكاة ـ بقولهم: فصلٌ، ونحو ذلك.

ولا ريبَ أن التراجم ـ في كتب السنة ـ من محاسن التأليف، وبدائع التصنيف، ولها من الفوائد الشيءُ الكثير؛ منها:

١ ـ أنها تُعين على تقسيم الأحاديث والآثار المروية موضوعياً، مما يُسَهِّلُ الوصول إليها عند البحث.

٢ ـ أنها سُلّم يُوصِل إلى فهم المرويات التي ذكرت تحت الترجمة ـ ولو على سبيل الإجمال ـ وعلى قدر ما يتفنَّن المصنف في التراجم، فإن الفائدة ستكون أكبرَ، كما هو الحال في تراجم إمام المتفنِّنين في التراجم: أبي عبد الله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ ـ أنها تقطع الملل على القارئ، وتُنشِّطه في الوقت ذاته؛ إذ لو كان القارئ يمرُّ بمئات أو آلاف الأحاديث والآثار دون فاصلٍ، فإن ذلك مدعاةٌ للملل والسآمة.

٤ ـ أنها تُفصح عن مُراد المصنف، ومنزلته في فهم السنة؛ إذ التراجم ـ كما هو ظاهر ـ مِئِنَّةٌ مِنْ فقه المصنف؛ ولذا بزَّ البخاريُّ غيرَه في هذا الباب، كما كان لبعض الأئمة مشاركةٌ جيدة في هذا، ولعلَّ من أشهرهم الإمامَ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ، كما يتبين من مطالعة صحيحه.

تنبيه: تُطلق الترجمة في كلام أهل الاصطلاح ـ أيضاً ـ في قولهم عن

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (١٥٢).

ومن باب رد الفضل لأهله، فقد استفدت ـ في بعض مباحث هذه الجزئية ـ من مقدمة د. علي الزبن في تحقيقه لكتاب ابن جماعة: «تراجم البخاري»، وقد أحسن ـ أثابه الله ـ في بحثه حول الترجمة من حيثُ اللغةُ والاصطلاحُ، وأركان الترجمة، وشروطها، وغير ذلك من المباحث المفيدة، في دراسته التي صدرّ بها تحقيقه للكتاب: (٣٧ ـ ٥٣).

Black plate (698,1)

سلسلة رُويت بها عدةُ أحاديثَ ـ كسلسلة مالك عن نافع، عن ابن عمر ـ: ترجمة، كما قال يحيى بن معين: «عبيد الله بن عمر عن القاسم، عن عائشة، **ترجمةٌ** مشبَّكة بالذهب»[(١)].

وفي كلام العراقي ـ الذي نقلتُه قريباً لمقدمة كتابه «التقريب» ـ ما يوافق هذا المعنى ـ أيضاً ـ وهو مشهور في استعمالهم[(٢)].

وبعد:

فإنَّ الحديث عن فقه السنة عند الإمام أبي عبد الله ابن منده من خلال تراجمه، يمكن أن يقسمَ قسمين:

القسم الأول: تفصيل منهجه العام في فقه السنة من خلال تراجمه.

القسم الثاني: أبرزُ مزايا تراجمه، وما يمكن أن يُذكَرَ من مؤاخذات عليه في هذا الباب بشكل عام.

أما القسم الأول، فيمكن تجليته في المعالم الآتية:

١ ـ سلك ابن منده طريقةَ من سبقه في وضْعِ ترجمةٍ لكلِّ ما يرويه من أحاديثَ وآثارٍ تنتظم موضوعاً واحداً داخل المصنَّف.

وكان ابن منده يعبِّر عن ذلك بقوله ـ في الأعمِّ الأغلب[(٣)] ـ: «ذِكْرُ كذا وكذا...» وهي بمعنى: باب كذا وكذا.

وقد يذكر تحت الترجمة عناوينَ جانبيةً، ويعبِّر عنها بقوله: «بيان آخر...» أو: «بيان يدل على أن كذا...»، وغالباً ما تكون شرحاً تفصيلياً لمضمون الترجمة[(٤)].

---

(١) معرفة علوم الحديث: (٥٥).

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: النكت للزركشي ١/ ١٥٥، محاسن الاصطلاح: (٨٦)، فتح المغيث ١/ ٢٠، تدريب الراوي ١/ ٨٣.

(٣) ولم يقع تصدير التراجم عنده ـ فيما وقفتُ عليه من كتبه ـ بقوله: باب، إلا في كتابه «**الرد على الجهمية**».

(٤) وإنما قيَّدتُ ذلك بالأغلب الأعم؛ لأنه ـ أحياناً ـ يذكر مثل هذه العناوين، وهي في موضوعات مستقلة لا علاقة لها بالترجمة، من وجه ظاهر، مثل قوله في «**التوحيد**»: «ذكر =

Black plate (699,1)

والكتبُ التي حظِيت بالتراجم من كتبه ـ التي وقفت عليها ـ ثلاثة فقط، وهي: التوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية.

وأما بقية كتبه؛ كالمعرفة، وفتح الباب؛ فهما في التراجم.

وأما كتابه: «مسند إبراهيم بن أدهم»، فلم يجعل له تراجم، إذْ لم تجْرِ عادة الأئمة بالترجمة لكتب المسانيد، ويُقال مثل ذلك في أماليه الكثيرة، والتي سبقت الإشارة إلى شيءٍ منها في المقدمة[(١)].

٢ ـ تأثّرَ الإمام ابن منده بطريقة من قبله من الأئمة الذين لهم مصنَّفاتٌ مليئة بالتراجم، ولكن الذي لفت نظري: هو تأثُّره الواضح بطريقة إمامين من الأئمة؛ هما: الإمام البخاري، والإمام ابن خزيمة.

أما تأثره بشيء من منهج البخاري في التراجم، فقبل أن أبيِّنَ ذلك، أرى أنه من المستحسن أن أذكر شيئاً من منهج البخاري في تراجمه ـ على سبيل الإجمال ـ مستفيداً من كلام بعض شُرَّاح الصحيح؛ ليتبيَّنَ وجهُ تأثُّره به.

يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ويقع في كثير من أبوابه الأحاديثُ الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديثٌ واحد، وفي بعضها ما فيه آيةٌ من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتة...، ثم ظهر لي أن البخاري ـ مَعَ ذلك ـ فيما يورده من تراجم الأبواب ـ **على أطوار**:

= ما يدل على أن الله وصف نفسه بالحياء، وأن النبي ﷺ قال: «**إن الله يستحي من عبده!**»، ثم ذكر جملةً من العناوين، ومنها:
١ ـ ذكر الأخبار المأثورة في الغيرة.
٢ ـ ذكر الأخبار المأثورة في الصبر.
٣ ـ ذكر الأخبار المأثورة في التعجب.
٤ ـ ذكر الأخبار المأثورة في الملالة، وأن الله عَزَّوَجَلَّ لا يسأم حتى يسأمَ عبدُه.
٥ ـ ذكر الأخبار المأثورة في الإقبال والإعراض من الله على عبده... إلخ الأبواب التي قد يجد الباحث لبعضها مدخلاً ولو بتكلُّف، إلا أن البعض منها لا يستطيع معها ذلك.
ينظر: «**التوحيد**» ٣/ ٢٤٧ ـ ٢٦٥ الباب (١٢٧).

(١) ينظر ما تقدم في الحديث عن الأمالي في: التمهيد.

Black plate (700,1)

إنْ وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ـ ولو على وجهٍ خفيٍّ ـ ووافق شرطَه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي: حدثنا، وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده.

وإنْ لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه ـ مَعَ صلاحيته للحجة ـ كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثمة أورد التعاليق، كما سيأتي في فصل حكم التعليق.

وإنْ لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه، ولا على شرط غيره ـ وكان مِمَّا يُستأنَسُ به، وقدَّمه قوم على القياس ـ استعمل لفظ ذلك الحديث، أو معناه **ترجمةَ باب**، ثم أورد في ذلك: إما آيةً من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر... ـ إلى أن قال مبيِّناً أقسام التراجم من حيثُ الظهورُ والخفاءُ ـ **وهي ظاهرة، وخفية: أما الظاهرة**، فليس ذِكْرُها من غرضنا هنا، وهي أن تكون الترجمةُ دالةً بالمطابقة لِمَا يورد في مضمَّنها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني ـ مثلاً ـ وقد تكون الترجمة بلفظ المترجَمِ له، أو بعضِه، أو بمعناه، **وهذا في الغالب... إلخ**»[(١)].

ويقول العلامة بدر الدين العيني ـ ملخِّصاً منهجَه في التراجم ـ:

«اعلم أن عادة البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ أن يضمَّ إلى الحديث الذي يذكره ما يناسبه من قرآن، أو تفسير له، أو حديث على غير شرطه[(٢)]، أو أثرٍ عن بعض الصحابة، أو عن بعض التابعين، بحسب ما يليق عنده ذلك المقام. ومن عادته ـ في تراجم الأبواب ـ ذكرُ آيات كثيرة من القرآن،

(١) هدي الساري: (١٠ ـ ١٥).

(٢) هذه الجزئية ـ الحديث الذي ليس على شرطه ـ ليس لها صلة بمنهج ابن منده، وإنما سقتُها لتتمة كلام العيني.

Black plate (701,1)

وربما اقتصر ـ في بعض الأبواب ـ عليها، فلا يذكر معها شيئاً أصلاً»[(١)].

وموضع تأثُّر ابن منده ببعض طريقة البخاري الذي ظهر لي، يمكن أن يحدَّدَ في أربعة معالم:

الأول: ما لخّصَهُ العيني في عبارته السابقة بقوله: «يضم إلى الحديث الذي يذكره ما يناسبه من قرآن، أو تفسير له،...» إلى آخر كلامه.

ومِنْ ذلك قوله في «التوحيد»: «ومن أسماء الله ﷻ: الحقّ، قال الله ﷻ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، وقال الله ﷻ: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤]، وقال: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، «ثم ساق حديث ابن عباس رضي الله عنهما في دعائه ﷺ عند قيامه في التهجُّد، وفيه الشاهد من السنة على ثبوت اسمه الحق ﷻ[(٢)]، وستأتي بعض الأمثلة بعد قليل، في المعلم الرابع من معالم تأثُّره بمنهج البخاري.

الثاني: تأثره به في مسلك التنويع في التراجم على الحديث الواحد، للاستكثار من الاستدلال بالحديث الواحد على عدة مسائل[(٣)].

ومن أمثلة ذلك: أنه ترجم على حديث جبريل المشهور من رواية عمر رضي الله عنه[(٤)] بتسع تراجم:

---

(١) عمدة القاري ١/١٦.

(٢) التوحيد ٢/١٠٣، الباب (٦٣)، وحديث ابن عباس رقمه عنده: (٢٤٩)، وينظر أمثلة أخرى لربط الترجمة بآيات كريمة، في الأبواب التالية:
من **الإيمان**: ٣٤، ٣٨، ٤٢، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٨٨، ٩٠، ١٠٥، ١٠٦.
ومن **التوحيد**: ٢، ٥، ٦، ٧، ٩ ـ ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦ ـ ٢٨، ٢٩، ٤١، ٥٨ ـ ٦١، ٦٣ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٦٩، ٧١ ـ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٤ ـ ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢.

(٣) ولئن كان البخاري: يقطع الحديث ويختصره ـ كما فعل في عدة أحاديث؛ كصحيفة معمر عن همام، عن أبي هريرة ـ فإن ابن منده ليس كذلك ـ غالباً ـ بل هو يكرر المتون ولو كانت أحاديثُها طويلةً جداً؛ كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الإسراء به ﷺ، ولا يقتصر على موضع الشاهد، كما سيأتي التنبيه على ذلك في الحديث عن أبرز المآخذ عليه في سياقه للأحاديث التي يترجم عليها.

(٤) وإنما قيدته برواية عمر رضي الله عنه التي خرجها مسلم؛ لأن ابن منده ترجم على حديث جبريل، =

Black plate (702,1)

فقال في الترجمة الأولى: «ذِكْرُ ما يدل على أن الإيمان الذي أمر الله ﷻ عباده أن يعتقدوه ما سأل جبريلُ عليه السلام رسولَ الله ﷺ؛ ليتعلم أصحابُه أمرَ دينهم».

وقال في الثانية: «ذِكْرُ ما يدل على الفرق بين الإيمان والإسلام عن[1] سؤال جبريل رسول الله ﷺ».

وقال في الثالثة: «ذِكْرُ ما يدل على أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنىً واحد، وأن الإسلام: الإقرارُ باللسان، والعملُ بالأركان، وأن الإيمان اعتقاد بالقلب».

وقال في الرابعة: «ذِكْرُ ما يدل على أن ابتداء الإيمان: أن يؤمن العبد بالله ﷻ وحده وكتبه، ورسله: من الملائكة والنبيين صلى الله عليهم وسلم».

وقال في الخامسة: «ذِكْرُ ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن بالقدر خيره وشره».

وقال في السادسة: «ذِكْرُ ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن بحُلْوِ القدر ومُرِّه، خيرِه وشرِّه»[2].

وقال في السابعة: «ذِكْرُ ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن بالبعث بعد الموت».

وقال في الثامنة: «ذِكْرُ ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن العبد بأن لله جنةً وناراً».

وقال في التاسعة: «ذِكْرُ خبر يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى

= لكن من رواية أبي هريرة ـ وهي في الصحيحين ـ في الباب رقم (٩) ١/ ١٦١، وإلا لو أُضيفت هذه الترجمة، لكان مجموعُ ما ترجم به يبلغ عشرَ تراجم.

(١) هكذا في المطبوع، ولعلها: من.

(٢) يلحظ تشابه كبيرٌ بين هذه الترجمة والتي قبلَها، وسبب ذلك ـ كما سيأتي ـ أنه يترجم عند اختلاف الألفاظ التي تزيد المعنى إيضاحاً، ولو كان المعنى لا يتغير.
وقريب من ذلك ما سيأتي في الترجمتين السابعة والثامنة.

Black plate (703,1)

في قلب العبد مثال حبة خردل، وأن المجاهدة بالقلب واللسان واليد من الإيمان»[(١)].

الثالث: تأثُّره بمنهج البخاري في التبويب بمتن الحديث، أو ببعضه.

قال الحافظ ابن حجر: «من عادة البخاري أن يترجِمَ ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث ولو لم يُورِدْها»[(٢)].

وقد سبق قريباً نقلُ كلام الحافظ ـ عند تقسيمه للتراجم إلى ظاهرة وخفيّة ـ: «أما الظاهرة، فليس ذِكْرُها من غرضنا هنا، **وهي أن تكونَ الترجمةُ دالةً بالمطابقة لِمَا يُورِدُ في مُضمَّنها**».

وقد وقع للإمام ابن منده في بعض تراجمه شيءٌ من ذلك؛ فترجم في بعضها بالمتن كاملاً، وفي بعضها ببعض المتن.

ـ فمن أمثلة الترجمة بالمتن كاملاً:

قولُه في «الإيمان»: «ذِكْرُ قول النبي ﷺ: من لقي الله بشهادة أن لا إله إلا الله، وأنه رسول الله لم يُحجَبْ عن الجنة»[(٣)].

---

(١) ينظر: الإيمان ١/١٢٦ ـ ١٦٠، الأبواب من (١ ـ ٨)، وينظر بعض الأمثلة في الأبواب التالية:
من **الإيمان**: الباب ١٠ مع ٤٤، والباب ١١ مع ١٢ في ١/١٦٦ ـ ١٦٩، وفي الباب ١٩ ح(٤٠) مع الباب ٣٤ ح(١٤٨)، والباب ٢٨ مع ٢٩، والباب ٣٢ ح(١٤٠) مع الباب ٣٧ ح(١٦٥)، والباب ٧٢ ح(٣٧٢) مع الباب ٩٣ ح(٦٩٥)، والباب ٩٤ ح(٧٠٦ ٧١١) مع الباب ٩٥ ح(٧١٢ ـ ٧١٤) في ٣/٣٨٦ ـ ٤٤١.
من **التوحيد**: الباب ٢١ ح(٨٢) كرره في الباب ٢٥ (٩٢)، والباب ١١ ح(٤٥) مع الباب ١٦ ح(٥٩)، والباب ٥٠ ح(٢٠٨) مع الباب ٧١ ح(٢٦٤) + الباب ١٠٥ ح(٣٥٨)، والباب ٨٩ ح(٣٠٨) مع الباب ١٠٥ ح(٣٦٢)، والباب ٦٣ ح(٢٤٩) مع الباب ٩١ ح(٣١٢)، والباب ٤٠ ح(١٥٤ ـ ١٦١) ـ وهو حديث فضل إحصاء الأسماء الحسنى ـ كرره في بضعة مواضع، وهي: الباب ٥٨ ح(٢٣٢) + الباب ٦٢ ح(٢٤٤، ٢٤٥) + الباب ٦٩ ح(٢٦٠) + الباب ١٠٣ ح(٣٥١) + الباب ١٠٥ ح(٣٦٦)، والباب ٧٧ ح(٢٨٦) مع الباب ٩٢ ح(٣١٤).
من **الرد على الجهمية**: ح(٢٣) كرره في ح(٢٦، ٢٧).

(٢) فتح الباري ٢/٦٦.

(٣) الإيمان ١/١٨٧، الباب (١٧).

Black plate (704,1)

ثم أورد تحته حديث أبي سعيد أو أبي هريرة ـ الشكُّ من الأعمش ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، من لقي الله بهما لم يُحْجَبْ عن الجنة**»[(١)].

ـ ومن أمثلة الترجمة ببعض المتن:

قوله في «التوحيد»: «ذِكْرُ ما يدل على أن الله قدَّر مقاديرَ كلِّ شيءٍ قبل خلْق الخلق»[(٢)] ثم ساق ـ تحت هذه الترجمة ـ حديثَ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**قدَّر الله ﷻ المقادير قبل أن يخلُقَ السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**»[(٣)].

الرابع: تأثُّره بوضوح البخاري في غالب تراجمه[(٤)]، وخصوصاً في أبواب العقائد:

ولئن كان هذا المنهج غالباً عند البخاري، فإنَّني أجزم ـ حسب التتبع والاستقراء لجميع تراجمه التي وقفت عليها ـ أنه عند ابن منده دائمٌ مطرَّد، لا أكاد أستثني منه ترجمةً واحدة[(٥)].

---

(١) الإيمان ١/ ١٨٧، ح(٣٥)، ولمزيد من الأمثلة على الترجمة بالمتن كاملاً، ينظر الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ١٥.
ومن **التوحيد**: ٤١ (وتحته عناوين مستقلة ترجم بها لبعض متون الأحاديث كاملةً).

(٢) **التوحيد** ١/ ٩٢ الباب (٤).

(٣) المرجع السابق ١/ ٩٢ ح(١٢)، ولمزيد من الأمثلة على الترجمة ببعض المتن، ينظر الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ٤، ٥، ٦، ٧، ١٢، ١٦، ١٨، ٢٠، ٦٠، ٦٨، ٨١، ٩٢، ٩٤.
ومن **التوحيد**: ٤، ويمكن اعتبار **جُلِّ المجلد الثاني** من كتابه **التوحيد** مثالاً للترجمة ببعض المتن؛ لأن أغلب تراجمه في التبويب لِمَا رآه من الأسماء الحسنى التي ورد ذكرها في الكتاب والسنة.

(٤) سبق ـ قريباً ـ ذكر كلام ابن حجر في تقسيمه للتراجم من حيث وضوحها وخفاؤها قسمين.

(٥) وأخفى التراجم التي مرت بي، وهي ـ في الحقيقة ـ ليست خفيّةً، ولكنها ليست بذاك الظهور الذي ظهر على جميع تراجمه، بل تحتاج إلى تأمُّل قليل، ترجمتان:
الأولى: قوله في كتاب الإيمان ١/ ٣٠٦ باب (٣٨): «ذكر استدلال من لم تبلُغْه الدعوة، =

Black plate (705,1)

ومن الأمثلة على ما سبق تقريره[١]، قوله في كتاب الإيمان:

«ذِكْرُ معنى الإيمان ومن وصف الرسول ﷺ، وأنها بضع وسبعون شعبة وبيان ذلك من الأثر: قال الله ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، معناه: صدَّق الرسول، وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، يصدقون، وقوله: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، لن نصدِّقَك، وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، يعني: بمصدق لنا.

وللإيمان أولٌ وآخرٌ، فأوله الإقرار، وآخره إماطة الأذى عن الطريق، كما قال المصطفى ﷺ، والعباد يتفاضلون في الإيمان على قدر تعظيم الله في القلوب، والإجلال له، والمراقبة لله في السر والعلانية، وترك اعتقاد المعاصي، فمنها قيل: يزيد وينقص.

وذَكَرَ عثمان بن عطاء بن أبي مسلم عن أبيه، قال: ضُرِبَ مثلُ الإسلام كمثل بعير، فرأسُه بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، والإيمانُ بما هو كائنٌ من بعد الموت، والبعث، والحساب، والجنة، والنار، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، والحج قائِمة[٢]، وذروةُ سنامه الجهاد في سبيل الله، وقد يحمل البعير وهو مجبوب، والمجبوب: الذي لا سنام له، قال: وقد يحمل البعير الوَسْق، وهو ظالِعٌ، فإن قطع رأسٌ، أو كسرت قائم، بركَ البعير فلم ينهض، وأن الفرائض لا تُقبَلُ إلا جميعاً، لا يقبل الله منها شيء[٣] دون شيء. قال: وكان ابن

= ولم يأته رسول، قال الله تعالى مخبراً عن إيمان إبراهيم عليه السلام بالله ﷻ قبل الرسالة ـ: ﴿إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، [الأنعام: ٧٩].

الثانية: قوله في كتاب التوحيد ٣/ ١٢٥ باب (١٢١): «ذكر صفةٍ جاءت عن النبي ﷺ على معنى القرب والبعد من الله ﷻ».

(١) أَحَلتُ عند ذكر المعْلم الأول إلى هذا المثال؛ لكونه جَمَعَ بين أكثرَ مِنْ مَعْلَمٍ، وخشية التكرار والإطالة.

(٢) كذا في الأصل، والأولى: قوائمه، كما نبه على ذلك محقق الكتاب.

(٣) كذا في الأصل، والصواب لغةً: شيئاً، على أنه مفعول به.

Black plate (706,1)

مسعود يقول: لا يقبل نافلةً حتى يؤدوا فريضتها، بيان ما تقدم من الأثر...، ثم ساق ما وقع له من الأحاديث في الباب»[(١)].

وقال في كتاب التوحيد:

«ذِكْرُ نهي النبي ﷺ عن المجادلة في ذات الله، قال الله ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨]، وقال ﷻ: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣] **بيان** ذلك من الأثر، **رُوي** عن ابن عباس، وابن عمر ـ رفعه ـ قال: «**تفكَّروا في كلِّ شيء، ولا تفكَّروا في ذات الله**»، ثم ساق ما وقع له مسنداً[(٢)].

وقال في الرد على الجهمية:

«باب في قوله جل وعز: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وذكر ما ثبت عن النبي ﷺ في ذلك، وما جاء عن الصحابة ﷺ في معنى صفة خلقهم وإقرارِهم، وإشهادِهم على أنفسهم»[(٣)].

وأما تأثُّره بمنهج ابن خزيمة في التبويب:

فقد تأثَّر به تأثُّراً ظاهراً في جانب إطالة الترجمة بشكل عام، إلى حدٍّ تكاد تكون الترجمةُ تلخيصاً لموضوعات الأحاديث التي أوردها في الباب، بل قد تكون كالشرح للباب كلِّه.

---

(١) **الإيمان** ١/ ٣١٠ باب رقم: ٣٤، وينظر أمثلةٌ أخرى في: **كتاب الإيمان** في الأبواب ذوات الأرقام: ٣٨، ٤٢، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٨٨، ٩٠، ١٠٥، ١٠٦.

(٢) **التوحيد** ٣/ ١٩، باب (١٠٨)، ومن الأمثلة في: **كتاب التوحيد** ـ بترقيم الأبواب: (٢، ٥، ٦، ٧، ٩ ـ ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦ ـ ٢٨، ٢٩، ٤١، ٥٨ ـ ٦١، ٦٣ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٦٩، ٧١ ـ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٤ ـ ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢).

(٣) **الرد على الجهمية**: (٥٣)، ومن الأمثلة في هذا الكتاب بترقيم الصفحات؛ لأن الأبواب لم ترقَّم: ٣٥، ٤١، ٤٧، ٧٤، ٩٤.

Black plate (707,1)

ولمّا كانت الإطالة أمراً نسبياً، تتفاوت في تحديده الأفهامُ، فلا بد من إيضاح مرادي بذلك؛ فأقول:

إن المعنى الذي لا يتَّضح إلا بخمسة أسطر ـ مثلاً ـ وحُرّر في خمسة أسطر، فهذا لا يُعَدُّ تطويلاً، كما أن المعنى الذي يتَّضح بسطر، ويُكتب في سطرين، فإن الكاتب يُعَدُّ مُطنباً مخالفاً لِمَا تقتضيه البلاغة من الإيجاز غيرِ المخِلِّ، وهذا هو مرادي بالتطويل هنا.

ومن تأمل تراجم ابن منده في كتابيه «الإيمان» و«التوحيد»، يجد سمةَ التطويل ـ بهذا المعنى ـ ظاهرةً وبارزةً، بحيث يمكن اختصارُ كثيرٍ من التراجم، مع عدم الإخلال بمقصود المُتَرْجِم.

وهذا التطويل هو في كتاب التوحيد أظهرُ منه الإيمان، سوى ما يتعلق بتبويبه على الأسماء الحسنى في «التوحيد»، فإنه يبوِّب على الاسم نفسه، فتكون الترجمة قصيرةً لهذا السبب[(١)].

وفي الأمثلة التي سقتُها آنفاً من كتب ابن منده ما يدلُّ بوضوح على تطويله للتراجم، فلعلِّي أسوقُ مثالاً واحداً من كتاب التوحيد لابن خزيمة؛ ليتبيَّن مدى تأثُّر ابن منده بهذا المنهج، حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

«باب ذكر البيان أن النار إنما تأخذ من أجساد الموحِّدين، وتصيب منهم على قدر ذنوبهم، وخطاياهم، وحَوْباتِهم التي كانوا ارتكبوها في الدنيا، مَعَ الدليل على ضِدِّ قول من زعم ـ مِمَّن لم يتحرَّ العلم، ولا فهم أخبار النبي ﷺ ـ أن النار لا تصيب أهل التوحيد، ولا تمسُّهم، وإنما يصيبهم حرُّها وأذاها وغمُّها وشدتُها، مَعَ الدليل على أنه قد يدخل النارَ بارتكاب المعاصي في الدنيا ـ إذا لم يتفضَّلِ اللهُ ولم يتكرَّم بغفرانها ـ من

(١) ينظر بعض الأمثلة التي أطال فيها التراجم:
من **الإيمان**، الأبواب ذوات الأرقام: ٣٥، ٣٧، ٤٤، ٨٩، ٩٤، ١٠٥.
ومن **التوحيد**: ١٩، ٢٦، ٢٧، ٣١، ١٠٧، ١٠٩ ـ ١١٩، ١٢٣ [٢١ سطراً]، ١٢٨، ١٢٩.

Black plate (708,1)

كان في الدنيا يعمل الأعمال الصالحة من الصيام والزكاة والحج والغزو، وكيف يأمن ـ يا ذوي الحِجا ـ النارَ من يوحِّدُ الله ولا يعمل من الأعمال الصالحة شيئاً»[(١)].

فهذا ـ كما هو ظاهر ـ كالشرح للباب، مع التأكيد على أن تراجمه[(٢)] ليست كلُّها على هذا النحو، بل أغلبُها على النصف من هذه الترجمة تقريباً، وتبقى ـ مَعَ ذلك ـ طويلة بالمعنى الذي ذكرته آنفاً.

ولعل السببَ في إطالة تراجمه في كتاب «التوحيد» ـ ومثله ابن منده في كتبه المشار إليها ـ كثرةُ البدع التي نشأت في الأمة، وبلغت أوجَها في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وهما: عصر ابن خزيمة وابن منده، فكانا ـ رحمهما الله ـ حريصَيْن على بيان الحجة بأوضح عبارة، وأبلغ بيان، حتى لا يبقى لأحد مِنْ أهل البدع مُسْتدل، ولا منزِع في النصوص التي يستدل بها على بدعته التي ينصرها.

ولهذا لا تكاد تجد في كتب العقائد المسندَة تراجمَ تبتدئ بالاستفهام[(٣)] بل هي بطريقة التقرير؛ لأنها ـ عند مصنفي تلك الكتب ـ واضحةٌ، جليَّةٌ.

ومما يؤيد ذلك: قلةُ تطويل ابن خزيمة للتراجم في كتابه «الصحيح»

---

(١) **كتاب التوحيد** ٢/ ٧٦٥، باب رقم (٧٨)، وينظر أمثلة لتراجمه الطويلة ـ حسب ترقيم الأبواب ـ:
٦ ـ ١٠، ١٣، ١٦ ـ ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٨، ٣٩، ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٥٨، ٦٣، ٧٦، ٨٠.

(٢) أعني: ابن خزيمة.

(٣) أما في كتب ابن منده الثلاثة، فلم أجد فيها ترجمةً بوّب عليه باستفهام صريح، وغاية ما في كتبه الثلاثة قوله في **الإيمان** ١/ ٣٤١، باب (٣٩): ذكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو؟
وهي ترجمة محتملة كما ترى، وهي ـ في نظري ـ إلى التقرير أقربُ منها إلى الاستفهام؛ لأن غرض ابن منده ليس هو السؤال عن حقيقة الإيمان، بل هو تقرير مذاهب الناس في هذه المسألة، كما يظهر من قراءة ما تحت الترجمة، والله أعلم.
وعلى هذا، فلا يوجد في كتبه الثلاثة ترجمةٌ واحدةٌ استفهامية.

Black plate (709,1)

ـ الذي موضوعُه أحاديثُ الأحكام ـ والخطْبُ فيها ـ بالنسبة إلى العقائد ـ سهلٌ، وفي الخلاف سَعَةٌ إذا صدر من أهل الاجتهاد.

وقد استعرضت تراجم كتاب الطهارة ـ من صحيح ابن خزيمة ـ وهي (٢٢٥) مئتان وخمسة وعشرون ترجمةً، فلم أجد ما يصدُقُ عليه الطولُ على نحو ما في كتابه التوحيد، سوى تراجمَ قليلةٍ لا تشكل سوى ١٢٪ تقريباً من مجموع التراجم[(١)].

والملحوظ أن تراجم البخاري في «صحيحه» قصيرة ـ في الجملة ـ إلا أنها في كتابي «الإيمان» و«التوحيد» وقع فيها طولٌ ظاهر[(٢)]، يشبه تبويب ابن خزيمة وابن منده الذي ذكرت بعض أمثلته آنفاً، ولعل السبب في ذلك هو ما ذكرتُه قريباً من خطورة هذه الأبواب.

فإن قيل: لماذا لم تقل: ما دام أن البخاريَّ أطال في هذا العدد من التراجم، فلماذا لا يُقال: إن ابن خزيمة تأثَّر بالبخاري في ذلك، وتأثَّر ابنُ منده بابن خزيمة، أو بالبخاري؟!

فالجواب: أنه لمّا لم يكن التطويل سمةً بارزةً في منهج البخاري، لم يصِحَّ جعلُها منهجاً للبخاري ـ على الأقل في كتابيه «الإيمان» و«التوحيد»؛ إذ إن لغة الأرقام تكشف لنا أن نسبة التطويل لا تتجاوز ٢٢٪ من مجموع التراجم؛ أي: إن ٧٨٪ تراجم قصيرة.

ويمكن أن يقال: لعل ابن خزيمة وابن منده استفادا أصلَ التطويل من صنيع البخاري في بعض تراجمه، فطَرَّداه في عامة تراجمهم لكتبهم التي

(١) وهي التراجم ذوات الأرقام: ١٠، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢٢، ٤٣، ٤٤، ٥٩، ٧٤، ٧٩، ٨٠، ٨٩، ٩١، ١٠٧، ١١٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ٢٠٠، ٢١١، ٢٢٣.

(٢) ينظر مثلاً ـ في كتاب **الإيمان**، وعدة أبوابه ٤٢ باباً ـ الأبواب ذوات الأرقام: ١ [١١ سطراً]، ٣، ١٨، ١٩، ٢٢، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٢.
وينظر مثلاً ـ في كتاب **التوحيد**، وعدة أبوابه ٥٨ باباً ـ الأبواب ذوات الأرقام: ٤، ٧، ٢٣، ٣١، ٣٢، ٣٩ [٨ أسطر]، ٤٠ [١٠ أسطر]، ٤٢، ٤٥، ٤٦ [٩ أسطر]، ٤٧ [٨ أسطر]، ٥٤، ٥٥، ٥٦ [٩ أسطر].

Black plate (710,1)

صنّفوها في أبواب العقائد، والله أعلم[١].

٣ ـ غلب على تراجمه التطويل، كما سبق تفصيلُه والتمثيلُ له[٢].

٤ ـ أنه ينوِّع التراجم على الحديث الواحد، كما سبق تفصيلُه والتمثيلُ له.

٥ ـ يكرر الحديث الواحد تحت الترجمة الواحدة، حتى إن تكراره ليَصِلُ إلى العشرات في بعض الأحيان، وهذا ظاهرٌ جداً في كتابه الإيمان. أما كتاب التوحيد، فالتكرار فيه قليل، وأقلُّ منهما: كتاب الرد على الجهمية.

ولما تقرّر أن البخاري ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ: «لا يعيد الحديث إلا لفائدةٍ، لكن: تارةً تكون في المتن، وتارة في الإسناد، وتارة فيهما، وحيث تكون في المتن خاصةً لا يعيده بصورته، بل يتصرَّف فيه، **فإن كثُرت طرقُه أورد لكلِّ باب طريقاً**، وإن قلَّت اختصر المتن أو الإسناد»[٣] لئن كان صنيعُ البخاري كذلك، فإن ابن منده **وافقه في بعض هذه الجزئية، وخالفه في بعضها**، وهي أنه يُكثِرَ من ذكر الطرق للحديث الواحد، لكن تحت الترجمة الواحدة، ولا يفرِّقُها مَعَ اتِّصافها بأمرين:

الأول: كثرة طرق الحديث الواحد التي يذكرها تحت الترجمة الواحدة غالباً.

---

(١) ولعلَّ مما يؤيد ما سبق تقريره: أن ابن منده: في أول المجلد الثالث من كتابه «**التوحيد**» ٣/ ٧، الباب (١٠٦) ترجم بقوله: «ذكر معرفة صفات الله ﷻ التي وصف بها نفسه، وأنزل بها كتابه، وأخبر بها الرسول ﷺ على سبيل الوصف لربه ﷻ مبيناً ذلك لأمته، نقول وبالله التوفيق...». ثم شرع في شرح هذه الترجمة **في صفحتين ونصف**، يقرر معتقَدَه في هذا الباب ـ بعد أن ذكر ما بلغه من الأسماء الحسنى ـ ويشير إلى طريقة السلف في باب الأسماء والصفات، وخطأ مسلك أهل البدع في الباب نفسه.

(٢) وإفرادي لهذا المنهج ليس تكراراً، فإن ما تقدم كان من باب التمثيل لإثبات تأثُّره بالإمام البخاري، وأما ذكره هنا، فهو من باب إبراز منهجه في التراجم، **وأكتفي بهذا الإيضاح هنا** عن تكرار ذكره في المعالم الآتية، والتي قد يظن أن فيها تكراراً.

(٣) فتح الباري ١/ ٨٤، وينظر له نحو هذا التقرير في ١/ ٨٢، و٦/ ١٢٢، وعمدة القاري ١/ ١٩٩.

Black plate (711,1)

الثاني: عدم وجود اختلاف يُذكر في المتون التي ساقها عند النظر في الترجمة. فمَلْحَظُه ـ فيما يغلب على ظني ـ متَّجه إلى تنويع الطرق، مراعياً اختلافَ الشيوخ، أو شيوخِ الشيوخ.

ومن أمثلة ذلك:

أنه ساق في كتاب الإيمان[(١)] تحت باب «ذكر قول النبي ﷺ: الإيمان ها هنا، نحو اليمن، ومعنى قوله أنه أراد الحجاز؛ لأن مكة يمانية» تسعة عشر طريقاً[(٢)] لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أن رسول الله ﷺ قال: «**الإيمان يمان، والكفر قِبَلَ المشرق، والسكينةُ في أهل الغنم، والفخرُ والرياء في الفدَّادين أهل الخيل والوبر**».

ثم أتبعه ببقية الطرق التي لم تتَّفق في إسنادٍ واحدٍ تماماً، وغالبها يختلف في شيخه، وإلا ففي شيخِ شيخه.

ومن الطرق التي ساقها مَعَ عدم وجود فروق تذكر ـ مِمَّا له صلة بالترجمة ـ أنه ساق بسنده طريقاً لحديث أبي هريرة المشار إليه بلفظ: «**الإيمان يمان، والحكمة يمانية، ورأس الكفر في أهل المشرق، والخُيَلاء والكبرياء في الفدَّادين أهلِ الوبر أهل الحكم، والسكينةُ في أهل الغنم**»[(٣)].

وبقية الطرق ـ التي ساقها ـ أكثرُها إمَّا ألفاظ مقاربة، أو متون مختصرة، حسب ما وقع له مِنَ الرواية[(٤)].

---

(١) ٢/ ٢٠٧ ـ ٢١٦، باب رقم (٨١).

(٢) هذا حسب ترقيم المحقق، وإلا فهي أقلُّ من ذلك؛ لأن بعضها ـ عند التأمُّل ـ متابعات قاصرة، علَّقها المصنف وساق متنها، فجعل لها المحقق رقماً خاصاً، يُوهم أنها طرق جديدة، وليس الأمر كذلك.

(٣) **الإيمان** ٢/ ٢٠٩ ح(٤٣٠).

(٤) ينظر أمثلة لتكراره للحديث الواحد تحت الترجمة الواحدة في الأبواب ذوات الأرقام: من **الإيمان**: ٤٠، ٤٢، ٤٢، ٥١، ٥٣، ٥٦ [كرر حديث جرير بألفاظه ٨ مرات]، ٥٨، ٥٩، ٦١ [وقد كرر تحت هذه الترجمة حديث أنس ٦ مرات، وحديث أبي هريرة ٣ مرات، وحديث أبي شريح مرتين، وحديث أبي هريرة ٣ مرات]، ٦٣ [١١ طريقاً]، ٦٤، ٦٩، ٧١ [١٤ طريقاً لحديث الوسوسة في الإيمان]، ٨١. =

Black plate (712,1)

٦ ـ أنه يترجم على معنىً واحدٍ من أحاديث الباب فقط، بحيث يكون في دخول بقية الأحاديث التي ذكرها ـ تحت الترجمة ـ صعوبةٌ، أو يمكن إدخالُها على وجهٍ مستكرَهٍ.

وهذا لم ألمَسْه إلا في كتاب الإيمان فحسب، وله فيه أمثلة كثيرة، ومن ذلك:

أنه قال في كتاب الإيمان: «ذكر اختلاف ألفاظ حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الرؤية ليلة المعراج». ثم ساق بعض الأحاديث الموقوفة على ابن عباس، ثم أتبعها بأربعة أحاديث ـ بطرقها ـ وهي:

ـ حديث أبي موسى رضي الله عنه: «**جنتان من فضة آنيتُهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتُهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**»[(١)].

ـ وحديث صُهيب في تفسير «الزيادة»[(٢)] الواردة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

ـ وحديث عدي بن حاتم: «**ما منكم من أحد إلا سيكلِّمه ربُّه ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان...**» الحديث[(٣)].

ـ وحديث ابن عمر في النجوى[(٤)].

وهذه الأحاديث حقَّها أن تكونَ في الترجمة التي عقدها ابن منده بعد ذلك بقوله: «ذكر وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل»[(٥)]؛ لأن حديث ابن

= ومن **التوحيد**: ٢ (مرتين)، ١١ (مرتين)، ٢٦ (مرتين)، ٣٣ (مرتين)، ٤٤ (مرتين)، ٥٠ (٣ مرات)، ٥٧ (مرتين)، ٧٥ (مرتين)، ٤٠ (٨ مرات)، ٧٦ (مرتين)، ٧٤ (مرتين).
ومن **الرد على الجهمية**: كرر حديث ابن عمر في (٤٦، ٥٧)، وكرر حديث ابن مسعود في ذكر اليهودي للأصابع من ح(٦٢ ـ ٦٥) وكرر حديث اختصام الملأ الأعلى من ح(٧٢ ـ ٧٥)، وكرر حديث أنس رقم (٥٩، ٧٠).

(١) **الإيمان** ٣/ ١٨ ح(٧٨٠).
(٢) **الإيمان** ٣/ ١٨ ح(٧٨٣).
(٣) **الإيمان** ٣/ ٢١ ح(٧٨٧).
(٤) **الإيمان** ٣/ ٢٢ ح(٧٩٠).
(٥) **الإيمان** ٣/ ٢٥، باب (٩٧)، وقد نبه على ذلك ـ أيضاً ـ محقق الكتاب في تعليقه على أحاديث ذلك الباب ٣/ ٢٤.

Black plate (713,1)

عباس ﷺ وما في معناه إنما هو في رؤية النبي ﷺ لربِّه في الدنيا، والأحاديثُ التي ساقها إنَّما هي في رؤية المؤمنين لربِّهم في الجنة، وهذا أمرٌ متَّفق عليه عند أهل السنة، وإنما وقع الخلاف ـ قديماً بين الصحابة ﷺ ـ في رؤية النبي ﷺ لربِّه في المنام[(١)].

ويندُر جداً أن تصل الترجمة إلى أن تكون بعكس ما أورده تحتها من نصوص.

ولم أقف إلا على مثالٍ واحد، حيث بوّب في «الإيمان» بقوله: «ذِكْرُ أمر النبي ﷺ الوفودَ إذا قدِمُوا عليه أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً». ثم ساق تحت هذه الترجمة حديثَ ابن عباس ﷺ في قصة بعْثِ النبي ﷺ كتاباً إلى هرقلَ يدعوه إلى الإسلام[(٢)].

فالترجمة ـ كما هو ظاهر ـ في أمره ﷺ الوفودَ... إلخ. أما الحديث فهو في رُسُلِه الذين يبعثهم ﷺ لدعوة ملوك الأرض[(٣)].

٧ ـ يتفنَّن ـ أحياناً ـ في التعبير عن المعنى الذي يريد تقريره بأكثرَ من ترجمة مع اتحاد المعنى عند التأمل، ومن ذلك قوله في كتاب الإيمان:

---

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٦/ ٥٠٧، وزاد المعاد ٣/ ٣٧.
وينظر مزيدٌ من الأمثلة في كتاب **الإيمان** لهذه الجزئية، في الأبواب ذوات الأرقام: ٤١ ح(١٨٥، ١٨٦)، ٤٥ ح(٢٠٢)، ٤٨ ح(٢٢٠، ٢٢١)، ٥٤ ح(٢٦٠)، ٧٢ ح(٣٧٢)، ٨٣ ح(٤٥٤ ـ ٤٥٩)، ٨٨ ح(٥٠٣ ـ ٥٠٩)، ٩٢ (ذكر ٩٤ حديثاً، الذي له صلة واضحة بالترجمة ١٠ أحاديث فقط، والبقية لا علاقة لها بالترجمة إلا على ما ذكره المحقق ٢/ ٣٦٤)، ٩٧ (الترجمة في الرؤية، ومع ذلك أدخل تحتها أحاديث الشفاعة وغيرها، ولعل العذر هو سقوط ترجمة من الناسخ كما استروح إلى ذلك المحقق في تعليقه على الأحاديث نهاية الباب رقم (٩٧) ٣/ ١٥٣، فلينظر؛ فإنه مهم)، ١٠٩ ح(١٠٨٨، ١٠٨٩).

(٢) **الإيمان** ١/ ٢٦٩، الباب (٣٠).

(٣) ويمكن التمحُّل في تسويغ دخول الحديث تحت الترجمة بأن يقال: إن ابن منده أراد أن يشير إلى أن هؤلاء ـ إذا أسلموا ـ فسَيفِدون كعادة العرب الذين أقبلت وفودهم من أنحاء الجزيرة للبيعة على الإسلام، فأراد أن يخبرهم بحقيقة دعوته قبل أن يَفِدُوا إليه، والله أعلم.

Black plate (714,1)

«ذِكْرُ ما يدل على أن الإيمان بما أتى به النبي ﷺ من الكتاب والحكمة من **الإيمان**، قال الله ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥][(١)].

ثم قال في موضع آخر: «ذِكْرُ **وجوب** الإيمان بما أتى به المصطفى عليه السلام عن الله ﷻ من الكتاب والحكمة»[(٢)].

فهو في الترجمة الأولى بيّن أن ما جاء به النبي ﷺ من الكتاب والسنة من الإيمان، ثم صرّح في الترجمة الثانية بوجوب الإيمان. مَعَ أن الآية التي ترجم بها في الترجمة الأولى صريحةٌ في وجوب الإيمان بذلك، إذ ليس بعد نفي الإيمان عمَّن لم يحكم السنة شيء!

٨ ـ قد يُفرِدُ ترجمةً لمجرد وجود زيادة في أحد الألفاظ، مَعَ ثبوت المعنى المترجم عليه بالترجمة التي سبقته، أحياناً.

فقد بوَّب في «الإيمان» بترجمة هي كالتعبير عن منهجه في هذه المسألة؛ حيث قال:

«ذِكْرُ الخصال التي سأل جبريلُ المصطفى ﷺ مِمَّا تقدم **وزيادة الألفاظ التي أوردها الناقلون لها**:

فروى كهمس بن الحسن عن ابن بريدة، وقال فيه: «**ويؤمن بالقدر خيره وشره**».

وقال سليمان التيميُّ في حديثه: «**ويؤمن بالجنة، والنار، والميزان، والبعث بعد الموت**».

وروى علقمةُ بن مرثد، عن ابن بريدة، وذكر فيه الاغتسالَ من الجنابة.

---

(١) **الإيمان** ٣/ ٧٤ باب (٥٢).

(٢) **الإيمان** ٣/ ٣٦٥ باب (٩٣).

Black plate (715,1)

وفي خبر أبي هريرة، وابن عمر من حديث المقرئ، وعبد الله بن دينار عنهما، أنه قال: «**الإسلام أن تُسلِمَ وجهَك لله**»، وذكرا فيه: «**وتؤمن بالحساب**»، وفي حديث أبي فروة عن أبي زرعة، عن أبي هريرة: «**وتؤمن بالكتاب والنبيِّين**».

وهذه الخصال تقدَّم ذكرُها، ويُستغنَى عن إعادتها في هذا الموضع»[(١)].

وقد ذكرت مثالاً على ذلك ـ قريباً ـ في ترجمته على حديث جبريل بعدة تراجم؛ ومنها قوله في الترجمة الخامسة: «ذكر ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن بالقدر **خيره وشره**»، ثم أردفها بقوله في الترجمة السادسة: «ذكر ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن **بحلو القدر ومُرِّه**، خيرِه وشرِّه».

والسبب في هذا ظاهر، وهو أنه وقع له في بعض طرق الحديث، قوله: أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، وبالقدر خيره وشره، وحُلْوِه ومرِّه»[(٢)].

٩ ـ تتسم أكثر تراجمه بأنها أشبه ما تكون ببيان موضوع تلك الأحاديث التي سيذكرها تحت الترجمة، أو ما يعبَّر عنه في الاصطلاح المعاصر بالمعنى الإجمالي.

وأمثلة ذلك كثيرةٌ جداً؛ منها قوله في كتاب التوحيد: «ذِكْرُ الفرقِ بين الريح والرياح»[(٣)].

وقال في موضع آخر: «ذِكْرُ ما يدل على الفرق بين سماع الخالق،

---

(١) **الإيمان** ٢/١٠٣، الباب (٥٧)، وله نحوٌ من هذا في ٢/٣٠٦ الباب (٩٢)، وقد تقدم في الفقرة رقم (٦) قوله: «ذكر اختلافِ ألفاظِ حديث ابن عباس ﷺ في الرؤية ليلة المعراج».

(٢) **الإيمان** ١/١٤٢ ح(٧)، ومن الأمثلة على ذلك في كتابه **الإيمان**: تبويبه للباب ٨ مع الباب ٩، والباب ١٧ مع ٢٤ و٢٥، والباب ٩٥ [ينظر تعليق المحقق ـ مهم ـ (٢/٤٣٣ ـ ٤٣٦)].

(٣) **التوحيد** ١/١٧٦، الباب (١٥).

Black plate (716,1)

وسمع المخلوق المُحْدَث»[(١)].

١٠ ـ وعكس هذا المَعْلَم: أن بعض تراجمه تكون كالشرح للباب، كقوله ـ في «التوحيد» ـ: «ذكر آية تدل على وحدانية الله ﷻ، وأنه مقلِّبُ القلوب، يحُول بين المرء وقلبه إلى ما يريده من السعادة والشقاء، قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وقال: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾ الآية [الأنعام: ١١٠].

قال ابن عباس: يحول بين المرء وقلبه: يحول بين المؤمن وبين أن يكفر، وبين الكافر وبين أن يؤمِنَ، ورُوِيَ عن ابن عباس ﷺ أنه قال: يحول بين الكافر وبين أن يعِيَ باباً من الخير أو يعلمَه.

قال مجاهد: يتركه حتى لا يعقل»[(٢)].

ثم ساق تحت هذه الترجمة طرقاً لحديث ابن عمر ﷺ: كانت يمين رسول الله ﷺ: «**لا ومقلِّبَ القلوب**»[(٣)].

وبهذا يظهر أن الترجمة ـ بما ذكره هو، وبما حكاه عن ابن عباس، ومجاهد ـ كالشرح للحديث.

وقال في الإيمان: «ذِكْرُ ما يدل على أن النفاق على ضروب: نفاقِ كفرٍ، ونفاقِ قلبٍ ولسانٍ، وأفعالٍ، وهي دون ذلك، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥][(٤)]، ثم ساق أحاديثَ كثيرةً تدل على خصالٍ من النفاق؛ منها:

---

(١) **التوحيد** ٣/ ٥١، الباب (١١٣)، ينظر مزيد من الأمثلة في الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ٢١، ٢٦، ٢٧، ٤٧، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٨ ـ ١٠٩.
ومن **التوحيد**: ١، ٤، ١٨، ٢١، ٢٢، ٣١، ٣٢، ٣٧، ١١٣ ـ ١١٧، ١٢١، ١٢٢.
ومن **الرد على الجهمية**: جميع الأبواب، وعدتها: (٧).

(٢) **التوحيد** ١/ ٢٧٩، الباب: (٣٣).

(٣) **التوحيد** ١/ ٢٧٩ من ح(١٢٦ ـ ١٣٢).

(٤) **الإيمان** ٢/ ٢٧١، الباب (٩٠).

Black plate (717,1)

ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «**أربعٌ من كنَّ فيه كان منافقاً خالصاً**...».

ـ وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**آية المنافق ثلاث**...».

ـ وحديث علي أنه لا يُبغِضُه إلا منافقٌ.

ـ وأحاديثُ تدلُّ على أن بُغْضَ الأنصار نفاقٌ، وغيرها من الأحاديث[(١)].

وبذلك يتبين وجه كون الترجمة كأنها شرحٌ لأحاديث الباب[(٢)].

أما في تعليقه على ما يترجم به للأسماء الحسنى، فهو أظهر من أن يمثَّلَ له، فقد علّق على أربعةٍ وعشرين ترجمةً[(٣)] ترجم بها للأسماء الحسنى، وترك الباقي ـ وهي تسعةٌ وثلاثون ترجمةً ـ غُفْلاً من التعليق[(٤)].

ولما بوّب في أوائل المجلد الثاني ـ بما يشبه التَّقْدِمَة بين يدي ذِكْرِ الأسماء الحسنى ـ بقوله: «ذِكْرُ معرفة اسم الله الأكبر الذي تسمّى به، وشرّفه على الأذكار كلِّها»[(٥)] **أتبعَ** هذه الترجمة بأحدَ عشرَ عنواناً داخل هذه الترجمة؛ ليبيِّن بالأحاديث ـ التي بلغت ثمانيةً وعشرين حديثاً ـ منزلةَ هذا الاسم العَلَمِ على الربِّ جل وعلا[(٦)].

ولكثرة تعليقه[(٧)] على الأحاديث، أرى أنه مِنَ المهم أن أُجْمِلَ الحديثَ

---

(١) تنظر في **الإيمان** ٢/ ٢٧١ ـ ٢٨٩ ح(٥٢٢ ـ ٥٦١).

(٢) ينظر مزيد من الأمثلة، الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ١٤، ٢٢، ٤٤، ٧٧، ٨١، ٨٧، ٨٩.
ومن **التوحيد**: ٣، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ١١٦، ١١٧.

(٣) وهي التراجم ذوات الأرقام: ٤٢ ـ ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٨٠ ـ ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ١٠٣.

(٤) وهي هذه التراجم ـ حسب التبويب ـ: ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٠ ـ ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧١ ـ ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٧ ـ ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٦ ـ ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥.

(٥) **التوحيد** ٢/ ٢١، الباب (٤١).

(٦) **التوحيد** ٢/ ٣٠ ـ ٤٥.

(٧) **ومرادي بالتعليق في هذا الموضع**: هو أن تتجاوز الترجمة حدّ إيراد النصوص، والأحاديث، والآثار إلى التعليق عليها من عنده: إما بكلامه، أو بكلام غيره، فليس الضابط ـ إذن ـ هو الطول أو القصر.

Black plate (718,1)

عن منهجه في هذه المسألة، والتي يمكن النظر إليه من جهتين:

الجهة الأولى: تعليقه على التراجم، سوى الأسماء الحسنى.

الجهة الثانية: تعليقه على الأبواب المتعلقة بالأسماء الحسنى[(١)].

أما معالم الجهة الأولى، فأُجْمِلُها في الآتي:

أ ـ تعليقه على التراجم في كتاب الإيمان ـ سواءٌ من كلامه، أو من كلام غيره من أهل العلم ـ أطول وأكثر منه في كتاب التوحيد، بل غالب تعليقه في «التوحيد» مقتضَبٌ، أشبه ما يكون بالربط بين الآيات التي يوردها تحت الترجمة.

ب ـ ظهر من تتبُّع تعليقه على التراجم: أنه لم يُطِلِ التعليقَ إلا على المسائل التي اشتهر النزاع فيها بين أهل السنة أنفسهم ـ وهي قليلة ـ، أو بين أهل السنة وبين مخالفيهم من أهل القبلة؛ كمسألة الفرق بين الإسلام والإيمان، وزيادة الإيمان ونُقصانه، ودخول الأعمال في مُسمَّى الإيمان، والنزاع في الصفات؛ كمسألة الاستواء[(٢)].

---

(١) وإنما أفردتُها بالحديث لاستقلال موضوعها، ولكثرة عددها، فقد بلغت ٦٥ باباً، شملت المجلد الثاني كلَّه تقريباً.

(٢) **ينظر الأمثلة التالية ـ حسب ترقيم الأبواب:**
من **الإيمان**: في الباب (٣٤) ركز على موضوع الإيمان وتفاضُل الناس فيه [يريد تقرير زيادته ونقصه]، وفي الباب (٣٦) ركز على موضوع الفرق بين الإيمان والإسلام من خلال كلام أئمة الأثر [يلحظ عليه عدمُ ترتيب أقوال الأئمة ـ زمنياً ـ عند عرضها]، وفي الباب (٣٧) ركز على موضوع الفرق بين الإيمان والإسلام، والباب (٣٨، ٤٢، ٤٤) ركز فيه على موضوع دخول الأعمال في مسمى الإيمان، والباب (٣٩) ركز فيه على موضوع اختلاف الناس في الإيمان، وفي الباب (٥٥) ركز على تفسير النصيحة، مبيناً أنها في شمولها للدين، تشبه شمولَ معنى الإسلام والإيمان الذين فسَّرهما جبريل في حديثه.
ومن **التوحيد**: الباب (٧) ركز على عَظَمَة خلق السماوات، وبيّن ما أجملَتْه الآيات بالسنة، والباب (١٢، ١٤) تعليق مقتضب على أسماء الرياح في القرآن، والباب (١٧) ركز على موضوع خلق الجبال، ودلالتها على وحدانية الله، والباب (١٩) ركز على موضوع خلق الماء، ودلالته على وحدانية الله، والباب (٢٠) ركز على موضوع خلق البشر من تراب، ودلالته على وحدانية الله، والباب (١١٠) علق على الآيات التي تبيّن =

Black plate (719,1)

ج ـ تتسم تعليقاته بالوضوح كتراجمه.

د ـ يُكثر من الاستدلال بالنصوص من الوحيين على المسألة التي يريد أن يقررَها.

ولعلي أسوقُ هذا المثال الذي يصلُح أن يكون شاملاً لهذه العناصر الأربعة ـ مكتفياً بما أحلْتُ عليه في الحاشية لمن أراد المزيد ـ وهو قوله في «الإيمان»:

«ذِكْرُ الأخبار الدالة، والبيان الواضح من الكتاب: **أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنىً واحد**، وأن الإيمان الذي دعا الله العبادَ إليه، وافترضه عليهم: هو الإسلام، الذي جعله اللهُ ديناً، وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه، وهو ضدُّ الكفر، الذي سخِطه ولم يرْضَه لعباده؛ فقال الله ﷻ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الإيمان، وجعله اسمَ ثناءٍ وتزكيةٍ، وأخبر أن من أسلم فهو على نورٍ من ربِّه وهدىً، وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه، أَلا ترى أن أنبياء الله ورُسُلَه رغبوا فيه إليه، وسألوه إياه؟!

فقال إبراهيم خليل الرحمٰن ﷺ وإسماعيل ﷺ سألا فقالا[1]: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وقال يوسف ﷺ: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

= الفرق بين صفات الخالق وبين صفات المخلوق، والباب (١١٨) علَّق باختصار شديد على الفرق بين يد الخالق والمخلوق، والباب (١٢٢) علَّق باختصار شديد على صفة كلامه ﷻ، والفرق بين كلامه وخلقه، والباب (١٢٤، ١٢٨) علَّق باختصار على الآيات التي تدلُّ على استواء الرب ﷻ على عرشه، وكونه بائناً من خلقه.

(١) كذا في المطبوع، وهو كذلك في المخطوط كما نبَّه عليه المحقق، وهي بهذا السياق فيها خلل، فلو حُذفت (سألا فقالا) لاستقام الكلام.

Black plate (720,1)

وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال ﷻ: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ . . .﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

وقال: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ [آل عمران: ٢٠].

وقال في موضع: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ . . . فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ [البقرة: ١٣٧ ـ ١٣٨].

فحكم الله ﷻ بأن من أسلم فقد اهتدى، ومن آمن فقد اهتدى، فسوّى بينهما.

وقال في موضع آخر: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩].

وقال ـ في قصة لوط ـ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦].

وقال: ﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٣].

وقال: ﴿إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ [النمل: ٨١].

فدل ذلك على أن من آمن فهو مسلم، وأن من استحقَّ أحد الاسمين استحقَّ الآخر ـ إذا عمل بالطاعات التي آمن بها ـ فإذا ترك منها شيئاً مُقِرّاً بوجوبها، كان غير مستكمل. فإن جحد منها شيئاً كان خارجاً من جملة الإيمان والإسلام، وهذا قول من جعل الإسلام على ضربين: إسلامَ يقين وطاعة، وإسلامَ استسلامٍ من القتل والسبي.

قال الله ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ **وقال:** ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤][(١)].

(١) **الإيمان** ١/ ٣٣١، الباب (٣٧).

Black plate (721,1)

فابنُ منده ـ في سبيل تقرير رأيِهِ في هذه المسألة ـ يسرُد خمس عشرة آيةً، ويعلِّق على بعضها، وهذا هو المقصودُ هنا من إيراد هذا المثال.

وأما تفصيلُ الحديث عن الجهة الثانية، فيقال:

إن تعليقه على الأبواب المتعلِّقة بالأسماء الحسنى، يمكن أن ينقسم قسمين:

القسم الأول: إما أن يعلِّقَ عليها بنفسه، أو بما ينسبه إلى أهل التأويل، فيقول: قال أهل التأويل، وهذا القسم هو الأغلب والأكثر في توضيحه لمعاني الأسماء الحسنى التي يوردها. ومن ذلك: قوله في «التوحيد»:

«ومن أسماء الله ﷻ: الحميد؛ قال أهل التأويل: الحميد: اسم الفردانية، لا يُحمَدُ ولا يُشكَرُ غيرُه»[(١)].

القسم الثاني: وهو قليل: أن يوضح المعنى بحديث مرفوع يُورِدُه معلَّقاً، أو ينقل كلام بعض السلف من الصحابة والتابعين، وأئمةِ التفسير لتوضيح معنى الاسم الذي ترجم له، وقد يجمع بين هذه الأساليب كلِّها، ويكتفي بها عن إيراد الحديث بإسناده.

ومن ذلك قوله في «التوحيد» ـ فيما ترجم به لاسم الله ﷻ الصمد:

«ومن أسماء الله ﷻ: الصمد، **قال** عبد الله بن مسعود: الصمد: الذي قد انتهى سؤدُده، وعنه مشهور، **وقال** أُبَيُّ بن كعب: الصمد: الذي لا يخرج منه شيءٌ، ولم يخرج من شيءٍ، الذي لم يلد ولم يولد، **وقال** ابن عباس: الصمد: الذي يُصمَدُ إليه في الحوائج، **ورُوِيَ** عن ابن عباس أنه قال: الذي لا جوفَ له، **وكذلك رُوِيَ عن بُريدةَ الأسلمي، وأبي هريرة مرفوعاً ـ أيضاً ـ وروي** عن مجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعكرمة، وعطية، والضحاك وغيرهم، **وقال** عامرٌ الشّعبي: الذي لا يأكل الطعام، **وقال** عكرمة: الذي لا

(١) **التوحيد** ٢/١٠٨، الباب (٦٦).

Black plate (722,1)

يخرج منه شيء، **وقال** الحسن بن أبي الحسن: الباقي بعد خلقه، الدائم»[(١)].

١١ ـ أنه قد يترجم بالمتن كلِّه، وقد يترجم ببعضه، وقد سبق بيانُ ذلك[(٢)].

١٢ ـ أنه يشير في تراجمه إلى المسائل الخلافية بين أهل السنة أنفسهم ـ على نُدرتها في أبواب العقائد[(٣)] ـ أو بين مخالفيهم من أهل البدع بطريقة التقرير للمسألة، لبيِّنَ اختيارَه وفهمَه لِمَا يذكرُه تحت الترجمة من نصوص وآثار، وهذا كثيرٌ في تراجمه ـ لِمن كان لديه تصوُّر عن المسائل التي وقع فيها النزاع ـ ومن أمثلة ذلك:

قوله في «التوحيد»: «ذِكْرُ ما يدلُّ على أن المتلوَّ، والمكتوبَ، والمسموعَ من القرآن كلامُ الله ﷻ الذي نزل به جبريل؛ من عند الله ﷻ على قلب محمد ﷺ... إلخ»[(٤)].

في إشارة منه إلى مسألة اللفظ، والتي كتب فيها مصنفاً[(٥)].

والخلافُ فيها وفي بعض تفاصيلها بين أئمة السنة ـ فضلاً عن أهل البدع ـ مشهور جداً[(٦)].

وقال في «الإيمان»: «ذِكْرُ ما يدل على أن اسم الإيمان واقعٌ على من يُصدِّق بجميع ما أتى به المصطفى ﷺ عن الله: نيةً، وإقراراً، وعملاً، وإيماناً، وتصديقاً، ويقيناً، وأن من صدق ولم يقرَّ بلسانه ولم يعملْ بجوارحه الطاعاتِ التي أُمِرَ بها لم يستحقَّ اسمَ الإيمان، ومن أقر بلسانه وعمل بجوارحه، ولم يصدِّق بذلك قلبُه، لم يستحقَّ اسمَ الإيمان»[(٧)].

---

(١) **التوحيد** ٢/ ٦٢، الباب (٤٧)، وينظر بعض الأمثلة في كتابه هذا: ٧٠، ٨٣، ٩٨.
(٢) في الفقرة الأولى، عند بيان أوجه تأثُّره بمنهج البخاري في التراجم.
(٣) كمسألة اللفظ، والفرق بين الإسلام والإيمان، وحديث الصورة، ورؤية النبي ﷺ لربه في المنام.
(٤) **التوحيد** ٣/ ١٦٨ الباب (١٢٣).
(٥) كما تقدمت الإشارة إليه في معرض الحديث عن مصنفاته.
(٦) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٧/ ٦٥٨ وما بعدها.
(٧) **الإيمان** ١/ ٣١٥، الباب (٣٥).

Black plate (723,1)

وهذه الترجمة ظاهرةٌ في الرد على المرجئة[١].

١٣ ـ لئن كان من مزايا تراجم البخاري في صحيحه: حُسْنُ ترتيبه لها ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ: «لا يُعرَفُ لأحد من المصنِّفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيرُه، حتى قال جمعٌ مِنَ الأئمة: فقهُ البخاري في تراجمه، وقد أبديتُ في هذا الشرح من محاسنه، وتدقيقه في ذلك ما لا خفاءَ به»[٢]، فلقد كان لابن منده نصيبٌ لا بأس به من ذلك في بعض التراجم، وإن كان وقع في ضدِّ ذلك، كما سأذكر ذلك في الحديث عن المؤاخذات على تراجمه إن شاء الله[٣].

والمقصود هنا: إبرازُ بعض الأمثلة على حُسن الترتيب في التبويب التي وُفّقَ لها ابنُ منده ـ فيما أرى ـ والتي يمكن حصرها في جهتين:

الجهة الأولى: حسن الترتيب بين الترجمة والتي تليها، بحيث يظهر الترابُط بينهما بشكل ظاهر: فإما أن تكون الأولى متقدمةً من حيثُ الزمنُ، أو تكون الترجمة الأولى عامةً والتي تليها مخصَّصةً، أو تكون الترجمة الأولى مطلقةً والتي تليها مقيَّدةً، ونحو ذلك من صور الترابط. ومن الأمثلة على ذلك:

أنه قال في كتاب الإيمان: «**ذِكْرُ ما بعث اللهُ ﷻ به رسولَه ﷺ إلى**

---

(١) ينظر مزيد من الأمثلة، الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ٢ ـ ٦، ١٢ ٢٢، ٢٩، ٣٦ ـ ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٨٧، ٨٩، ٩٧.
ومن **التوحيد**: ٨، ٣٩، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٩٧، ١٢٦.
ومن **الرد على الجهمية**: جميع الأبواب السبعة التي حواها، فالكتاب كلُّه مصنَّف في الرد، فلا غرْوَ أن تكون أبوابه وتراجمه كذلك.

(٢) فتح الباري ١/ ٢٤٣.

(٣) **تنبيه**: لم أجعل هذا المعْلَم من المعالم التي تأثر بها ابن منده بالبخاري في تراجمه؛ لسببين:
الأول: أن هذا ليس بظاهر في كتابه، ولا سمةً عامة له، بعكس حال كتاب البخاري.
الثاني: أن ابن منده وقع بضد ذلك من سوء الترتيب بين بعض التراجم في عدة أمثلة، كما سأذكره قريباً.

Black plate (724,1)

عباده؛ ليدعُوَهم إليه، وهي: شهادةُ أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ». ثم ساق تحت هذه الترجمة حديث: «**أمرت أن أقاتل الناس...**»[(١)].

ثم أتبعَ هذه الترجمةَ بالترجمة التالية:

«ذِكْرُ **بيان حقِّ الله** ﷻ **على عباده بعد** شهادة أن لا إله إلا الله». ثم ساق تحت هذه الترجمة حديثَ أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُمرت أن أقاتلَ الناسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويستقبلوا قِبلتَنا، وأكلوا ذبيحتنا**[(٢)]**، وصلوا صلاتنا، حرِّمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم**»[(٣)].

وهذا من حُسنِ الترتيب؛ فإن الترجمة الأولى دلّت على بيان الغاية من القتال، ثم جاءت الترجمةُ التي تليها؛ لتبيِّنَ الحقوقَ التي تلزم مَنْ شهد بالتوحيد، وتبين ما يجب له من حقوق[(٤)].

الجهة الثانية: أن يسرُدَ عدة تراجمَ متتابعة ينتظمها موضوعٌ واحد:

ومن الأمثلة على ذلك: أنه ساق في كتاب الإيمان **اثنين وعشرين باباً**، كلُّها وحدةٌ موضوعية واحدة، ذلك أنها تتعلق بشهادة التوحيد، حيث ذكر في ضمن تلك التراجم فضلَها، ولوازمَها، وشروطَ الانتفاعِ بها، والأحكامَ التي تترتب عليها في الدنيا والآخرة[(٥)].

---

(١) **الإيمان** ١/ ١٧٢، الباب (١٣).

(٢) هكذا في المطبوع، وقد رواه ابن منده من طريق ابن المبارك، عن حميد الطويل، عن أنس، وهي بعينها إحدى طرق الحديث عند البخاري ح(٣٩٢)، ولفظه عنده: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حُرِّمت علينا دماؤهم وأموالُهم إلا بحقها، وحسابُهم على الله»، وبهذا يتضح أن في المطبوع أو في النسخة الخطية خللاً.
وقد رواه ابن منده من عدة طرق في ٢/ ٢١ باب (٤٣) ح(١٩٠ ـ ١٩٥) ولم يقع فيها هذا الخلل، فهذا مما يقوي الظنَّ بأن الخللَ من المطبوع، والله أعلم.

(٣) **الإيمان** ١/ ١٨٢، الباب (١٤).

(٤) **الإيمان** ١/ ١٨٢، ح(٣١).

(٥) وهي الأبواب من (١١ ـ ٣٣)، من ١/ ١٦٦ ـ ٣٠٤.

Black plate (725,1)

ومن ذلك ـ أيضاً ـ ما سبق ذِكْرُه ـ في أول هذه المعالم ـ من جمعه تراجمَ كثيرةٍ متتابعةٍ على حديث جبريل عليه السلام.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ أنه ساق في كتاب التوحيد تسعة أبواب متتالية تتعلق بموضوع واحدٍ؛ وهو الدلالة على كمال قدرة الله تعالى في خَلْقِه، من حيثُ أصلُ خلقِ آدمَ، وكيفية خلق النُّطفة، ثم تنويعهم إلى ذكرٍ وأنثى، في تناسق جميل[(١)].

١٤ ـ سلك في كتابه الإيمان ـ بالذات ـ عند ذكر بعض الأمور الغيبية مسلَكَ التصريح بوجوب الإيمان بها. ومن ذلك ـ مثلاً ـ قوله: «ذِكْرُ وجوب الإيمان بما أخبر به النبي ﷺ عمَّا رأى في بدْءِ أمره حين شُقَّ صدره ومُلِئَ حكمةً وإيماناً، ثم أراهم أثرَ المخيط فيه، معجزةً له وتصديقاً بما أخبر به»[(٢)].

١٥ ـ أنه قد يترجم بما هو أخصُّ على ما هو أعمُّ ـ وهذا قليلٌ عنده ـ أي: إن الحديث أو الأحاديث التي يوردها تكون أعمَّ مما ترجم به، فيترجم بالأخصِّ الذي يوهم الحصرَ. وبالمثال يتبين المقال؛ فمن ذلك قولُه في «الإيمان»:

«ذِكْرُ ما بعث الله عز وجل به رسولَه عليه السلام إلى عباده؛ ليدعُوَهم إليه، وهي: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ»[(٣)]، ثم ساق تحت هذه الترجمة حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...**» الحديث[(٤)].

---

(١) وهي الأبواب من (٢٠ ـ ٢٩) من ١/ ٢٠٧ ـ ٢٦١، وينظر مزيد من الأمثلة على القسمين المذكورين أعلاه في الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ١٠ مع ما سبقها من أبواب، ١٣ مع ١٤، ٤٨ ـ ٥٠، ٦٩ ـ ٧١، ٧٨ مع ٧٩، ٩٨ ـ ١٠٥، ١٠٧ ـ ١٠٩.
ومن **التوحيد**: ١ ـ ٤، ٩ ـ ١٢، ١٤ مع ١٥، ٣٥ ـ ٣٧، ٤٠ ـ ٤١، ١١٤ ـ ١١٨، ١٢٨ ـ ١٣٢.

(٢) **الإيمان** ٢/ ٣٨٦، الباب (٩٤).

(٣) **الإيمان** ١/ ١٧٢، الباب (١٣).

(٤) **الإيمان** ١/ ١٧٢، ح(٢٣).

Black plate (726,1)

فقوله: «وهي شهادة. . . » فهذا من الترجمة بالأخص على الأعم، **وهو ليس بجيد**؛ إذْ قد يُفهم من الترجمة ـ إذا ربطناها بالحديث ـ انتهاءُ غاية القتال بالنطق بالشهادتين فقط. وهذا ـ في الواقع ـ مخالفٌ لما دلَّ عليه هذا الحديث، وما في معناه من الأحاديث التي ساقها في الباب.

ووجه المخالفة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه فهم أن الزكاة من حقِّها، فلو نطقوا بالشهادتين وصلَّوْا، ولكنهم امتنعوا من أداء الزكاة، فإن قتالهم باقٍ، وقتالُهم من حقِّ الشهادتين، لا كما يوحيه صنيعُ ابن منده في ترجمته، وأنا أجزم أن هذا ليس مراداً له، ولكن هي ملحوظة على صياغة الترجمة[(١)].

وقد يقع العكس، فتكون الترجمة أعمَّ مما استدل به، وهذا أندر من الذي قبله، كقوله في «الإيمان»: «ذِكْرُ الأبواب والشُّعَب التي قالها النبي ﷺ أنها الإيمان، وأنها قول باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان ـ التي علَّمهنَّ جبريلُ عليه السلام الصحابةَ، وكذلك رُوي عنه من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبيّنَ المصطفى مجملَها»[(٢)].

ثم فصّل شيئاً من هذه الأعمال بكلامه هو، فقال:

«**فمِنْ** أفعال القلوب: النيات، والإرادات، . . .

ومِنْ أفعال اللسان: الإقرار بالله، وبما جاء من عنده، . . .

ثم أفعال سائر الجوارح: من الطاعات، والواجبات التي بنى عليها الإسلام، . . . ، وترْكُ الصلاة كفرٌ، وكذلك جحود الصوم، والزكاة، والحج.

والجهادُ فرض على كفاية مع البَرِّ والفاجر، وسائر الأعمال التطوع، التي يستحق بفعلها اسمَ زيادة الإيمان، والأفعال المنهي عنها التي بفعلها يستحق نقصانَ الإيمان»[(٣)].

ثم لم يزد على ذكر حديث عمر المشهور في النية[(٤)].

---

(١) ينظر مثالان آخران في **الإيمان**: ١/ ٢٢٢ الباب (٢٤) [محتمل]، ٢/ ١٣٨، الباب (٦٦).
(٢) **الإيمان** ٢/ ٢٧، الباب (٤٤).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٨، ح(٢٠١).

Black plate (727,1)

فعند التأمُّل، نجد أن حديث عمر في أعمال القلوب أظهرُ منه في أعمال الجوارح، ولو أنه أردف حديث النية بحديث عائشة رضي الله عنها: «**مَنْ أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رَدٌّ**» الحديث[(١)] لكانت ترجمتُه أقربَ إلى الدقة.

١٦ ـ أنه ـ في بعض الأحيان[(٢)] ـ إذا طالت الأحاديث داخل الترجمة، فإنه يُعنْوِنُ لها بعناوين جَانبيةٍ، أشبه ما تكون بالترجمة داخل ترجمة، كما تقدمت الإشارة إليه.

وهذا صنَعَه في كتابيه: التوحيد، والرد على الجهمية. **ولعل** سبب هذا التقسيم ـ والله أعلم ـ يعود إلى أمرين:

الأول: الرغبة في زيادة الإيضاح، والشرح للترجمة.

الثاني: قطع الملل الذي يحدث ـ أحياناً ـ إذا كثُرت الأحاديث داخل الترجمة الواحدة، وتنشيط القارئ للمواصلة، ومن أمثلة ذلك: قوله في التوحيد:

«ومن صفات الله عز وجل التي وصف بها نفسه، قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وكان النبي ﷺ يستعيذ بوجه الله من النار، والفِتَنِ كلِّها، ويسأل به»[(٣)]. ثم ساق تحت هذه الترجمة أحاديثَ، قسّمها عناوينَ جانبيةً، وهي كما يلي مرتبةً كما ذكرها المصنف رحمه الله:

ـ بيان آخر يدل على ما تقدم.

ـ بيان آخر يدل على ما تقدم، وأن الله تعالى محتجب بالنور والكبرياء.

---

(١) أخرجه البخاري في الصلح ٢/ ٢٦٧، باب إذا اصطلحوا على جور، فالصلح مردود ح(٢٦٩٧)، ومسلم ٣/ ١٣٤٣ ح(١٧١٨).

(٢) وفي أحيان أخرى لا يصنع ذلك، مع وجود الحاجة إلى مثل هذا التقسيم الذي يصنعه في بعض الأبواب.

(٣) **التوحيد** ٣/ ٣٦، الباب (١١١).

Black plate (728,1)

ـ بيان آخر يدل على أن الله محتجب بالكبرياء.

ـ بيان آخر يدل على أن العباد ينظرون إلى وجه ربهم.

ـ بيان آخر يدل على ما تقدَّم، وأن الله ﷻ يتجلَّى لعباده كيف شاء[(١)].

وبهذا المَعْلَم ينتهي الحديث عن منهجه العام في فقهه للسنة مِنْ خلال تراجمه.

وأما القسم الثاني: وهو الحديث عن أبرز مزايا تراجمه، وما يمكن أن يُذكَرَ من مؤاخذات عليه، فيمكن إيضاحُه في النقاط الآتية:

أولاً: أبرز المزايا:

١ ـ تنويعه للتراجم على الحديث الواحد، لاستخراج أكبر قدر ممكن من مسائله التي تناسب موضوع الكتاب، كما سبق التمثيلُ له.

٢ ـ عنايته ـ في بعض الأحيان ـ بالألفاظ التي تقع في الروايات، وإفراده لذلك تراجمَ مستقلة، وهذا نوعٌ من العلم له صلةٌ بفقه الحديث، وله صلةٌ بالصناعة الحديثية كما هو ظاهر.

٣ ـ وضوح صياغة التراجم، وسهولة فهمها ـ كما سبق ـ وهذا مهمٌّ جداً في أبواب العقائد التي كثُر النزاع فيها بين أهل القبلة.

٤ ـ مع وضوح تراجمه، فقد جعل كثيراً منها كالتلخيص لمحتوى الباب من الأحاديث ـ في الجملة ـ وهذا له أثره في فهم النصوص، وعقْلِ معناها المراد.

٥ ـ إبداعه ـ في بعض الأحيان ـ في ترتيب التراجم، كما تقدم التمثيل له.

---

(١) ينظر لما تقدم: **التوحيد** ٣/ ٣٧ ـ ٤١، وينظر مزيد من الأمثلة في الأبواب ذوات الأرقام: **لم أقف على شيءٍ من ذلك في كتاب الإيمان، أما من التوحيد**: ٢٠، ٤١، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٦ ـ ١١٨، ١٢١ ـ ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧ ـ ١٢٩.
ومن **الرد على الجهمية**: جميع أبواب الكتاب.

Black plate (729,1)

٦ ـ عنايته بالقرآن العظيم، ورَبْطِ كثيرٍ من التراجم ـ التي هي في الأصل وُضعت للأحاديث ـ بالآيات الكريمة؛ ليتَّضح للقارئ تواطؤُ النصوص الشرعية، وأن بعضها يفسِّرُ بعضاً، أو يؤيده ويعضُدُه، ليس في قضايا الاعتقاد فحسب، بل في كل قضية شرعية، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وابنُ منده ـ في هذا ـ سائرٌ على طريقة أهل العلم والإيمان الذين وصفهم ربنا تعالى بقوله ـ لمَّا ذكر ما يقع في القرآن من متشابه ـ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، على خلاف طريقة مَنْ في قلوبهم زيغ، الذين وصفهم الله ﷻ بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

ثانياً: أبرز الملحوظات:

١ ـ إطالته المفرطة في بعض التراجم ـ كما سبق التمثيل له ـ والتي تجعل الباحث يجزم بأنه يريد بها الشرحَ، أو التعليقَ على أحاديث الباب، لا أنها جميعاً تسمى ترجمةً.

وهذا بدوره أحدث خللاً واضطراباً في منهج المصنف رحمه الله في التعليق على الأحاديث، فمرةً يجعلها قبل النصوص التي يوردها، ومرةً بعد ذلك.

ولكن ـ من باب ضبط منهج البحث ـ فقد اعتبرت ما يعلقه على الأحاديث امتداداً للترجمة، تابعاً لها، وأنه من جملة فقهه للسنة من خلال تراجمه.

أما ما يعلِّقه على الأحاديث بعد ذكرها، فهذا أمرُه ظاهر، وهو ما سيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني، إن شاء الله.

٢ ـ سبق أن ذكرتُ أن ابنَ منده وُفِّق في ترتيبه للتراجم في بعض المواضع، ولم يوفَّق في بعضها. وهذا أدَّى إلى ظهور ثلاث ملحوظات:

Black plate (730,1)

الأولى: تكرار التراجم التي تدل على معنى واحدٍ، والتي يمكن دمجُها في ترجمة واحدة.

الثانية: الفصل بين التراجم التي حقَّها أن تكون متتابعةً؛ لاتحاد موضوعها، وتناسُقِها.

الثالثة: تأخيرُ ما حقُّه التقديم ـ أو بالعكس ـ في التراجم، وذلك بالنظر إلى الموضوعات التي طرقها في تراجمه.

ومن أمثلة السلبية الأولى، وهو التكرار:

قولُه في الإيمان في ثاني أبواب الكتاب: «ذِكْرُ ما يدل على الفرق بين الإيمان والإسلام عن[(١)] سؤال جبريل رسول الله ﷺ»[(٢)].

ثم أعاد الموضوع نفسه في الباب السادس والثلاثين، فقال: «ذِكْرُ الأخبار الدالة على الفرق بين الإيمان والإسلام، ومن قال بهذا القول من أئمة أهل الآثار»[(٣)].

والعجيب أنه صدَّر هذا الباب بحديث جبريل الذي نص عليه في الترجمة الأولى[(٤)].

وأما أمثلة السلبية الثانية ـ وهو فصله بين التراجم التي حقُّها أن تكون متتابعةً ـ فكثيرة[(٥)]، ومن ذلك: أنه قال في «الإيمان» في الباب الثمانين: «ذكر ابتداء الإسلام والإيمان وتغرُّبه، وأنه سيعود غريباً كما بدأ».

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعلها: من.

(٢) **الإيمان** ١/ ١٣٠، الباب (٢).

(٣) **الإيمان** ١/ ٣٢١، الباب (٣٦).

(٤) وهذه بعض الأمثلة:
من **الإيمان**: الباب (٢٨) مع (٣١) ويلحظ هنا رغم اتحاد الموضوع إلا أنه فصل بينها بثلاث تراجم، والباب (٣٣) مع (٣٤) [ينظر تعليق المحقق]، والباب (٥٢) مع (٩٣)، والباب (٧٩) مع الباب (١٠٥).
ومن **التوحيد**: الباب (٣١) مع الباب (٣٤)، والباب (٣٢) مع الباب (٣٣)، وسيأتي أمثلة للتكرار عند الحديث عن السلبية الثالثة الآتية.

(٥) الأمثلةُ التي ذكرتُها في السلبية الأولى ـ والتي فُصِلَ بينها بفاصل طال أم قَصُر ـ يصلح التمثيل بها؛ إذ الأصل أن تكون متتابعةً ما لم يكن للفصل بينها معنى معتبر.

Black plate (731,1)

ثم ذكر في الباب الواحد والثمانين ما نصّه: «ذكر قول النبي ﷺ: الإيمان ها هنا، نحو اليمن، ومعنى قوله: أنه أراد الحجاز؛ لأن مكةَ يمانيةٌ».

ثم قال في الباب الثاني والثمانين: «ذكر ما يدل على أن الإسلام يعود كما بدأ، حتى لا يبقى منه شيء»[(١)].

ولا ريب أن الأوْلى أن تتقدمَ الترجمةُ الثانيةُ والثمانون؛ لتكون بعد الترجمة الثمانين[(٢)].

وعند التأمُّل في تراجمه على الأسماء الحسنى ـ في «التوحيد» ـ يلحظ أنه حصَل عنده فصلٌ بين بعض الأسماء التي جاءت النصوص بالجمع بينها، ولم أفهم لماذا صنع ابن منده ذلك؟! مَعَ أن الأوْلى الالتزامُ بما ورد، فهو أكملُ بلا شك.

ومجمل ملحوظاتي في ترتيبه لتراجمه على الأسماء الحسنى أُلخِّصه في ملحوظتين:

الأولى: أن بعض التراجم كان يمكن ضمُّ بعضها لبعض، مثاله: تفريقه بين اسمي: السُّبُّوح والقُدُّوس، مع ورودهما في الحديث في موضعٍ واحد[(٣)].

الثانية: أنه يكرر الترجمة لبعض الأسماء.

فمثلاً: كرر الترجمة لاسم الصمد ثلاث مرات![(٤)].

---

(١) **الإيمان** ٢/٢٠٣ ـ ٢١٨، الأبواب (٨٠ ـ ٨٢).

(٢) ينظر بعض الأمثلة:
من **الإيمان**: الباب (٨٣) كان حقه أن يكون بعد (٨٠)، والباب (٩٣) كان حقه أن يكون بعد (٥٢)، والباب (١٠٥) كان حقه أن يكون بعد (٧٩).
ومن **التوحيد**: الباب (١٤) كان حقه أن يكون بعد (١٢)، والباب (١٢٨) كان حقه أن يكون بعد (١٢٤). وانظر ما سيأتي في بيان بعض الملحوظات على ترتيبه للأسماء الحسنى.

(٣) تنظر الأبواب ذوات الأرقام: (٧٧ مع ٩٢).

(٤) تنظر الأبواب ذوات الأرقام: (٤٦ مع ٤٧ + ٨٠ تكرر اسم الصمد). =

Black plate (732,1)

وفيما يتصل بالسلبية الثالثة: وهو تأخير ما حقُّه التقديم، أو بالعكس ـ في التراجم ـ، ففيما مضى من الأمثلة على السلبية الثانية ما يوضِّحُ هذا، خاصةً فيما يتعلق بترتيبه لبعض الأسماء الحسنى، فلا حاجة للتكرار.

٣ ـ أنه قد يذكر ـ على ندرة ـ في الترجمة قيداً لا يُوجَدُ في الأحاديث التي أوردها. ومثال ذلك قوله في «الإيمان»: «ذكر ما يدل على أن من لقي الله بالتوحيد غيرَ مشركٍ، **ولا شاكٍّ**، دخل الجنة»[(١)].

وإذا قرأت جميع أحاديث الباب لم تجد فيها حديثاً يدل على ما ترجم به في مسألة الشك، نعم! جاءت أحاديثُ كثيرةٌ باشتراط اليقين في الشهادة لكي ينتفعَ بها قائلُها ـ كما ساقها هو في الباب التالي ـ لكنه لم يذكر منها شيئاً في هذا الباب، وهذا هو موضع القصور فيما أرى.

٤ ـ قد يبوِّبُ ابنُ منده على عدة معانٍ، ولا يذكر لبعض هذه المعاني ما يشهد له من الأدلة شيئاً؛ لا من القرآن، ولا من السنة، وهذا نادر.

ومن ذلك قوله في التوحيد: «ذِكْرُ النزول ليلة النصف من شعبان وعشية عرفه»[(٢)]. ثم لم يذكر إلا حديثاً واحداً ليس فيه ذِكْرٌ للنزول ليلة النصف من شعبان، بل هو خاصٌّ بالنزول الإلٰهي عشيةَ عرفةَ[(٣)].

= وهذه بعض الأمثلة: (٤٦ مع ٥٦ تكرر الأحد)، و(٤٨ مع ٦١ + ٧٢ تكرر الرحيم)، و(٤٩ مع ٥٠ تكرر اسم السلام)، و(٥٠ مع ٦٢ تكرر الجبار)، و(٥٠ مع ٩٦ تكرر المتكبر)، و(٥٣ مع ٥٤ + ٩٦ تكرر المصور)، و(٥٣ مع ٦٨ تكرر الخالق)، و(٥٦ مع ٩١ تكرر القيوم). **وكان الأَوْلى** أن يصنع كما صنع في (٦٦ ح٢٥٢ مع ٩٦ ح٣٢٣)؛ فإن الترجمة (٦٦) كانت على اسم الحميد، وكانت الترجمة (٩٦) على أسماء الله: (المجيد، الماجد، المتكبر، المصور، المعز، المذل)، ومع ورود اسم الحميد في تلك النصوص التي أوردها تحت الترجمة، إلا أنه لم يكرر الترجمة له، فهذا هو المنهج الصواب، والذي أجاد فيه ـ أيضاً ـ في المواضع الآتية: في (٨٢ ح ٢٩٨ مع ١٠٥ ح ٣٦٤)، وفي (٦٨ ح ٢٥٨ مع ٩٧ ح ٣٣٠) وفي (٦٦ ح ٢٥٤ مع ٩٠ ح ٣١١)، وفي (٧٥ ح ٢٧٤ مع ١٠١ ح ٣٤٢).

(١) **الإيمان** ١/ ٢٢٢، الباب (٢٤) ح(٦٦ ـ ٨٧).

(٢) **التوحيد** ٣/ ٣٠١ الباب (١٣١).

(٣) المرجع السابق ٣/ ٣٠١ ح(٨٨٥)، ومن الأمثلة: في **الإيمان**: ١/ ٣١٠ الباب (٣٤)، ٢/ ٢٣٠ الباب (٨٥)، ٣/ ٢٢٤، الباب (١٠٩).

Black plate (733,1)

تنبيه: المصنف مِمَّن يرى أن الإيمان والإسلام لا فرق بينهما[(١)]؛ لذا لا يحسُن التعقُّب عليه في بعض التراجم التي تأثرت بهذا الاختيار، ومثال ذلك:

قوله في «الإيمان»: «ذِكْرُ معنى الإيمان، من وصْفِ الرسول ﷺ، وأنها بضع وسبعون شعبة، وبيان ذلك من الأثر»[(٢)].

ثم لم يذكر تحت الباب إلا حديثَ ابن عمر في أركان الإسلام[(٣)]، مَعَ أن الحديث متمحِّضٌ في ذكر أركان الإسلام فحسب، وقد جاء ـ أيضاً ـ تفسيرُ الإسلام بحديث جبريلَ بهذه الأركان، فلعل اختيار ابن منده في هذه المسألة هو السبب في ذكره لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، والله أعلم.

(١) وقد صرّح بذلك في «**الإيمان**» في أكثرَ من موضع، ومن أصرحها ما ذكره في ١/ ٣٣٠ الباب (٣٧) بقوله: «ذكر الأخبار الدالة، والبيان الواضح من الكتاب: أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد، وأن الإيمان الذي دعا اللهُ العبادَ إليه وافترضه عليهم هو الإسلام ـ الذي جعله الله ديناً وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه ـ وهو ضدُّ الكفر الذي سَخِطَه ولم يرْضَه لعباده»، وقد صرّح بتعليل اختياره لهذا المذهب، وأطال في ذلك تحت هذه الترجمة، وينظر: ١/ ١٣٣ الباب (٣).

(٢) **الإيمان** ١/ ٣١٠، الباب (٣٤).

(٣) المرجع السابق ١/ ٣١١ ـ ٣١٤، الباب (١٤٨ ـ ١٥٠).

Black plate (734,1)

المبحث الثاني

فقه السنة من خلال طريقة سياقه للأدلة

أظهرَ المبحث السابق جوانبَ من فقه السنة عند إمامنا أبي عبد الله ابن منده فيما يخصُّ فقهه في التراجم، وفي هذا المبحث سأتناول فقه السنة عنده فيما يتصل بسياقه للأدلة داخل التراجم.

ومن نافلة القول أنَّ بين المبحثين وشيجةً قويةً من جهة الربط **بين** الترجمة **وبين** ما يذكره المصنف تحت الترجمة من أحاديث.

ولئن كان الإمام أبو عبد الله ابن منده إماماً في حُسْنِ التبويب، ودقة التراجم، وجَوْدة الترتيب بين التراجم، فلقد كان له نصيب[(١)] ـ أيضاً ـ من جَوْدَة الترتيب داخلَ أحاديث الباب الواحد.

وأجدُني مضطراً ـ هنا على غير العادة ـ أن أقدم ذكرَ أبرزِ الملحوظات في طريقة سرده للأدلة؛ حتى لا أُكثِرَ من الإحالة عليها فيما سيأتي أثناء الحديث عن فقهه من خلال سياقه للأحاديث داخل الترجمة الواحدة، والتي أجمِلُها فيما يلي:

١ ـ أكثرَ ابنُ منده رَحِمَهُ اللَّهُ من إعادة الحديث الواحد برُمَّته، مَعَ طوله الظاهر ـ في أغلب الأحيان ـ من أجل الترجمة عليه!

ومن أشهر الأحاديث التي كررها ـ من حيثُ الطولُ ـ: أحاديثُ الرؤية، وقصة بدء الوحي، وأحاديث الشفاعة، وروايات حديث الإسراء، وهي أحاديثُ يمكن الاقتصار منها على موضع الشاهد، بعد إيرادها بطولها

(١) وحينما أقول: له نصيب، فمرادي بذلك أن شهرته في التراجم أكثرُ وأكبرُ من شهرته في موضوع سياق أحاديث الباب.

Black plate (735,1)

في أول موضع[(١)].

٢ ـ كثرة الطرق التي يوردها ابن منده للحديث الواحد، والتي يكون مخرجها عن صحابيٍّ واحد ـ كما تقدم التمثيل له في المبحث الأول ـ مع عدم وجود ألفاظ مؤثِّرة تستدعي ذلك التكرار.

فإن قيل: إن هذا من ابن منده من باب إشعار الخصم من أهل البدع بأن الحديث له طرق كثيرة مشهورة، فلا مجال لردها! فيقال عن هذا جوابان:

الأول: أن يقال: وما تغني كثرة الطرق إذا كان مدارها على راوٍ واحد؟! كما هو الواقع في كثير مما يورده ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ.

الثاني: أن كثيراً من أهل البدع لديهم أصلٌ باطل ـ لا تُغني معه كثرةُ الطرق عندهم ـ ألا وهو: ردُّ أحاديث الآحاد في أبواب العقائد[(٢)].

وكان يمكن ـ إن كان لا بد من تكثير الطرق ـ أن تكثَّف الشواهد، بحيث يذكر الحديث من رواية غير واحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فإن قيل: ربما يكون في بعض الطرق ضعفاً، لذا فإنه يحاول جبرها بذكر الطرق الأخرى؟

فالجواب عن ذلك: أن هذا الاعتراضَ ـ لمن تأمَّل صنيعَ الإمام ابن منده ـ ضعيفٌ؛ فإن أكثر الأحاديث التي يوردها إما في الصحيحين أو أحدهما، وما مَثّلتُ به من الأحاديث ـ آنفاً ـ كلُّها في الصحيحين بلا استثناء! ولا بأس بضرب مثالٍ تفصيلي يتَّضح به المقصود:

فقد أورد في كتاب الإيمان حديث الإسراء من رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من

---

(١) ينظر بعض الأمثلة: من **الإيمان**: ١/ ١٤٧ ـ ١٦٣ ح(٩ ـ ١٦)، ٢/ ٣٦٦ ـ ٣٧١، ٣٧١ ح(٦٨١ ـ ٦٨٣، ٦٨٥)، ٣٨٦ ـ ٤١٩ ح(٧٠٦ ـ ٧١٩)، ٣/ ٣٠ ـ ٣٩ ح(٨٠٣ ـ ٨١٠)، و٣/ ٤٢ ـ ٥٠ ح(٨١٥ ـ ٨١٩)، و٣/ ٧٦ ـ ١٠٠ ح(٨٦١ ـ ٨٨٤).

(٢) ينظر: رسالة الشيخ الألباني «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة، والرد على شبه المخالفين»، وكتاب «أخبار الآحاد في الحديث» للشيخ ابن جبرين.

Black plate (736,1)

ستة طرق، أربعة منها مدارها على حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس[(١)].

وفي معرض روايته لحديث الإسراء من رواية مالك بن صعصعةَ ﷺ ساق الحديث بطوله أربع مرات، والحديث ـ بجميع طرقه ـ مدارُه على قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة ﷺ[(٢)]!

ولا يمكن القول بأن ابن منده لا يرى جواز تقطيع الحديث أو اختصاره، فقد فعل ذلك مراراً في كتبه[(٣)].

ونتيجة لما سبق: فقد يجد الباحث عشراتِ الأحاديث تحت الترجمة الواحدة، وكان يمكن الاكتفاءُ ببعضها؛ إذ الغرض ليس الحصر ـ كما هو ظاهر ـ بل هو التدليل على ما تضمَّنَته الترجمة.

وبالتتبع، فقد قمت ـ لتأكيد هذه المعلومة ـ بعدٍّ إجماليٍّ للأحاديث التي ذكرت تحت التراجم، فجاءت على النحو الآتي في كتاب الإيمان:

أ ـ التراجم التي اكتفى فيها بحديث واحد فقط، وهي سبع عشرة ترجمة[(٤)].

ب ـ التراجم التي اكتفى فيها بحديثين فقط، وهي عشر تراجم[(٥)].

ج ـ التراجم التي ذكر فيها ثلاثة أحاديث، وهي خمس وستون ترجمة، وكثيرٌ من هذه التراجم يتكرر فيها الحديث الواحد من عدة طرق[(٦)].

---

(١) **الإيمان**: ٢/ ٣٨٦ ـ ٣٩٥ ح(٧٠٦ ـ ٧١٢).

(٢) المرجع السابق: ٢/ ٤٠٤ ـ ٤١٨ ح(٧١٥ ـ ٧١٩).

(٣) وينظر بعض الأمثلة: في **الإيمان**: ١/ ٢٤٣، ح(٩٢ ـ ١١٠)، ١/ ٢٧١ ح(١٢٠)، ٢/ ٤٢٨ ح(٧٣٣)، ٢/ ٤٣٢ ح(٧٤٠)، وغيرها كثير.
وأما في **كتاب التوحيد**، فيكفي النظر في المجلد الثاني، للوقوف على صنيعه في حديث: «إن لله تسعةً وتسعين اسماً...»؛ فإنه ذكره بالرواية التي أدرجت الأسماء ٢/ ٢٠٥ ح(٣٦٦)، وكان قبل ذلك قد قطّعه على تراجمَ كثيرةٍ، بحسب ما يُترجم به من الأسماء.

(٤) ينظر: ١ ـ ٤، ٦، ٧، ١٠، ١٤، ١٦، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٤٤، ٦٠، ٨٧، ١٠٥، ١٠٧.

(٥) ينظر: ٥، ٩، ١٢، ١٥، ١٧، ٢٨، ٣١، ٣٤، ٥٥، ٦٦.

(٦) وما بعد الثلاثة قد يصل إلى العشرات، ينظر: ٨، ١١، ١٣، ١٨ ـ ٢٥، ٣١، ٣٢، =

Black plate (737,1)

وجاءت في كتاب التوحيد على النحو الآتي:

أ ـ التراجم التي اكتفى فيها بحديث واحد فقط، وهي إحدى وعشرون ترجمة[١].

ب ـ التراجم التي اكتفى فيها بحديثين، وهي ثمان وعشرون ترجمة[٢].

ج ـ التراجم التي ذكر فيها ثلاثة أحاديث، وهي ثمان وستون ترجمة، وكثير من هذه التراجم يتكرر فيها الحديث الواحد من عدة طرق[٣].

وبعد:

فإن معالم فقه أبي عبد الله ابن منده في سياقه للأحاديث لم تظهر كظهورها في جانب التراجم، وسبب ذلك ظاهر ـ مما سبق ذكره ـ وألخص ذلك في أربعة أسباب رئيسة:

الأول: أن موضوعات الكتب ـ التي هي محل الدراسة ـ ليست في أبواب فقهيّة، بل هي في أبواب العقائد، والظنُّ أنني لو وقفت على كتاب فقهيٍّ لابن منده، فلا أستبعد أن تظهر بعض جوانب التميّز في الترتيب.

الثاني: كثرة الأبواب التي لا يذكر فيها سوى حديثٍ واحد، أو حديثين.

الثالث: أن عدداً ليس بالقليل من الأبواب، يتكرر الحديث الواحد فيه

= ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٧ ـ ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٨٦، ٨٨ ـ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩.

(١) ينظر: ٣، ٢١، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٦٣ ـ ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٣١.

(٢) ينظر: ٦، ١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٩، ٣٦، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٥٢، ٥٥، ٥٨ ـ ٦٠، ٧٠، ٧٢، ٧٨، ٨٤، ٨٦، ٨٩ ـ ٩١، ٩٥، ٩٨، ١٠٣، ١٠٨.

(٣) ينظر: ١، ٢، ٤، ٥، ٧ ـ ١١، ١٤ ـ ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٤ ـ ٢٨، ٣٠ ـ ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٩ ـ ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٤ ـ ٧٧، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠ ـ ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١١٦ ـ ١٣٠، ١٣٢.

Black plate (738,1)

في متنه، مع فروق في اللفظ ـ أحياناً ـ لا تساعد على تلمُّس ملحظٍ فقهيٍّ في الترتيب، بل الظاهر أن الملحظ الإسنادي ـ وهو تنويع الطرق مَعَ اختلاف شيوخه، أو شيوخ شيوخه ـ هو الملحظ الأقرب في صنيعه، كما سبق أن أشرت إليه في المبحث السابق[١].

الرابع: أن الإمام ابنَ منده لم يُعْرف عنه العنايةُ بجانب الفقه كما هو الحالُ عند الإمام البخاري، وابن خزيمة، رحم الله الجميع.

إذا تبيّن هذا، فلْأَشرع في إبراز ما ظهر لي من صنيعه في هذا الموضوع، من خلال المعالم الآتية:

١ ـ أنه يبدأ بالحديث الذي لفْظُه أو معناه أقرب إلى مطابقة الترجمة من باقي الأحاديث التي ذكرها في الباب[٢]، وهذا هو الغالب على تراجمه، ومن ذلك:

قوله في «الإيمان»: «ذكر أمر النبي ﷺ السرايا أن يدعو إلى توحيد الله، ويقاتلوا عليه»، ثم بدأ بحديث بُرَيْدَة رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ إذا أمّر أميراً، أو بعث جيشاً أوصاه في خاصَّة نفسه، وبمن معه من المسلمين خيراً، وقال: «**اغزوا بسم الله، قاتلوا من كفر بالله. وإذا لقيت عدوَّك من المشركين، فادْعُهم إلى ثلاث خِلالٍ، فأيَّتهم ما أجابوك إليها فاقبل منهم، وكُفَّ عنهم: ادعُهم إلى الإسلام، فإن أجابوك**...» الحديث، ثم أتْبَعَه بحديث سهل بن سعد رضي الله عنهما في قصة فتح خيبر، وقوله ﷺ: «**لأعطين الراية**...»، وفيه قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: «**قاتِلْهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك، منعوا منك دماءَهم وأموالهم إلا بحقِّها، وحسابُهم على الله** عز وجل»[٣].

---

(١) في المعْلَم الخامس من معالم فقهه في التراجم.

(٢) الأبواب التي ليس فيها إلا حديثٌ واحد ـ وإن تعدَّدت طرقُه ـ لا تدخُل في هذا المعلم كما ذكرت قريباً، بل صِلَتُها بمطابقة الحديث للترجمة أظهر، وهذا ما سبقت دراستُه في المبحث السابق.

(٣) ينظر: **الإيمان** ١/ ٢٧١، الباب (٣١) ح(١٢٠ ـ ١٢١). =

Black plate (739,1)

وقال في التوحيد: «ذِكْرُ آية تدل على وحدانية الخالق، وأنه المُمْرِض المداوي، الشافي لعباده»، ثم أورد تحته حديث أنس: «**اللهم ربَّ الناس، أذهِب البأس، اشْفِ وأنت الشافي، لا شافِيَ إلا أنت، شفاءً لا يغادر سَقَماً**»[(١)].

وقال في الرد على الجهمية: «باب في ذِكْرِ ما ثبت عن النبي ﷺ، مِمَّا يدل على معنى قول الله جل وعز: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤][(٢)].

ثم ساق بإسناده حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله يبسُط يدَه بالنهار ليتوب مسيءُ الليل حتى تطلُعَ الشمس من مغربها**»[(٣)].

مَعَ العلم أنه قد يكتفي بما يذكره ـ من معلَّقات أو آثار ـ في صدر الترجمة؛ لمطابقتها للترجمة، ومن ذلك قولُه في التوحيد:

«ذكر الفرق بين الريح والرياح، ومن قال: إن الله يرسل الريحَ للنقمة، والرياحَ للرحمة، ومن قال: إن معنى الرياح واحد». ثم علّق عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ يدعو إذا رأى الريح: «**اللهم اجعلْها رياحاً، ولا تجعلْها ريحاً**»، ثم أتبعه مباشرةً بتعليق عن أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه، أنه قال: ما كان في القرآن الرياح فهي الرحمة، والريح العذاب[(٤)].

ومع هذا، فقد ساق بسنده ـ لكنه ليس الحديث الذي صدّر به الباب ـ

= ينظر مزيد من الأمثلة في الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ٨ [ينظر ـ للأهمية ـ تعليق المصنف بعد ح(٩)]، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٣، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨١ ـ ٨٦، ٨٨ ـ ٩٨، ١٠٠ ـ ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩.
ومن **التوحيد**: ١، ٢، ٤، ٧، ٩ ـ ٣٠، ٣٢ ـ ٣٧، ٣٩ ـ ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٩ ـ ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٧٠ ـ ٧٢، ٧٤ ـ ٧٨، ٨٠ ـ، ٨٢، ٨٤ ـ ٨٦، ٨٩ ـ ٩١، ٩٤، ٩٦ ـ ١٠٥، ١٠٨ ـ ١٣٠.
ومن **الرد على الجهمية**: جميع الأبواب سوى ٥.

(١) **التوحيد** ٢/٢٩٦ ح(١٤٥).
(٢) **الرد على الجهمية**: (٧٤).
(٣) المرجع السابق: (٧٤) ح(٤٥).
(٤) **التوحيد** ١/١٧٦، الباب (١٥).

Black plate (740,1)

حديث أبي هريرة ﷺ ـ وفيه طول وفيه: وإني سمعت النبي ﷺ يقول: «**الريح من رَوْحِ الله ﷻ تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فلا تسبُّوها، وسلُوا الله ﷻ خيرَها، واستعيذوا بالله من شرِّها**»(١).

وتأخيره لهذا الحديث ظاهرٌ، فإنه ليس صريحاً في التفريق، بخلاف حديث ابن عباس وأَثَرِ أُبَيٍّ ﷺ.

وقد يوجد ـ على ندرة ـ ما لا يجعل لأحد أحاديث مزيةً على الآخر من جهة التقديم والتأخير بالنظر إلى الترجمة، ولم أقف إلا على مثالٍ واحد(٢).

٢ ـ قد يذكر تحت الترجمة أحاديثَ هي أقربُ إلى باب الفضائل منها إلى باب الاستدلال بها على موضوع الكتاب، بدليل أنه يذكر الأحاديث ـ التي هي محل الاستدلال ـ في صدر الباب.

ولعل سبب ذكر ذلك ـ والله أعلم ـ هو الترغيب في ذلك العمل، ومن ذلك **قوله في «الإيمان»**: «ذكر ما يدل على أن الجهاد في سبيل الله ﷻ من الإيمان، قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]».

ثم ساق من الأحاديث ما تدل صراحةً على دخول الجهاد في مسمى الإيمان، كما ترجم به، ثم أتبع ذلك بشيءٍ من فضائل الجهاد في سبيل الله ﷻ(٣).

وهذان المعْلمان هما أبرز المعالم التي ظهرت لي من خلال قراءتي لكتبه أكثر من مرة من أجل استخراج ما يتصل بهذا المبحث.

ولم أجد شيئاً ـ بعد طول تأمل ـ ما يمكن أن ينتظم شيئاً يستحق أن يُوصفَ بأنه كالمنهج، والله أعلم.

---

(١) **التوحيد** ١/ ١٧٧، ح(٥٥).
(٢) ينظر: **الإيمان** ٢/ ١١٦، الباب (٦٢).
(٣) المرجع السابق ٢/ ٦٠ ـ ٧٢، الباب (٥١) ح(٢٣٢ ـ ٢٥١)، وينظر الأمثلة التالية حسب ترقيم الأبواب:
من **الإيمان**: ٣٢، ٤٦، ٥٠.
ومن **التوحيد**: ٤١ [وقد ذكر فيه من فضائل اسم (الله) عشرات الأحاديث] ٦٦، ٩٠.

Black plate (741,1)

ولعلي أختم بأبرز ملحوظةٍ ظهرت فيما يتصل بهذا المبحث، وهي:

أنه سبق أن ابن منده ـ في ترتيبه للأحاديث ـ يقدِّم ما هو أقرب للفظ الترجمة أو معناها، إلا أنه ـ في أحيانٍ قليلة ـ قد يخالف هذه الطريقة، فيقدم ما حقُّه التأخير، ومن ذلك قوله في «الإيمان»:

«ذِكْرُ ما يدل على أن صوم رمضان من الإيمان، وأحد الأركان الذي قاله رسول الله ﷺ»[(١)]، ثم ساق تحته حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن أعرابياً قال: يا رسول الله! دُلَّني على عمل يدخلني الجنةَ، فذكر الصلاة المكتوبة، والزكاة المفروضة، وصوم رمضان[(٢)].

ثم ذكر بعد هذا الحديثِ حديثَ وفد عبد القيس ـ وفيه: «... **أمرهم بالإيمان بالله وحده، ثم قال: أتدرون ما الإيمانُ بالله وحده؟ قالوا: الله ورسولُه أعلم! قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسولُ الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان**...» الحديث[(٣)]، وبعده حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**من صام رمضان إيماناً**...»[(٤)].

وبتأمُّل بسيط، فإن الحديث الأول ليس صريحاً في كون صيام رمضان من الإيمان؛ بل غايته أنه دالٌّ على فضيلة الصيام، وأنه أحدُ أسباب دخول الجنة، بعكس دلالة الحديثين بعده، فكان الأوْلى أن يقدِّمَ حديث وَفْدِ عبد القيس، أو حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه؛ لدلالتهما الصريحة على ما ترجم به المصنفُ، والله أعلم[(٥)].

---

(١) **الإيمان** ٢/ ٥٣، الباب (٤٩).
(٢) المرجع السابق ٢/ ٥٣، ح(٢٢٢).
(٣) المرجع السابق ٢/ ٥٣، ح(٢٢٣).
(٤) المرجع السابق ٢/ ٥٤، ح(٢٢٤).
(٥) ينظر بعض الأمثلة ـ على تقديمه ما حقُّه التأخير ـ في الأبواب الآتية:
من **الإيمان**: الباب (٢٠) بدأ بالحديث (٤٤) مع أن ح(٤٥) أقرب مطابقة للترجمة، الباب (٢٢) بدأ بحديث عتبان (٥٢)، مع أن حديث المقداد (٥٥) أقرب لمطابقة الترجمة، بل ليس في حديث عُتبان ما يطابق الترجمة إلا من طرف خفي، الباب (٤٥) بدأ بحديث سبب نزول (اليوم أكملت...) (٢٢٢)، ثم ذكر حديثاً مطابقاً للترجمة، وهو سبب نزول آخر البقرة (٢٠٣)، وكان الأوْلى أن يصدِّرَ به الباب، الباب (٥١) كان الأوْلى أن يكون ح(٢٣٢) هو الأول؛ لأنه هو المطابقُ، الباب (٨٠) فالحديث (٤٢١) =

Black plate (742,1)

على أنه ـ بتأملي لهذه المواضع التي يقع فيها تقديم ما حقُّه التأخير ـ تبيّن أن بعضها ـ وهي الأحاديث ذات المخرج الواحد ـ من باب اختلاف الألفاظ.

وهو مع هذا يبقى محلاً للملحوظة؛ إذ الأَوْلى تقديمُ ما هو أقربُ للفظ الترجمة ما دام ذلك ممكناً، والله أعلم.

= كان حقه أن يصدر به الباب.

ومن **التوحيد**: لم أقف إلا على مثال واحد، وهو الباب (٨) فإن الأَوْلى أن يقدم الحديث (٢٧) في الباب على ما صدّر به أحاديث الباب.

ومن **الرد على الجهمية**: الباب الخامس، فدلالة ح(٣٩) على ما ترجم به أقرب من ح(٣٨) وهو الذي صدّر به الباب.

Black plate (743,1)

الفصل الثاني

فقه السنة

من خلال تعليقاته وإيضاح الغريب

المبحث الأول: تعليقاته على الأحاديث

المبحث الثاني: بيانه لغريب الحديث

Black plate (744,1)

Black plate (745,1)

المبحث الأول

تعليقاته على الأحاديث

سبق أن أشرت في المبحث الأول من الفصل السابق، أن تعليقاتِ الإمام أبي عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ تنقسم قسمين:

القسم الأول: ما كان تابعاً للترجمة، وهذا سبقت دراستُه في المبحث السابق[(١)].

القسم الثاني: التعليقات التي يذكرها عَقِيب الأحاديث، وهذا ما سأتعرَّض له في هذا المبحث بشيءٍ من التفصيل.

ويمكن القول ـ ابتداءً ـ: إن تعليقات ابن منده التي من هذا النوع قليلة، عطفاً على كثرة الأحاديث التي رواها وأخرجها في كتبه[(٢)]، إذْ لا تتجاوز في كتبه المطبوعة بضعة عشر تعليقاً[(٣)].

وابنُ منده رَحِمَهُ اللَّهُ سائرٌ في هذا على سَنَنِ من تقدَّمه من أئمة الحديث ـ الذين يروُون الأحاديث بالأسانيد ـ إذْ الملحوظ هو قلة تعليقاتهم على ما يروُونه من جهة المعاني.

ومن اللطائف أن أصغر هذه الكتب حجماً ـ وهو كتاب الرد على

---

(١) وقد بيّنت عذري ـ في المبحث السابق ـ في التفريق بين ما كان بعد التراجم، وما كان بعد الأحاديث، وهو انضباط المنهج.

(٢) بلغت أحاديث كتاب **الإيمان** ـ حسب ترقيم المطبوع ـ: ١٠٨٩ حديثاً.
وبلغت أحاديث كتاب **التوحيد** ـ حسب ترقيم المطبوع ـ: ٩١٤ حديثاً.
وبلغت أحاديث كتاب **الرد على الجهمية** ـ حسب ترقيم المطبوع ـ: ٩٢ حديثاً.
وبلغت الأحاديث المرفوعة في كتاب مسند إبراهيم بن أدهم: ٢١ حديثاً، **فالمجموع ٢١١٦** حديثاً.
هذا عَدَا تعليقاته المبثوثة في بعض كتبه، وثنايا أماليه، وأجزائه الحديثية، والتي سأشير إلى شيءٍ منها لاحقاً.

(٣) سيأتي تعيينها بعد قليل.

Black plate (746,1)

الجهمية ـ هو أكثرُها حظاً من تعليقاته، وأكثرها حديثاً ـ وهو «الإيمان» ـ هو أقلها نصيباً من تعليقاته!

وبعد قراءة هذه التعليقات قراءةً متأنية، يمكن تجلية معالمها في الآتي:

١ ـ أن مسائلَ الاعتقاد ـ التي وقع فيها النزاع بين أهل السنة أنفسهم، أو بين أهل السنة وبين مخالفيهم من أهل القبلة ـ هي القاسم المشترك في تعليقات ابن منده على الأحاديث، كما سيأتي التمثيل له لاحقاً.

وهي ـ بلا شك ـ تُعبِّرُ عن طبيعة المرحلة التي عاشها ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ من جهة كثرة وقوة الصراعات العقائدية، وافتتان كثيرٍ من الناس بالمقالات المخالفة لمنهج السلف الصالح[(١)].

وعلى ندرةٍ شديدة قد يعلِّقُ تعليقاً يتصل ببيان المعاني، وفقِهْ الحديث ـ خارج نطاق العقائد ـ ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو قوله ـ لَمَّا روى حديثَ وفْد عبد القيس الذي لم يذكر فيه الحجَّ ـ: «وإنما خاطبهم النبي ﷺ بما وجب عليهم في الوقت، وما بُني عليه الإيمانُ والإسلامُ»[(٢)].

٢ ـ الوضوح في العبارة، كما كان ميزةً لتراجمه، فتعليقاتُه كانت كذلك، فلا غموض فيها، ولا تعقيدَ، بل هي واضحةٌ، معبرةٌ عن المقصود بعبارة سهلةٍ.

وهذا شاهدٌ على هذا المعْلَم، وهو تعليقُه على حديث أركان الإسلام ـ لمّا ساقه في مقدمة كتابه «شروط الأئمة» ـ حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فقد بيَّنَ ﷺ أنها دعائمُ الدين، وعليها بُنِيَ الإسلامُ، فقال عليه الصلاة والسلام: «**بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**»[(٣)].

ثم بيَّن صلوات الله وسلامه عليه عددَ الصلوات، ووجوبَ أحوال

(١) وجميع المواضع التي أُحيلُ عليها في المعالم الآتية يصلُح كلٌّ واحد منها للتمثيل.
(٢) **الإيمان** ١/ ٣١٧ ح(١٥٤).
(٣) أخرجه البخاري في مواضع، منها: ١/ ٢٠ ح(٨)، ومسلم ١/ ٤٥ ح(١٦).

Black plate (747,1)

الزكاة، والصيامَ والحجَ، وكذلك سائر المفترضات المجملة لأصحابه المختارين لرسوله ﷺ فقال: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[(١)] فنقلوا ذلك عنه: قولاً، وعملاً من حين قيامه، والدخول فيها وإحرامه بها، والنية في أدائها، وقيامها، وركوعها، وسجودها، إلى منتهى الخروج منها.

وكذلك فسر جملة الزكاة، وما الذي يجب فيها؟ ومقدار ما يجب فيها، ووقتَ وجوبِها ومنْ يستحقها.

وكذلك أحوالَ الصوم، وأعمالَ الحج والعمرة، والطوافَ، وأوقاتها.

وكذلك سائر المفترضات: المجملات، والمبهمات، فقال ﷺ: «**إنما أنا لكم مثلُ الوالد أعلمكم ما جهلتم**»[(٢)].

فلمَّا أكملَ الله ﷻ دينَه، وأعزَّ أمره، وفتحَ لنبيِّه ﷺ ما وعدَه، وأعلمَه وفاتَه، أنزَل عليه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] عَلِمَ[(٣)] ﷺ أنه مقبوض، فسأل ﷺ أصحابَه عند ذلك، فقال: «**هل بلغتُ**»؟ فقالوا: نعم! فقال: «**اللهم اشهد، فليبلِّغِ الشاهدُ منكم الغائبَ**»[(٤)(٥)].

وبالتأمل في تعليقه ـ الآتي ـ على حديث الصورة، يتضح هذا جلياً[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع، منها: ١/ ٢١٢ ح(٦٣١).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: النسائي ١/ ٣٨ ح(٤٠)، ابن ماجه ١/ ١١٤ ح(٣١٢، ٣١٣)، وأحمد ١٢/ ٣٢٦، وصححه ابن خزيمة ١/ ٤٣ ح(٨٠)، وابن حبان ٤/ ٢٧٩، ٢٨٨ ح(١٤٣١، ١٤٤١).
وللحديث ألفاظ أخرى، ينظر تخريج المسند الموضع السابق.

(٣) كذا في المطبوع، والأقومُ لغةً: أن تذكر الفاء الرابطة، فتكون العبارة: فعلم.

(٤) أخرجه البخاري في مواضع، منها: ١/ ٥٥ ح(١٠٥)، وأصل الحديث في الصحيحين، لكنه بهذا اللفظ في البخاري دون مسلم.

(٥) «شروط الأئمة» ص(٢٣).

(٦) ينظر أمثلة على هذا المعلم في: **الإيمان** ٢/ ١٠ ح(١٨٤)، **التوحيد** ١/ ٢٢٢، ٣/ ٣٣، ٣/ ١٦٣، **الرد على الجهميّة** ص(٣٦ ح ٢)، (٣٩ ح ٧)، (١٠١ ح ٩٢)، **شروط الأئمة**: =

Black plate (748,1)

٣ ـ تتسم تعليقاتُه ـ في الأعم الأغلب ـ بالتوسط، وعدم التطويل، ومن ذلك قوله في كتاب التوحيد لمَّا روى حديث «الصورة» المشهور[(١)]:

«اختلف أهل التأويل في معنى هذا الحديث، وتكلموا على ضروبٍ شتى، والأحسنُ منها: أن الله تعالى خلق آدم عليه السلام على صورته، **معناه**: لم يخلُقْه طفلاً، ثم صبياً، ثم شاباً ثم كهلاً، ثم شيخاً، **هو الأصح منها**[(٢)] جاء عن النبي ﷺ بالإسناد الثابت»[(٣)].

فهو بهذا التعليق أشار إلى الخلاف ولم يذكرْه، ثم بيّن اختيارَه رحمه الله بكلام مختصر وواضح[(٤)].

ويندر جداً أن يطيلَ في التعليق، وأطولُ تعليق وقفتُ عليه: هو تعليقه ـ في أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨ ـ على بعض الأحاديث التي رواها بإسناده في أبواب الصفات، حيث استغرق التعليق من المخطوط صفحتين وثلثاً[(٥)].

= (٢٧)، **فتح الباب** (١٧ ـ ٢٠) حيث بحث في مقدمة كتابه مسألة الجمع بين ما ورد من النهي عن التكنّي بكنيته، وبين إباحته لجماعة من أصحابه أن يسمُّوا أولادهم باسمه، ويكنوهم بعده.

(١) وهو ما رواه بسنده ـ في **التوحيد** ١/ ٢٢٢ باب (٢٢) ح(٨٣) ـ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**خلق الله** عز وجل **آدمَ** عليه السلام **على صورته، وطولُه ستون ذراعاً**».

(٢) وابن منده في هذا التأويل موافق لابن خزيمة ـ الذي انتصر انتصاراً بالغاً لرأيه في تفسير هذا الحديث ـ كما في كتابه «**التوحيد**» ١/ ٨١.
وهذا التأويل للحديث مما أُنْكِرَ على ابنِ خزيمةَ رحمه الله ومن وافقه، إذْ جمهور الأئمة على أن هذا هو تفسير الجهمية، كما قال الإمام أحمد ـ فيما رواه ابن بطة عنه في «الإبانة» ٣/ ٢٦٦ ـ «من قال: إن الله تعالى خلق آدم على صورة آدم، فهو جهمي، وأي صورة كانت لآدمَ قبل أن يخلُقَه؟!».
وينظر ـ في هذه المسألة ـ: «الإبانة» لابن بطة ٣/ ٢٤٤ وما بعدها، بغية المرتاد لابن تيمية (٢١٠) وما بعدها، وما علّق به محقق كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ٨٨.

(٣) **التوحيد** ١/ ٢٢٢ باب (٢٢) ح(٨٣).

(٤) ينظر أمثلة على هذا المعلم في: الإيمان ٢/ ١٠ ح(١٨٤)، **التوحيد** ١/ ٢٢٢، ٣/ ٣٣، ٣/ ١٦٣، **الرد على الجهميّة** ص(٣٦ ح ٢)، (٣٩ ح ٧)، (١٠١ ح ٩٢)، **شروط الأئمة**: (٢٧).

(٥) ٥٢/ب ـ ٥٤أ من أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨.

Black plate (749,1)

وله تعليق ـ فيه طول ـ على حديث ابن مسعود رضي الله عنه: أقرأني رسول الله ﷺ: «**إني أنا الرزاق ذو القوة المتين**»(١)، فقال رحمه الله:

«قد ذكر الله ﷻ اسمَه الرزاق ـ في كتابه ـ قبل أن يخلُقَ خلقه، ورزق عباده، فأسماء الله بخلاف أسماء خلقه، وكذلك صفاتُه بخلاف صفاتهم؛ لأن أفعال الله ﷻ مشتقَّةٌ من أسمائه، وأسماءُ عبيده مشتقَّةٌ من أفعالهم، . . . إلى أن قال ـ بتعليقٍ يقارب الصفحة ـ: . . . وهذا ردٌّ على من يقول: إن أسماء الله ﷻ مشتقةٌ من الأفعال؛ مثل: الخالق، والرازق، والجواد، والوهاب، كاسم المخلوق، نعوذ بالله من الضلالة»(٢).

٤ ـ مَعَ قلة تعليقاته، إلا أنه يرجِّح ما يراه من أحد المعاني ـ أحياناً ـ وهذا أحد أوجه التميُّز في تعليقاته، ومن ذلك ما تقدم نقلُه في تعليقه على حديث الصورة(٣).

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قوله في «الرد على الجهمية» ـ لَمَّا ذكر خلاف السلف في تفسير «الذرية» الوارد في قوله ﷻ: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ**﴾ [الأعراف: ١٧٢] ـ قال: «وأوّلُها **أصحُّها** في الرواية: أن اللهَ أخذ عليهم الميثاقَ، حين أخرجهم من صُلْب آدم، كأنهم

(١) أخرجه أبو داود ٤/ ٣٥ ح(٣٩٩٣)، والترمذي ٥/ ١٩١ ح(٢٩٤٠)، والنسائي في الكبرى ٧/ ١٤٤ ح(٧٦٦٠)، ١١/ ٢٧٢ ح(١١٤٦٣)، وصححه ابن حبان ١٤/ ٢٣٦ ح(٦٣٢٩)، والحاكم ٢/ ٢٣٤، ٢٤٩.

(٢) ٥١/ب ـ ٥٢/أ من أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨.
وإذا اعتبرنا تعليقَه على آية [الأعراف: ١٧٢] ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ . . .**﴾ الآية موضوعاً واحداً، فهو إذن أطولُ تعليقاته، بما في ذلك: الآثار التي يرويها مسندةً عندما ينسب قولاً ما إلى أحد أئمة التفسير وغيرهم، فقد استغرق تعليقه الصفحات من (٥٣ ـ ٦٨).

(٣) ينظر أمثلة أخرى ـ غير ما تقدم ـ لاختياراته: **الرد على الجهمية**: (٦٦ [محتمل]، ٩٨، ١٠١ ـ ١٠٣).

Black plate (750,1)

الذر من آذيٍّ مِنَ الماء»[(١)(٢)].

وقد يترك الأمر من غير ترجيح، كما فعل حينما ساق الآثار عن السلف في تفسير معنى «الساق» الوارد في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، وأطال في ذلك[(٣)].

وإن كنتُ أستروحُ إلى أن طريقة عرضه توحي بترجيحه للقول بأن المرادَ هو ساقٌ حقيقةً تليق بالله جلّ جلاله.

هذه هي أهم المعالم التي ظهرت لي في تعليقاته على الأحاديث، وهي ـ كما أسلفتُ ـ ليست بالكثيرة، والله أعلم.

(١) كذا في المطبوع، والذي في الرواية ـ كما رواه ابن منده نفسه بعد كلامه هذا ـ: «كأنهم الذر في آذي الماء»، قال ابن الأثير في «النهاية» ١/ ٣٤: «**الآذي** ـ بالمد والتشديد ـ: الموج الشديد، ويجمع على أواذي».

(٢) **الرد على الجهمية**: (٦٠)، وينظر أمثلة أخرى: **التوحيد**: ٣/ ٣٣، **الرد على الجهمية**: (١٠٢).

(٣) ينظر: **الرد على الجهمية**: (٣٥ ـ ٤٠)، وينظر مثالان آخران في: **التوحيد**: ٣/ ١٦٣، **والرد على الجهمية**: (٥٨) كلامه عن معنى قوله تعالى: ﴿شَهِدْنَآ﴾ [١٧٢] في آية الأعراف السالفة الذكر.

Black plate (751,1)

المبحث الثاني

بيانه لغريب الحديث[١]

أشرت باختصار ـ فيما تقدم[٢] ـ إلى ثلاث مسائل مهمة ـ فيما أرى ـ في موضوع الغريب، وهما:

الأولى: ما المراد بغريب الحديث؟

الثانية: سبب وجود الغريب في النصوص الشرعية، وهل هذا ينافي البيانَ الذي اتسمت به هذه الشريعة؟!

الثالثة: سبب قلة العناية والحفاوة بتفسير غريب الحديث الذي يرد في مصنفاتهم، إلا على سبيل الندرة.

وقد ذكرت هناك أربعة أسباب الأربعة، يمكن أن يُعتذَرَ بها كلِّها، أو بأحدها عن ذلك، وخلاصتها:

السبب الأول: أن غرضهم الأصليَّ من التصنيف هو رواية الحديث بالإسناد، لا الشرح والتعليق، إذْ لو فعلوا ذلك لطال جداً.

السبب الثاني: أن بعض الأئمة يسلك ـ في بيان الغريب ـ طريقة غير مباشرة؛ وهي: ذكر الروايات التي يفسر بعضها بعضاً، وهذا ـ عند أهل العلم بالمصطلح ـ من خير ما يفسِّر به غريب الحديث، كما يقول ابن الصلاح والسخاوي وغيرهما.

السبب الثالث: خوفهم ـ عند تفسير الغريب ـ أن يفسر أحدهم شيئاً من حديث الرسول ﷺ على غير مراده، فيقع في الوعيد فيمن كذب عليه متعمداً ﷺ، كما وقع هذا للأصمعي ـ أحد أئمة اللغة الكبار ـ، وللإمام الوَرِع الحجة أحمدَ بنِ حنبل.

---

(١) الغريب في اصطلاحهم ـ من خلال النظر في مصنفات الغريب ـ يتناول ما خفِيَ معرفةُ وجهه، من معاني الكلمات، أو أسماء البلدان، ونحو ذلك.

(٢) ينظر: المطلب الأول من المبحث السادس في الفصل الثاني من الباب الثاني.

Black plate (752,1)

السبب الرابع: وهو في المتأخرين أظهر في العذر منه عند المتقدمين، أنهم رأوا أن للغريب كتباً تخصُّه، فمن أراد أن يعرف معنى لفظةٍ أشكلت عليه، فعليه بمراجعتها، والوقت والمِداد يضيقان عن تفسير كلِّ غريب يرِدُ في الحديث.

ذكّرت بهذه المقدمة المختصرة؛ لتكون عذراً بين يدي حديثي عن قلة تعرُّض إمامنا أبي عبد الله لبيان الغريب ـ الواقع في الأحاديث التي يرويها ـ مَعَ أهمية ذلك؛ «إذ لا يتم فهم معناه، حتى يُعرفَ ويُبحثَ عنه»[(١)].

ولئن كانت أكثرُ الأحاديث التي رواها ابن منده في كتبه مفهومةَ المعنى، واضحةَ الدلالة، إلا أن ثمةَ أحاديث ـ تبلغ العشرات ـ يحتاج الباحث فيها مراجعةَ كتب الغريب؛ ليعرف المعنى، وقد حاولت حصر الأحاديث التي اشتملت على غريب، ولم يتعرَّض لها ابن منده بالتعليق، فإذا هي تتجاوز المائة[(٢)].

وعلى سبيل المثال، فنظرة في روايات حديث الدجال توضِّحُ الحاجة لذلك[(٣)].

---

(١) توضيح الأفكار ٢/٤١٣.

(٢) تنظر الأحاديث التالية في **الإيمان**: ج١: ١، ١٨، ٢١، ٣٦، ٨٨، ٩١، ١٤٣.
ج٢: ١٨٤، ١٩٥، ٢١١، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٢ ـ ٢٥٥، ٣٣٦، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٦، ٤١٢، ٤٢٥، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٧٦، ٥١٠، ٥٣٢، ٥٦٢، ٥٨١، ٦٠٣، ٦٠٤ ـ ٦١٠، ٦٢٧، ٦٤٣ ـ ٦٤٩، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٨٤ ـ ٧٠٦، ٧٠٩ ـ ٧٢٤، ٧٣٠ ـ ٧٣٥، ٧٤٠.
ج٣: ٧٨١، ٧٩١، ٨٠٣، ٨٠٥، ٨٠٩، ٨١٦، ٨٢٠، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٣٥، ٨٤١ ـ ٨٤٣، ٨٥٠، ٨٥٥، ٨٥٨ ـ ٨٦٣، ٨٧٣، ٨٧٩، ٩٢٥، ٩٣١، ٩٦٧، ٩٨٢، ٩٩٨، ١٠٢٦ ـ ١٠٣٠، ١٠٣٣، ١٠٤٠، ١٠٥٨، ١٠٦١، ١٠٦٥، ١٠٧٥.
وفي **التوحيد**: ج١: ٣٧، ٣٨، ٤٤، ٥١، ٥٦، ٧٢، ٧٤، ٨٢، ١٣٩، ١٤٤.
ج٢: ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٣٠٧، ٣٠٨.
ج٣: ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٢٢ ـ ٤٢٤، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٨٠، ٤٩٨، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٩٤ ـ ٥٩٦، ٨٦٥.
الرد على الجهمية: ١، ٣١، ٣٩، ٥٤.

(٣) ينظر: **الإيمان** ٣/١٧٨، الباب (١٠٣) ح(١٠٢٦ ـ ١٠٣٤).

Black plate (753,1)

ومع هذا كُلِّه، فلم تخْلُ كتبه من تعرُّضٍ لبيان بعض الغريب، بل أستطيع أن أقول: إن جميع تعليقاته التي سبقت الإشارةُ إليها ـ في المبحث السابق ـ داخلةٌ في هذا الباب ـ أيضاً ـ إذْ أكثر تعليقاته من باب إيضاحِ معنىً اختلف الناس في تفسيره، كما تقدمت الإشارة إليه[١].

ومن خلال قراءتي، وتأمُّلي، فقد ظهر لي أن منهجَه في بيان الغريب يمكن حصرُه في طريقتين:

الطريقة الأولى: التفسير المباشر للكلمة؛ إما بنفسه، أو بنقله عن غيره مِمَّن سبقه من الصحابة، والأئمة.

أما تفسيره بنفسه: ففيما تقدم التمثيل به ـ في المبحث السابق ـ غُنْيةٌ عن الإعادة لبيان طريقته في بيان الغريب؛ كتفسيره لحديث الصورة، وغيره مما سبقت الإشارة إليه[٢].

وأما نقله عن غيره: فهو أكثر من تفسيره بنفسه.

وطريقته أنه يعمَد إلى النقل عن السلف المتقدِّمين من الصحابة والتابعين، خاصةً إذا كان الأمر متعلقاً بآيات تتعلق بأبواب الصفات، ويَستدلُّ بها ليعضُدَ به ما ترجم به على أحاديثَ أو آثارٍ؛ ليقرر به مذهب السلف الصالح في هذا الباب، **أو كان بيانُ الغريب** متعلقاً ببيان معنى اسمٍ من أسماء الله ﷻ، وقد ينقل عن غيره في غير ذلك من الأبواب.

فمن أمثلة النوع الأول ـ وهو تفسير الآيات ـ قولُه في الرد على الجهميّة ـ في تبويبه على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ـ:

«وقد اختلف الصحابة في معنى قوله جل وعز: ﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾» ثم ساق بسنده عن ابن مسعود ـ في قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ ـ: «قال: عن ساقيه».

---

(١) وقد ينازع منازع في أن أكثر ما تعرض له ابن منده ليس من الغريب، بل أغلبُه من المجمل الذي يفهم معناه لغةً، لكن قد يختلف العلماء في تبيينه، والله أعلم.

(٢) وينظر: تبويبه على الباب (٨٩) من **الإيمان** ٢/ ٢٦٢.

Black plate (754,1)

قال أبو عبد الله[١] هكذا في قراءة ابن مسعود، ويَكشف: **بفتح** الياء، **وكسر** الشين.

ثم ساق بسنده إلى ابن عباس قوله: يكشف عن أمر عظيم، ثم قال[٢]: قد قامت الحرب على ساق.

قال إبراهيم: وقال ابن مسعود: يَكشف عن ساقه، فيسجد كلُّ مؤمن، ويقسو كلُّ كافر، فيكون عظماً واحداً.

ثم ساق بسنده عن مجاهد وقتادة ـ في تفسير الآية ـ قال: عن شدة الأمر، قال ابن عباس[٣]: أشد ساعة تكون يوم القيامة.

قال أبو عبد الله[٤]: اختلفت الروايات عن عبد الله بن عباس في قوله جل وعز: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ ثم ساقها، وهي باختصار: بالياء المضمومة، وبالياء المفتوحة.

ثم نقل ابن منده عن الإمام أبي حاتم[٥] السجستاني[٦] قوله:

«من قرأ بالتاء؛ أي: تكشف الآخرة عن ساق، يستبين منها ما هو غائب عنه.

ومن قرأ يَكْشِفُ: يبين عن شدة، وهي قراءة الأئمة السبعة، وكذلك قرأ طلحة بن مصرِّف، والأعمش.

قال أبو عبد الله[٧]: عن ابن مسعود، يوم يَكشف عن ساق، بفتح الياء وكسر الشين.

---

(١) هو: الإمام ابن منده.
(٢) أي: ابن عباس رضي الله عنهما.
(٣) هذا من نقل مجاهد عن ابن عباس، وليس تعليقاً من ابن منده.
(٤) هو: الإمام ابن منده.
(٥) هو: سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٠، وقيل: ٢٥٥)، له ترجمة في معرفة القراء الكبار، للذهبي: (٢١٩)، وطبقات المفسرين للداودي: (٣٤)، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٦٨.
(٦) وقع في المطبوع: السختياني، وهو تصحيف.
(٧) هو: الإمام ابن منده.

Black plate (755,1)

ثم عاد ابنُ منده إلى النقل عن أبي حاتم، فقال: «**قال أبو حاتم**: وقرأ الأخفش: **نكشف** عن ساق، بالنون على **معنى** قراءة عبد الله»[(١)].

فأنت ترى أنه نقل نقلاً موسَّعاً عن غيره، وعلّق تعليقاتٍ يسيرةً؛ لكشف معنى هذه الآية الكريمة[(٢)].

وأما أمثلة النوع الثاني ـ وهو بيان معنى اسمٍ من أسماء الله الحسنى ـ فهي كثيرة، فقد علّق على أربعةٍ وعشرين ترجمةٍ ترجمَ بها للأسماء الحسنى[(٣)]، وقد سبق أن مثّلتُ لذلك في المبحث الأول من الفصل السابق[(٤)].

وهذا مثال آخر يشفع لذلك المثال، وهو قوله في كتاب «التوحيد»:

«ومن أسماء الله ﷻ: السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر»، ثم شرع في بيان معناها، فقال:

«قال أهل التأويل: معنى المؤمن: المصدق الصادقين، دعا خلقه إلى الإيمان به، **وقيل: الذي يملك أمان خلقه في الدنيا والآخرة، ويقال: الموحِّد نفسه يقول**: «شهد الله أنه لا إله إلا هو الحي القيوم»، والأصل فيه التصديق، والعبدُ مؤمن به، مصدِّقٌ، ومن الأسماء المستعارة للعبد.

قال ابن عباس: المهيمن، المؤتمن عليه، الشاهد عليهم.

قال: ومعنى السلام: أن ذاتِ الله ﷻ خلصت بانفراد الوحدانية من كل شيء، وبانت عن كل شيء، وأخلصت به القلوب إلى توحيد الله ﷻ وسلمت، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩][(٥)].

---

(١) ينظر: **الرد على الجهمية**: (٣٧ ـ ٤٠).

(٢) ومن الأمثلة: **الرد على الجهمية**: ص(٤٧) في بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، فقد ساق في الأحاديث (١٨ ـ ٢٥) ما يوضح المعنى، وله تعليق يسير في الربط بين الروايات.

(٣) ٤٢ ـ ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٨٠ ـ ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ١٠٣.

(٤) في المعلم العاشر من معالم الحديث عن منهجه في التراجم.

(٥) **التوحيد** ٢/٦٨، الباب (٥٠).

Black plate (756,1)

ومن أمثلة النوع الثالث: وهو نقله عن غيره فيما سوى ذلك من الأبواب، نقلُه تفسير معنى النصيحة من كلام الإمام محمد بن نصر المروزي؛ حيث قدم بين يدي كلمة ابن نصر بقوله: «فجمعَتْ هذه الكلمةُ كلَّ خير يؤمن به وكلَّ شر يُتَّقى ويُنهى عنه»[(١)].

ثم قال: «قال محمد بن نصر المروزي: جِماعُ تفسير النصيحة على وجهين:

أحدِهما: فرض، **والآخرَ**: نافلة: **فالنصيحة المفروضة لله**: هي شدة العناية من الناصح، لاتِّباع محبة الله في أداء ما افترض، ومجانبة ما حرَّم، **وأما النصحية التي هي نافلة**: هي إيثار محبته على محبة نفسه.

فأما الفرض منها: فمجانبة نهيه، وإقامة فرضه بجميع جوارحه، ما كان مطيقاً له.

وأما النصيحة التي هي نافلة لا فرض: فبذل المجهود، بإيثار الله على كل محبوب بالقلب، وسائر الجوارح، حتى لا يكون في الناصح فضل عن غيره.

وأما النصيحة لكتاب الله: فشدة حبه، وتعظيم قدره؛ إذ هو كلام الخالق، وشدة الرغبة في فهمه، ثم شدة العناية لتدبره، والوقوف عند تلاوته، بطلب معاني ما أحب الله أن يفهمه عنه، فيقوم به لله بعد ما يفهمه، بما أمر به، كما يحب ويرضى، ثم ينشر ما فهم في العباد، ويديم دراسته، والتخلُّق بأخلاقه، والتأدُّب بآدابه.

وأما النصيحة لرسول الله ـ في حياته ـ: فبذْلُ المجهود في طاعته، ونصرته، ومعاونته والمسارعة إلى محبته، وأما بعد وفاته: فالعنايةُ بطلب سنته، والبحثُ عن أخلاقه وآدابه، وتعظيمُ أمره، ولزومُ القيام به، وشدةُ الغضب، والإعراضُ عمَّن يدين بخلاف سنته، والإعراضُ عمَّن ضيَّعها لدنيا

(١) **الإيمان** ٢/ ٩٤ الباب (٥٥).

Black plate (757,1)

يُؤْثِرُه عليها، كان منه قريباً أو بعيداً، ثم التشبُّه به في جميع هدْيِه.

وأما النصيحة لأئمة المسلمين: فحبُّ صلاحهم، ورشدِهم، وعدلِهم، واجتماعُ الأمة عليهم، وكراهيةُ افتراق الأمة عليهم، والتدينُ بطاعتهم في طاعة الله، والبغضُ لمن أراد الخروج عليهم.

وأما النصيحة للمسلمين: فأن يحبَّ لهم ما يحبُّ لنفسه، ويكرهَ لهم ما يكره لنفسه، ويُشفِقُ عليهم، ويرحم صغيرَهم، ويوقِّرَ كبيرهم، ويفرحَ بفرحهم، ويحزنَ بحزنهم، ويحبَّ صلاحهم، وأُلفتَهم، ودوامَ النعم عليهم، ونصرهم على عدوهم»[(١)(٢)].

أما الطريقة الثانية التي سلكها في تفسير الغريب، فهي:

تفسير الغريب من خلال سرد الروايات الأخرى التي توضح معنى الغريب في الروايات التي ورد فيها الغريب، وهذا منه قليل جداً، ومن ذلك:

أنه ذكر في «الإيمان» ـ تحت الترجمة «ذِكْر فضل من أسلم على ما سلف من الخير في الجاهلية»[(٣)]، ثم ساق حديث حكيم بن حزام برواياته، وفيها سؤالُه للنبي ﷺ: أرأيتَ أموراً كنت أتحنَّثُ بها؟ قال له: «**أسلمتَ على ما أسلفتَ من خيرٍ**».

فكلمة «أسلفت» كلمة قد تستغرب، فساق بعضَ الروايات الأخرى التي تبين معناها، ومنها: «**أسلمت على ما سبق من خير**»[(٤)].

---

(١) **الإيمان** ٢/ ٩٤، الباب (٥٥)، ومن الأمثلة ما سأذكره في الحاشية الآتية.

(٢) وقع في **كتاب الإيمان** ٢/ ٣١٩ ح(٦٠٩) ـ لمَّا روى ابن منده حديث: «**لا يدخل الجنة قتَّات**» ـ قال: والقتات: النمام.
وكنت أظن هذا التفسير ـ أول الأمر ـ من تفسير ابن منده، فإذا هو من تفسير الأعمش، كما بيّنتْ ذلك رواية أبي عوانة ١/ ٣٩، والبيهقي في الكبرى ٨/ ١٦٦، ووقع في الترمذي ٤/ ٣٧٥ ح(٢٠٢٦) تفسيره من قول ابن عيينة، لكن رواية الترمذي ليست مِنْ طريق الأعمش.

(٣) **الإيمان** ٢/ ١٨٢ الباب (٧٥).

(٤) تنظر روايات الحديث في **الإيمان** ٢/ ١٨٢ ـ ١٨٤ ح(٣٨٨ ـ ٣٩٣)، وينظر أمثلة أخرى =

Black plate (758,1)

وأختم هذا المبحث، بالإشارة إلى تفسير الغريب ـ بالبيان السابق ـ من حيثُ المكانُ لا يخرج عن موضعين:

فهو إمَّا أن يقع قبل الأحاديث، أثناء التراجم ـ كتفسيره لمعاني الأسماء الحسنى ـ وهذا هو الأكثر، أو يكون بعد الأحاديث، والله تعالى أعلم.

= في: الإيمان: ح(٦١٧، ٦١٨) في تفسير كلمة المنان الواردة في ح(٦١٦)، وفي (٩٣١) كلمة طحربة، يتضح معناها من قراءة ح(٩٣٠).

Black plate (759,1)

البَابُ الخَامِسُ

المقارنة

الفصل الأول: موازنة منهجه في الرواة مع منهج ابن عدي في «الكامل»

الفصل الثاني: موازنة منهجه في فقه الحديث مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد

الفصل الثالث: موازنة منهجه في الحكم على الحديث مع منهج الدارقطني في سننه

Black plate (760,1)

Black plate (761,1)

الفصل الأول

موازنة منهجه في الرواة

مع منهج ابن عدي في «الكامل»

Black plate (762,1)

Black plate (763,1)

الفصل الأول

موازنة منهجه في الرواة مع منهج ابن عدي في «الكامل»

تقدم في الحديث عن مؤلفات أبي عبد الله ابن منده أنه ليس له في الرجال إلا كتابان:

أحدهما: معرفة الصحابة.

والثاني: فتح الباب في الكنى والألقاب.

وقد تقدمت دراسة الكتابين، ومنهج المصنف فيهما[١]، وهما ـ كما هو ظاهر ـ في نوعين محدَّدَيْن من أنواع التصنيف في علم الرجال، وهما: الصحابة، والكنى، وليس له ـ بعد التفتيش الشديد ـ كتابٌ في الجرح والتعديل، بله «الضعفاء».

وبهذا يظهر أن الموازنة بين منهجه في الرجال ـ من خلال الكتابين ـ مع كتاب ابن عدي في «الكامل» فيه صعوبة بالغة؛ لأن الموازنة حينما تطلب بين كتابين، فينبغي أن يكون بينهما قدرٌ كبير من القواسم المشتركة، على الأقل من حيثُ الموضوعُ، وهذا غير متحقق هنا.

ولمَّا كان كتابه «فتح الباب» أقربَ الكتابين لكتاب ابن عدي، فقد حاولتُ ـ قدر الطاقة ـ إبراز هذه المقارنة، والله المستعان.

أما أوجه الموازنة بين الكتابين، فيمكن إجمالها في الآتي[٢]:

أولاً: أوجه التشابه العامة[٣]:

١ ـ اشترك الكتابان في ترتيب أسماء الرواة على حروف المعجم، إلا

(١) في المبحثين الأول، والثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

(٢) سبق أن مثّلت وعزوت لكل معْلَم من معالم منهجه في كتابه «الفتح»؛ لذا ـ ومنعاً للتكرار والإطالة ـ فينظر في الأمثلة ما ذَكرته هناك، كلٌّ في موضعه، إلا ما كانت أمثلتُه نادرةً، فأذكرها هنا.

(٣) لو كان الكتابان في موضوع واحدٍ؛ لأمكن أفراد عنوان يبين أوجهَ التشابُه الدقيقة بين الكتابين.

Black plate (764,1)

أن ابن منده استثنى من ذلك من كنيتهُ أبو القاسم، لكونها كنيةَ النبي ﷺ.

٢ ـ كلا المصنفين قدّم بمقدمة لكتابه، بيد أن مقدمة ابن عدي أطولُ وأشملُ، وأكثرُ فوائدَ تتصل بموضوع الكتاب، حيث ذكر فيها منهجه في كتابه، ثم أتبع ذلك بالحديث عن خطورة الكذب على النبي ﷺ وعقوبته، وذكر فيه أحاديثَ وآثاراً عن الصحابة ومن بعدَهم، وتحدث عن مسألة كتابة الحديث، ثم ذكر طائفةً طيبةً من المتكلمين في الرجال من أئمة الإسلام من الصحابة إلى طبقة شيوخه، ثم ختم مقدمتَه بالحديث عن صفة من تُقبَلُ روايتُه ومن تُرَدُّ[(١)].

بينما اقتصر ابنُ منده في مقدمة «الفتح» على بيان سبب ابتدائه بكنية أبي القاسم والجمع بين ما ورد من النهي أن يكتنى بكنيته ﷺ في حياته، والسبب الذي أوجب نهيَ النبي ﷺ عن ذلك، وإباحته لجماعة من أصحابه أن يسمُّوا أولادهم باسمه، ويكنوهم بعده[(٢)]، ثم ذكر أدلةَ النهي عن ذلك، ثم إباحتَه، ثم بيَّن من كنيتُه أبو القاسم من الصحابة، ثم التابعين ومن بعدهم[(٣)].

٣ ـ اتفق الكتابان في كثرة التراجم، حيث بلغت تراجمُ ابن عدي (٢٢٠٩) ألفين ومائتين وتسع تراجم، بينما هي في «الفتح» ـ مع اعتبار أن الكتاب المطبوع توقف في أثناء من يكنى أبا عبد الله ـ (٤٧٤٨) أربعة آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين ترجمة.

وقد أوضحت بالقرائن ـ عند حديثي عن منهجه[(٤)] ـ أن مجموع تراجم كتابه قد تبلغ قُرابةَ ثمانية آلاف ترجمة، أو تزيد قليلاً، والله أعلم[(٥)].

---

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٢١.
(٢) **فتح الباب**: (١٧).
(٣) **فتح الباب** ص(١٧ ـ ٣٥).
(٤) في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الأول.
(٥) وهذا الوجه من أوجه التشابه يمكن لباحثٍ أن يجعلَه من أوجه الاختلاف لا الاتفاق، وهذا ـ فيما أرى ـ له حظٌّ من النظر؛ للتفاوت الكبير بين عدد التراجم في الكتابين، **ولكن** من المهم ـ أيضاً ـ ملاحظةُ الفرق بين موضوعي الكتابين، وطبيعة التصنيف في كل =

Black plate (765,1)

٤ ـ اتفق الكتابان ـ أيضاً ـ على ذكر اسم المترجَم، واسم أبيه. وإن كان في اسم المترجم خلاف ذكراه، ويبيِّنان نسبَ المترجم: إما إلى قبيلتِه، أو بلدِه، أو حرفتِه، أو غير ذلك من أنواع النسبة التي يُعرف بها المترجَم، ويحصل تمييزه عن غيره(١).

وكذلك اعتنيا بذكر كنية المترجَم، واتفقا في قلة ذكر ألقاب المترجَمين(٢).

كما كانت لهما عناية بالفصل بين التراجم المتشابهة، على قلَّتها(٣)(٤).

٥ ـ اعتنى المؤلفان بذكر النسب العلمي للمترجم، وذلك بذكر بعض شيوخ المترجم وبعض تلاميذه، وغالباً ما يقتصران على اثنين منهما، وقد اتفقا على الاكتفاء بعددٍ قليل في ذكر الشيوخ والتلاميذ، ونادراً ما يقتصر ابنُ منده على ذكر الشيوخ دون التلاميذ، أو بالعكس، وأندر منه أن يغفل ذكر ذلك(٥).

٦ ـ اشتركا في الإقلال من ذكر سنة الوفاة، وأندرُ منه ذكرُ سنة الولادة(٦).

٧ ـ من المعالم التي اتفقا فيها: ذِكْرُ المُلَحِ التي تتعلق بالمترجَم، فقد

= منهما، فالتصنيف في الضعفاء يحصر البحث فيهم، بعكس الكنى، فهو عام في كل الرواة الذين حُفظت كناهم، سواءٌ كانوا من الأئمة أم من الكذَّابين، أم ما بين ذلك، ولهذا الاعتبار ـ وهو النظر إلى الكثرة النسبية ـ جعلت هذا المعْلَمَ في أوجه الشبه.

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٧٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٨٠.

(٣) أعني: التراجم المتشابهة.

(٤) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٨٣، والذي وقفت عليه في «الفتح» من التراجم المتشابهة ثلاث فقط وهي: ٢٤٨١، ٤٠٠٥ (نقلاً عن أبي موسى الزَّمِن)، ٤٢٦٧.

(٥) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٨٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٨٢.

Black plate (766,1)

يذكران في الترجمة بعض اللطائف المتعلقة بالمترجم؛ كاسم أمه، أو وظيفته التي تقلدها؛ كالقضاء، أو الأذان، أو الإمامة، أو الإمارة، أو غيرها من الوظائف والمناصب[(١)].

٨ ـ اشترك الإمامان في نسبة المعلومات التي ينقلانها فيما يخص المترجَم ـ كلٌ حسب موضوعه ـ إلى من نقلاها عنه من الأئمة: سواء في الجرح والتعديل، أو في اسم المترجم ـ عند الاشتباه ـ أو في كنيته، وغير ذلك من المعلومات التي ينقلانها[(٢)].

٩ ـ مع تبيان مَوْضوْعَي الكتاب، إلا أنهما اتفقا في أنهما يملكان قدرةً نقديةً في الحكم على الرجال، فلئن كان كتابُ ابن عدي في الضعفاء، وظهرت فيه شخصيته بشكل بارز، فإن ابن منده ـ كما سبق في دراسة الرواة[(٣)] ـ أظهر ما يدل على أنه ذو مَلَكَةٍ في النقد، بل وأكثر الرواة الذين وقفتُ لابن منده على كلامٍ فيهم، كان في كتابه «الفتح»[(٤)]، ولعلي أُفَصِّلُ في هذه الجزئية في الآتي:

أ ـ اتفق الإمامان: ابن عدي، وابن منده في انفرادهم في الحكم على بعض الرواة الذين لم يتكلم عليهم النقاد قبلهما[(٥)].

ب ـ موافقتهما لأحكام بعض الأئمة في النقد[(٦)].

---

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٨١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٨٤، ٢٠٦.

(٣) سبق دراسة عشرات الرواة، ومقارنة كلام ابن منده بكلام أئمة النقد في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٤) ينظر: المبحث الثاني في الفصل الأول من الباب الأول، وابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٨.

(٥) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٨، وأما ابن منده، فقد تبين ذلك من خلال دراسة بعض التراجم في الفصل الثالث من الباب الأول، ومن ذلك: ترجمة الأضبط السُّلمي، وإبراهيم بن ناصح الأصبهاني، وثابت بن عامر السنجاري، وحنظلة الثقفي، وسويد بن علقمة الأنصاري، محمد بن يحيى الأنصاري، وأبو أيوب اليمامي، وأبو بشر الفقيمي.

(٦) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٩، وأما ابن منده، فهذا كثيرٌ عنده، ومن أمثلة =

Black plate (767,1)

ج ـ مخالفتهما لأحكام بعض الأئمة: ولا غَرْوَ! فكلاهما إمامٌ مجتهد، وإن كان هذا عند ابن منده في حكم النادر[(١)].

١٠ ـ اتفق الإمامان على اعتدالهما في باب الجرح والتعديل.

أمّا ابن عدي، فقد نصّ على اعتداله في هذا الباب الحافظان: الذهبيُّ، والسخاويُّ[(٢)].

وأما ابن منده، فلم أجد أحداً نصَّ على منزلته، ولعل السبب في ذلك كونه لم يُفرِدْ مصنَّفاً في هذا الباب ـ باب الجرح والتعديل ـ ولكونه غيرَ مكثر من نقد الرواة إذا ما قورن ببقية الأئمة الذين عاصروه أو تقدموه،

= ذلك: إبراهيم بن محمد العمري، سليمان بن داود الجزري، وسليمان بن محمد الخزاعي، عبد الله بن محمد بن بيان الكوفي، وأبو الأسود المالكي، كما تقدم تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب الأول.

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢١٠، وأما الإمام ابن منده، فأمثلة هذا عنده نادرة ـ كما ذكرت ـ منها: جعفر بن أبي المغيرة، وأبو الجهم بن صخير، كما تقدم تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (١٧٢)، والمتكلمون في الرجال للسخاوي، فإنه ذكر كلمة الذهبي في كونه من المعتدلين، وأقرَّه: (١٤٥).

وأنبه هنا إلى أن صاحب كتاب «ابن عدي ومنهجه في الكامل» قد نسب إلى ابن حجر ـ في ٢/ ١٦٧ ـ أن ابن عدي في المعتدلين.

وحجته فيما ذهب إليه هي الاعتمادُ على قول ابن حجر في رده على الجوزجاني جرحَه لأبان بن تغلب، فقال الحافظ ـ كما في «التهذيب» ١/ ٨٥ ـ: «وقال الجوزجاني: زائغٌ، مذموم المذهب، مجاهر...، وقال ابن عدي: له نسخٌ عامتها مستقيمة، إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبُه مذهبَ الشيعة، وهو في الرواية صالحٌ لا بأس به. قلت ـ أي: ابن حجر ـ: **هذا قولٌ منصفٌ**، وأما الجوزجاني، فلا عبرةَ بحطِّه على الكوفيين... إلخ».

ولا ريب أن الاعتماد على هذه الكلمة فقط ـ في نسبة هذا القول إلى ابن حجر ـ غير دقيق؛ لأن كلام الحافظ في مقام الرد على قولٍ متعسف من وجهة نظره، فالحافظ حكم على كلمة ابن عدي في ذلك الراوي بعينه ووصفها بالإنصاف، لا أنه يصف منهج ابن عدي في الرواة عموماً.

وهذا الصنيع ـ من الإنصاف ـ كما أنه هو الأصل فيما يصدر من أئمة النقد، فهو ـ أيضاً ـ يقع من كل طبقات النقاد: المتشددين، والمتوسطين، والمتساهلين، والله أعلم.

Black plate (768,1)

ولكن ظهر لي ـ من خلال دراسة عشرات الرواة ـ أنه يمكن عدُّه في جملة المعتدلين[(١)].

١١ ـ اتفقا ـ أيضاً ـ في عدم الترجمة للنساء.

أما ابن عدي ـ فعلى سبيل الجزم ـ أنه لم يخصِّص فصلاً خاصاً بالنساء[(٢)]، ولم يترجم إلا لامرأة واحدة فقط[(٣)]، ولعل السبب في ذلك أنه لا يُعرَفُ في النساء من تُركت، ولا من اتَّهموها، كما يقول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ[(٤)].

وأما ابن منده، فإن النصف الثاني من كتابه مفقود، ولكن بالنظر في صنيع المصنفين في الكنى؛ كالإمام أحمد، والأزدي، ومسلم ـ الذي استفاد ابن منده منه كثيراً ـ والدولابي، فكل هؤلاء لم يذكروا فصلاً خاصاً بكنى النساء، فيغلب على الظن أن ابن منده تبعهم في هذا، والله أعلم.

١٢ ـ اشترك الإمامان في الإشارة إلى بعض أنواع علوم الحديث في أثناء التراجم، وإن اختلفت مفرداتها، فمِمَّا اتفقا فيه:

أ ـ تحديد مكان تحمُّل الحديث عن الشيخ، مما يدل على الحفظ والضبط[(٥)].

ب ـ تحديد بلد الراوي، وهو ما يُسمَّى بمعرفة أوطان الرُّواة، وبلدانهم[(٦)].

---

(١) ينظر: نهاية المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الأول.

(٢) وهذا ليس خاصاً بابن عدي وحده، بل كل من ألّف في الجرح والتعديل لا يكاد يذكر النساء، والسبب ـ والله أعلم ـ هو ما ذُكِرَ من كلام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) هي بهية، مولاة القاسم، كما في «الكامل» ٢/ ٧١، وقد أفاد بهذه المعلومة صاحب كتاب: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢١٨.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ٦٠٤. وينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢١٨.

(٥) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٤.
وفي فتح الباب أمثلة كثيرة، منها: ٢٨٩، ٢٠٨٩، ٣٢٢٧، ٣٨٩٥، **ومن أغرب الأمثلة** التي وقفت عليها: أنه في الترجمة رقم (٣٨٩٥) قال فيها: أخبرنا جعفر بن محمد الموسائي **بمكة، وبالمدينة، وبمصر!** فهذه ثلاثة مدن متباعدة، والشيخ واحد.

(٦) ينظر: الكامل: ١/ ١٨٩، ٢٢٥، ٢/ ١٩، ٣٠٩، ٣/ ١٦، ٢٠٩، ٢٣٥، ٤/ ٢٩١، ٥/ ٦٣، ٦/ ١٧١، ٧/ ٥٦، ١٥١. =

Black plate (769,1)

ومن المفردات التي اختلفا فيها:

أ ـ أن ابن عدي أكثرَ من التمثيل بالغريب[١]، ومثّل بالتصحيف، لكن بصورة أقل بكثير من الغريب[٢].

ب ـ تميَّز ابن منده بالتنصيص على تمييز الصحابة في كتابه، والتابعين ـ في بعض الأحيان ـ[٣]، وهما من أنواع علوم الحديث.

فهذه أبرز أوجه التشابه العامة ـ مع تفصيلٍ في بعضها ـ بين الكتابين، أما أبرز أوجه الاختلاف العامة، فهو ما سأوضحه في:

ثانياً: أوجه الاختلاف العامة:

وقبل أن أذكر هذه الأوجه، أود أن أشير إلى أن السببَ الأكبر في هذه الفروق هو اختلافُ طبيعة الكتابين كما أسلفت، ولذا لست بحاجة لذكر هذا السبب في كل فقرة من الفقرات الآتية إلا على سبيل الربط بين كلامٍ سأذكره وبين هذا السبب، وإلى أوجُه الاختلاف التي يمكن إبرازها في الآتي:

١ ـ غلب على تراجم كتاب ابن عدي الطولُ ـ في الجملة ـ إذا ما قيست بتراجم «فتح الباب»، فهي في الأعمِّ الأغلب قصيرةٌ، بل لا تكاد تتجاوز السطرين أو الثلاثة، وقد يطيل في بعض التراجم، ولكنه قليلاً ما يفعل ذلك[٤]، وأحياناً لا يزيد على كلمة أو كلمتين في المُتَرجم[٥].

= وينظر: فتح الباب: ٣٦٣، ٥٠٠، ٥٣١، ٥٥٥، ٦٣١، ٦٦١.

(١) ينظر الكامل: ١/ ٢٣٢، ٢٩٥، ٢/ ١٣٤، ١٩٢، ٣/ ٢١٣، ٣٧٥، ٤٤٤، ٤/ ٨٠، ١٨٤، ٥/ ١٣٣، ٢٨٦، ٦/ ٧٢، ١٤٦، ٧/ ٦٧، ٢١١.

(٢) ينظر الكامل: ٣/ ٦٤، ٧/ ٢٧٧.

(٣) تنظر دراستي للكتاب التي أحلت عليها مراراً.

(٤) كترجمة أمير المؤمنين عثمان س (٤١٣٧)، وأبي رجاء العطاردي (٢٧٣٤)، وأبي الأسود الدؤلي (٤٦٤).
وقد ذكرت في دراستي للكتاب أمثلةً أخرى، فلتنظر هناك.

(٥) انظر: ـ مثلاً ـ التراجم (٧٤٥ ـ ٨٧١)، وقد ظهر لي أن أغلب التراجم القصيرة جداً هي في شيوخه.

Black plate (770,1)

وكما أسلفت، فإن طبيعة موضوعي الكتاب تفرض على المصنف نوعاً من الإطالة أو التقصير، ففرْقٌ بين مصنف يريد أن يثبت ضعفَ راوٍ ما أو ينفيَه، ويذكر شيئاً من حديثه، وشيئاً من أقوال الأئمة فيه، وبين مصنِّفٍ غرضُه الأساس أن يذكر كنية المترجم.

٢ ـ أن كتاب ابن عدي لا تكاد تخلو ترجمةٌ منه من ذكر شيءٍ يبيِّن حالَ الرجل ـ جرحاً أو تعديلاً ـ بينما كتابُ ابن منده ليس كذلك[١].

٣ ـ تميز كتاب ابن عدي ـ أيضاً ـ بأنه لا يكاد يخلي ترجمةً من التراجم إلا وذكر فيها للمترجَم حديثاً[٢]، بعكس كتاب ابن منده، فهذا قليل جداً عنده إذا ما قيس بعدد التراجم.

٤ ـ انفرد أبو أحمد ابن عدي بإصداره ـ في الأعم الأغلب ـ حكماً على الرُّواة الذين يُوردهم، ويذكر ما يراه فيه[٣].

أما ابن منده ـ فلطبيعة كتابه ـ لا يذكر الجرح والتعديل إلا عرَضاً.

٥ ـ أن أبا أحمد ابن عدي تميز بأنه يحكم على الأحاديث التي يُورِدُها في كتابه؛ إما صراحةً أو ضمناً[٤]، أما ابن منده، فيندُرُ جداً أن يُصدِرَ حكماً على حديث يذكره.

فهذه هي أبرز صور الاختلافات العامة بين منهجيهما في الرجال من خلال هذين الكتابين المختلفين في موضوعيهما، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٨٤ ـ ١٨٨.
(٢) ويندر جداً أن تخلو ترجمة من حديث، ولذلك أسباب تُنظر في كتاب ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٩٢.
(٣) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٨.
(٤) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٩٧.

Black plate (771,1)

الفصل الثاني

موازنة منهجه في فقه الحديث[١]
مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد

(١) تنبيه: حوى كتاب ابن خزيمة على جملة كبيرة من نصوص الوحيين: كتابٍ وسنة، وله تعليقاتٌ على الآيات الكريمة، واستنباطات، واحتجاج بالسنة على صحة مذهبه فيما اختاره في معنى الآية، فهذه لا تدخُل ضمن عنوان المبحث.

Black plate (772,1)

Black plate (773,1)

الفصل الثاني

موازنة منهجه في فقه الحديث مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد

كشفت مباحث الباب الرابع عن فقه الحديث عند إمامنا أبي عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ من خلال العناصر التالية:

١ ـ فقه الحديث من خلال تراجمه.

٢ ـ فقه الحديث من خلال سياقه للأدلة.

٣ ـ فقه الحديث من خلال تعليقاته على الأحاديث.

٤ ـ فقه الحديث من خلال بيانه للغريب.

وفي هذا المبحث سأحاول إبراز أوجه الشبه والاختلافات العامة بين هذين الإمامين، من خلال هذه العناصر الأربعة، وذلك بالموازنة بين كتاب التوحيد للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة (ت: ٣١١)[١] وبين ما سبق تفصيله من فقه الحديث عند ابن منده حسب الترتيب المذكور في هذه العناصر.

ومن نافلة القول أن يقال: إن ابنَ خزيمة أشهرُ بكثيرٍ من أبي عبد الله ابن منده فيما يتعلق بفقه الحديث، حتى قال تلميذه أبو حاتم ابن حبان البُستي: «كان أحدَ أئمة الدنيا: علماً، وفقهاً، وحفظاً، وجمعاً، واستنباطاً، حتى تكلم في السنن بإسنادٍ[٢] لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا، مع الإتقان

---

(١) سبقت ترجمة موجزة للإمام ابن خزيمة في المبحث الثاني في الفصل الثالث من الباب الأول، ولا بأس أن أشير هنا إلى بعض أقوال الأئمة التي تذكر بمكانته ومنزلته، محيلاً ـ في عزوها ـ إلى الموضع السابق:
سئل ابن أبي حاتم عنه، فقال: ويحكم! هو يُسأَلُ عنا، ولا نُسأَلُ عنه، هو إمام يُقتدى به، **وقال الحافظ أبو علي النيسابوري**: لم أر أحداً مثلَ ابن خزيمة! **وقال الدارقطني**: كان إماماً ثبتاً، معدوم النظير.

(٢) هكذا في المطبوع، ولعل صوابها: بأشياء، وبها يتَّضح المعنى.

Black plate (774,1)

الوافر، والدين الشديد»[(١)].

وأجد من المهم ـ ونحن في مقدمة هذه الموازنة بين هذين الإمامين ـ أن أذكّر بأمرين مهمين ـ أشرت إليهما سابقاً ـ[(٢)] فيما يتعلق باستخراج فقه الحديث من الكتب المتخصصة في العقيدة، لهما أثرهما في قلة استخراج جوانب فقه الحديث في هذه الأبواب:

الأول: أن موضوعات الكتب ـ التي هي محلُّ الدراسة والموازنة ـ ليست في أبواب فقهيّة، بل هي في أبواب العقائد.

ولا ريب أن هذه الأبواب تضيق فيها دائرة الاجتهاد جداً، وليست كأحاديث الأحكام العملية في الحلال والحرام، والتي صُنِّفت فيها كتب شروح الحديث، أو كتب الفقه على اختلاف مدارس مصنفيها.

وقد أشار إلى هذا المعنى ابنُ خزيمة ـ بعد سَوْقِه لحديث لا يرى ثبوته ـ فقال:

«ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتجُّ به علماؤنا من أهل الأثر، **لا سيما إذا كان الخبرُ في مثل هذا الجنس، فيما يوجب العلمَ ـ لو ثبت ـ لا فيما يوجب العملَ بما قد يستدل على صحته وثبوته بدلائلَ من نظرٍ، وتشبيه، وتمثيلٍ بغيره** من سنن النبي ﷺ من طريق الأحكام والفقه»[(٣)].

ولهذا، فلا غرو أن تظهر شخصية ابن خزيمة في فقه الحديث في كتابه «الصحيح» بشكل جليٍّ جداً، حتى إن الباحث ليلمَسُ ذلك في تراجمه، فضلاً عن تعليقاته على المتون[(٤)]، بخلاف كتابه «التوحيد»؛ فهو وإن كان تكلّم في هذه الأبواب بما فتح الله عليه، إلا أن الملحوظَ أن غالبها في تقرير دلالة النص، ومحاولة إقناع الخصم بالأخذ **بظاهره**، كما

(١) الثقات لابن حبان ٩/ ١٥٦.
(٢) في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب السابق.
(٣) **التوحيد** ١/ ٨٧.
(٤) ينظر: «ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» ٢/ ٤٠٤ وما بعدها.

Black plate (775,1)

هي طريقة السلف ـ في الجملة[١] ـ في باب الصفات بالذات.

الثاني: أن عدداً ليس بالقليل من الأبواب، يتكرر الحديث الواحد فيه في متنه، مَعَ فروق في اللفظ ـ أحياناً ـ لا تساعد على تلمُّس ملحظٍ يتصل بفقهه للحديث من جهة الترتيب، أو السياق، وهذا كثير عند هذين الإمامين رحمة الله عليهما[٢].

لذا، فإن تلمُّسَ فقه الحديث في هذه الكتب يحتاج إلى مناقيشَ؛ ليستخرج منها، وربما لم يستطع الباحث ذلك إلا بشيءٍ من التكلُّف؛ لطبيعة موضوعات هذه الكتب، والله المستعان. وإلى الشروع في المقصود:

العنصر الأول: فقه الحديث من خلال تراجمه، والحديث عنها في جانبين:

الأول: جوانب التشابه العامة[٣]:

١ ـ اتفق الإمامان في وضع تراجمَ على الأحاديث التي تنتظم موضوعاً واحداً داخل المصنَّف، وكان ابن خزيمة: يصرح بقوله: (باب كذا وكذا)، كقوله: (باب صفة تكلُّم الله بالوحي، وشدة خوف السماوات منه، وذكر صَعْقِ أهل السماوات وسجودهم لله ﷻ)[٤].

وأما ابن منده ـ فكما سبق ـ فإنه يعبِّر عن ذلك بقوله: «**ذِكْرُ** كذا وكذا...»، وهي بمعنى: باب كذا وكذا.

---

(١) لأن السلف ـ كما هو متقرر في بابه ـ قد يقع منهم تأويل لبعض ظواهر نصوص الصفات؛ لكنهم لا يفعلون ذلك تشهِّياً، بل لا يؤوِّلون إلا بدليل، في قواعدَ وضوابطَ متقنةٍ ومحررةٍ.

(٢) أما ابن منده فقد سبق التمثيلُ من كتبه على هذه المسألة، وأما بالنسبة إلى ابن خزيمة، ففي كتابه أبواب كثيرة لم يزد فيها على حديثٍ واحد كرَّره أكثر من مرة، وربما ذكر سنده وأحال على متنه دون أن يذكر طرفه، ومنها الأبواب ذوات الأرقام:
الباب (١٣، ١٥ [أعاد حديثاً واحداً **ست عشرة مرة!**] ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٨، ٥١، ٥٤ [١١ مرة]، ٥٥، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٧٣).

(٣) نظراً إلى تقدم الدراسة المفصَّلة عن منهج ابن منده، فلن أحيل على الأمثلة، بل تنظر في مواضعها منعاً للتكرار.

(٤) التوحيد لابن خزيمة ١/٣٤٨، باب (٣٤).

Black plate (776,1)

كما اتفقا على ذكر بعض العناوين الجانبية ـ التي تدخل في الموضوع نفسه غالباً[(١)] ـ تحت الترجمة، إلا أن ابنَ خزيمة يعبِّر عن ذلك بقوله: (باب ذكر أبواب الشفاعة) ـ مثلاً[(٢)] ـ ثم ذكر عدة أحاديث في الشفاعة تحت هذا الباب.

بينما يعبِّر عنها ابن منده بقوله: «بيان آخر...» أو: «بيان يدل على أن كذا...» وغالباً ما تكون شرحاً تفصيلياً لمضمون الترجمة[(٣)].

٢ ـ تأثّرَ الإمامان بطريقة من قبلَهما من الأئمة الذين لهم مصنفات مليئة بالتراجم.

وإذا كان قد سبق بيان تأثُّر ابن منده بمن سبقه ـ وهما الإمامان البخاري وابن خزيمة ـ فليكن البيان هنا لأوْجُه **تأثُّر ابن خزيمة بشيخه أبي عبد الله البخاري** ـ بالذات ـ في المعالم الآتية:

الأول: وضوح التراجم، ولَئِن كانت التراجم واضحةً في أغلبها عند البخاري، فهي ـ جزماً ـ عند ابن خزيمة تصل ـ في وضوحها ـ إلى حد الكلية، فلا تكاد تجد ترجمةً تحتاج إلى إيضاح، أو شرح، وهذا ظاهر لمن قرأ تراجم الكتاب، وقد سبق[(٤)] أن ذكرتُ نموذجاً من تراجم ابن خزيمة، فلا حاجة للتكرار[(٥)].

الثاني: أنه يضم إلى الحديث الذي يذكره ما يناسبه من قرآن، أو تفسير له.

وظهور هذا المَعْلَم عند ابن منده أكثرُ من ظهوره عند ابن خزيمة.

---

(١) ولم يقع تصدير التراجم عنده ـ فيما وقفتُ عليه من كتبه ـ بقوله: باب، إلا في كتابه «الرد على الجهمية».

(٢) التوحيد ٢/ ٥٨٨، وينظر: ١/ ٣٢٨.

(٣) وهذه الأغلبية مقيَّدة بابن منده، كما سبق إيضاحُه عند دراسة فقه السنة من خلال تراجمه، ينظر: «التوحيد» ٣/ ٢٤٧ ـ ٢٦٥ الباب (١٢٧).

(٤) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الرابع.

(٥) ينظر في مسألة تأثر ابن خزيمة بشيخه البخاري في عموم باب التراجم: كتابُ: «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» للكبيسي ٢/ ٤٠٤.

Black plate (777,1)

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد»: «باب ذكر الأخبار المأثورة في إثبات رؤية النبي ﷺ خالقه العزيز العليم، المحتجب عن أبصار برِيَّتِه قبل اليوم الذي تُجزى فيه كلُّ نفس بما كسبت، يوم الحسرة والندامة، وذكر اختصاص الله نبيه محمداً بالرؤية، كما خص نبيه إبراهيم بالخُلَّة، من بين جميع الرسل، وخص الله كلَّ واحد منه بفضيلة، وبدرجة سَنِيَّة، كرماً منه وَجُوداً، كما أخبرنا وَجَلَّ في مُحكم تنزيله في قوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]»[(١)].

الثالث: تأثرُ ابن خزيمة بالبخاري في مسلك التنويع في التراجم على الحديث الواحد، للاستكثار من الاستدلال بالحديث الواحد على عدة مسائل.

وقد سبق أن مثّلت لمنهج ابن منده في هذه المسألة بترجمته على حديث جبريل المشهور بتسع تراجم[(٢)].

أما ابنُ خزيمة، فقد فعل ذلك في عدة مواضعَ من كتابه، منها تقطيعه لحديث محاجَّة آدمَ وموسى عليهما الصلاة والسلام، فقد ترجم عليه تحت: «باب ذكر البيان من سنة النبي ﷺ على إثبات يد الله جل وعلا، موافقاً لِمَا تلونا من تنزيل ربنا، لا مخالفاً...»[(٣)].

ثم ذكره تحت: «باب ذكر استواء خالقنا ـ العلي، الأعلى، الفعال لما يشاء ـ على عرشه، فكان فوقَه، وفوقَ كل شيء عالياً...»[(٤)].

ولئن كان ابن منده ـ في الغالب ـ يعيد الحديث بطوله، فإن ابن

---

(١) التوحيد ١/ ٤٧٧ باب (٤٧)، وينظر أمثلة أخرى: ١/ ١١٨، ٢٣١، ٣٢٨، ٢/ ٧٢٤.

(٢) يلحظ تشابه كبيرٌ بين هذه الترجمة والتي قبلها، وسبب ذلك ـ كما سيأتي ـ أنه يترجم عند اختلاف الألفاظ التي تزيد المعنى إيضاحاً، ولو كان المعنى لا يتغير.
وقريب من ذلك ما سيأتي في الترجمتين السابعة والثامنة.

(٣) التوحيد ١/ ١١٩ ح(٥٨) باب (١١).

(٤) المرجع السابق ١/ ٢٣١ ح(١٥٩) باب (٢٧)، وينظر أمثلة أخرى: ح(٣٨٥) باب (٥٤) كرره في ح(٥٣٥) باب (٧٢)، و(٣٢٩) باب (٤٩) كرره في ح(٤٨٣) باب (٧٦).

Black plate (778,1)

خزيمة يذكر طرفه، ويُحيل عليه، ويقول: وذكر الحديث بطوله ـ كما في المثال السابق في احتجاج آدمَ وموسى عليهما الصلاة والسلام ـ فهي مزيَّةٌ لابن خزيمة من هذه الجهة.

٣ ـ من السمات المشتركة بينهما ـ والتي تظهر لأدنى مطالع ـ طول[١] تراجمهما في الجملة، حتى إن الترجمة لتكون كالشرح لمُجْمَل أحاديث الباب، وبيان موضوعه، وقد سبق ـ عند دراسة تأثُّر ابن منده بابن خزيمة في هذه المسألة[٢] ـ التمثيلُ لذلك بما يُغني عن الإعادة[٣].

٤ ـ ظهر من تتبُّع تعليقاتهما على التراجم أنهما يطيلان التعليق على المسائل التي اشتهر النزاع فيها بين أهل السنة أنفسهم ـ وهي قليلة ـ، أو بين أهل السنة وبين مخالفيهم من أهل القبلة، وكلُّها في أبواب الصفات: كتفسير حديث الصورة ـ وسيأتي التمثيل له بعد قليل ـ وكمسألة الاستواء، وغيرها من المسائل التي وقع النزاع فيها مع الجهمية أو المعتزلة وغيرهم من الفرق[٤].

٥ ـ حرصهما على الإكثار من الاستدلال بالنصوص من الوحيين على المسألة التي يريدان أن يقرِّراها.

ولعلي أسوقُ هذا المثال ـ من صنيع ابن خزيمة ـ الذي يصلُح أن يكون شاملاً لهذه المعالم الثلاثة السابقة ـ مكتفياً بما أحلْتُ عليه في الحاشية لمن أراد المزيد ـ وهو قوله:

---

(١) وقد بيّنتُ هناك ـ في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الرابع ـ مرادي بالطول، كما بيّنت سبب إطالتهم في التراجم في هذه الأبواب، وأذكره هنا ملخصاً، وهو كثرة البدع التي نشأت في الأمة، وبلغت أوجَها في عصرهما ـ رحمهما الله ـ فكانا حريصَيْن على بيان الحجة بأوضح عبارة، وأبلغ بيان، حتى لا يبقى لأحد من أهل البدع مُسْتدَلٌّ، ولا منزع في النصوص التي يستدل بها على بدعته التي ينصرها.

(٢) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الرابع.

(٣) وهنا أضيف بعض المواضع من كتاب ابن خزيمة، وهي الأبواب ذوات الأرقام: ٣، ٧، ١٣، ٢٦، ٣٩، ٤١، ٤٨، ٧٩.

(٤) وبمطالعة سريعة لفهرس الأبواب يتبين ذلك بجلاء، وهذه بعض الأمثلة: (٣ صفة الوجه، ١٣ صفة اليد، ٢٧ الاستواء).

Black plate (779,1)

«باب ذكر صورة ربنا جل وعلا، وصفة سُبُحات وجهه ﷻ، تعالى ربُّنا أن يكون وجه ربِّنا كوجه بعض خلْقِه، وعزَّ ألا يكون له وجهٌ؛ إذ اللهُ قد أعلمنا في محكم تنزيله أن له وجهاً ذوّاه بالجلال والإكرام، ونفى عنه الهلاك»[(١)]، ثم ساق بضعة أحاديث رُويت في هذا المعنى، ثم علّق عليها[(٢)]، ثم بوّب بعد ذلك بهذا الباب، فقال:

«باب ذِكْر أخبار رُويت عن النبي ﷺ تأوّلها بعضُ من لم يتحرَّ العلم على غير تأويلها، ففتن[(٣)] عالَمَاً من أهل الجهل والغباوة، حملهم الجهلُ بمعنى الخبر على القول بالتشبيه، جلَّ وعلا عن أن يكون وجْهُ خلْقٍ من خلْقِه مثلَ وجهه الذي وصفه الله بالجلال والإكرام، ونفى الهلاكَ عنه»[(٤)]، ثم ساق أحدَ عشرَ حديثاً ينصر فيها مذهبه في هذه المسألة.

٦ ـ ومن صور الاتفاق بينهما: تكرار الحديث الواحد تحت الترجمة الواحدة، حتى إنها لتصل إلى العشرات في بعض المواضع[(٥)].

والملحوظ أنهما ـ أي: ابن خزيمة وابن منده ـ لا يكادان يكرران إسناداً ومتناً واحداً من كلِّ وجه، فإن اتفق المتنُ اختلف الشيخ، والعكس. ومن أمثلة ذلك عند ابن خزيمة: أنه ساق حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة**»، وقلت: من مات يشرك بالله دخل النار، ثم ساق بعده الحديث نفسه باللفظ التالي: عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ كلمة، وأنا أقول أخرى: «**من مات**

(١) التوحيد ١/ ٤٥ الباب (٥).
(٢) وهذه التعليقات سيأتي بيان منهجه فيها لاحقاً عند الحديث عن العنصر الثالث.
(٣) هذا من الوصف الذي لا ينبغي من ابن خزيمة عفا الله عنه؛ فإن القائلين بخلاف قول ابن خزيمة في تأويل حديث الصورة هم أكابر أئمة السنة؛ كالإمام أحمد وغيره، كما بيّنت ذلك في تعليقي على اختيار ابن منده في المبحث الأول من الفصل الثاني في الباب الرابع.
(٤) التوحيد ١/ ٨١ الباب (٦).
(٥) ومن ذلك: أنه ذكر تحت الباب (٧٨) تسعةً وسبعين حديثاً (٧٩) ما بين مكرر وغير مكرر، وتحت الباب (٨١) ستة وعشرين حديثاً.

Black plate (780,1)

وهو يجعل لله أنداداً دخل النار»، وقلت: ومن مات وهو لا يجعل لله أنداداً دخل الجنة، ثم ساق نحواً من هذا اللفظ من ثلاثة طرق، وجميعها عن شيوخ مختلفين[(١)].

٧ ـ يعمَد الإمامان ـ أحياناً ـ إذا طالت الأحاديث داخل الترجمة، إلى عنوان آخر، أشبه ما يكون بالترجمة داخل ترجمة، كما تقدمت الإشارة إليه.

وقد بيّنت ـ فيما سبق[(٢)] ـ أن هذا سبب هذا التقسيم ـ والله أعلم ـ يعود إلى أمرين:

الأول: الرغبة في زيادة الإيضاح والشرح للترجمة.

الثاني: قَطْع الملل الذي يحدث ـ أحياناً ـ إذا كثُرت الأحاديثُ داخل الترجمة الواحدة، وتنشيط القارئ للمواصلة.

وقد سبق التمثيلُ لصنيع ابن منده، وأما التمثيلُ لصنيع ابن خزيمة؛ ففي المثال الآتي:

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أبواب** إثبات صفة الكلام لله عَزَّ وَجَلَّ، باب ذكر تكليم الله كليمه موسى[(٣)] ـ ثم ساق أحاديثَ، ثم قال: ـ «**باب** ذكر البيان أن الله جل وعلا كلَّم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من وراء حجاب، من غير أن يكون بين الله تبارك وتعالى وبين موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ رسولٌ يبلِّغه كلامَ ربِّه، ومن غير أن يكون موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يرى ربه عَزَّ وَجَلَّ في وقت كلامه إياه»[(٤)]، ثم ساق أحاديثَ، ثم قال: «باب صفة تكلُّم الله بالوحي، وشدة خوف السماوات منه، وذكر صَعْق أهل السماوات وسجودهم لله عَزَّ وَجَلَّ»[(٥)]، ثم ساق أحاديثَ، ثم قال: «باب صفة نزول الوحي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والبيان أنه قد كان يسمع بالوحي

(١) ينظر: التوحيد ٢/٨٤٨ ح(٥٦٢ ـ ٥٦٥)، وينظر مثال آخر: ١/٣٦٩ ـ ٣٧٤ ح(٢٢٠ ـ ٢٢١).
(٢) عند دراستي لمنهج ابن منده في هذا الباب.
(٣) التوحيد ١/٣٢٨ الباب (٣٢).
(٤) المرجع السابق ١/٣٤٦ الباب (٣٣).
(٥) المرجع السابق ١/٣٤٨ الباب (٣٤).

Black plate (781,1)

في بعض الأوقات صوتاً كصلصلة الجرس»[١]، ثم ساق ستةَ تراجمَ، كلُّها في موضوع صفة الكلام لله جلّ جلاله.

فهذه أبرز معالم الاتفاق والتشابه بين الإمامين، رحمهما الله، في فقه الحديث من خلال تراجمهما على الأحاديث.

الثاني: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ تقدم أن من الملحوظات التي أُخذت على ابن منده في هذا الباب هو تكراره ـ في أغلب الأحيان ـ للأحاديث ولو كانت طويلةً، وكان ذلك له أثرُه في كِبَرِ حجم الكتاب.

وهذا ما لم يفعلْه ابن خزيمة، فقد أحسن كلَّ الإحسان حينما كان يُحيل على الحديث ـ بعد أن يخرِّجَ متنه كاملاً في أول مرة ـ حتى ولو لم يكن طويلاً.

ومثال ذلك: أنه ساق حديث الرؤية بطوله[٢]، ثم لمَّا أراد أن يسوقَه من طريق شيوخٍ آخرين اختصره، فذكر طرفه، ثم قال: فذكر الحديث بطوله[٣].

بل أبلَغُ من هذا: أنه إذا كان أخرج هذا الحديث في كتابٍ سابقٍ في التأليف على كتابه «التوحيد» أحال عليه، وهذا كثيرٌ عنده، ومن ذلك: قوله في «باب ذكر ما يعطي الله ﷻ من نِعَمِ[٤] الجنة وملكها ـ تفضُّلاً منه ﷻ، وسَعَة رحمته ـ آخِرَ من يخرج من النار، فيدخل الجنة مِمَّن يخرج من النار حَبْواً وزحفاً، لا من يخرج منها بالشفاعة بعد ما محشتهم النار، وأماتهم فصاروا فحماً قبل أن يُخرِجَه الله بتفضُّلِه وكرمِه وجودِه»[٥].

ثم ساق بسنده حديث ابن مسعود رضي الله عنه في خبرِ آخِرِ مَنْ يدخل الجنةَ

(١) التوحيد ١/ ٣٥٨ الباب (٣٥).
(٢) المرجع السابق ١/ ٣٦٩ الباب (٣٩) ح(٢٢٠).
(٣) المرجع السابق ١/ ٣٦٩ الباب (٣٩) ح(٢٢١ ـ ٢٢٤).
(٤) كذا في المطبوع، وهو محتمل، ولعل الأقرب أنها: نعيم، وهذا ما يرجحه سياق الحديث.
(٥) التوحيد ٢/ ٧٥١ الباب (٧٦).

Black plate (782,1)

وآخر من يخرج من النار، فلمَّا ساق طرفاً منه قال: «. . . ، فذكر الحديث بطوله **خرّجته في كتاب «ذكر نعيم الآخرة»**»[(١)].

٢ ـ وهي متصلة بالمعْلَم السابق: أن ابن خزيمة إذا أورد الحديث ـ وكان طويلاً ـ فإنه يقتصر على موضع الشاهد منه، ولا يسوقُه كلَّه، بخلاف ابن منده، فإنه يسوق المتن كلَّه، ونادراً ما يقتصر على موضع الشاهد[(٢)].

٣ ـ تميز أسلوب ابن خزيمة بالقوَّة، بل والشِّدَّة في العبارات في مناقشة الخصوم، وهذا ظاهرٌ جداً لمن طالع تراجمه في التوحيد، بخلاف ابن منده؛ فقد كان أسلوبُه هادئاً في عرْض ما لديه.

وإليك هذا المثال، الذي يناقش موضوعاً واحداً طرحاه في كتابيهما «التوحيد»؛ ليتبين الفرقُ بين أسلوبيهما:

يقول ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ذكر البيان من كتاب ربنا المنزَّل على نبيه المصطفى ﷺ، ومن سنة نبينا محمد ﷺ على الفرق بين كلام الله ﷻ الذي به يكوِّنُ خلْقَه، وبين خلقه الذي يكوِّنه بكلامه وقوله، والدليل على نبذ قول الجهمية الذين يزعمون أن كلام الله مخلوق جل ربنا وعز عن ذلك، قال الله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ففرّق الله بين الخلق والأمر الذي به يخلُق الخَلْق بواو الاستئناف، وعلمنا الله جلَّ وعلا في محكم تنزيله أنه يخلُق الخلْق بكلامه، وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

فأعلَمَنَا جل وعلا أنه يكوِّن كلَّ مكوَّن من خلْقِه، بقوله: ﴿كُن

(١) التوحيد ٢/ ٧٥٥ ح(٤٨٣)، وقد أحال على الكتاب نفسه في ١/ ٣٤١ ح(٢٠٣)، وينظر أمثلة أخرى: ١/ ٣٨١ ح(٢٢٨)، ١/ ٤٦٠ ح(٢٧٠)، ٢/ ٧٦٧ ح(٤٩٤).

(٢) وفي الأمثلة التي أحلت عليها في الحاشية السابقة ما يوضح هذا، ويضاف إليها: من كتاب التوحيد لابن خزيمة: ١/ ١١٩ الباب (١١) حيث ساق طرف حديث جبريل، واقتصر منه على موضع الشاهد الذي لا يتجاوز أربعة أسطر، الباب (١٢).

Black plate (783,1)

فَيَكُونُ﴾ وقوله: ﴿كُن﴾ هو كلامه الذي به يكون الخلق، وكلامه ﷻ الذي به يكوِّن الخلق غيرُ الخلق الذي يكون مكوناً بكلامه، فافهم، ولا تغلط، ولا تُغالِطْ.

ومن عقَل عن الله خطابَه، علم أن الله سبحانه لمَّا أعلم عباده المؤمنين أنه يكوِّن الشيء بقوله: ﴿كُن﴾ أن القول الذي هو ﴿كُن﴾ غير المكون بكن المقول له ﴿كُن﴾.

وعَقَلَ عن الله أن قوله: ﴿كُن﴾ لو كان خلقاً على ما زعمت الجهمية المفترية على الله، كان الله إنما يخلق الخلق ويكوِّنه بخَلْق، لو كان قوله: ﴿كُن﴾ خلْقاً.

فيقال لهم: **يا جَهَلَةُ!** فالقول الذي يكون به الخلق ـ على زعمكم ـ لو كان خَلْقاً، ثم يكونه على أصلكم أليس قَوْد مقالتكم ـ الذي تزعمون ـ أن قوله: ﴿كُن﴾ إنما يخلقه بقولٍ قبله، وهو عندكم خلق، وذلك القول يخلقه بقولٍ قبلَه، وهو خلقٌ حتى يصيرَ إلى ما لا نهايةَ له، ولا عدد، ولا أول، وفي هذا إبطال تكوين الخلق وإنشاء البرية، وإحداثُ ما لم يكن قبل أن يُحدِثَ اللهَ الشيءَ، وينشئه، ويخلُقَه.

وهذا قولٌ لا يتوهَّمه ذو لبٍّ لو تفكَّر فيه، ووُفِّق لإدراك الصواب والرشاد.

قال الله ﷻ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فهل يتوهم مسلم ـ يا ذوي الحِجا ـ أن الله سخر الشمسَ، والقمرَ، والنجومَ مسخرات بخلقه[(١)].

أليس مفهوماً ـ عند من يعقِل عن الله خطابَه ـ أن الأمر الذي سخّر به المسخرَّ، غيرُ المسخَّر بالأمر؟! وأن القولَ غيرُ المقول له؟!

فتفهَّموا ـ يا ذوي الحِجا ـ عن الله خطابَه، وعن النبي المصطفى ﷺ

(١) هكذا في المطبوع، ولو حذفت كلمة «مسخرات» لكان أحسن.

Black plate (784,1)

بيانَه، لا تصدُّوا عن سواء السبيل، **فتضِلُّوا كما ضلت الجهمية عليهم لعائنُ الله!**

فاسمعوا الآن الدليلَ الواضح البيِّنَ، غيرَ المشكل من سنة النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه، على الفرق بين خلق الله وبين كلام الله»[(١)] . . . ثم ساق بعض الأحاديث.

أما ابن منده، فإنه عرض لهذه المسألة بما يلي:

«ذِكْرُ ما يُستَدَلُّ به من الكتاب والأثر على أن الله تعالى لم يزل متكلماً، آمراً ناهياً بما شاء، لمن شاء من خلقه، موصوفاً بذلك.

قال الله ﷻ ـ واصفاً لكلامه، وأمره، وإرادته الذي به خلق الخلق ـ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وقال ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فبان بقوله أن أمره غيرُ خلقه، وبأمرِه خلق ويخلق.

وقال ﷻ: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] إلى قوله: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ الآيات [الدخان: ٥]»[(٢)].

ولعل السبب في حدة أسلوب ابن خزيمة في كتابه: أنه ألّف كتابه ـ ابتداءً ـ في الرد على تلك المقالات الشنيعة التي تفوَّه بها أربابُ التجهُّم والاعتزال ـ كما أشار إلى ذلك في المقدمة[(٣)] ـ، كما أنه قد تأخذه الحمِيَّة لله، فيردُّ حالَ غضبه من تلك المقالات التي بلغته أو قرأها، أو سمعها.

وقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ في معرِض اعتذاره عن خطأ عائشةَ في تأويل قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: «هذه لفظةٌ أحسب عائشة تكلمت بها في وقتِ غضبٍ، كانت لفظةٌ أحسنُ منها يكون فيها دركاً لبغيتها، كان أجملَ بها، . . . ولكن قد يتكلَّم

(١) التوحيد ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٣.
(٢) التوحيد، لابن منده ٣/ ١٢٩.
(٣) التوحيد، لابن خزيمة ١/ ١٠.

Black plate (785,1)

المرءُ عند الغضب باللفظة التي يكونُ غيرُها أحسنَ وأجملَ منها»[١].

ولا ريب أن مقام الإغلاظ قد يناسب في بعض المواضع، لكنه ليس هو الأصلَ.

وكوْنُ مقام الرد على المخالفين أحد أسباب حدة ابن خزيمة، فهو وإن كان قائماً في حق كتاب ابن منده، بل كتبه الثلاثة[٢] ـ إلا أن ثمة سبباً آخر، له أثره في هذه الطريقة، وهي: طَبْعُ المصنّف، وما جُبِلَ عليه من حِدَّةٍ قد تعتريه ـ أحياناً ـ ورغبته في تفنيد كلِّ شبهة يتعلق بها الخصم لتقرير باطله، وهذا ليس غريباً، فمن تأمل في سيرة الشيخين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، عرف ما قسَمَه الله تعالى من أساليبَ، وطرقٍ في معالجة الخطأ، حتى إن الشديد لينقلب إلى ليِّن، والعكس صحيح في بعض المواطن، وما قِصَّةِ قتال المرتدين، مع قِصَّة فداءِ الأسرى في بدر إلا نموذجٌ على ذلك.

وقد يُلتَمَسُ لابن خزيمة بعضُ العذرِ في ذلك، وهو خطورة الباب الذي يخوض فيه، وعِظَمُ الأثر الذي أحدثَتْه تلك المقالات في الناس، وتشكيكهم في دينهم، ولهذا لا تجد هذه الحِدَّة في النقاش في صحيحه رحمه الله.

٤ ـ تقدم أن الإمام ابن منده قد يُترجم بالمتن أو ببعضه ـ أحياناً ـ بخلاف ابن خزيمة، فهذا عنده كالنادر أو المعدوم.

٥ ـ رغم أن الكتاب في العقائد، إلا أن مقدرة ابن خزيمة الأصولية ظهرت في كتابه عموماً، وفي التراجم، وتعليقاته على الأحاديث خصوصاً، فقد طوّع رحمه الله هذا العلم لنُصرة مذهب السلف؛ لذا ظهر في كلامه من عبارات الأصوليين ما يلفت النظر؛ كالتعبير بالعام والخاص[٣] ونحو ذلك من الاصطلاحات الأصولية.

---

(١) التوحيد ٢/ ٥٥٦.

(٢) أعني بها: التوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية.

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: ١/ ٣٥٩، ٢/ ٦٧٤، ٧٢٧، ٧٢٨.

Black plate (786,1)

وقد صرّح ـ في كتابه التوحيد ـ بأن من لم يُحسن هذا الباب، فلا يحِلُّ له أن يتكلَّم في النصوص الشرعية.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في ضمن حديثه عن أحاديثَ وقع فيها اختصار، بعضُها في أولها، وبعضها في آخرها:

«فأصحاب النبي ﷺ ربما اختصروا أخبارَ النبي ﷺ إذا حدَّثوا بها، وربما اقتصُّوا الحديث بتمامه، وربما كان اختصارُ بعض الأخبار، أو بعض السامعين يحفظ بعض الخبر ولا يحفظ جميع الخبر، وربما نسي بعد الحفظ بعضَ المتن، فإذا جُمعت الأخبار كلُّها، عُلِمَ حينئذ جميعُ المتن والسند، دلَّ بعض المتن على بعض، كذِكْرِنا أخبارَ النبي ﷺ في كتبنا، نذكر المختصر منها والمقتصِّي منها، والمُجْمَل والمفسَّر، **فمن لم يفهم هذا الباب** لم يحِلَّ له تعاطي علم الأخبار، ولا ادِّعاءَها»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يزال يسمع أهل الجهل والعناد، ويحتجُّون بأخبار مختصرةٍ غير متقصّاة، **وبأخبار مجملة غير مفسَّرة**، لا يفهمون أصول العلم، يستدلون بالمتقصِّي من الأخبار على مختصَرِها، وبالمفسَّر منها على مجمَلها»[(٢)].

ومن نظر في «صحيحه» استبان له ذلك بشكل أجلى[(٣)].

٦ ـ تميز ابن خزيمة باستخدام الحُجج العقلية ـ بالإضافة إلى النقلية ـ في رد شُبَه المخالفين، وهذا من أجود ما يكون في مقام الحِجاج والمناظرة، أن يُحاكَمَ المخالف ويُجادَلَ بأصوله وطريقته.

ومن ذلك قوله ـ في مناظرة الجهمية الذين ينفون الصفات، ومنها: السمع والبصر ـ: «وتدبَّروا ـ أيها العلماء، ومقتبسو العلم ـ مخاطبةَ خليل الرحمٰن أباه، وتوبيخَه إياه؛ لعبادته مَنْ كان يعبد تعقِلوا ـ بتوفيق خالقنا جل وعلا ـ صحةَ مذهبنا، وبطلان مذهب مخالفينا من الجهمية المعطلة.

(١) التوحيد ٢/ ٦٠١.
(٢) المرجع السابق ٢/ ٨١٦.
(٣) ينظر: «ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤.

Black plate (787,1)

قال خليل الرحمٰن صلوات الله وسلامة عليه لأبيه: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢].

أفليس من المُحال ـ يا ذوي الحِجَا ـ أن يقول خليل الرحمٰن لأبيه آزرَ: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾، ويَعيبُه بعبادة ما لا يسمع ولا يبصر، ثم يدعوه إلى عبادة من لا يسمع ولا يبصر؟! كالأصنام التي هي من الموتان لا من الحيوان أيضاً!

فكيف يكون ربُّنا الخالقُ، البارئ، السميع، البصير كما يصفه هؤلاء الجُهَّال المعطلة...» إلخ كلامه[(١)].

أما ابن منده، فلم يكن هذا المسلكُ ظاهراً عنده. وإن كان موجوداً، لكنه قليل.

العنصر الثاني: فقه الحديث من خلال سياقه للأدلة[(٢)]، والحديث عنه فيما يلي:

الأول: جوانب التشابه العامة:

١ ـ لعل من الطريف أن تكون أُولى صور التشابه العامة هي اتفاقهما في عدم ظهور منهجٍ واضح لهما في سياق الأدلة داخلَ الباب الواحد.

٢ ـ أنهما يحرصان ـ إلى حدٍّ كبير ـ على البداءة بالحديث الذي لفظه أو معناه أقربُ إلى مطابقة الترجمة من باقي الأحاديث التي ذكرها في الباب[(٣)].

ومن ذلك قول ابن خزيمة في أول أبواب الكتاب: «باب ذِكْر البيان

---

(١) التوحيد ١/ ١٠٩.

(٢) أشرت في المبحث الثاني في الفصل الأول في الباب السابق (الرابع) إلى أن بين المبحثين وشيجةً قويةً من جهة الربط **بين** الترجمة **وبين** ما يذكره المصنف تحت الترجمة من أحاديث، وهذا يجعل الفصل بينهما فيه شيء من الصعوبة.

(٣) الأبواب التي ليس فيها إلا حديثٌ واحد ـ وإن تعددت طرقُه ـ لا تدخل في هذا المعلم كما ذكرتُ قريباً، بل صلتها بمطابقة الحديث للترجمة أظهرُ، وهذا ما سبقتْ دراستُه في المبحث السابق.

Black plate (788,1)

من خبر النبي ﷺ في إثبات النفس لله ﷻ على مثل موافقة التنزيل الذي بين الدفتين مسطور، وفي المحاريب والمساجد، والبيوت، والسكك مقروء»[(١)].

ثم صدّر الباب بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**فإن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي**،...» الحديث[(٢)].

ثم أتبعَه بحديث جويرية رضي الله عنها المشهور، وفيه: «**سبحان الله عدد خلقه، ورِضى نفسه**...» الحديث[(٣)].

ولا شك أن كلامَ الرب عن نفسه أبلغُ من كلام غيره عنه، ولو كان رسولَه ﷺ، والله أعلم[(٤)].

وقد يوجد ـ على قِلّةٍ ـ ما لا يجعل لأحدِ الأحاديث مزية على الآخر من جهة التقديم والتأخير بالنظر إلى الترجمة، ولم أقف إلا على مثالٍ واحد[(٥)].

٣ ـ اتفاقهما على كثرة ما يُورِدان في الباب من أحاديثَ يستدلان بها على ما ترجما به، حتى إنَّ الباب ليشتمل أحياناً على عشرات الأحاديث. ومن صور الإطالة في ذلك:

كثرةُ ما يذكُران من الطرق للحديث الواحد، كما سبق الإشارة إليه قريباً[(٦)].

فهذه الثلاثة المعالم ـ من معالم اتفاقهما في منهجهما في سياق الأدلة ـ هي أبرزُ ما ظهر لي اتفاقهما فيه، والله أعلم.

الثاني: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ أكثر ابنُ منده رحمه الله من إعادة الحديث الواحد برُمَّته، مع طوله الظاهر ـ في أغلب الأحيان ـ من أجل الترجمة عليه، بخلاف ابن خزيمة؛

(١) التوحيد ١/ ١٣، الباب (١).
(٢) المرجع السابق ١/ ١٤، الحديث (١).
(٣) المرجع السابق ١/ ١٦، الحديث (٥).
(٤) ينظر بعض الأمثلة، في الأبواب ذوات الأرقام: (٢، ١٢، ٢٤، ٢٥، ٤٥).
(٥) ينظر ـ مثلاً ـ الأبواب ذوات الأرقام: (٣٤، ٣٧، ٤٣، ٤٩، ٥٢، ٥٥، ٧٥).
(٦) في الفقرة السادسة من أوجه الاتفاق بينهما في باب التراجم.

Black plate (789,1)

فإنه يختصر، ويقتصر على موضع الشاهد عند سياقه للأدلة، ويحيل على موضع إخراجه، كما نبهتُ عليه قريباً[١]!

٢ ـ تميّز ابن خزيمة بالإكثار من التعليقات على الأحاديث التي يسوقُها، ويوردها بعد روايته للأحاديث، وهذه التعليقات لا تخرج عن أمرين من حيث العموم:

أ ـ التعليق عليها بما يوضِّح معانيها، ويُجلِّي وجه الاستدلال بها ـ إن كان فيه خفاءٌ ـ وفي ضمن ذلك: الكلامُ على ما يتصل بالغريب ونحوه[٢].

ب ـ التعليق عليها من جهة الصناعة الحديثية، وسيأتي الحديث عن ذلك قريباً.

أما ابن منده، فالتعليقات عنده ـ على الأحاديث ـ تكاد تكون نادرةً، وهي بمجموعها في كتبه الثلاثة: التوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية، لا تكاد تبلغ ربعَ ما في تعليقات ابن خزيمة على الأحاديث في كتاب التوحيد فقط.

ولا ريب أن هذه إحدى مزايا كتاب ابن خزيمة، رحمة الله على الجميع.

العنصر الثالث: فقه الحديث من خلال تعليقاتهما على الأحاديث فالحديث عنها ـ أيضاً ـ في جانبين:

الأول: جوانب التشابه العامة:

قبل البدء في ذكر أوجه التشابه بينهما في هذا الموضوع، أرى من المناسب أن أذكِّر بطريقة ابن خزيمة ـ إجمالاً ـ في تعليقاته؛ فهي تنقسم قسمين:

القسم الأول: ما كان تابعاً للترجمة، وهذا سبقت دراسته في العنصر الأول.

---

(١) في الفقرة الثانية من أوجه التشابه بينهما.

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث عن العنصرين الأخيرين: (الثالث، والرابع).

Black plate (790,1)

القسم الثاني: التعليقات التي يذكرها عَقِيبَ الأحاديث، وهذا ما سأتعرَّض له في هذا العنصر بشيءٍ من التفصيل.

١ ـ الوضوح في العبارة، كما كان مِيزةً لتراجم ابن خزيمة وابن منده، فتعليقاتُهما كانت كذلك، فلا غُموضَ فيها، ولا تعقيد، بل هي واضحةٌ، معبرةٌ عن المقصود بعبارة سهلةٍ، مع الاختلاف في الأسلوب ـ كما ذكرته قريباً ـ ولعل فيما سقتُه من الأمثلة ما يغني عن الإعادة.

٢ ـ مع قلة تعليقات ابن منده، إلا أنه اشترك مع ابن خزيمة في ترجيح ما يراه كلٌّ منهما لأحد المعاني التي ذُكرت في النصوص التي أورداها في الكتابين.

وهذا أحد أوجه التميز في تعليقاتهما ـ رحمة الله عليهما ـ ومن ذلك ما تقدم نقلُه في تعليقهما على حديث الصورة، بغضِّ النظر عن صواب اختيارهما من خطئه.

وهذا شاهد شافعٌ، يبين هذا المعْلَمَ عند ابن خزيمة، ويوضحه، وهو قوله ـ في تعليقه على حديث أبي ذر رضي الله عنه: «**نورٌ أنّى أراه**»[(١)] ـ:

«وقوله: نورٌ أنّى أراه! يحتمل معنيين:

أحدهما: نفْيٌ؛ أي: كيف أراه، وهو نور؟

والمعنى الثاني: أي: كيف رأيتُه؟ وأين رأيتُه؟ وهو نور لا تدركه الأبصارُ إدراكَ ما تدركه الأبصار من المخلوقين، كما قال عكرمة: إن الله إذا تجلَّى بنوره لا يدركه شيء.

والدليل على صحة هذا التأويل الثاني...»[(٢)]، ثم ساق وجه ترجيحه.

هذه هي أهم المعالم التي ظهر لي اشتراكُهما فيها في موضوع تعليقاتهما على الأحاديث وهي ـ كما أسلفتُ ـ عند ابن خزيمة أوفرُ وأكثرُ منها عند ابن منده، رحمة الله عليهما.

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ٢/ ٥١٠ ح(٣٠٥).

(٢) التوحيد ٢/ ٥١٢، وينظر أمثلة أخرى ـ غير ما تقدم ـ لاختياراته ـ: (١/ ٩٢، ٣٩٨، ٢/ ٤٩٧، ٦٣٠، ٦٣٤، ٦٩٩، ٧٠٦، ٨٧١).

Black plate (791,1)

الثاني: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ ذكرتُ ومثّلتُ فيما تقدم أن تعليقاتِ ابن منده ـ على قلّتها ـ تتسم في الأعم الأغلب بالتوسط، وعدم التطويل، وهذا بخلاف تعليقات ابن خزيمة فهي؛ في الأغلب تتسم بالطول، خاصة إذا كانت في بيان وجه الاستدلال من الحديث أو الرد على المخالف.

ومن ذلك أنه علَّق على أحاديث الباب الخامس بتعليق بلغ ثلاثين صفحةً من صفحات المطبوع[(١)].

وقد ذكرت في حديثي عن منهج ابن منده ـ في هذا الموضوع ـ أن أطول تعليق وقفتُ عليه، هو تعليقُه في أماليه ـ التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨ ـ على بعض الأحاديث التي رواها بإسناده في أبواب الصفات، حيث استغرق التعليقُ مِنَ المخطوط صفحتين وثُلثاً[(٢)].

٢ ـ قوة الأسلوب، وجزالة العبارة ـ إلى مستوى الحِدّة ـ في الرد على الخصوم كانت سمةً بارزةً في تعليقات ابن خزيمة، بخلاف تعليقات ابن منده، فقد كانت هادئة العبارة سهلة المبنى. وقد تقدم هذا أكثر مِنْ مرّة.

٣ ـ أن تعليقات ابن خزيمة على الأحاديث انفردت ـ أيضاً ـ بميزتين، وهما:

أ ـ التعليق عليها بما يوضِّح معانيها، ويُجَلِّي وجه الاستدلال بها ـ إن كان فيه خفاء ـ وفي ضمن ذلك: الكلام على ما يتصل بالغريب ونحوه[(٣)].

ب ـ التعليق عليها من الناحية الإسنادية، إما كلاماً في الرجال، أو تضعيفاً لطريق، أو دفاعاً عن صحة حديث، أو بياناً لوهم، أو جواباً عن إيراد قد يُورده بعض من يتعاطون علم الصناعة الحديثية، ولها عدة أمثلة؛ منها:

---

(١) التوحيد ١/ ٥١ ـ ٨١، وينظر بعض الأمثلة في: (١/ ٨٤ ـ ٩٢، ١١٤ ـ ١١٧، ١٩٣ ـ ٢٠١، ٣٩٦ ـ ٣٩٩ ٢/ ٥٥٦ ـ ٥٦٠، ٨٧٥ ـ ٨٧٨).

(٢) ٥٢/ب ـ ٥٤أ من أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨.

(٣) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث عن العنصرين الأخيرين: (الثالث، والرابع).

Black plate (792,1)

قوله ـ بعد أن ساق حديثاً من رواية القطان عن الأعمش ـ:

«الجوادُ قد يعثِرُ في بعض الأوقات؛ **وَهِمَ** يحيى بن سعيد في إسناد خبر الأعمش ـ مع حفظه، وإتقانه، وعلمه بالأخبار ـ فقال: عن عبيدة، عن عبد الله، وإنما هو عن علقمة.

وأما خبر منصور: فهو عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله.

والإسنادان ثابتان صحيحان: **منصور** عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله، **والأعمش** عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.

وغير مستنكَر لإبراهيم النخعي ـ مع علمه، وطول مجالسته أصحابَ ابنِ مسعود ـ أن يرويَ خبراً عن جماعة من أصحاب ابن مسعود عنه»[(١)].

أما ابن منده، فالتعليقات عنده ـ على الأحاديث ـ تكاد تكون نادرةً، وهي بمجموعها ـ في كتبه الثلاثة: «التوحيد»، و«الإيمان»، و«الرد على الجهمية» ـ لا تكاد تبلُغ ربعَ ما في تعليقات ابن خزيمة على الأحاديث في كتاب التوحيد فقط.

ومِمَّا يتفرَّع عن الحديث عن هذه التعليقات:

الحديث عن الفرق بين أسلوب الإمامين في التعليق، وهذا أشرتُ إليه مِراراً.

٤ ـ يعوِّلُ ابنُ خزيمة ـ كثيراً ـ في تعليقاته على لغة العرب في مناقشة الخصوم الذين يرميهم بالجهل بسنَنِ اللسان العربي، وعدم فِقههم لمقاصد العرب في خطابها، ومدلولاتِ اللغة العربية. وسيأتي مزيدُ إيضاح لهذه المسألة عند الحديث عن فقهه للحديث من خلال تفسيره للغريب.

وهذا المَعْلَمُ لا يكاد يُوجَد له أثرٌ في تعليقات ابن منده، على قِلَّتها.

(١) التوحيد ١/ ١٨٣ ح(١٠٤)، وتنظر بعض الأمثلة في كلامه على الأحاديث ذوات الأرقام:
من الجزء الأول: ح(٣٤، ٤٢، ٨٦، ١١٠، ١٧٩، ١٨٦، ٢٦٥، ٣٠٥، ٣٢٠).
ومن الجزء الثاني: ح(٣٢٨، ٣٤٢، ٣٦٢، ٣٨٣، ٣٩٨، ٤٧٨، ٥٢٠).

Black plate (793,1)

٥ ـ أشرت في الحديث عن منهج ابن خزيمة في التراجم: أن من جملة ما انفرد به، هو مقدرته الأصولية التي ظهرت في تراجمه، ويقال ذلك ـ أيضاً ـ في تعليقاته على الأحاديث، كالتعبير بالنَّسخ[(١)]، والعام والخاص[(٢)].

وأسوق هذا المثال الذي جمع بين أكثرَ من مصطلح أصوليٍّ؛ حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قال أبو بكر: فاسمعوا الخبرَ المصرِّحَ بصحة ما ذكرتُ: أن الجنة إنما هي جِنانٌ في جنة، وأن اسمَ الجنة واقعٌ على كل جنةٍ منها على الانفراد؛ لتستدلُّوا بذلك على صحة تأويلنا الأخبارَ التي ذكرنا عن النبي ﷺ: من فعل كذا وكذا ـ لبعض المعاصي ـ لم يدخل الجنة، إنما أراد بعض الجنان؛ التي هي أعلى، وأشرف، وأفضل، وأنبل، وأكثر نعيماً وأوسع، إذْ محالٌ أن يقول النبي ﷺ: من فعل كذا وكذا لم يدخل الجنة، يريد لا يدخل شيئاً مِنَ الجنان، ويخبر أنه يدخل الجنة، فتكون إحدى الكلمتين دافعةً للأخرى، وأحدُ الخبرين دافعاً للآخر؛ **لأن هذا الجنس مِمَّا لا يدخله التناسخ، ولكنه من ألفاظ العام الذي يراد بها الخاص**»[(٣)].

٦ ـ مِمَّا انفرد به ابن خزيمة عن ابن منده في هذا الباب: عنايتُه بما يُسَمَّى عند العلماء بـ«مختلف الحديث»، ولا غرْوَ؛ فابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ من أئمة الدنيا في هذا الباب، وقد تقدم ثناءُ ابن حبان عليه في هذا، وكلامُ العلماء في تميُّز ابن خزيمة في هذا الجانب أشهرُ من أن يُذكَرَ[(٤)].

وقد تمدّح ابن خزيمة بهذه الصفة في غير ما موضع من كتابه

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢/ ٨٧١.
(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: ١/ ٥١٩، ٢/ ٨٧١، ٨٧٧.
(٣) التوحيد ٢/ ٨٧١.
(٤) ينظر: «ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» ٢/ ٤٤٤؛ فقد ساق نقولاً عديدةً عن العلماء في هذا.

Black plate (794,1)

التوحيد، ونعى على أولئك الذين يردُّون النصوص، بسبب توهُّمهم تعارضَها؛ ومن ذلك قوله:

«كل خبرين يجوز أن يؤلف بينهما في المعنى، لم يجُزْ أن يقال: هما متضادَّان متهاتران على ما قد بيَّناه في كتبنا»[(١)].

«قال أبو بكر: فلعلَّ متوهماً يتوهم ـ ممن لم يتحرَّ العلم، **ولا يحسن صناعتَنا في التأليف بين الأخبار** ـ فيتوهم أن خبر ابن مسعود يضادُّ خبرَ ابن عمر، وخبرُ أبي سعيد يضادُّ خبرَهما، **وليس كذلك هو عندنا** بحمد الله ونعمته»[(٢)].

ونظراً إلى قلة تعليقات ابن منده على الأحاديث، وكثرتِها عند ابن خزيمة ـ رحمهما الله تعالى ـ فإن ذكر مزايا تعليقات ابن خزيمة، على أنها فروقٌ فرديةٌ تميَّز بها عن ابن منده ليس بظاهرٍ من الناحية العلمية ـ فيما أرى ـ لذا اكتفيتُ بما ظهر فيه وجه المقارنة، مما اشتركا في أصله وجملته، والله أعلم.

العنصر الرابع: فقه الحديث من خلال بيانه للغريب، فالحديث عنه ـ أيضاً ـ في جانبين:

الأول: جوانب التشابه العامة:

أشرتُ في الحديث عن هذا الجانب عند ابن منده[(٣)] إلى سبب قلة العناية بتفسير غريب الحديث الذي يرِدُ في مصنفات الأئمة ـ إلا على سبيل النُّدرة ـ وذكرت لذلك أسباباً ثلاثة، أرى من المناسب أن أسوقَها باختصار، وهي:

السبب الأول: أنَّ غرضَهم الأصليَّ من التصنيف هو روايةُ الحديث بالإسناد، لا الشرح والتعليق، إذْ لو فعلوا ذلك لطال جداً.

---

(١) التوحيد ١/ ٢٥١.
(٢) المرجع السابق ١/ ١٨٥، وينظر: ٢/ ٦٩٣، ٨٣٢، ٩٠٥.
(٣) في المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الرابع.

Black plate (795,1)

السبب الثاني: أن بعض الأئمة ـ رحمهم الله ـ في سبيل بيان الغريب، يسلك طريقةً غيرَ مباشرة، وهي: ذكر الروايات التي يفسِّرُ بعضُها بعضاً، وهذا ـ عند أهل العلم بالمصطلح ـ من خير ما يفسَّر به غريبُ الحديث.

السبب الثالث: خوفهم ـ عند تفسير الغريب ـ أن يفسِّر أحدُهم شيئاً من حديث الرسول ﷺ على غير مراده، فيقع في الوعيد فيمن كذب عليه متعمِّداً ﷺ، كما وقع هذا للأصمعي، والإمام أحمد رحمهما الله تعالى.

السبب الرابع: وهو في المتأخرين[1] أظهرُ في العُذر منه عند المتقدمين من المصنفين في الحديث المسند، وهو أنهم رأوا أن للغريب كتباً تخصُّه، فمن أراد أن يعرف معنى لفظةٍ أشكلت عليه، فعليه بمراجعتها، والوقت والمِداد يضيقان عن تفسير كل غريب يرد في الحديث.

وقلتُ هناك: إن أكثر الأحاديث ـ التي رواها ابن منده في كتبه ـ مفهومةُ المعنى، واضحةُ الدلالة، إلا أن ثمة أحاديثَ ـ تبلغ العشرات بل دخلت في المئين ـ يحتاج الباحث فيها مراجعةَ كتب الغريب؛ ليعرف المعنى، ولم يتعرَّض لها ابنُ منده بالتعليق.

وبيّنت ـ فيما سبق ـ منهجَ ابن منده في هذا الباب، فإلى بيان أوجه التشابه بين هذين الإمامين في هذا الباب:

١ ـ أنهما اشتركا في تفسير بعض الغريب الوارد في الأحاديث، وإن كان نصيبُ ابن خزيمة من ذلك أكثرَ، كما تبين لي من قراءة كتابه.

٢ ـ أنهما اتفقا في تفسيرهما الغريبَ على سلوك طريقتين، هما:

الطريقة الأولى: التفسير المباشر للكلمة؛ إما بنفسه، أو بنقله عن غيره مِمَّن سبقه من الصحابة، والأئمة.

وقد اختلف الإمامان في هذا الموضع من حيث الكثرةُ والقِلَّة:

فتفسير ابن خزيمة للغريب بنفسه هو الأكثرُ عنده من نقله عن غيره، إذْ

(١) بيّنتُ فيما سبق (في المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الرابع) مرادي بالمتقدمين والمتأخرين في هذا الموضع.

Black plate (796,1)

هو بالعشرات، كما سيأتي التمثيل له، بخلاف ابن منده؛ فالنقل عن الغير هو الأكثر[١].

ومن أمثلة ذلك عند الإمام ابن خزيمة قوله عن الحديث المشهور في النار: «... فيضع قدمه عليها، فتنزوي وتقول: قط قط قط»[٢]:

«قال أبو بكر: اختلف رُواة هذه الأخبار في هذه اللفظة في قوله: «**قَط أو قِط**»، فروى بعضهم بنصب القاف، وبعضهم بخفضها[٣]، وهم أهل اللغة، ومنهم يُقتبس هذا الشأنُ.

ومحال أن يكون أهلُ الشعر أعلمَ بلفظ الحديث من علماء الآثار ـ الذين يَعْنَوْنَ بهذه الصناعة، يروونها، ويسمعونها من ألفاظ العلماء، ويحفظونها ـ وأكثرُ طلاب العربية إنما يتعلمون العربية من الكتب المشتراة أو المستعارة من غير سماع.

ولسنا ننكر أن العرب تنصب بعضَ حروف الشيء، وبعضها يخفض ذلك الحرف لسعة لسانها، قال المطَّلبي[٤] رحمة الله عليه: لا يحيط أحدٌ علماً بألسنة العرب جميعاً غيرُ نبيٍّ.

فمن ينكر من طلاب العربية هذه اللفظة ـ بخفض القاف على رواة الأخبار ـ مغفلٌ ساهٍ؛ لأن علماء الآثار لم يأخذوا هذه اللفظة من الكتب غير المسموعة، بل سمعوها بآذانهم من أفواه العلماء، فأما دعواهم أن «**قط**» أنها الكتاب، فعلماء التفسير قد اختلفوا في تأويل هذه اللفظة، ولسنا نحفظ عن أحد منهم تأوَّلُوا «قط» الكتاب»[٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ـ في تفسير جملةٍ جاء ذِكْرُها عَرَضاً، فيها ذكرٌ لشيءٍ من نعيم أهل الجنة ـ جعلنا الله من أهلها ـ وفيه: «**غير أن لا تَوالُدَ**»:

---

(١) وقد تقدم التمثيل لابن منده فيما سبق.
(٢) ينظر: التوحيد ١/ ٢١٨ ح(١٢٤ ـ ١٣٧).
(٣) أي: بفتح القاف، وكسرها، وليس مقصوده بالنصب والخفض هنا، أنه العلامة الإعرابية اللتان تدلان على النصب والجر؛ إذِ الإعراب خاص بأواخر الكلمات كما هو معلوم.
(٤) يقصد به الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٥) التوحيد ١/ ٢٢٧.

Black plate (797,1)

«معنى قوله: «**غير أن لا توالُدَ**»؛ أي: لا يشتهون الولد؛ لأن في خبرِ أبي الصديق النَّاجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**إذا اشتهى أحدكم الولد في الجنة كان حمله ووضْعه وسِنُّه في ساعة واحدة**»[(١)]، والله عز وجل قد أعلم أن لأهل الجنة فيها ما تشتهي الأنفس، وتَلَذُّ الأعين، ومحالٌ أن يشتهي المشتهي في الجنة ولداً، فلا يُعطى شهوتَه، والله لا يُخلف الوعدَ، والأولادُ في الدنيا قد يكون على غيرِ شهوة الوالدين، فأما في الجنة، فلا يكون لأحد منهم ولدٌ إلا أن يشتهي، فيُعطَى شهوتَه على ما قد وعد ربُّنا: أن لهم فيها ما تشتهي أنفسهم»[(٢)].

وأما النقل عن الغير: فهو عند ابن خزيمة أقلُّ بكثير من تفسيره بنفسه، بل لم أقف إلا على أربعة مواضع فقط نقل فيها عن غيره[(٣)]، بعكس ابن منده.

أما الطريقة الثانية التي اشتركا فيها في تفسير الغريب، فهي:

تفسير الغريب من خلال سرد الروايات الأخرى التي توضح معنى الغريب في الروايات التي ورد فيها الغريب، **وهذا منهما قليلٌ جداً**.

ومن ذلك أن ابن خزيمة ساق ـ في باب «ذكر سُنَّةٍ خامسةٍ تثبت أن لمعبودنا يداً يقبل بها صدقة المؤمنين، عزَّ ربنا وجل عن أن تكون يدُه كيد المخلوقين» ـ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أحدَكم ليتصدق بالتمرة من طيِّب ـ ولا يقبل الله إلا طيِّباً ـ فيجعلها الله في يده اليمنى، ثم يربِّيها كما يربِّي أحدُكم فَلُوَّه، أو فصيلَه، حتى تصير مِثْلَ أُحُدٍ**». ثم ساق بعده اللفظ الآخر، وفيه: «... **فيربِّيها كما يربِّي أحدكم مهره، أو فصيله...**»»[(٤)].

---

(١) أخرجه الترمذي ٤/ ٦٩٥ ح(٢٥٦٣) وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه ٢/ ١٤٥٢ ح(٤٣٣٨)، وأحمد في مسنده ١٧/ ١١٦، ١٨/ ٢٨٧.

(٢) التوحيد ٢/ ٤٧٠ ح(٢٧١).

(٣) وهي في التوحيد: ١/ ٢٠٥ ح(١١٢)، ٢/ ٦٧٤ ح(٤١٩)، ٢/ ٦٨٦ ح(٤٣٢)، ٢/ ٦٨٩ (٤٣٦).

(٤) التوحيد ١/ ١٣٨ ح(٧٣، ٧٤).

Black plate (798,1)

فكلمة: (مهره) في الرواية الثانية، بينت معنى (فَلُوَّه) في الرواية الأولى[(١)].

الثاني: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ أهم الفروق بينهما في هذا الباب: هو أن ابنَ خزيمة أوفرُ حظاً، وأكثرُ عنايةً من ابن منده في بيان الغريب، حتى إن مواضع بيانه للغريب بلغت العشراتِ، بخلاف عددها عند ابن منده؛ فهو قليل[(٢)].

٢ ـ أن الغالبَ على ابن خزيمة في بيان الغريب الإطالةُ، حتى لكأنه يشرح الحديث شرحاً، ومن ذلك ما سبق التمثيلُ به في المعْلَم الثاني من معالم فقه الحديث عنده في تفسير حديث أبي ذر ﷺ: «**نورٌ أنّى أراه**»[(٣)].

٣ ـ عناية ابن خزيمة باللغة العربية، وهذا يلحظه من طالع الكتاب أدنى مطالعة.

والذي ظهر لي أن عنايته بلغة العرب ليست خاصةً بكتابه هذا، أو حتى في كتابه «الصحيح»[(٤)]، بل هي في كتبه كلِّها، وهذا ما يدلُّ عليه قوله في تعليقه على قوله ﷺ في الحديث: «**وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئةُ أبيكم؟**»: «هذه اللفظة من إضافة الفعل إلى الفاعل، الذي **قد بينتُه في مواضعَ من كتبنا**: أن العرب قد تضيف الفعل إلى الفاعل؛ لأنها تريد أن

---

(١) ينظر بعض الأمثلة التي فسّرتْ فيها بعض الأحاديث بعضاً، في الأبواب ذوات الأرقام: ٣١ ح(١٩٠ مع ١٩٢)، ٣٧ ح(٢١٥ مع ٢١٨) ويقرن هذا بالباب (٣٨).

(٢) تنظر المواضع الآتية ـ عند ابن خزيمة ـ: ١/ ١٣٩ ح(٧٤)، ١/ ١٧٧ ح(٩٩)، ١/ ١٩٠ ح(١٠٨)، ١/ ٢١٣ ح(١٢٠)، ١/ ٢٢٤ ح(١٣٣)، ١/ ٢٢٧ ح(١٣٧)، ١/ ٣٤١ ح(٢٠٣)، ١/ ٣٩٥ ح(٢٣٤)، ٢/ ٤١٩ ح(٢٤٢)، ٢/ ٤٣٢، ٢/ ٤٣٧، ٤٧٠ ـ ٤٧٦، ٢/ ٥٠٦ ح(٣٠٠)، ٢/ ٥١٢ ح(٣٠٦) مع ٥١٤ح(٣٠٩) و٥١٨ ح(٣١٣)، ٢/ ٥٦٨ ح(٣٣١)، ٢/ ٦٠٩ ح(٣٥٤)، ٢/ ٦٢٩ ح(٣٧٢)، ٢/ ٦٣٢ ح(٣٧٦)، ٢/ ٦٣٤ ح(٣٧٨)، ٢/ ٦٥٦ ح(٣٩٧)، ٢/ ٦٥٨ [في الترجمة]، ٢/ ٦٩٠ ح(٤٣٧)، ٢/ ٧١٣ ح(٤٥٥)، ٢/ ٧٢٢ ح(٤٥٩)، ٢/ ٧٢٨ ح(٤٦٣)، ٢/ ٧٣٢ ح(٤٦٥)، ٢/ ٧٤٣ ح(٤٧٢)، ٢/ ٧٤٤ ح(٤٧٣)، ٢/ ٨٩٨ ح(٦٠٩).

(٣) تنظر المواضع السابقة، فكثير منها نحا منحى الإطالة.

(٤) ينظر: «ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٨.

Black plate (799,1)

الفعل بفعل فاعل»[(١)].

وإن الناظر في كلامه ـ في هذا الباب ـ ليتذكَّر طريقةَ رفيقِه في الطلب الإمامَ الكبير محمد بن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ والذي كانت له عنايةٌ بالغة بهذا الجانب، يدركها كلُّ من طالع تفسيرَه العظيم، ولا غرْوَ! فباللسان العربي نزل الكتاب، وبه نُقِلَتْ إلينا سنّة أفصحِ من نطق بالضاد ﷺ.

وقد أحصيتُ المواطن التي نصَّ فيها ابن خزيمة على اعتبار لغة العرب، وتأمُّلِ سَنَنها في كلامها، وتخطئةِ ما فهمه كثيرٌ من أهل البدع ـ بسبب جهلهم بلغة العرب ـ فإذا هي تبلغ خمسةً وثلاثين موضعاً[(٢)]، وفيما نقلته من كلامه في «قط، قط» ما يدل على ذلك.

وهذا مثالٌ آخرُ يزيد هذه المسألةَ وضوحاً، وهو قوله في تعليقه على لفظة «الجهنَّمِيِّين» الواردة في حديث:

«قال أبو بكر: قد كنت أحسب زماناً أنَّ الاسمَ لا يقع على مثل هذه اللفظة!

كنت أحسب زماناً أن هذا من الصفات لا من الأسامي!

كنت أحسب أنه غير جائز أن يقال لأهل المحلة: إن هذا اسمٌ لهم، وإن أهل المدينة، أو أهل قرية كذا، أو أصحاب السجون، إيقاع الاسم على مثل هذا؛ لأنه محال عندي ـ **في قدر ما أفهم من لغة العرب** ـ أن يقال: أهل كذا اسمهُم أهل قرية كذا، أو أهل مدينة كذا، وإن اسم أهل السجون هذه صفات أمكنتهم، والاسم اسم الآدميين: كمحمد، وأحمد، والحسن، والحسين، وغير ذلك، وقد أوقع في هذا الخبرِ الاسمَ على الجهنَّمِيِّين، يُسَمَّون الجهنميُّون نسبةً لِلِسان العرب.

---

(١) التوحيد ١/ ٣٤١، وينظر ـ أيضاً ـ: ٢/ ٦٢٩، ٦٣٣.

(٢) **من الجزء الأول**: ١/ ٥١ ـ ٥٦، ٧٤ ـ ٧٦، ٨٠، ١١٤، ١١٧، ١٤٠، ١٩٦، ١٩٩، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٩٠، ٣٤١، ٤٥٩، ٥٠٨، ومن الجزء الثاني: ٦١٠، ٦٩٠، ٧٣٢، ٨٧٧، ٨٩٨.

Black plate (800,1)

وقد كنت أعلمتُ أصحابي مذ دهر طويل: أن الأسامي إنما وُضعت بمعنيين:

أحدهما: للتعريف؛ ليُعرَفَ الفرقُ بين عبد الله، وعبد الرحمٰن، ويُعلَمَ مَنْ محمد؟ ومنْ أحمدُ؟ ومنْ الحسن؟ ومنْ الحسين؟ فيفرَّق بين الاثنين وبين الجماعة بالأسامي.

وهذه الأسامي ليست من أسماء الحقائق، وقد يُسَمَّى المرءُ حسناً وهو قبيح، ويسمَّى محمود[١] وهو مذمومٌ، ويسمى المرء صالح[٢] وهو طالح.

والمعنى الثاني: هو أسامي الصفات على الحقائق، إذا كان المرء صالحاً، فقيل: هذا صالح، فإنما يراد صفته على الحقيقة كذلك، إنما يقال لمحمود المذهب: فلانٌ محمود، على هذه الصفة، كذلك يقال للعالم: عالم، وللفقيه: فقيه، وللزاهد: زاهد، هذه أسامي على الحقائق، وعلى الصفات»[٣].

ونظراً إلى تمكُّن الإمام ابن خزيمة في هذا الباب، فقد كان يتحدث، ويناقش، ويفند بثقة كبيرة، وحجة قوية، شفعهما بأسلوب رصين، وتعبير متين، فرحمه الله، وجزاه الله عن الإسلام خيرَ الجزاء.

٤ ـ عناية ابن خزيمة بإزالة الإشكالاتَ التي تتَّصل بالألفاظ، وهو ما يُسمَّى عند العلماء بـ«مشكل الحديث»، وهو أعمُّ من الغريب من جهة أن الإشكال قد يقع بسبب لفظةٍ معيّنة في ذاتها، لا لغرابة معناها، ولكن لكونها تتعارض ـ في الظاهر ـ مع نصوص أخرى، إما من القرآن، أو السنة، وهو بهذا الاعتبار ـ أي: مشكل الحديث ـ أعمّ من مختلف الحديث؛ لأن مختلف الحديث خاصٌّ بما يقع التعارض فيه بين الأحاديث، بينما جهة

(١) كذا في المطبوع، ومقتضى القواعد أن يقال: محموداً، كما قال في حسن: حسناً، ويحتمل أن تصح على أن (محمود) نائب فاعل، لكن السياق يرجح أنه مفعول به.
(٢) يقال فيه ما قيل في (محمود).
(٣) التوحيد ٢/ ٦٩٠.

Black plate (801,1)

التعارض في المشكل أعمُّ من أن تُخَصَّ بالحديث فقط[١].

ومن ذلك كلامُه على الإشكال الواقع في حديث الصورة، وقد سبق ذكره[٢].

وبعد: فهذه ما ظهر لي من أوجه المقارنة بين هذين الإمامين فيما يتعلق بفقه الحديث من خلال كتبهم التي صُنِّفت في العقائد، والله تعالى أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) ينظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والأصوليين: (٣٠ ـ ٣٩)، منهج التوفيق والترجيح: (٥٦).

(٢) ينظر بعض الأمثلة: ١/ ٣٨٤ أحاديث الباب (٣٩)، ٢/ ٤٥٩ ح(٢٦٩)، ٢/ ٧٧٠ ح(٤٩٥)، ٢/ ٨٧٤ ـ ٨٧٨ ح(٥٩٠).

Black plate (802,1)

Black plate (803,1)

الفصل الثالث

موازنة منهجه في الحكم على الحديث مع منهج الدارقطني في سننه

Black plate (804,1)

Black plate (805,1)

الفصل الثالث

موازنة منهجه في الحكم على الحديث مع منهج الدارقطني في سننه

ما أسلفته في الحديث عن صعوبة الموازنة بين كتاب ابن عدي في «الكامل» مع منهج ابن عدي في الرواة، أكرِّر معناه هنا ـ أيضاً ـ فيما يتعلق بالموازنة بين منهج ابن منده في الحكم على الحديث، مع منهج الدارقطني في سننه ـ؛ لسببين رئيسين:

الأول: أن موضوعَ كتاب سنن الدارقطني أحاديثُ الأحكام، بل وفي دائرة أخصّ، حيث اعتنى بإيراد الأحاديث المعلّلة والموضوعة، مرتبةً على أبواب الفقه، مع بيان عِلَلِها واختلاف طرقها ـ في الغالب ـ، وتوسّع في ذلك[(١)]، حتى إن الأحاديث الصحيحة إنما يذكرها في كتابه لبيان مخالفتها للأحاديث الضعيفة التي ضعّفها[(٢)]، بخلاف موضوعات أغلب كتب ابن منده؛ فهي في العقائد، أو التراجم، ولا أعلم ـ بعد البحث الشديد ـ لابن منده كتاباً ـ لا مطبوعاً ولا مخطوطاً ـ على نَسَقَ كتب الأحكام، فضلاً عن كتابٍ على نسق سنن الدارقطني!

وقد تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن غرض الدارقطني في تصنيف كتابه السنن؛ فقال: «قصد به غرائبَ السنن، ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيحُ الاعتمادَ عليه»[(٣)].

---

(١) كما سيأتي التمثيل له في الفقرة (٦) من أوجه التشابه بينهما.

(٢) ينظر: كتاب «أبو الحسن الدارقطني، وآثاره العلمية»، ص(٢٤٩ ـ ٢٥١، ٢٥٦ ـ ٢٦١)، ومقدمة محققي سنن الدارقطني ـ ط. الرسالة ـ: ١/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٧/ ١٦٦.

Black plate (806,1)

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: «يجمع في كتابه غرائب السنن، ويُكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة، ويبين علة الحديث، وسببَ ضعفه، وإنكارَه في بعض المواضع»[(١)].

وقال الزيلعي عن الدارقطني ـ في سننه ـ: «يروي في سننه غرائبَ الحديث»[(٢)]، بل قال ـ في موضع آخر ـ: «مجمع الأحاديث المعلولة، ومنبع الأحاديث الغريبة»[(٣)].

الثاني: أن نسبة ما تكلم عليه الدارقطني من الأحاديث لا تُقارَنُ بعدد ما تكلم عليه ابن منده من الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً.

فمثلاً: في الحديث الحسن، لم أقف لابن منده ـ في كتبه كلِّها ـ إلا على أربعة أحاديث فقط حكم عليها بحُسْنِ إسنادها، بينما في سنن الدارقطني ـ وحدها ـ قرابة خمسةٍ وعشرين حديثاً، فضلاً عن بقية كتبه الأخرى؛ كالعلل، والمؤتلف، وغيرها كثير!

أما الأحاديث التي حكم عليها ـ في السنن فقط ـ بالصحة في سننه، فهي بالعشرات، مع أن الكتاب ـ كما تقدم ـ إنما تُذكر فيه هذه الأحاديث لبيان مخالفة الأحاديث الضعيفة لها، فهي تُذكَرُ عَرَضاً واستطراداً.

لذا، فإن عقد المقارنة بين هذين الكتابين لن يكون دقيقاً كما ينبغي، بل سيكون فيه شيءٌ من التكلُّف! ومع هذا، فهذه محاولةٌ مني لالتماس أوجه المقارنة: تشابهاً واختلافاً، ومن الله أستمد العون والتوفيق.

أولاً: جوانب التشابه العامة:

١ ـ يشترك الإمامان في قلة الحكم على الأحاديث ـ قبولاً ورداً ـ عطفاً على كثرة ما رواياه من أحاديث.

وقد بيّنت هذا عن ابن منده ـ فيما سبق[(٤)] ـ أما ظهوره عند الدارقطني

(١) الصارم المنكي: (٢٢).
(٢) نصب الراية ١/ ٣٤٠.
(٣) المرجع السابق ١/ ٣٥٦.
(٤) ينظر: المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثالث.

Black plate (807,1)

فجليٌّ جداً؛ إذْ لا تشكل نسبةُ الأحاديث التي حكم عليها قبولاً ورداً ـ بخلاف كلامه على العلل ـ سوى مائة وخمسةٍ وعشرين حديثاً[١] من (٤٨٣٦) أربعة آلاف وثمانمائة وستة وثلاثين حديثاً، أي ما نسبته ٢,٥٪ من مجموع أحاديث الكتاب، ومِنَ الطريف أن هذه هي نسبة الواجب من الزكاة في الأموال الزكوية!

٢ ـ يتفق الإمامان أبو عبد الله، وأبو الحسن على استعمال مصطلح الصحيح، والحسن في حكمهما على الأسانيد، مع تفاوتهما في كثرة الاستعمال.

أما ابن منده، فقد سبق التمثيلُ لعمله ذلك، وأما الدارقطني، فقد ذكرت ـ قبل قليل ـ عددَ ما عنده من الأحكام على الأسانيد، رغم أن الدارقطني لم يصنف كتابه لذلك، كما تقدم في كلام ابن تيمية، وابن عبد الهادي، والزيلعي.

٣ ـ اتفقا ـ أيضاً ـ في طريقة التعبير عن الحكم على الأحاديث بالقبول، فمرةً يربط ذلك بالأسانيد؛ كقولهم: إسناده صحيح، أو إسناده حسن، وقد يضيفان كلمة: متصل، وأحياناً يقتصرا على مصطلحي: صحيح، حسن[٢].

ومن أمثلة ربطه الحكم بالسند: قول الدارقطني: «ثنا أبو محمد بن صاعد، حدثنا عبد الله بن عمران العابدي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يَغْلَقُ الرهن، له غُنمه وعليه غُرمه**»، زياد بن سعد أحد الحُفَّاظ الثقات، وهذا إسناد **حسن متصل**»[٣].

---

(١) ينظر: فهرس الأحاديث التي تكلم عليها الدارقطني في سننه ٦/ ٦١٩ (المجلد السادس من السنن)، وينظر: أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية: (٢٨٢).

(٢) الحكم بالحسن خاص بالدارقطني؛ لأن الأمثلة الأربعة عند ابن منده كلها مربوطةٌ بالإسناد.

(٣) سنن الدارقطني ٣/ ٤٣٧ ح(٢٩٢٠)، وينظر بعض الأمثلة من سنن الدارقطني: من أمثلة =

Black plate (808,1)

ومن أمثلة عدم ربط الحكم بالسند: قول الدارقطني:

«حدثنا أبو محمد بن صاعد، حدثنا إبراهيم بن يوسف الكندي الصوفي ـ بالكوفة ـ حدثنا عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن أبي خالد ـ وهو الدالاني ـ عن عمرو بن مرة، عن أبي البُختري، قال: أهلَلْنا هلالَ ذي الحجة قمراً ضخماً، المقلُّ يقول: لليلتين، والمكثر يقول: لثلاثٍ، فلما قدمنا مكة، لقينا ابن عباس، فسألته عن يوم التروية؟ فعدَّ لي من ذلك اليوم، فقلت له: إنا أهللنا قمراً ضخماً، فقال إن النبي ﷺ أمَدَّه إلى رؤيته، **هذا صحيح**»[(١)].

٤ ـ اتفق الإمامان ـ أيضاً ـ في مسألة الكلام على الرجال، إلا أن حظَّ الدارقطني من ذلك أكثرُ وأكبرُ؛ فقد بلغ مجموع الرجال الذين تكلَّم عليهم ابنُ منده في **كتبه كلِّها** ـ مما وقفت عليه[(٢)] ـ (١١٩) مائة وتسعة عشر رجلاً.

بينما اشتمل **كتاب السنن** للدارقطني على نحو من (٥٠٠) خمسمائة حديث[(٣)] فقط، وليس (١٠٠٠) ألف رجل كما قال أحد

= حكمه ربطه الصحة بالسند في ح: (٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٤).
من أمثلة حكمه بالحسن في ح: (٧٨، ٩٦، ١٢١٣، ١٢٢٠، ٢٩٢٠، ٣٣٦٢).

(١) سنن الدارقطني ٣/ ١٢٦ ح(٢٢٠٨)، وينظر بعض الأمثلة لحكمه بالصحة ـ من غير ربط لها بالإسناد في ح: (٢١٤، ١١٤٣، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠).

(٢) سبقت دراسة هذه التراجم، في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٣) وقد اعتمدتُ في إثبات هذا الرقم على الفهرس الذي وضعه محققو السنن ـ في ط. مؤسسة الرسالة ـ ٦/ ٥٩٥، وقد بلغ عدّهم (٣٢٥) فقرةً، وداخل بعض هذه الفقرات جرح أو تعديل لأكثر من رجل، وفي بعضها تكرار لنفس الراوي ـ فترتيبهم إنما بحسب مواضع وروده في نفس السنن ـ لذا قمت بعدها، فظهر لي أن مجموع ما ذكره الدارقطني من أحكام بالجرح والتعديل ـ وفي ضمن ذلك بعض الأحكام التي تتعلق بمسألة الاتصال أو الانقطاع ـ: (٤٤٤) أربعمائة وأربعةٌ وأربعون راوياً على سبيل التقريب، وقد ينقصون قليلاً.
وقد نبّهوا هناك ـ في مقدمة فهرسهم ٦/ ٣٩٥ ـ إلى أنه ورد في الطبعة الهندية كلام في =

Black plate (809,1)

الباحثين[(١)].

٥ ـ من مواطن الاتفاق: تعويلُهما في التصحيح ـ أحياناً ـ على إخراج الشيخين أو أحدهما للحديث، وقد بيّنت أمثلة هذا ـ فيما سبق ـ عند ابن منده[(٢)]، وهو أكثر من أبي الحسن الدارقطني في هذه المسألة؛ إذْ لم أجد في سننه إلا في تسعة مواضعَ فقط، جعل من مسوّغات تصحيحها إخراجَ الشيخين، أو أحدهما لها.

ومِنْ أمثلة ذلك: قولهُ عن حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما في قصة نوم النبي ﷺ عن صلاة الصبح، وفي ضمنها قصة مزادة المرأة المشركة، حيث أخرجه من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن سلْم بن زرير، عن أبي رجاء، عن عمران: «أخرجه البخاري عن أبي الوليد بهذا الإسناد، وأخرجه مسلم عن أحمد بن سعيد الدارمي، عن أبي علي الحنفي، عن سلم بن زرير»[(٣)].

= الجرح والتعديل لم يبثوه في طبعتهم؛ لأنه لم يترجَّح لديهم أنها من كلام الدارقطني، بل هي ملحقة بالنسخة التي كان يملكها الحافظ ابن حجر، واعتمد عليها الناشر للطبعة الهندية.

وعلى فرْض ثبوت هذه الإلحاقات، فهي لا تتجاوز ثلاثين جرحاً وتعديلاً، أو حكماً بالاتصال أو الانقطاع.

فإذا أضفنا هذه الإلحاقات، وهي ـ بالتحديد ـ: (٢٩) تسعةٌ وعشرون قولاً، فسيكون المجموع: (٤٧٣) أربعمائة وثلاثة وسبعين راوياً، أي قريباً من الـ(٥٠٠).

(١) هو: د. عبد الله الرحيلي في كتابه (أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية)، ص(٣٥٧ ـ ٣٥٨)، وسبب هذا الفارق أمران أفصح عنهما الدكتور نفسه:

١ ـ أن الدكتور توسَّع في إثبات التوثيق المجمَل الذي يطلقه الدارقطني على إسنادٍ ما، بقوله: (كلهم ثقات).

٢ ـ أنه أدخل في عدّه كلَّ مَنْ صحَّح، لهم في السنن أو حسّن، بحيث يجعل أمام اسمه عبارة: (صحح حديثه، أو صححه، أو حسّن حديثه).

والاعتراض ـ فيما أرى ـ إنما هو على السبب الثاني؛ إذ هو توسُّعٌ غير مرضي، فدواعي التصحيح، أو التحسين ـ كما هو معلوم ـ لا تتعلق بالإسناد الذي أبرزه المصنف فحسب، بل لذلك أسباب أخرى، والله أعلم.

(٢) ينظر: المطلب الرابع من المبحث الأول في الفصل الأول من الباب الثالث.

(٣) سنن الدارقطني ١/ ٣٦٩ ح(٧٧١)، وهذه الأمثلة التي وقفت عليها محاولاً حصرها، =

Black plate (810,1)

وسبب هذا ظاهر؛ فإن كتاب الدارقطني ـ كما تقدم ـ في الغرائب والضِّعاف والمنكرات، وما يذكره من الأحاديث الصحاح إنما هو لبيان مخالفة ما رُوي في الباب من أحاديث ضِعافٍ.

٦ ـ أنهما اشتركا في مسألة الإكثار من إيراد الطرق للحديث الواحد، رغم التباين بين موضوع كتاب الدارقطني، وبين كتب ابن منده التي غالبُها في العقائد، وهذا من الموافقات الغريبة.

ولست بحاجة لأُمَثِّلَ لصنيع ابن منده في هذا، فالفصل الثاني من الباب الثالث كلُّه أمثلة لهذا.

أما الدارقطني، فيكفي لبيان هذه القضية عنده أن يقف الناظر على أول حديث في سننه ـ وهو حديث القُلَّتين ـ فقد ساق له قُرابةَ خمسين طريقاً[(١)].

ثانياً: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ وإن اتفق الإمامان على استعمال مصطلح الصحيح، والحسن، في حكمهما على الأسانيد، إلا أن الدارقطنيَّ أكثرَ استعمالاً لهذه المصطلحات في كتابه، **وعذرُ** ابن منده بيِّنٌ، فليست أحاديثُ العقائد كأحاديثِ كتابٍ أُلِّفَ لبيان الضِّعاف والغرائب!

٢ ـ لا يكاد الإمام ابن منده أن ينصَّ ـ في كتبه ـ على تضعيف حديثٍ من الأحاديث إلا قليلاً، وربما لجأ إلى الحكم المجمل العام لجملة من الأحاديث والأسانيد[(٢)]، **بخلاف** أبي الحسن الدارقطني، فهو كثيراً ما ينصُّ على الضعف لكن بالتنصيص على ضعف أحد رُواة الإسناد، وذلك في

= ح(١٤٢٦، ٢١٧٣، ٢٧٠٦، ٣٠٣٩، ٣١٢٤، ٣١٢٩، ٣٥٢٤، ٤٤٢٣).

(١) السنن ١/ ٥ ـ ٣٠ ح(١ ـ ٤٤) وفي ثنايا بعض الأحاديث أكثر من طريق، وقريب منه في التوسع حديث الأذنان من الرأس، حيث ذكر له عشرات الطرق، ينظر: ح(٣٢١ ـ ٣٦٠)، وكذلك قصة أذان أبي محذورة (٩٠١ ـ ٩٠٩)، ومن الأمثلة على توسعه: ح(١٦١٠ ـ ١٦١٧، [٢٧٧٠ ـ ٢٧٧٨ + ٢٧٩٦]، ٣٣٢٩ ـ ٣٣٣٣).

(٢) ينظر: المطلب السادس من المبحث الأول في الفصل الأول من الباب الثالث.

Black plate (811,1)

مئات المواضع، تبلغ قرابة (٥٢٠) خمسمائة وعشرين حديثاً[١] ويندر جداً أن يكتفيَ بالنص على استنكار المتن[٢].

٣ ـ أن ابن منده يطلق الحكم العام، أو بالجملة تصحيحاً أو تضعيفاً على بعض المعلَّقات التي يوردها في كتبه، فيقول ـ مثلاً ـ: «وروي عن أبي هريرة **من طرق فيها مقال**؛ منهم: عطاء بن يسار، وسعيد بن المسيب، وأبو سَلَمَة، وعراك بن مالك، ومحمد بن جُبير بن مطعم، وأبو رافع الصائغ»[٣].

أو كقوله: «ورُوي هذا الحديثُ عن علي، وعبد الله، وعُبادة، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، ودغفل بن حنظلة، **مِنْ وجوه لا تثبت**»[٤].

أو كقوله: «ومما يشهد لهذا المعنى ما جاء عن النبي ﷺ، **وثبت عنه بأسانيد صحاح**».

والملحوظ هنا هو أنه يعلِّقُ ولا يورد هذه المعلقات ـ غالباً ـ حتى يتسنَّى للباحث أن يطَّلع على الأسانيد، ومن ثمَّ ينظر في حكم الناقد.

وقد تميّز عنه الدارقطني بأنه، مع ممارسته لهذا الأسلوب في الحكم العام، إلا أنه يبرز أسانيدَ ما يحكم عليه من أحاديثَ، فيقول ـ بعد أن يبرزها ـ: «وكلها صحاح»[٥].

٤ ـ أن ابن منده عوّل كثيراً على التصحيح على شرط الشيخين، أو أصحاب السنن ـ وقد تقدم هذا عنه مفصلاً[٦] ـ، وهذا ما لم أرَه للدارقطني

---

(١) ينظر: أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، ص(٣٠٠).

(٢) لم أقف إلا على موضعين حكم عليهما بنفسه: ح(١٥٠١، ٤٠٠٠)، وقد نقل في ثلاثة مواضعَ استنكارَ بعض الحُفَّاظ لأحاديث من كتابه، وليست من غرض البحث هنا، وهي ـ بكل حال ـ تؤكد ندرة حكمه على الأحاديث بالاستنكار، سواء بنفسه، أو بنقله عن غيره وإقراره له.

(٣) التوحيد ٢/ ١٦ ح(١٥٧)، ويُنظَرُ أمثلةٌ أخرى في كتاب التوحيد، في الأحاديث: (٥٧١)، ومن أمثلته في الإيمان: (٩٣٢)، وفي الرد على الجهمية (٢٩، ٣٢).

(٤) التوحيد ٢/ ١٤٠ ح(٢٩١)، وينظر مثالان آخران في الكتاب نفسه برقم (٩٩، ٥١٢).

(٥) ينظر بعض الأمثلة في سننه، ح(١٠٣، ١٣٢٣، ٢١٦٢).

(٦) ينظر: المطلب الثاني والثالث من المبحث الأول في الفصل الأول من الباب الثالث.

Black plate (812,1)

البتة! وعذره بيِّنٌ، وهو ما أسلفتُه من طبيعة موضوع الكتاب، والله أعلم.

هذا ما ظهر لي من أوجه المقارنة بين منهج ابن منده، وبين منهج الدارقطني في الحكم على الحديث، مؤكداً على ما ذكرته في أول هذا الفصل من ضيق مجال المقارنة، للأسباب التي شرحتها هناك، والله تعالى أعلم.

٥ ـ تقدم من دراسة أحكام الإمام ابن منده على الأحاديث ـ قبولاً وردّاً ـ أنه يمكن عدُّه في جملة مَنْ عندَهم تساهلٌ في الحكم على الأحاديث، وإن كنت لا أرى أنه يوصف بأنه متساهل بإطلاق، لكنه إلى المتساهلين أقربُ منه إلى المتوسطين، بخلاف الإمام أبي الحسن الدارقطني، فإنه معدودٌ في جملة المتوسطين، وهذا ظاهرٌ في النظر في أحكامه، ومقارنتها بأحكام بقية النقاد، والله أعلم[(١)].

❖ ❖ ❖

(١) ينظر: أبو الحسن الدارقطني: (٤٨٣).

Black plate (813,1)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمداً يملأ الأرض والسماوات، ويملأ ما بينهما، ومِلءَ ما يشاء ربُّنا من شيء بعدُ، أما بعد:

فهذا أوان وضع القلم؛ ليستريح قليلاً، بعد تطواف وتَرحال في هذه الرحلة العلمية الشائقة مع هذا الإمام المبارك أبي عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقبل أن أدخل القلم في غِمده، وأُرْجِعَه إلى محبرته، فسأَرْقُم ـ في هذه الخاتمة ـ أَهَمَّ ما في هذا البحث من نتائج، مقسِّماً ذلك قسمين:

القسم الأول: خلاصة آراء الإمام ابن منده في المسائل التي تناولها البحث، مما ظهر لي رأيُه فيه[(١)].

القسم الثاني: أهم التوصيات التي أراها مِمَّا يتصل بعلم ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ خصوصاً، وبعلماء القرن الرابع عموماً.

أما فيما يتصل بالقسم الأول، فيمكن تلخيصُ آرائه في النقاط الآتية، مراعياً في ترتيبها ورودها في البحث[(٢)]:

١ ـ تبيَّن من خلال ترجمة ابن منده ـ في التمهيد ـ المنزلةُ الكبيرة، والمكانة العليّة التي يتبوَّأها هذا الإمام بين أئمة الإسلام، وعلمائه الكبار، من خلال ما يلي:

---

(١) وقد قصدتُ أن أذكر في هذه الخاتمة ـ والتي قد تطول قليلاً ـ **ملخَّصاً عاماً** للرسالة؛ كونها تتحدث عن منهج إمام مكثر، وله آراؤه واختياراتُه في علم الحديث، فإن هذا ـ في نظري ـ ما ينبغي أن يقوم به الباحثون ـ والذين يبحثون في مناهج الأئمة ـ ثم يُخلون خاتمةَ بحوثهم من هذا الملخص الذي أراه مهماً، ولكي يكون معيناً على تصور منهجه، واختياراته، والله الموفق.

(٢) لن أذكر في هذه المقام ما يتصل بمنهجه في كتبه المختلفة التي تمت دراستها، وإنما غرضي أن أذكر آراه في المسائل العلمية المحددة.

Black plate (814,1)

أ ـ كثرة رحلاته، وكثرة شيوخه، وهما في الغالب متلازمان.

ب ـ كثرة تصانيفه.

ج ـ حفاوة أهل العلم بميراث ابن منده العلمي، وسيأتي إيضاحُ هذا بعد قليل.

٢ ـ **جهودُ** ابن منده ـ في علم الحديث بالذات ـ جهودٌ تُضافُ إلى **جهود علماء الحنابلة** في خدمة هذا العلم الشريف.

بل إني أقول ـ وبعد معايشتي لهذا البحث، والتقليب في كثير من تراجم الحنابلة وغيرهم ـ: لم أجدْ أحداً من الحنابلة، بل ولا كثيرٍ من أعلام المدارس العلمية الأخرى، **يُضَارِعُ** ابنَ منده في عنايته وجهوده في هذا العلم الشريف من عصره إلى عصرنا هذا؛ من حيثُ السعةُ في الرحلة، وكثرةُ الشيوخ، والتصنيفُ في هذا العلم، وسعةُ الاطلاع فيه، والله تعالى أعلم.

٣ ـ **كشفَتْ لي دراسة مصنفاتِه في علم الرجال** أنه أوْلى هذا العلمَ عنايةً خاصةً، ظهر ذلك في تصانيفه المستقلة في هذا العلم، والتي سبق دراسةُ أربعةٍ منها بالتفصيل، وهي: «معرفة الصحابة»، و«فتح الباب»، و«أسامي مشايخ الإمام البخاري»، و«جزء في الذب عن عكرمة»، بالإضافة إلى بثِّ علمه في ثنايا كتبه التي لم يصنِّفْها استقلالاً في الرجال.

وقد اتسمتْ مصنفاتُه في هذا العلم بسمات عامة، أُلَخِّصُها فيما يلي[(١)]:

أ ـ ترتيب الأسماء فيها حسب الحروف الهجائية[(٢)]، وهذا في أول الأحرف، أما بعد ذلك، فلا يكاد ينضبط عنده.

ب ـ حرصه على الاستيعاب في الكتاب الذي هو بصدده، جعله يتوسّعُ في شرطِ الكتاب الذي هو بصدده.

---

(١) وهذه السِّمات تتناول الإيجابيات، والسلبيات، وهي ـ بالتأكيد ـ تقل وتكثر حسب حجم الكتاب، وموضعه، وتفاصيل هذه المفردات تُنظر في دراسة كل كتاب على حدة.

(٢) وانخرم هذا في «المعرفة» في حق العشرة المبشرين بالجنة ﷺ، وفيمن اسمه محمد.

Black plate (815,1)

ففي «المعرفة» أدخل كلَّ من أدرك زمان النبي ﷺ ـ وإن لم تثبت رؤيته ـ، حتى عدّ المخضرمين من الصحابة رضي الله عنهم، **وأوسعُ من هذا** كلِّه أنه حاول أن يستوعب أهل القرن الأول.

وفي كتابه «أسامي مشايخ الإمام البخاري» أدخل من ليسوا من شيوخه، فأدخل من روى عنهم بواسطة.

ت ـ **اهتمامه بنسب المترجم**، وتعيينه إن اشتبه بغيره، والإشارة إلى الخلاف ـ إن وقع في ترجمته أو كنيته خلاف ـ وبيانِ بلده الأصلية، وبلده التي نزلها آخراً، وقد يذكر ـ في بعض الأحيان ـ ما يتعلق بولادة الراوي، ووفاته، ومكان موته، وكذلك اهتمامه ببيان صلة القرابة، أو المصاهرة، أو غيرها من أنواع العلاقات بين المترجَمَ وبين أحد الأعلام المشاهير.

وكذلك اهتمامه بنسب **المترجَم العلمي**، بذكر بعض شيوخ المترجَم، وبعض من روى عنه.

ث ـ تنصيصه ـ في بعض الأحيان ـ على مصدره في إثبات المعلومات التي أوردها، وهي تعود إلى أحد مصدرين: كتبٍ من تقدّمه، **وما تلقَّاه** من أفواه شيوخه.

ج ـ قد يذكر ـ على قِلَّةٍ ـ ما يتعلق بجرح الراوي أو تعديله.

ح ـ التزامه بمنهج عام ـ في الجملة ـ في طريقة سياق التراجم في الكتاب الذي يتصدى لتصنيفه، كلٌّ حسب موضوعه.

خ ـ تكاد تتفق كتبه على خلُوِّها من مقدمات تبيّن منهجه في الكتاب الذي صنّفه.

د ـ عنايته بمسألة السماع بين الرواة.

ذ ـ ظهور شخصية ابن منده العلمية في مصنفاته عموماً، وفي مصنفاته في علم الرجال خصوصاً، فهو إمام محقِّقٌ، وليس مجرد ناقل، وهذا أمثلته كثيرةٌ جداً، كما تقدم التمثيلُ لها في ثنايا هذا البحث.

ر ـ عنايته الظاهرة برجال الشيخين: البخاري ومسلم.

Black plate (816,1)

وفيما تقدم ـ في ثنايا البحث ـ من بيان منهجه التفصيلي لكلِّ كتاب، ما يوضح تفاصيل هذه المفردات، وما يبين بعض المزايا لكلِّ مصنّف على حِدَة، وكذلك بعض الملحوظات، والمؤخذات التي لا ينفكُّ عنها كتاب، سوى القرآن الكريم.

٤ ـ **أثبتت هذه الدراسة** أثر ابن منده في علم الرجال، كما أوضحتُ ذلك في الفصل الثاني من الباب الثالث، ومن أهم مظاهر ذلك:

أولاً: استدراكه على من قبله من المصنفين في هذا العلم، وهذا ـ بلا شك ـ له أثرٌ في إثراء البحث العلمي، خاصةً فيمن يقع بين العلماء اختلاف فيه.

ثانياً: نقل الأئمة المصنفين في علم الرجال عن ابن منده، وذكر أحكامه على الرواة.

ثالثاً: عنايته الخاصة برجال الشيخين: البخاري ومسلم.

رابعاً: اهتمامُه الظاهر بالحديث عن طبقات الرواة.

خامساً: عنايته بمسألة السماع بين الرواة، كما أوضحت ذلك بالأمثلة.

سادساً: حكمُه على جَمْعٍ من الرواة ـ جرحاً وتعديلاً ـ بما أدّاه إليه اجتهاده.

٥ ـ **ظهر لي من خلال دراسة أحكامه على الرجال**[(١)] **ما يلي**:

أولاً: أن ابن منده يمكن عدُّه في متوسطي النُّقَّاد، فلا هو بالمتشدد، ولا هو بالمتساهل، وغنيٌّ عن القول أن وصف أيِّ ناقد بالشدة والتساهل أمرٌ أغلبِيٌّ.

ثانياً: أنه لا يخرج عن عبارات الأئمة، حيث لم أجد له لفظةً انفرد بها.

(١) وهم مائة وتسعة راوياً.

Black plate (817,1)

ثالثاً: أنه، وإن اختار عبارةَ أحد الأئمة، فهو اختيارُ ناقد لا ناقل.

رابعاً: أنه اصطلح في باب «الصحابة» على وصف الراوي بالجهالة بوصف خاصٍ، وهو أن الراوي إذا لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحد، فهو مجهول، ولو كان الراوي عنه إماماً مشهوراً كالشعبي، وابن المسيب.

خامساً: ومع كون ابن منده ليس له كتابٌ مستقل في الجرح والتعديل، إلا أن عنايتَه بهذا العلم ظهرت في بقية مصنفاته من خلال كلامه في جملةٍ من الرواة، حيث قاربت التراجم التي وقفت عليها ـ التي عدّل فيها وجرّح ـ قرابة مائة وعشرين ترجمةً.

والظن به لو كان له كتاب مصنَّفٌ في الجرح والتعديل أن يأتي فيه بالفوائد والفرائد التي تناسب مكانتَه العلمية، وحِفْظَه واطلاعه.

٦ ـ **بيّن البحث والتتبُّع لمصنفاته، أنه لم يؤلِّف كتاباً مختصاً بالمصطلح**، إلا أنه شارك بالتصنيف في بعض مسائل المصطلح، في كتابه المطبوع باسم «شروط الأئمة»، وصنّف كتاباً شرح فيه هذا الكتاب.

٧ ـ **أثبتت الدراسة أن لابن منده اختياراتٍ في جملةٍ من أنواع علوم الحديث، ألخصها في الآتي:**

أولاً: في الأنواع المتعلقة بدرجات الأحاديث، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ نوع الصحيح، وخلاصة البحث فيه ما يلي:

١ ـ شدد على أهمية رواية الأخبار الصحيحة والإعراض عن المنكرات، ولكن للأسف أنه لم يطبق ذلك في بعض الأحيان، كما سيأتي.

٢ ـ لم أقف لابن منده على تعريف محدد للحديث الصحيح.

٣ ـ أن ابن منده قد استخدم ـ في حكمه على الأحاديث بالصحة ـ أربعَ وسائلَ:

الوسيلة الأولى: حكاية الإجماع على صحة الحديث.

الوسيلة الثانية: الحكم على الحديث بالصحة، حسب ما أدّاه إليه اجتهاده.

Black plate (818,1)

الوسيلة الثالثة: تصحيح الحديث؛ لكونه على رسم الشيخين، أو أحدهما.

الوسيلة الرابعة: تصحيح الحديث؛ لكونه على رسم أصحاب السنن الثلاث: أبي داود، والترمذي، والنسائي، أو أحدهم.

٤ ـ تبين من دراسة أحكامه التطبيقية أن عنده شيئاً من التساهل في باب التصحيح.

ب ـ نوع الحسن، وخلاصة البحث فيه ما يلي:

١ ـ لم أقف له على تعريف للحديث الحسن على صناعة الحدود.

٢ ـ لم أقف إلا على أربعة أحاديث وصف أسانيدها بالحسن، وحديثين وصفهما بالحُسْنِ من غير تقييد لذلك بالأسانيد، وقد بيّنتُ أنه لا يريد بوصف الحديثين الأخيرين الحسن بالمعنى الاصطلاحي.

٣ ـ أن خُلاصة رأي ابن منده **في شرط أبي داود**: أنه يخرج ما فيه ضعف، وأنه خيرٌ عنده من رأي الرجال.

٤ ـ وخلاصة رأيه في سنن النسائي: أنه صحيح ـ وقد بيّنتُ ضعف هذا الاختيار ـ وأن النسائي كان يخرِّجُ عن كلِّ من لم يُجمَعْ على تركه، وبيّنت ـ بكلام الحفَّاظ المتأخرين ـ أن مراده بذلك إجماعاً خاصاً، وإلا فالنسائي أقوى شرطاً ـ في الرجال ـ من بقية أصحاب السنن.

ج ـ نوع الضعيف، وخلاصة البحث فيه ما يلي:

١ ـ لم أقف له على تعريف للحديث الضعيف، كالأنواع السابقة.

٢ ـ أسباب الرد عنده للأسانيد تنقسم قسمين:

القسم الأول: الزيادة في الإسناد.

القسم الثاني: الزيادة في المتن.

وأنه سلك في الحكم برد الأحاديث ـ من جهة السند ـ مسلكين:

المسلك الأول: الحكم الفردي على إسنادٍ بعينه بالرد، وهذا: إما أن يرده **من غير بيان** وجه الخطأ، وإما أن **يبينه**.

Black plate (819,1)

المسلك الثاني: الحكم الإجمالي، أو العام، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون مَخرَجُ الحديث عن صحابيٍّ واحد، فيحكم على عدة طرق رُوي بها الحديث عنه، بأنها لا تثبُت، وهذا على قسمين: **إما أن يصرح** ببيان وجه الصواب، وهذا قليل عنده، **أو لا يصرح** ببيان وجه الصواب.

الصورة الثانية: أن يكون الحديث مروياً عن عدة من الصحابة ﷺ، فيحكم على جميع تلك الطرق بالرد، من غير بيانٍ للسبب، إلا الاكتفاء بكونها فيها مقالٌ، وهذا على قسمين: **أن يصرح** بذكر أسماء الصحابة الذين رُوِيَ عنهم حديثُ الباب، وإما **أن لا يصرح**.

أما من جهة نقد المتن: فقد تبين أن نقده للمتون ينقسم قسمين: **نقد المتن** كاملاً، وهذا نادر، **ونقد الزيادة** في المتن.

د ـ **نوع الموضوع، وخلاصة البحث فيه**: أن ابن منده لم يطبِّق ما قرَّره من التشديد في النهي عن رواية المنكرات والموضوعات، بل تساهلَ وروى أحاديثَ موضوعةً، ومنكرةً، كما هو ظاهرٌ في بعض كتبه، ونصَّ عليه جَمْعٌ من الحفَّاظ، وقد بيّنتُ ما قد يكون عذراً.

ثانياً: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيثُ اتصالُه وانقطاعُه، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ المسند والمتصل، وخلاصة البحث فيه ما يلي:

١ ـ أن رأي ابن منده في حقيقة المسند قريبٌ جداً من تعريف عصريِّه ـ بل وتلميذه ـ أبي عبد الله الحاكم، والذي يعرِّفه بأنه رواية المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه، لسنٍّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه، إلى أن يصل الإسناد، إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ».

٢ ـ أن ابن منده استعمل مصطلح المتصل بكثرة في كتبه، وربما قرن معه حكماً آخر يفيد ثبوت الخبر الذي أورده.

Black plate (820,1)

٣ ـ تبين لي من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها بالاتصال أن غيرَه خالفه في حكمه عليها بالاتصال؛ لعِلَلٍ أشرت إلى بعضها في موضعها.

ب ـ **المرسل، وخلاصة البحث فيه**: أن ابن منده استعمل مصطلح «المرسل»، مريداً به معنيين:

الأول: فيما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

والثاني: في مطلق الانقطاع.

ت ـ **المُدلّس، وخلاصة البحث فيه**: أنني لم أقف له على وصفٍ صريح بالتدليس لأحدٍ من الرواة، إلا للشيخين: البخاري ومسلم! وقد بيّنتُ في موضع آخر[١] أنَّ وصْفه لهما بذلك لم يوافِقْه عليه أحدٌ من الأئمة الذين سبقوه، ولا الذين لحقوه.

د ـ **المعلّق**، وقد استعمله ابن منده بكثرة، وهو على نوعين: نوعٍ وصله في نفس الكتاب، أو في كتاب آخرَ له، ونوعٍ لم يصلْه مطلقاً، حسب البحث.

وهو يورد هذه المعلقات حيناً في صدر الترجمة، وحيناً بعد حديث الباب.

ثالثاً: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ أقسام التحمل والأداء، وخلاصة آرائه فيه، كما يلي:

١ ـ أن ابن منده يرى أن استعمال عبارة: قال لنا، وقال فلان في الأداء، يلحق الراوي عنده بالمدلسين. ومن أجل هذا حكم على الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ بأنهما مُدَلّسين، وقد بيّنتُ مأخذ ابن منده، ومناقشة قوله بما يؤول إلى أنَّ وصفَه للشيخين بهذا ليس بصحيح.

٢ ـ أنه يرى أن سماع المشتغل بالنسخ أثناء مجلس الحديث **صحيح**،

(١) في الحديث عن الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي، وسيأتي بعد قليل تلخيصها.

Black plate (821,1)

واختار ـ أيضاً ـ أنه يصحُّ السماع إذا كان الشيخ، أو السامع يتحدث، أو كان القارئ خفيفَ القراءة يُفرط في الإسراع، أو كان يُهَيْنِم ـ بحيث يخفي بعض الكلام ـ أو كان السامع بعيداً عن القارئ، وما أشبه ذلك.

وبيّنتُ أنه ينبغي أن يحمل كلام ابن منده في هذه الصورة على من عرَف طرَف الحديث، لا لكل أحد.

٣ ـ أنه يجيز العمل بالإجازة، وتوسَّع في ذلك حتى قَبِلَ الإجازة العامة، وللمجهول.

٤ ـ جواز التعبير بـ(أنا)[1] في الأداء ـ جمعاً، وإفراداً ـ لِمَا سمعه من لفظ الشيخ، ولم يكن يقول: (سمعتُ)، أو (حدثني، أو حدثنا)، وقد تبين أن ابن منده إنما يفعل ذلك في الغالب، لا دائماً.

ب ـ **آداب طالب الحديث**، وقد أُثِرَ عن ابن منده كلمةٌ فسّر بها كلمةً رويت عن أبي عاصم النبيل، وهي قوله: «من استَخَفَّ بالحديث استَخَفَّ به الحديث»، وقد فسّرها ابن منده بقوله: «بطلبه للحجة على الخصم، لا للإيمان به، والعمل بمضمونه».

ت ـ **العلوُّ والنزول**، والمسألة التي أُثِرت عن ابن منده في هذا النوع، هي أنه حدّ العلُوَّ بمرور ثلاثين سنة، وقد وُصِفَ قوله هذا بأن فيه توسعاً.

ث ـ **المشهور، والغريب، والعزيز**، وهذه هي الأنواع الوحيدة التي وجدتُ له فيها تعريفاً يشبه صناعة الحدود، وحاصل آرائه في هذه الأنواع ما يلي:

١ ـ عرّف هذه الأنواع، فقال: «الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ـ مِمَّن يُجْمَعُ حديثهم ـ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث، يسمى: **غريباً**.

(١) أي: أخبرنا.

Black plate (822,1)

فإذا روى عنهم رجلان، وثلاثة ـ واشتركوا في حديث ـ يُسمَّى: **عزيزاً**.

فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً، سُمِّي: **مشهوراً**».

وقد ظهر لي أن هذا أقدمَ تعريف للمشهور، حسب البحث.

٢ ـ أن الغرابة عنده لا ترتفع برواية الضعفاء الحديثَ عن الإمام المشهور الذي يُجمعُ حديثه.

٣ ـ استظهرتُ أن ابن منده لا يريد ـ في تعريفه للغريب ـ حَصْرَ الغريب بما ذكر في تعريفه، بل مرادُه أخصُّ صُور الغرابة.

٤ ـ أن تعريف العزيز ـ بالمعنى الذي ذكره ابن منده ـ لا يوجد له مثالٌ واحدٌ في تطبيق التعريف عليه عسرٌ.

ولذا، فقد ذكرتُ أن تقسيم الحديث قسمين: غريب ومشهور ـ كما جرى عليه عملُ الأئمة الأكابر من واضعي علم هذه الصناعة ـ أصحُّ وأيسر.

ث ـ **المتابعات والشواهد**، وخلاصة رأي ابن منده: جواز إطلاق الشاهد على المتابعة، كما يصحُّ إطلاق المتابعة بالمعنى المشهور عند المتأخرين.

ج ـ **المدرج**، وقد تبين أنه لم يستعمل هذا الاسم صراحةً، وإن كان طبّقه عملياً في عباراته.

رابعاً: الأنواع المتعلقة بصفة مَنْ تقبلُ روايته وتردّ، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ **معرفة الثقات والضعفاء**، وقد ذكرتُ شيئاً من جهود ابن منده في بيان أحوال الرواة.

ب ـ **معرفة ألفاظ الجرح والتعديل**، وقد خلصتْ الدراسة إلى ما يلي:

١ ـ أن ابنَ منده يستعمل عبارات الأئمة الذين سبقوه في الجرح والتعديل، أي إنه لم يتفرَّد بلفظة من الألفاظ لم يُسْبَقْ إليها ـ حسبما وقفت

Black plate (823,1)

عليه ـ وذكرتُ أن أكثر الأئمة الذين تأثر باصطلاحاتهم وأحكامهم هو أبو أحمد الحاكم.

٢ ـ أن مجموع عبارات التعديل التي استخدمها ـ فيما وقفت عليها ـ: عشر عبارات، وهي: (أحد الأئمة، أحد الحفاظ، الحافظ، ثقة، أحد الثقات، لم يخرِّج عنه أحد الشيخين ومحلُّه الصدق، صالح، من أهل المعرفة، أحد المذكورين بعلم الحديث، يُجمَعُ حديثُه). بينما بلغ مجموع عبارات الجرح التي استخدمها ـ فيما وقفت عليه ـ: ستَّ عشرةَ عبارةً، وهي: (مجهول، فيه نظر، ليس بالقوي عندهم، ليس بالمتين عندهم، حديثه ليس بالقائم، حديثه ليس بالمعروف، ضعيف، في حديثه بعض المناكير، متروك، ذاهب الحديث، صاحب مناكيرَ، صاحب غرائب، حدث عن فلان بمناكيرَ، حدث عن فلان بغرائبَ، منكر الحديث، حدث عن فلان بموضوعاتٍ).

٣ ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها في باب التعديل ـ وبعد دراستها ـ يمكن تقسيم هذه الألفاظ على ثلاث مراتب، فصّلتها في موضعها.

بينما مراتب الجرح ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها، وبعد دراستها وتطبيقها على الرواة الذين وصفوا بها ـ يمكن تقسيمها خمسَ مراتب، ذكرتها مفصّلةً في موضعها.

خامساً: الأنواع المتعلقة بطبقات الرواة، وبلدانهم، وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وصلة القرابة بينهم، وفيه اثنا عشر نوعاً:

أ ـ **معرفة الصحابة**، وخلاصة آرائه في هذا النوع فيما يلي:

١ ـ أن ابن منده مع الجمهور في إثبات الصحبة بمجرد الرؤية.

٢ ـ يرى أن مجرد إدراك زمن النبي ﷺ كافٍ في إثبات الصحبة للشخص المخضرم، وقد بيّنتُ ما في قوله هذا من التوسُّع غيرِ المرضيِّ.

٣ ـ اصطلح ابن منده على أن الصحابي إذا لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحد، فهو **مجهول**، ولو كان الراوي عنه إماماً مشهوراً؛ كالشعبي، وابن المسيب.

Black plate (824,1)

ب ـ **معرفة التابعين**، وخلاصة جهوده وآرائه في هذا النوع في أمرين:

١ ـ كان حريصاً في كتابه «المعرفة»، وكتابه «الفتح» على تمييز الصحابي من التابعي، وبيان ما وقع لغيره من أوهام في هذا الباب.

٢ ـ أنه يرى أن المخضرم صحابيٌّ، وأبى ذلك الجمهور، فهو ـ عندهم ـ تابعيٌّ، لا تثبُتُ له أحكام الصحابة.

ت ـ **معرفة الإخوة والأخوات**، وحاصل ما يقال عن جهوده في هذا النوع أنه كان مهتماً ببيان صلة القرابة بين الراوة في كتبه التي صنَّفها في الرجال، كما تقدم.

ث ـ **معرفة المفردات**[(١)]. وحاصل جهوده في هذا النوع: أنه اعتنى بهذا النوع في كتابه «الفتح» بشكل جليٍّ، بحيث إنه إذا انتهى من ذكر كنى الباب الواحد ـ كحرف الألف مثلاً ـ فإنه يُتبع هذا البابَ بذكر الأفراد فيه؛ أي: الذين لا يُعرَفُ غيرُهم بتلك الكنية. وهذا في الغالب؛ إذ قد يذكر تحت هذا الباب أكثر من شخص.

ج ـ **معرفة الأسامي والكنى**، وحاصل جهوده في هذا النوع: التأليف المستقلُّ فيه، المتمثل في كتابه «الفتح»، مَعَ التنبيه عليه في مواضعَ متفرقة من كتبه.

ح ـ **تمييز المهمل**: فقد اعتنى ابنُ منده بتمييز المهملين؛ لِمَا في ذلك من الفوائد المهمة، وقد برز جهدُه بشكل كبير في كتابه «الفتح»، وأما في بقية كتبه فهو قليل.

خ ـ **معرفة ألقاب المحدثين**، وما قيل في تمييز المهمل، يقال هنا أيضاً.

د ـ **معرفة النِّسب التي على خلاف ظاهرها**، حيث اعتنى بهذا النوع، وقد انحصرت جهوده في هذا ـ حسب تتبعي ـ في كتابه فتح الباب.

---

(١) هو انفراد الراوي باسم، أو كنية لا يشاركه فيها أحد.

Black plate (825,1)

ذ ـ **معرفة المبهمات**: وأمثلة هذا في كتبه قليلةٌ، وقد بيّنت مواضِعَها في محلها.

ر ـ **معرفة طبقات الرواة والعلماء**: وأبرزُ كتبه التي تحدث فيها عن هذا النوع: هو كتابه المطبوع باسم «شروط الأئمة»، وله في ذلك إشاراتٌ في كتابه «أسامي مشايخ البخاري».

ز ـ **معرفة تواريخ الرواة**: وله في ذلك مصنّف مستقلٌ، وهو «تاريخ أصبهان»، وأما بقية كتبه ـ التي صنفها في الرجال، وهي: «المعرفة»، و«فتح الباب»، و«أسامي مشايخ البخاري» ـ فإن أدنى مطالعة لها **تُظهرُ** للقارئ مدى عنايته بهذا الأمر.

س ـ **معرفة أوطان الرواة وبلدانهم**: والمُطالع لمصنفات ابن منده، يلحظ لَهَجَه بهذا الأمر، وعنايتَه به في كتبه التي صنفها في الرجال، وهو يعبِّر عن ذلك بعبارات مختلفة، ذكرتُها في موضعها.

سادساً: الأنواع المتعلقة بمتن الحديث، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ **معرفة غريب الحديث**: مع أهمية هذا النوع، إلا أن ظهوره في مصنفات ابن منده لم يكن كثيراً، رغم وجوده في كثير مِنَ المتون التي يرويها، وقد بيّنت عُذْرَ ابن منده في ذلك في موضعه.

ب ـ **معرفة الشاذ، وخلاصة آرائه في هذا النوع، ألخصها فيما يلي**:

١ ـ لم أجد في مصنفات ابن منده موضعاً واحداً نصّ فيه على هذه الكلمة، إلا أنه عبّر عن هذا المصطلح بعبارتين أخريين؛ وهما: التفرُّد، عدم المتابعة.

٢ ـ وقد وجدت ابن منده طبق نوعَيِ الشُّذوذ ـ شذوذ السند والمتن ـ في بعض كتبه.

ت ـ **مختلف الحديث**: وهذا النوع لم أره طبقّه إلا في موضع واحد، وهو حكايته ما وقع من اختلاف في الآثار التي رُويت في التكنِّي بكنية النبي ﷺ، وقد ظهر لي أن اختياره في هذه المسألة هو الأرجحُ، وهو أن

Black plate (826,1)

التكنِّي بأبي القاسم كان ممنوعاً منه في حياة النبي ﷺ، وهو جائز بعد وفاته.

٨ ـ **أثبتت الدراسة أن ابن منده سلك في نقده للمرويات ثمانية مسالك؛ وهي:**

١ ـ حكاية الإجماع على صحة الحديث.

٢ ـ تصحيح الحديث لكونه على شرط الشيخين أو أحدهما.

٣ ـ تصحيح الحديث لكونه على شرط أصحاب السنن أو أحدهم.

٤ ـ الحكم على الحديث بالصحة.

٥ ـ الحكم على الحديث بالحسن.

٦ ـ الحكم على الحديث بالرد.

٧ ـ ما اكتفى فيه بالنقل عن الأئمة.

٨ ـ ما اكتفى فيه بشهرة الإسناد.

٩ ـ **تحصَّل** من تتبُّع منهجه في الاختلاف وأوجه الترجيح ما يلي:

١ ـ كان ابن منده حريصاً كل الحرص على إبراز أوجه الاختلاف في الأحاديث التي يخرِّجها، بل إنه يشير إلى الاختلاف بين الأحاديث التي يورد أسانيدها معلقةً، وهو ـ في طريقة عرضه للطرق بنوعيها: المسندة والمعلقة ـ يميل إلى الإطالة، وبسط الطرق في كثير من الأحيان، وخصوصاً في كتابه «المعرفة».

٢ ـ أنه كان حريصاً على إيضاح أوجه الاختلاف في الطريق التي يسوقها، وهذا البيان له صورتان:

الصورة الأولى: أنه يسوق من الطرق ما يتبين به للقارئ صورة الاختلاف على الراوي.

الصورة الثانية: أنه يسوق ما وقع له من الطرق، ثم يبيِّنُ وجه الاختلاف بصراحة، بحيث ينص على العلة، أو يرجح أحد الوجهين، أو

Black plate (827,1)

يذكر ما وقع في اللفظ من الاختلاف، أو نحو ذلك من العبارات التي تبيِّنُ وقوع الاختلاف في إسناده، من غير حاجة للتأمل، وهذه الصورة ـ في كتبه ـ أكثر من سابقتها.

ومع كثرة ما يورد من الطرق إلا أنه نادراً ما يبين سبب الترجيح بصراحة، وهو ما يُعرف بسبب الترجيح، أو قرائن الترجيح.

٣ ـ فيما يتعلق بالترجيح بين الأوجُه، فلم يخرج منهجُه عن طريقتين:

الطريقة الأولى: سياق الطرق من غير ترجيح بينها، وهذا هو الأكثر عنده، وهذا يبلغ ثلثَي المواضع عنده تقريباً.

الطريقة الثانية: الترجيح بين الأوجُه، وهذا ـ كما تقدم آنفاً ـ في حدود ثلث المواضع، وترجيحه هذا لا يخرج عن أسلوبين: أن يكون ترجيحُه صريحاً، أو غيرَ صريح.

٤ ـ لم يسلك ابن منده قاعدةً واحدةً في ترجيح الأوجه التي تُروى بها الأسانيد ـ كما هو حال كثير من المتأخرين ـ بل هو على نَفَسِ الأئمة الكبار من حيث اعتبار القرائن، والتي بلغت ـ حسب تتبعي ـ خمسَ قرائن:

الأولى: **مخالفة** الجماعة، أو الترجيح بالأكثر.

الثانية: انتقال الراوي من حديث إلى حديث.

الثالثة: التفرد.

الرابعة: سلوك الجادة.

الخامسة: الترجيح بالأحفظ.

٥ ـ أنه كان يورد في باب الاختلاف على الراوي أوجُهاً يرويها المتروكون وأمثالُهم، وأمثال هؤلاء لا يصحُّ أن تُورَدَ مخالفتُهم إلا على جهة بيان أنها لا يلتفت إليها.

١٠ ـ **تحصَّل** من تتبع الأحاديث التي يسوقها: أن أنواع العلل التي تدور عليها هذه الاختلافات ستة أنواع، وهي:

١ ـ تعارض الوصل والإرسال.

Black plate (828,1)

٢ ـ تعارض الرفع والوقف.
٣ ـ التعليل بالانقطاع.
٤ ـ زيادة الثقات في السند والمتن.
٥ ـ الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ: إما الصحابي أو غيره.
٦ ـ الإدراج.

١١ ـ **أوضحتِ الدراسةُ: أن** لابن منده عنايةً بفقه السنة في كتبه من خلال أربعة أمور:

١ ـ تراجمه على الأحاديث، وقد تبيَّن أنه متأثر بطريقة البخاري، وابن خزيمة.
٢ ـ من خلال سياقه للأدلة داخل الباب الواحد.
٣ ـ تعليقاته على الأحاديث.
٤ ـ بيانه لغريب الحديث.

١٢ ـ **أبانت المقارنة التي عقدتُها بين منهج ابن منده، ومنهج ثلاثة من الأئمة في مصنفاتهم عن الآتي:**

أولاً: فيما يتعلق بالموازنة بين منهجه في الرواة ومنهج ابن عدي في كتابه «الكامل»، فقد كشفتِ الموازنة عما يلي:

١ ـ أوجُهُ التشابه العامة بينهما كثيرة؛ أبرزها: **كثرة** التراجم، **ومراعاة** الترتيب الهجائي للتراجم، مع العناية **ببيان النسب** البشري، والعلمي، **وقلة** الاحتفاء بسنة الولادة، أو الوفاة، ونسبة المعلومات إلى مصادرها، **وكونهما** من المعتدلين في باب الجرح والتعديل، **وعدم** الترجمة للنساء، **والإشارة** إلى جملة من أنواع علوم الحديث أثناء التراجم.

٢ ـ أما أوجه الاختلاف العامة؛ فمن أبرزها: أن التراجم عند ابن عدي **طويلةٌ، ولا تكاد** تخلو ترجمةٌ من تراجمه من جرح أو تعديل، **وحرصه** على بيان حال الراوي، وحال الأحاديث التي يوردها في الترجمة، وهذا كلّه غير ظاهر عند ابن منده، بل هو على العكس من ذلك.

Black plate (829,1)

ثانياً: فيما يتعلق بالموازنة بين منهجه في فقه الحديث ومنهج ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»، فقد أوضحتِ الموازنة ما يلي:

أولاً: فيما يتصل بفقه السنة من خلال التراجم:

١ ـ **أوجه التشابه العامة بينهما كثيرة، أبرزها: تصديرُ** أحاديث كلِّ باب بتراجم خاصة، **وطويلة، وتأثرهما** بطريقة من قبلهما مِمَّن لهم عناية بالتراجم، **مع التعليق** الطويل على بعض المسائل التي وقع فيها النزاع بين أهل القبلة، أو بين أهل السنة أنفسهم، **مع كثرة الاستدلال بالنصوص** للمسألة المناقَشة، **وتكرار** الأحاديث تحت الترجمة الواحدة، مما طوّل كتابيهما.

٢ ـ **أما أوجه الاختلاف العامة؛ فمن أبرزها:** أن ابن منده كان **يُكْثرُ** مِنْ سرد الأحاديث ولو كانت طويلةً، بخلاف ابن خزيمة، فهو ـ وإن كرر الحديث ـ فإنه يقتصر على موضع الشاهد. وتميز ابن منده بهدوء العبارة مع المخالف ـ مع الحرص على قوة الاستدلال ـ بخلاف ابن خزيمة، فإنه كان شديداً على المخالف، حتى ولو كانت القضيةُ من القضايا التي اختلف فيها السلف.

ومما تميّز به ابن خزيمة: ظهور مقدرته الأصولية التي استفاد منها في نُصرة ما يراه حقاً، ولم يكن هذا ظاهراً عند ابن منده.

ثانياً: فيما يتصل بفقه الحديث من خلال سياقه للأدلة:

١ ـ **فيما يتعلق بأبرز أوجه التشابه العامة بينهما؛ فهي:**

عدمُ وضوح منهجهما في سياق الأدلة داخل الباب الواحد، **مع حرصهما** على البداءة بالحديث الأقرب إلى مطابقة الترجمة ـ غالباً ـ، **واتفاقهما** على كثرة الاستدلال لِمَا تدلُّ عليه الترجمة.

٢ ـ **وأما أوجه الاختلاف العامة، فمن أبرزها: إعادةُ** ابن منده للحديث برمته ـ كما تقدم ـ بخلاف ابن خزيمة، فهو يقتصر على موضع الشاهد عند الإعادة، **مع تميُّز** ابن خزيمة بكثرة التعليقات على الأحاديث التي يوردها.

Black plate (830,1)

ثالثاً: فيما يتصل بفقه الحديث من خلال تعليقاته على الأحاديث:

١ ـ **فيما يتعلق بأبرز أوجه التشابه العامة بينهما؛ فهي**: وضوحُ عباراتيهما في التعليق، وحرصهما على ترجيح ما يورداته من معانٍ، رغم قلَّتها.

٢ ـ **وأما أوجه الاختلاف العامة، فمن أبرزها**: **جنوحُ** ابن خزيمة إلى التطويل في التعليق بخلاف ابن منده، الذي يميل إلى التوسط، **مع جزالة** عبارة ابن خزيمة، بخلاف ابن منده، **وتعويله** كثيراً على **لغة العرب، وعلم الأصول** ـ كما سبق ـ مِمَّا كان له أثرٌ كبير على ظهور علم **مختلف الحديث** في كتبه.

رابعاً: فيما يتصل ببيان الغريب:

١ ـ **فيما يتعلق بأبرز أوجه التشابه العامة بينهما، فهي**: **قلة** تفسيرهما للغريب، وإن كان حظُّ ابن خزيمة منه أكثرَ.

٢ ـ **وأما أوجه الاختلاف العامة، فمن أبرزها**: **ميلُ** ابن خزيمة إلى التطويل في بيان الغريب، حتى لكأنه يشرح المتن شرحاً، مع ـ ما تقدم التنبيه عليه قريباً ـ من عناية ابن خزيمة باللغة، الأمر الذي أكسب تعليقاتِه قوةً وجزالةً، وقدرةً على إزالة الإشكالات التي تتصل بالألفاظ، وهو ما يُسمَّى عند العلماء بـ«مشكل الحديث»، وهو أعمُّ من الغريب، كما بيّنته في موضعه.

أولاً: فيما يتعلق بالموازنة بين منهجه في الحكم على الأحاديث، ومنهج الدارقطني في سننه، فقد كشفتِ الموازنة عما يلي:

١ ـ فمن أظهر صور التشابه العامة بينهما: **اشتراكهما** في قلة الحكم على الأحاديث ـ قبولاً ورداً ـ عطفاً على كثرة ما روياه من أحاديث، **وإكثارهما** ـ رغم تفاوت موضوع كتابيهما ـ من إيراد الطرق موصولةً ومعلقةً، مع اتفاقهما في استعمال المصطلحات المعروفة في الحكم على الحديث ـ قبولاً ورداً ـ على قلة ذلك عند ابن منده، وكذلك **التعويل** على **إخراج**[(١)] الشيخين للحديث، **واشتراكهما** ـ على تفاوُتٍ بينهما ـ في الحكم على الرجال، واستخدام الحكم

(١) أما التصحيح على شرطهما، فهذا أمرٌ آخر كما سيأتي بعد قليل.

Black plate (831,1)

الجماعي على الأسانيد، بيد أن ابن الدارقطني يحرص على إبراز الأسانيد التي يحكم عليها بالجملة، بخلاف ابن منده، فالغالب أنه يعلِّقُها.

٢ ـ وأما أبرزُ أوجه الاختلاف العامة؛ فهي: أن ابنَ منده لا يكاد ينصُّ على تضعيف حديثٍ ما إلا قليلاً، **بخلاف الدارقطني**، الذي كان يعبِّر عن التضعيف، لكن عن طريق تضعيف رواة الإسناد.

كما أن من أبرز مظاهر الاختلاف بينهما، أن **ابن منده** يصحِّحُ الأسانيد على **شرط الشيخين، وأصحاب السنن**، بخلاف الإمام الدارقطني، فلم يستعمِلْه في كتابه السنن؛ لسبب بيّنتُه في موضعه.

وخاتمة أوجه الاختلاف: أن ابن منده يمكن عدُّه في جملة المتساهلين في التصحيح، بخلاف الدارقطني؛ فإنه معدودٌ في المتوسطين، والله أعلم.

أما فيما يتصل بالقسم الثاني من الخاتمة ـ وهو بعض التوصيات التي أراها مهمةً، مما يتصل بعلْم ابن منده : خصوصاً، وبعلماء القرن الرابع عموماً ـ فإنني ألخِّصُها فيما يلَي:

١ ـ أن الحركة العلمية، وجهود العلماء في هذا القرن ـ فيما أحسب ـ لم تلْقَ العناية التي تستحقُّها من قبل الباحثين!

صحيحٌ أن عصر التدوين الزاهر كان القرنَ الثالث، إلا أن جهود علماء القرن الرابع، كان لها أثرها في إثراء حركة التصنيف[(١)]، بل وفي حفظ بعض ما فقدناه من تراث من سبقهم من علماء القرن الثالث، وهذا يكفي للتشجيع على النشاط للاهتمام بتراث علماء هذا القرن.

٢ ـ ولكي لا تتبعثر الجهود، ولا تتكرر، وتنفق الأوقات في غير طائل ـ بخصوص تراث علماء القرن الرابع ـ، فإنني اقترح أن تضطلع بعض الأقسام العلمية، أو مراكز الدراسات التي تعنى بعلوم الشريعة إلى تكوين لجان علمية من الباحثين المتخصصين؛ لجمع ما بُذل من جهود علمية من باحثي السنة في هذا العصر؛ ومحاولة الخروج بتصوُّرٍ جيد في أمرين مهمين:

(١) سبق أن تكلمت بالتفصيل ـ في التمهيد ـ عن مراحل التدوين في السُّنَّة إلى نهاية القرن الرابع.

Black plate (832,1)

الأول: في الخدمات التي توجهت لخدمة علوم هذا القرن: تأليفاً، أو تحقيقاً كما فُعِلَ بكثيرٍ من كتب ابن حبان، وابن منده، والحاكم، وغيرِهما من علماء القرن الرابع.

الثاني: محاولة تلمُّس الثغرات التي بقيت ولم تُسَدَّ، ومن أبرز هذه الثغرات ـ فيما أرى ـ اثنتان:

الأولى: تراجم أعلام ذلك القرن، فلقد لقيت ـ والله ـ الألاقي وأنا أبحث وأفتش في تراجم شيوخ ابن منده.

الثانية: نشر ما لم يُنشرْ من تراث أولئك الأعلام، خصوصاً تلك الكتب التي عُرف مصنفوها بالعلم والإمامة في هذا الباب، بدلاً من الانشغال بتحقيق أجزاء صغيرة، غيرها أولى وأهم منها[(١)].

٣ ـ أظهرت الدراسة أن في كتب ابن منده أنواعاً من البحوث يمكن أن تسجل فيها رسائل علمية، ومن هذه الموضوعات التي أنا متأكد من وجود المادة العلمية لها:

الأول: الأحاديث التي ذكر فيها ابن منده اختلافاً في كتبه الأربعة: «المعرفة»، و«الإيمان»، و«التوحيد»، و«الرد على الجهمية»، دراسة معللة [للدكتوراه].

الثاني: الأحاديث التي حكم عليها ابن منده بالقبول والرد [للماجستير].

وبعد: فهذا ما تيسر تحريرُه، وجاد به العقل المكدود، ومنّ به الرحيم الودود، فله الحمدُ أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، لا أحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وإمامنا،
وسيدنا محمد بن عبد الله،
وعلى آله وصحبه أجمعين،
والحمد لله رب العالمين

(١) وهذا لا يفهم منه التقليلُ من أهمية نشر مثل تلك الأجزاء، لكن ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].

Black plate (833,1)

الفهـــارس

* فهرس الفوائد.
* فهرس المصادر والمراجع.
* فهرس الموضوعات.

Black plate (834,1)

Black plate (835,1)

فهرس الفوائد العلمية الواردة في البحث[١]

الفائدة	الصفحة
ـ أسباب ندرة التدوين في القرن الأول	٢٣
ـ كان لأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ الأثر الكبير في تدوين السنة في القرن الثاني	٢٥
ـ لماذا ألف البخاري كتابه الصحيح؟	٢٩
ـ كتب الردود على أهل البدع من مظاهر تطور التدوين في القرن الثالث الهجري	٢٩
ـ المستخرجات، والتصنيف في المصطلح استقلالاً أبرز مظاهر تطور تدوين السنة في القرن الرابع	٣١
ـ أدرك ابن منده ثمانية من الخلفاء العباسيين	٣٥
ـ أول سنة أُخِذَ فيها المكس من الحُجَّاج	٣٧
ـ حقيقة الفاطميين، وما أحدثوه من بدع	٣٧
ـ الحج تعطل سنة ٣١٧هـ فلم يوقف بعرفة! بسبب القرامطة	٣٧
ـ معنى كلمة: «دست الخلافة».	٣٨
ـ قَتْلُ من يحب أبا بكر وعمر زمان حكم العبيديين	٣٩
ـ بلغ الضعف مداه في الدولة العباسية ـ في تلك الحقبة ـ إلى أن تجلس المرأة للنظر في المظالم بدلاً من الخليفة، وتنظر في القصص كل جمعة، بحضرة القضاة، وكانت تبرز التواقيع وعليها خطها	٤٠
ـ حِرْصُ بعض الأمراء على جمع الكتب	٤١
ـ ضبط أسماء ثلاثة غريبة في نسب أبي عبد الله ابن منده، وهي: (منده)، (سنده)، (أستندار)	٤٤

(١) (ش): يرمز إلى أن الحديث في الحاشية.

Black plate (836,1)

الفائدة | الصفحة

- من هو «المحدث، ابن المحدث، ابن المحدث، ابن المحدث، ابن المحدث، ابن المحدث»؟ ٤٦، ٥١
- قول ابن حجر: قلّ أن يجتمع الحظ لامرئٍ في نسله وتصانيفه معاً ٤٨
- جميع أولاد أبي عبد الله ابن منده لم يولدوا إلا في عشر الثمانين! ٤٩
- كلمة أبي بكر اللفتواني: بيت ابن منده بدئ بيحيى وختم بيحيى ٥١
- حدّث ابن منده عن أحد شيوخه في ثلاث مدن متباعدة! ٥٧
- مكث ابن منده في رحلاته أربعين سنة! ٥٨
- القول بأن أبا نعيم أشعري غير دقيق! وأبعد منه وصفه بالتشيع ٦٩
- معنى قولهم ـ في المثل ـ: أبغض من الناقة الجرباء ذات الهناء! ٧١
- أول من قال: هل اللفظ بالقرآن مخلوقة أم لا! ٦٦
- كلام الذهبي عن وقوع أبي نعيم في ابن منده والعكس! ٧٧
- موافقة الإمام مسلم للبخاري في مسألة اللفظ ٧٩
- آل ابن منده من الحنابلة ٨٠
- لابن منده أربعة شيوخ كَتَبَ عن كل واحدٍ منهم ألف جزء! ٨٠
- مِن شدة تَعلُّقِ الإمام محمد بن يعقوب الأصم بالحديث ـ وقد كان مؤذناً فبدلاً من أن يؤذن قال: حدثنا! ٨٢
- قصة تدل على كثرة تصانيف ابن منده ٨٤
- كثرة الكتب التي يمتلكها ابن منده ٨٤
- سبب إضافة جملة: (على الاتفاق والتفرد) في بعض كتب ابن منده ٨٧
- تصنيف ابن منده لكتاب الإيمان قبل تصنيفه لكتاب التوحيد ٨٧
- كتابان نسبا إلى ابن منده غلطاً ٩٥
- قصة تدل على حسن خاتمة ابن منده ٩٧
- هل الإمام البخاري هو أول من صنف في الصحابة؟ ١٠٤
- ما وُجِدَ من كتاب المعرفة لا يمثل إلا أقل من خُمُسَ المطبوع ١٠٩
- المخضرمون، وكلٌّ من رأى النبي ﷺ ولو كان قبل البعثة هم عند ابن منده من الصحابة ١١٠
- من عادة ابن منده أنه إذا لم يعرف اسم أبيه فإنه يجعل له من اسم صاحب الترجمة كنيته ١١٥

Black plate (837,1)

الفائدة — الصفحة

- ابن الأثير، وابن حجر من أعظم من أنصف ابن منده ممن جاء بعده من المصنفين الذين انتقدوه في كتابه «المعرفة» ١٢٥، ١٣١
- من تواضع ابن الأثير وتأدبه مع الأئمة السابقين ١٢٨، ١٣٠
- رأي الذهبي في حديث: «لأَنْ يرائي بالخير خيرٌ من أن يرائي بالشر» ١٣٢
- انتقاد ابن منده وأبي نعيم التوسع في إيراد الأحاديث المعللة في كتابيهما في الصحابة ١٣١
- الاسم الصحيح لكتاب ابن منده «فتح الباب» هو: الأسامي والكنى ١٣٥
- استدراك على الاسم الذي طبع به كتاب ابن منده في أسماء شيوخ البخاري، وبيان الاسم الصحيح ١٦٠
- مثال لمن تغيرت كناهم ١٤٥
- أبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم من تلاميذ ابن منده
- هل ميراث النبي ﷺ خاص بالعلم؟. ١٨٧
- أكثر شيوخ ابن منده الذين صرّح بالنقل عنهم في علم الرجال شيخه أبو سعيد بن يونس صاحب «تاريخ مصر» ١٩٠
- الصحابي إذا لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٍ، فإنه مجهول عند ابن منده، ولو كان الراوي عنه مشهوراً ٢٢٣
- أبو أحمد الحاكم هو أكثر الأئمة الذين تأثر ابن منده باصطلاحاتهم في الجرح والتعديل ٢٢٥
- بشهادة ابن حجر: أجمع كتب الطبقات كتاب ابن سعد ٢٣٤
- رجل ادعى الصحبة في القرن السابع، وتعليق الذهبي على دعواه! ٢٣٥
- ما الحديث الذي قال عنه شعبة ـ بعد تتبع شديد وطويل وأسفار ـ: (لو صح الحديث كان أحب إليَّ من أهلي ومالي؟!) ٢٤٠
- سلك ابن منده في حكمه على الرواة طريقتين: مجملة، وفردية ٢٦٣
- نموذج لأخطاء بعض المعاصرين في تخطئتهم للأئمة بناء على محاكمتهم على بعض الاصطلاحات المختلف فيها. ٢٨١
- المزي له اصطلاح خاص في «تهذيبه» في مصطلح «التعليق» ٢٨١
- عبد الرحمن بن أنعم الأفريقي أول مولود في الإسلام بأفريقيا ٢٨٧

Black plate (838,1)

الفائدة | الصفحة

- قصة طريفة حكي فيها المثل المشهور: (إنك بعد في العزاز فقم) بين الزهري وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ٣١٩
- سبب تكنية أبي زرعة الرازي بهذه الكنية ٣٢٠
- نموذج لخلط بعض أكابر المحدثين بين التراجم المتشابهة ٣٤٠
- راوٍ قال عنه الذهبي: لا يخفى حاله على العميان! ٣٣٦
- قال أبو العرب: من لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة ٣٣٧
- قال ابن معين: كل من شتم الصحابة فهو دجال لا يكتب عنه ٣٣٨
- من أسباب ضعف انتشار حديث الراوي انزواؤه ٣٨٩
- قول الخطيب ـ عن ابن منده وأبي نعيم ـ: لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات، ساكتين عنها! ٤٥٠
- تناقض كلام ابن منده في التحذير من رواية المنكرات والموضوعات مع روايته لها في كتبه والسكوت عنها! ٤٥٠
- ابن منده ممن يستعمل المرسل بمعنى المنقطع ٤٧٠
- ابن منده لم يصف بالتدليس إلا البخاري ومسلماً!! ٤٧٣
- ترك البخاري عشرة آلاف حديثٍ لرجل، له فيه نظر! ٤٩٥
- تأسف الحافظ الذهبي على توسع شيخه المزي في بعض صور الإجازة والسماع ٤٩٧
- معنى: يكفيك من السماع شمه! ٤٩٧
- من أبرز مآخذ المانعين للإجازة العامة: القياس على القول بمنع الوقف للمجهول ٥٠٤
- حديث تتابع أهل الاصطلاح على عزوه إلى طبقات ابن سعد، هو في مسند الإمام أحمد ٥٠٧
- الكلمة الوحيدة التي نقلت عن ابن منده في آداب طالب الحديث ٥١١
- العلو عند ابن منده يحصل بمرور ثلاثين سنة على التحديث ٥١٥
- أقدم تعريف للغريب والعزيز والمشهور هو المنقول عن ابن منده ٥١٦
- ابن منده لا يعتبر رواية الضعفاء للحديث تنقض وصف إسناده بالتفرد ٥٢٣
- تطبيق مصطلح العزيز عسرٌ جداً، كما أنه تقسيم لا يعرف عن أئمة الحديث المتقدمين ٥٢٧

Black plate (839,1)

الفائدة	الصفحة
- ابن منده يطلق الشاهد على المتابعة والعكس	٥٣٠
- ابن منده لم يستعمل المدرج بلفظه بل عبّر عنه بمعناه	٥٣٣
- تعقب على ابن العربي في نقله تعريفاً شاذاً للتابعين	٥٥٠
- الإمام الشافعي في كتابه «اختلاف الحديث» اقتصر على الأحاديث التي بينها تعارض في الظاهر فقط، ولم يدخل في كتابه كل ما أشكل من الأحاديث	
- لم يسبق أحدٌ ابن منده في حكاية الإجماع على صحة الأحاديث	٥٩١
- مراد ابن منده بحكاية الإجماع هو تحقق شروط صحة الحديث التي اتفق عليها أهل الحديث	٥٩٢
- مثال لحكاية ابن منده الإجماع على صحة حديث مع أنه ليس في الصحيحين ولا في أحدهما!	٥٩٣
- لا يصح الحكم على إسنادٍ ما بأنه على شرط الشيخين، أو أحدهما إذا تطرق إليه الخلل من أحد ستة أوجه!.	٦٠١
- إذا كان الحديث أصلاً في الباب ولم يخرجه الشيخان أو أحدهما، فهو أمارةٌ على ضعفه	٦٠٢
- تحامل الذهبي على ابن منده حينما وصفه بالانحراف والحرفشة عندما يتكلم أو يبوب على الأحاديث	٦٣٣
- وهم الخطيب في نسبته بعض الأقوال إلى المحدثين في الترجيح بين الأوجه المتعارضة، واعتراض الحفاظ المتأخرين على كلامه	٦٥٦
- ليس للأئمة طريقة واحدة في حكمهم على الأوجه المختلفة، بل هم يرجحون حسب القرائن	٦٤٧
- ابن منده يسوق أوجهاً في الاختلاف رواتها متروكون	٦٥١
- ابن منده يحكم بوهم وقع في وجهٍ أخرجه مسلم في صحيحه	٦٦٤
- ابن منده لا يلتزم قاعدةً معينة في الترجيح بين الأوجه المختلفة، بل هو على طريقة الأئمة، فيراعي القرائن، والعلل	٦٥٩
- لماذا ترك ابن منده أكثر الطرق التي يسوقها غُفْلاً من الترجيح وتعليل الترجيح؟	٦٨٥
- من القرائن التي اعتمدها ابن منده في الترجيح بين الأوجه خمسٌ	٦٨٦
- معنى التعليل بسلوك الجادة عند الأئمة، مع بعض الأمثلة له	٦٨٩

Black plate (840,1)

الفائدة	الصفحة
- من فوائد التراجم التي يضعها المصنفون في السنة	٦٩٧
- ابن منده متأثر بطريقة البخاري في التبويب في بعض الصور	٧٧٦
- أوجه تأثر ابن منده بطريقة الإمام ابن خزيمة في تبويبه في بعض الصور	٧٧٧
- تعليقات ابن منده على الأحاديث قليلة عطفاً على كثرة ما روى	٧٩٠

Black plate (841,1)

فهرس المصادر والمراجع[١]

* أولاً: فهرس المصادر والمراجع المطبوعة:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ ابن حجر العسقلاني، مصنفاته دراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابة، لشاكر محمود عبد المنعم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرسالة، بيروت.

٣ ـ ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، للدكتور زهير عثمان علي نور، الأولى، ١٤١٨هـ، الرشد، الرياض.

٤ ـ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ت: د. سعدي الهاشمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

٥ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، ت: عادل سعد والسيد محمود، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٦ ـ إتحاف المهرة، بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر، ت: مجموعة محققين، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة بالمدينة النبوية.

٧ ـ إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، للعلائي، ت: د. مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الأولى، ١٤٢٥هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٨ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، ت: د. عواد المعتق، الأولى، ١٤٠٨هـ، وباقي البيانات لا توجد.

٩ ـ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، ت: علي الهندي، الثانية، ١٤٠٩هـ، المكتبة السلفية، القاهرة.

١٠ ـ أحوال الرجال، للجوزجاني، ت: صبحي السامرائي، الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(١) هذا الفهرس مرتب ترتيباً هجائياً مع الأخذ بعين الاعتبار أن (ال) التعريف معتبرة فيه.

Black plate (842,1)

١١ ـ **أخبار الآحاد في الحديث النبوي، حجيتها، مفادها، العمل بموجبها**، لعبد الله ابن جبرين، ١٤١٦هـ، دار عالم الفوائد، مكة.

١٢ ـ **أخبار القرامطة في الأحساء، الشام، العراق، اليمن**، للدكتور سهيل زكار، الثانية، ١٤١٠هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

١٣ ـ **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثة**، لمحمد بن إسحاق الفاكهي، ت: د. عبد الملك ابن دهيش، الثانية، ١٤١٤هـ، دار خضر، بيروت.

١٤ ـ **اختصار علوم الحديث**، لابن كثير، ت: علي حسن عبد الحميد، الأولى ١٤١٥هـ، دار العاصمة، الرياض.

١٥ ـ **اختلاف الحديث**، للإمام الشافعي، ت: عامر أحمد حيدر، الثانية ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٦ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، للألباني، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

١٧ ـ **أساس البلاغة**، للزمخشري، ١٣٩٩هـ، دار الفكر، بيروت.

١٨ ـ **أسامي مشايخ الإمام البخاري**، لابن منده، ت: نظر الفاريابي، الأولى، ١٤١٢هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

١٩ ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**، لابن عدي، ت: بدر العماش، الأولى، ١٤١٥هـ، دار البخاري، المدينة، بريدة.

٢٠ ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**، لابن عدي، ت: د. عامر حسن صبري، الأولى، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢١ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لابن الأثير، خليل شيحا، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٢ ـ **إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر (شرح ألفية السيوطي)**، لمحمد بن علي بن آدم الأثيوبي، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٢٣ ـ **أطراف الغرائب والأفراد**، للدارقطني، بترتيب ابن طاهر المقدسي، ت: محمود نصار، والسيد يوسف، الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤ ـ **أطراف مسند الإمام أحمد**، لابن حجر، ت: د. زهير بن ناصر الناصر، الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن كثير، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق.

Black plate (843,1)

٢٥ ـ **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، لابن القيم، ت: محمد حامد الفقي، الثانية، ١٣٩٥، دار المعرفة، بيروت.

٢٦ ـ **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: د. يحيى إسماعيل، الأولى، ١٤٢٢هـ، مكتبة الوفاء (المنصورة ـ مصر)، ومكتبة الرشد (الرياض).

٢٧ ـ **إكمال تهذيب الكمال**، لمغلطاي، ت: عادل محمد، وأسامة إبرهيم، الأولى، ١٤٢٢هـ، مكتبة الفاروق، مصر.

٢٨ ـ **الأباطيل والمناكير**، للجوزقاني، ت: عبد الرحمن الفريوائي، الثالثة، ١٤١٥هـ، الصميعي، الرياض.

٢٩ ـ **الاتصال والانقطاع**، للدكتور إبرهيم بن عبد الله اللاحم، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٠ ـ **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم، ت: د. باسم الجوابرة، الأولى، ١٤١١هـ، دار الراية، الرياض.

٣١ ـ **الأحاديث المختارة**، لضياء الدين المقدسي، ت: عبد الملك بن دهيش، الأولى ١٤١٠هـ، دار خضر، بيروت.

٣٢ ـ **الأحكام الوسطى**، لعبد الحق الإشبيلي، ت: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، ١٤١٦هـ، الرشد، الرياض.

٣٣ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لابن حزم، الأولى، ١٤١٤هـ، دار الحديث، القاهرة.

٣٤ ـ **الأدب**، لابن أبي شيبة، ت: د. محمد رضا القهوجي، الأولى، ١٤٢٠هـ، دار البشائر، بيروت.

٣٥ ـ **الأدب المفرد**، للإمام البخاري، ت: كمال الحوت، الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب.

٣٦ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى الخليلي القزويني، ت: د. محمد سعيد إدريس، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، الرشد، بيروت.

٣٧ ـ **الأسامي والكنى**، لأبي أحمد الحاكم، ت: د. يوسف الدخيل، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٣٨ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، ت: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الجيل، بيروت.

٣٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت.

Black plate (844,1)

٤٠ ـ **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، لخير الدين الزركلي، الطبعة العاشرة، ١٤١٣هـ، دار العلم للملاين، بيروت.

٤١ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح**، لابن دقيق العيد، ت: عامر حسن صبري، الأولى، ١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية.

٤٢ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لابن ماكولا، ت: عبد الرحمن المعلمي، الثانية، ١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٤٣ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، للسيوطي، ت: صلاح عويضة، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤ ـ **الإلزامات والتتبع**، للدارقطني، ت: مقبل الوادعي.

٤٥ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض، ت: السيد أحمد صقر، الثانية، توزيع مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٦ ـ **الأمالي المطلقة**، لابن حجر، ت: حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٧ ـ **الأمالي في لغة العرب**، لأبي علي القالي، ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٨ ـ **الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح**، لعبد العزيز الكبيسي، الأولى، ١٤٢٢هـ، دار ابن حزم، بيروت.

٤٩ ـ **الإمام أبو الحسن الدارقطني، وآثاره العلمية**، للدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الأولى، ١٤٢١هـ، دار الأندلس الخضراء، جدة.

٥٠ ـ **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، لابن دقيق العيد، ت: د. سعد الحميد الأولى، ١٤٢٠هـ، دار المحقق، الرياض.

٥١ ـ **الإمتاع بالأربعين المتباينة بالسماع**، لابن حجر، ت: محمد حسن الشافعي، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢ ـ **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم التميمي السمعاني، ت: عبد الله عمر البارودي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، المؤيد، الرياض.

٥٣ ـ **الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف**، للصنعاني، ت: د. عبد الرزاق البدر، الأولى، ١٤١٨هـ، دار ابن عفان، الخُبَر.

Black plate (845,1)

٥٤ ـ **الآيات البينات في عدم سماع الأموات**، لعلامة العراق الألوسي، ت: الألباني، الثانية، ١٣٩٩هـ.
٥٥ ـ **الإيمان**، لابن منده، ت: د. علي فقيهي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
٥٦ ـ **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي**، ت: أنيس الأندونوسي، الأولى، ١٤٢٠هـ، دار الغرباء، المدينة.
٥٧ ـ **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**، لأبي بكر البزار، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٥٨ ـ **البداية والنهاية**، لابن كثير، ت: د. عبد الله التركي، الأولى، ١٤١٧هـ، دار هجر، القاهرة.
٥٩ ـ **التاريخ**، لابن معين برواية الدوري، ت: د. أحمد محمد نور سيف، الأولى ١٣٩٩هـ، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
٦٠ ـ **التاريخ الإسلامي العام**، لعلي إبرهيم حسن، نشر مكتبة النهضة المصرية، الثالثة، عام ١٩٦٣م.
٦١ ـ **التاريخ الأوسط**، للإمام البخاري، ت:، محمد بن إبرهيم اللحيدان، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الصميعي، الرياض.
٦٢ ـ **التاريخ الكبير**، للإمام البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٣ ـ **التبصرة والتذكرة**، لزكريا بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٤ ـ **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث «ألفية العراقي»**، ت: العربي الدائز الفرياطي، الأولى، ١٤١٦هـ، نشر دار المنهاج، الرياض.
٦٥ ـ **التبيين لأسماء المدلسين**، لسبط ابن العجمي، ت: محمد الموصلي، الأولى ١٤١٤هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
٦٦ ـ **التحبير في المعجم الكبير**، لأبي سعد السمعاني، ت: منيرة ناجي سالم، توزيع دار الأندلس، جدة.
٦٧ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، للرافعي، ت: عزيز الله العطاري، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٨ ـ **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، للمنذري، ت: مصطفى عمارة ١٤٠٧هـ، دار الريان، دار الحديث، القاهرة.
٦٩ ـ **التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية**، لعبد اللطيف بن عبد الله عزيز البرزنجي، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٠ ـ **التقريب والتيسير لسنن البشير النذير**، للنووي، مطبوع مع تدريب الراوي، للسيوطي، ت: نظر الفاريابي، الثانية، ١٤١٥هـ، الكوثر، الرياض.

Black plate (846,1)

٧١ ـ **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، للحافظ ابن نقطة، ت: كمال الحوت الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٢ ـ **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح**، للعراقي، الثانية ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية.
٧٣ ـ **التكملة لكتاب الصلة**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، ت: عبد السلام الهراس، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، دار الفكر للطباعة، لبنان.
٧٤ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لابن عبد البر، ت: مصطفى العلوي، ومحمد الكري، ١٣٨٧هـ توزيع مكتبة الأوس.
٧٥ ـ **التمييز**، للإمام مسلم (مطبوع مع كتاب منهج النقد عند المحدثين)، ت: محمد بن مصطفى الأعظمي، الثالثة ١٤١٠هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.
٧٦ ـ **التنبيهات السنية على الهفوات العقدية في بعض الكتب العلمية**، لمحمد الخُميِّس، الأولى، ١٤١٨هـ، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الكويت، الجهراء.
٧٧ ـ **التوحيد وإثبات صفات الرب** ﷻ، للإمام ابن خزيمة، ت: د. عبد العزيز الشهوان، الخامسة، ١٤١٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٧٨ ـ **التوحيد ومعرفة أسماء الله** ﷻ **وصفاته على الاتفاق والتفرد**، لأبي عبد الله ابن منده، ت: د. علي الفقيهي، الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
٧٩ ـ **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، للسخاوي، ت: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، الأولى، ١٤١٨هـ، مكتبة أصول السلف، السعودية.
٨٠ ـ **الثقات**، لابن حبان، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، دائرة المعارف، الهند، دار الفكر.
٨١ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**، لمجموعة من المؤلفين، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، عالم الكتب، بيروت.
٨٢ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، ت: د. محمد عجاج الخطيب، ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٨٣ ـ **الجرح والتعليل**، لابن أبي حاتم، الأولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن.
٨٤ ـ **الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب**، ليعقوب بن شيبة السدوسي، ضمن المجموعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي، ت: د. علي بن عبد الله الصيّاح، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

Black plate (847,1)

٨٥ ـ **الجمع بين الصحيحين**، للحافظ عبد الحق الإشبيلي، ت: حمد الغماس، الأولى ١٤١٩هـ، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض.

٨٦ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، لعبد القادر القرشي، الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي.

٨٧ ـ **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، لشمس الدين السخاوي، ت: إبرهيم باجس عبد المجيد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت.

٨٨ ـ **الحديث الحسن لذاته ولغيره**، للباحث: د. خالد الدريس، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٨٩ ـ **الحديث والمحدثون**، لمحمد محمد أبو زهو، نشرة الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٩٠ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩١ ـ **الدر المنثور**، للسيوطي، ١٤١٣هـ، دار الفكر، بيروت.

٩٢ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، لابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة.

٩٣ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، للحافظ ابن حجر، مراقبة محمد عبد المعيد ضان، الثانية، ١٣٩٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند.

٩٤ ـ **الدعوات الكبير**، للبيهقي، ت: بدر البدر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت.

٩٥ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لابن فرحون المالكي، ت: الأحمدي أبو النور، مكتبة التراث، القاهرة.

٩٦ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**، لابن رجب، ت: عبد الرحمن العثيمين، الأولى، ١٤٢٥هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.

٩٧ ـ **الرحلة في طلب الحديث**، للخطيب البغدادي، ت: نور الدين عتر، الأولى، ١٣٩٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨ ـ **الرد على الجهمية**، لأبي عبد الله ابن منده، ت: أ.د. علي الفقيهي، الثالثة، ١٤١٤هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٩٩ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني، كتب مقدمتها محمد بن المنتصر الزمزمي، الرابعة، ١٤٠٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

Black plate (848,1)

١٠٠ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، لأبي الحسنات اللكنوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الثالثة، ١٤٠٧هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
١٠١ ـ **الروح**، لابن القيم، ١٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٢ ـ **الروض البسام ترتيب وتخريج فوائد تمام**، لجاسم الدوسري، الأولى ١٤٠٨هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
١٠٣ ـ **السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل**، لمحمد بن عبد الله بن الشيخ محمد الشنقيطي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، توزيع دار المؤتمن، السعودية.
١٠٤ ـ **السنن الكبرى**، للبيهقي، ١٤١٣هـ، دار المعرفة، بيروت.
١٠٥ ـ **السنن الكبرى**، للنسائي، ت: عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي حسن الأولى، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٦ ـ **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، للأبناسي، ت: صلاح هلل، الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
١٠٧ ـ **الشكر**، لأبي بكر ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، ت: بدر البدر، الثالثة، ١٤٠٠هـ، المكتبة الإسلامية، الكويت.
١٠٨ ـ **الشمائل المحمدية**، للترمذي، ت: سيد عباس، الثالثة، ١٤١٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
١٠٩ ـ **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، للحافظ ابن عبد الهادي، ت: عقيل المقطري، الأولى، ١٤١٢هـ، دار الريان، بيروت.
١١٠ ـ **الضعفاء**، لأبي زرعة الرازي، ت: د. سعدي الهاشمي، (مطبوع مع كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» للمحقق المذكور)، المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الأولى، ١٤٠٢هـ.
١١١ ـ **الضعفاء الصغير**، للإمام البخاري، ت: محمود إبرهيم زايد، دار الباز ـ مكة المكرمة، دار المعرفة ـ بيروت.
١١٢ ـ **الضعفاء الكبير**، لأبي جعفر محمد العقيلي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١٣ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لأبي الحسن على بن عمر الدارقطني، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
١١٤ ـ **الضعفاء والمتروكين**، للنسائي، ت: محمود إبرهيم زايد، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الباز ـ مكة المكرمة، دار المعرفة ـ بيروت.
١١٥ ـ **الضعفاء والمتروكين**، للنسائي، ت: بوران الضناوي، وكمال الحوت، الأولى ١٤٠٥هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

Black plate (849,1)

١١٦ ـ **الطبقات**، للإمام مسلم بن الحجاج، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، الأولى، الأولى، ١٤١١هـ، دار الهجرة، الثقبة، السعودية.
١١٧ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد [القسم المتمم] ت: د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
١١٨ ـ **الطبقات الكبرى**، لمحمد بن سعد، دار صادر، بيروت.
١١٩ ـ **العبر في خبر من غبر**، للذهبي، ت: صلاح الدين المنجد، الثانية ١٤٠٤هـ، مطبعة حكومة الكويت.
١٢٠ ـ **العقيدة الأصفهانية ـ مع شرحها ـ**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: إبراهيم سعيداي، الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
١٢١ ـ **العلل**، للدارقطني، ت: محفوظ الرحمن زين الله، الأولى، طيبة، الرياض.
١٢٢ ـ **العلل**، لابن المديني، ت: حسام بوقريص، الأولى، ١٤٢٣هـ، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت.
١٢٣ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لابن الجوزي، ت: خليل الميس، الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٤ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد، المكتبة الإسلامية، استنبول.
١٢٥ ـ **العلو للعلي الغفار**، للذهبي، ت: أشرف بن عبد المقصود، الأولى، ١٤١٦هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
١٢٦ ـ **العنوان الصحيح للكتاب، تعريفه، وأهميته**، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني، الأولى، ١٤١٩هـ، دار عالم الفوائد، مكة.
١٢٧ ـ **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، نشرته مكتبة دار الهلال.
١٢٨ ـ **الفهرست**، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.
١٢٩ ـ **الفوائد**، لأبي عمرو بن محمد بن إسحاق بن منده، ت: مسعد السعدني، الأولى، ١٤١٢هـ، دار الصحابة، طنطا، مصر.
١٣٠ ـ **الفوائد الشهير بالغيلانيات**، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ت: حلمي كامل عبد الهادي، الأولى، ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
١٣١ ـ **ألفية السيوطي**، ت: أحمد شاكر، دار كاتب وكتاب، بيروت.
١٣٢ ـ **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، ت: مكتب ت: التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٣٣ ـ **القراءة خلفَ الإمام**، للإمام البخاري، ت: سعيد زغلول، المكتبة التجارية، مكة.

Black plate (850,1)

١٣٤ ـ **القند في ذكر علماء سمرقند**، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي، ت: يوسف الهادي، الأولى، ١٤٢٠هـ، مؤسسة الطباعة والنشر، طهران، إيران.
١٣٥ ـ **القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر**، للسخاوي، ت: جاسم بن محمد الفجي، الأولى، ١٤٢٠هـ، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، دمشق.
١٣٦ ـ **الكاشف قي معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذهبي، ت: محمد عوامة، الأولى، ١٤١٣هـ، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.
١٣٧ ـ **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير، ت: عبد الله القاضي، الثانية، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٨ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي، الثالثة، ١٤٠٩هـ، دار الفكر، بيروت.
١٣٩ ـ **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، لأبي بكر بن أبي شيبة، ت: محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٠ ـ **الكفاية في علم الرواية**، للخطيب البغدادي، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤١ ـ **الكليات**، لأبي البقاء الكفوي، ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٤٢ ـ **الكنى والأسماء**، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٣ ـ **الكنى والأسماء**، للإمام مسلم بن الحجاج، ت: عبد الرحيم القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
١٤٤ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، لابن الكيال، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الأولى، ١٤١٠هـ، دار المأمون للتراث، بيروت.
١٤٥ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، ١٤٠٠هـ، دار صادر، بيروت.
١٤٦ ـ **المؤتلف والمختلف للدارقطني**، ت: موفق بن عبد القادر، الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الغرب، بيروت.
١٤٧ ـ **المتكلمون في الرجال**، للسخاوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الخامسة، ١٤١٠هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
١٤٨ ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بابن الأثير، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.
١٤٩ ـ **المجروحين**، لابن حبان، ت: محمود إبرهيم زايد، ١٤١٢هـ، دار المعرفة، بيروت.

Black plate (851,1)

١٥٠ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر، ت: يوسف المرعشلي، الأولى ١٤١٥هـ، دار المعرفة، لبنان.
١٥١ ـ المجموع شرح المهذب، للنووي، دار الفكر.
١٥٢ ـ المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥٣ ـ المحلى، لابن حزم، ت: أحمد شاكر، دار الفكر.
١٥٤ ـ المختلطين، للعلائي، ت: رفعت فوزي، وعلي مزيد، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٥٥ ـ المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم، ت: د. فؤاد عبد المنعم، من منشورات دار الدعوة بالإسكندرية، مصر.
١٥٦ ـ المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي، ت: شكر الله قوجاني، الثانية، ١٤١٨هـ، الرسالة، بيروت.
١٥٧ ـ المراسيل، لأبي داود السجستاني، ت: شعيب الأرناؤط، الثانية، ١٤١٨هـ، الرسالة، بيروت.
١٥٨ ـ المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الهجرة، الثقة، السعودية.
١٥٩ ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم، دار المعرفة، بيروت.
١٦٠ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، انتقاء ابن الدمياطي، ت: د. قيصر أبو فرح، دار الفكر، بيروت.
١٦١ ـ المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة العراقي، ت: د. عبد الرحمٰن البر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار الوفاء، المنصورة.
١٦٢ ـ المسند الجامع، لبشار عواد وآخرين، الأولى، ١٤١٣هـ، دار الجيل، بيروت.
١٦٣ ـ المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي.
١٦٤ ـ المعجم الأوسط، للطبراني، ت: أيمن شعبان، وسيد إسماعيل، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الحديث، القاهرة.
١٦٥ ـ المعجم الصغير، للطبراني، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٦٦ ـ المعجم الكبير، للطبراني، ت: حمدي السلفي، الطبعة الثانية.
١٦٧ ـ المعجم المشتمل على ذكر شيوخ الأئمة النبل، لابن عساكر، ت: سكينة الشهابي، دار الفكر.
١٦٨ ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الثانية، دار الدعوة، تركيا.

Black plate (852,1)

١٦٩ ـ **المعجم في مشتبه أسامي المحدثين**، لأبي الفضل الهروي، ت: نظر الفاريابي، الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٧٠ ـ **المعرفة والتاريخ**، ليعقوب بن سفيان الفسوي، ت: د. أكرم العمري، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة الدار، المدينة.

١٧١ ـ **المغني في الضعفاء**، للذهبي، ت: أبي الزهراء القاضي، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٢ ـ **المغني لابن قدامة**، ت: د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو، الثانية ١٤١٢هـ، دار هجر، القاهرة.

١٧٣ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، لأبي العباس القرطبي، ت: محيي الدين مستو وآخرين، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، بيروت.

١٧٤ ـ **المقاصد الحسنة**، للسخاوي، ت: عبد الله بن محمد الصديق، الأولى، ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٥ ـ **المقتنى في سرد الكنى**، للذهبي، ت: محمد صالح المراد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

١٧٦ ـ **المقصد الأرشد**، لبرهان الدين ابن مفلح، ت: د. عبد الرحمن العثيمين، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٧٧ ـ **المقنع في علوم الحديث**، لابن الملقن، ت: عبد الله الجديع، الأولى، ١٤١٣هـ، دار فواز، الأحساء.

١٧٨ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن القيم، ت: عبد الفتاح أبو غدة الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٧٩ ـ **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين أبي إسحاق إبرهيم بن محمد الصيرفيني (ت:٦٤١)، ت: خالد حيدر، الأولى، ١٤١٤هـ، دار الفكر، بيروت.

١٨٠ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، لعبد بن حميد، ت: صبحي السامرائي، محمود خليل الصعيدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، السنة، القاهرة، عالم الكتب، بيروت.

١٨١ ـ **المنتخب من معجم شيوخ السمعاني**، ت: د. موفق عبد القادر، الأولى، ١٤١٧هـ، من منشورات الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

Black plate (853,1)

١٨٢ ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لابن الجوزي، الأولى، ١٣٥٨، دار صادر، بيروت.
١٨٣ ـ **المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ**، لمجد الدين ابن تيمية، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
١٨٤ ـ **المنهل الروي**، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، ت: د. محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، الثانية، ١٤٠٦هـ، دار الفكر، دمشق.
١٨٥ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، لابن الجوزي، ت: د. نور الدين بن شكري بن علي بوياجيلار، الأولى، ١٤١٨هـ، أضواء السلف ومكتبة التدمرية، الرياض.
١٨٦ ـ **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٧ ـ **الموقظة في علم المصطلح**، للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الثانية ١٤١٢هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
١٨٨ ـ **النكت الظراف (مع تحفة الأشراف)**، لابن حجر، ت: عبد الصمد شرف الدين، الثالثة، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٨٩ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لابن حجر العسقلاني، ت: د. ربيع بن هادي عمير، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
١٩٠ ـ **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، لبدر الدين الزركشي، ت: د. زين العابدين بلا فريج، الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
١٩١ ـ **النهاية في غريب الحديث**، لابن الأثير، ت: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، دار الفكر، بيروت.
١٩٢ ـ **الوافي بالوفيات**، للصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث، بيروت.
١٩٣ ـ **الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**، لأبي طاهر السلفي، ت: عبد الغفور البلوشي، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة دار الإيمان، المدينة النبوية.
١٩٤ ـ **الوضع في الحديث**، لعمر فلاته، ١٤٠١هـ، نشر مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان ببيروت.
١٩٥ ـ **إيضاح الإشكال**، لأبي الفضل بن طاهر المقدسي، ت: باسم الجوابرة، الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة المعلا، الكويت.
١٩٦ ـ **إيضاح الإشكال**، لأبي الفضل ابن طاهر المقدسي، ت: د. باسم الجوابرة، الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة المعلا، الكويت.

Black plate (854,1)

١٩٧ ـ **بدائع الصنائع**، للكاساني، ١٤٠٢هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٩٨ ـ **بدائع الفوائد**، لابن القيم، ت: علي بن محمد العمران، الأولى، ١٤٢٥هـ، دار عالم الفوائد، مكة شرفها الله.
١٩٩ ـ **برنامج التجيبي**، للقاسم بن يوسف التجيبي، ت: عبد الحفيظ منصور، ١٩٨١م، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
٢٠٠ ـ **بغية الراغب المتمني في ختم النسائي**، للسخاوي، ت: د. عبد العزيز العبد اللطيف، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
٢٠١ ـ **بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني**، لحماد الأنصاري، الأولى ١٤١٥هـ، دار الغرباء، المدينة النبوية.
٢٠٢ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، لابن حجر، ت: سمير الزهيري، الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الدليل، الجبيل.
٢٠٣ ـ **بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها**، لأبي محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، الثالثة (بدون تاريخ نشر)، دار الجيل، بيروت.
٢٠٤ ـ **تاج العروس**، للزبيدي، لمجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٠٥ ـ **تاريخ أصبهان أو (ذكر أخبار أصبهان)**، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠٦ ـ **تاريخ ابن يونس**[١]، لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، المصري، ت: د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، الأولى، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠٧ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠٨ ـ **تاريخ أسماء الثقات**، لابن شاهين، ت: أبو المعالي أظهر المباركفوري، مكتبة شرف الدين الكتبي، الهند.
٢٠٩ ـ **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، لابن شاهين، ت: د. عبد الرحيم القشقري، الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢١٠ ـ **تاريخ الإسلام**، للذهبي، ت: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة العشرون، ١٤١٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢١١ ـ **تاريخ التراث العربي**، لفؤاد سزكين، ترجمة: محمود حجازي، ١٤٠٣هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

(١) كثيراً ما يسميه ابن منده بـ(تاريخ المصريين).

Black plate (855,1)

٢١٢ ـ تاريخ الثقات، لأحمد بن عبد الله العجلي، بترتيب الهيثمي، ت: د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١٣ ـ تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الأولى، ١٣٧١هـ، مطبعة السعادة، مصر.
٢١٤ ـ تاريخ الدولة العباسية، لجمال الشيال، دار الفكر العربي [بدون معلومات أخرى].
٢١٥ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الفكر، بيروت.
٢١٦ ـ تاريخ عثمان ين سعيد الدارمي عن ابن معين، لعثمان الدارمي، ت: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.
٢١٧ ـ تاريخ علماء أهل مصر، ليحيى بن علي الحضرمي المعروف بابن الطحان، ت: محمود الحداد، الأولى، ١٤٠٨هـ، دار العاصمة، الرياض.
٢١٨ ـ تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، ت: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الأولى، ١٤١٥هـ.
٢١٩ ـ تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، ت: محمد عبد الرحيم، ١٤١٥هـ، دار الفكر، بيروت.
٢٢٠ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر، ت: علي البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.
٢٢١ ـ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، لابن عساكر الدمشقي، الثالثة، ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٢٢ ـ تحرير تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ت: د. بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرسالة، بيروت.
٢٢٣ ـ تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، الأولى، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
٢٢٤ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلاء محمد عبد الرحمن المباركفوري، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢٥ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، الثالثة، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٢٦ ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة العراقي، ت: عبد الله نواره، الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٢٢٧ ـ تحفة المودود بأحكام المولود، لابن القيم، ت: بسام الجابي، الأولى، ١٤٠٩هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

Black plate (856,1)

٢٢٨ ـ **تدريب الراوي**، للسيوطي، ت: نظر الفاريابي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ الكوثر، الرياض.
٢٢٩ ـ **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره**، د. محمد بن مطر الزهراني، الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة الصديق، الطائف.
٢٣٠ ـ **تذكرة الحفاظ**، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣١ ـ **تراجم البخاري**، لبدر الدين ابن جماعة، ت: علي الزبن، الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٣٢ ـ **تسلية أهل المصائب**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد المنبجي الحنبلي، الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣٣ ـ **تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة**، لصالح بن عبد العزيز العثيمين، ت: بكر أبو زيد، الأولى، ١٤٢٢هـ، الرسالة، بيروت.
٢٣٤ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، لابن حجر، ت: إكرام الله إمداد الحق، الأولى، ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٢٣٥ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر، ت: د. أحمد بن علي سير المباركي، الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٣٦ ـ **تعليقة على كتاب العلل لابن أبي حاتم**، لابن عبد الهادي، ت: سامي بن محمد بن جاد الله، الأولى، ١٤٢٣هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
٢٣٧ ـ **تغليق التعليق**، لابن حجر، ت: سعيد القزقي، الأولى، ١٤٠٥هـ، الكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، الأردن.
٢٣٨ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الريان، القاهرة، دار الحديث، القاهرة.
٢٣٩ ـ **تقييد العلم**، للخطيب البغدادي، دار إحياء السنة.
٢٤٠ ـ **تكملة الإكمال**، لأبي بكر بن نقطة، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الأولى، ١٤١٠هـ، نشر جامعة أم القرى.
٢٤١ ـ **التلخيص الحبير**، لابن حجر، ت: عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.
٢٤٢ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة، المعروف بالرد على البكري**، ت: محمد بن علي عجال، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الغرباء الثرية، المدينة النبوية.
٢٤٣ ـ **تهذيب الآثار**، لابن جرير الطبري، ت: ناصر الرشيد، وعبد القيوم عبد رب النبي، ١٤٠٢هـ، مطابع الصفا، مكة.
٢٤٤ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، للنووي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الأولى، ١٤١٦هـ، بيروت.

Black plate (857,1)

٢٤٥ ـ تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٤٦ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، ت: د. بشار عواد معروف، السادسة، ١٤١٥هـ، الرسالة، بيروت.

٢٤٧ ـ تهذيب سنن أبي داود (مطبوع مع مختصر المنذري)، لابن القيم، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٢٤٨ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة السلفية بالمدينة النبوية.

٢٤٩ ـ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد نعيم العرقسوسي، الأولى، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٥٠ ـ ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي، ت: د. عبد الله العمراني، الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الغرب، بيروت.

٢٥١ ـ ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين البزرالي والحافظ جمال الدين المزي، للحافظ الذهبي، ت: محمد بن ناصر العجمي، الأولى، ١٤١٥هـ، دار ابن الأثير، الكويت.

٢٥٢ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، ت: د. عبد الله التركي، الأولى، ١٤٢٢هـ، دار هجر، مصر.

٢٥٣ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ العلائي، حمدي السلفي، الثانية، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب.

٢٥٤ ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب، ت: شعيب الأرناؤوط وإبرهيم باجس، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، الرسالة، بيروت.

٢٥٥ ـ جزء في ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه، للحافظ عبد العظيم المنذري، ت: نظام اليعقوبي، الأولى، ١٤٢١هـ، مكتبة البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٥٦ ـ جزء في مسائل عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل، لعبد الله بن محمد البغوي، ت: محمود الحداد، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار العاصمة، الرياض.

٢٥٧ ـ حاشية الدسوقي، لمحمد عرفة الدسوقي، ت: محمد عليش، دار الفكر، بيروت.

Black plate (858,1)

٢٥٨ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٩ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لصفي الدين الخزرجي، اعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة، الرابعة، ١٤١١هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٦٠ ـ **دراسات في الحديث الشريف وعلومه**، لرمضان الزيان وعدنان الكحلوت، الأولى، ١٤٢٢هـ، منشورات جامعة الأقصى بغزة.

٢٦١ ـ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، لمحمد مصطفى الأعظمي، الثالثة، ١٤٠١هـ.

٢٦٢ ـ **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، لإبراهيم العسعس، الأولى، ١٤١٦هـ. المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٦٣ ـ **دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهاته**، لمحب الدين الخطيب وآخرين، مطبعة الإمام، بمصر.

٢٦٤ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين**، للذهبي، ت: مجموعة محققين، ١ ١٤٠٨هـ، دار القلم، بيروت.

٢٦٥ ـ **ذكر الإمام الحافظ أبي عبد الله ابن منده، ومن أدركهم من أصحابه الإمامُ أبو عبد الله الحسين بن عبد الملك الخلال**، تخريج الحافظ أبي موسى محمد بن ابي بكر المديني، ت: د. عامر حسن صبري، الأولى، ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٦٦ ـ **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**، لأبي حفص عمر بن شاهين، ت: حماد بن محمد الأنصاري، الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٢٦٧ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الخامسة، ١٤١٠هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢٦٨ ـ **ذيل الكاشف**، لأبي زرعة العراقي، ت: بوران الضناوي، الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦٩ ـ **ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لعبد العزيز الكتاني، الأولى، ١٤٠٩هـ، دار العاصمة، الرياض.

٢٧٠ ـ **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي (مطبوع مع تذكرة الحفاظ للذهبي)**، للسيوطي، دار الكتب العلمية.

٢٧١ ـ **ذيل ميزان الاعتدال**، للعراقي، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الأولى، ١٤٠٦هـ، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى.

Black plate (859,1)

٢٧٢ ـ رجال صحيح مسلم، للإمام أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، ت: عبد الله الليثي، الأولى، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت.
٢٧٣ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، ت: محمد لطفي الصباغ، الثالثة، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٧٤ ـ روضة الطالبين، للنووي، ١٤٠٥هـ، نشرة المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٧٥ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، ت: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الخامسة والعشرون، ١٤١٢هـ، الرسالة، بيروت، المنار الإسلامية، الكويت.
٢٧٦ ـ سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ت: موفق بن عبد القادر، الأولى، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٧٧ ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ت: د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٢٧٨ ـ سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، ت: د. سليمان آتش ١٤٠٨هـ، دار العلوم.
٢٧٩ ـ سؤالات أبي عبد الله ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني، ت: علي حسن عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار عمَّار، الأردن.
٢٨٠ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ت: د. عبد العليم البستوي الأولى، ١٤١٨هـ، دار الاستقامة، مكة، ومؤسسة الريان، بيروت.
٢٨١ ـ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المعارف، الرياض.
٢٨٢ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المعارف، الرياض.
٢٨٣ ـ سبل السلام، للصنعاني، ت: محمد صبحي حلاق، الأولى، ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
٢٨٤ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، ١٤١٥هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٨٥ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني، الأولى، ١٤١٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٨٦ ـ سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البابي الحلبي.
٢٨٧ ـ سنن أبي داود، ت: عزت الدعاس، الأولى، ١٣٨٩، دار الحديث، القاهرة.
٢٨٨ ـ سنن الترمذي، ت: أحمد شاكر وكمال الحوت، دار الحديث، القاهرة.

Black plate (860,1)

٢٨٩ ـ **سنن الترمذي المطبوع باسم الجامع الكبير**، للترمذي، ت: د. بشار عواد معروف، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٩٠ ـ **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن الدارقطني، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الأولى، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٩١ ـ **سنن الدارمي**، ت: د. مصطفى البغا، الأولى، ١٤١٢هـ، دار القلم، دمشق.
٢٩٢ ـ **سنن النسائي (المجتبى)**، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الثالثة، ١٤٠٩هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
٢٩٣ ـ **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، ت: مجموعة من المحققين، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ، الرسالة، بيروت.
٢٩٤ ـ **شرح السنة**، للبغوي، ت: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي.
٢٩٥ ـ **شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، للملا علي القاري، ت: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، الكويت.
٢٩٦ ـ **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، ت: د. همام سعيد، الأولى، ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار.
٢٩٧ ـ **شرح مشكل الآثار**، للطحاوي، ت: شعيب الأرناؤوط، الأولى، ١٤١٥هـ، الرسالة، بيروت.
٢٩٨ ـ **شرح معاني الآثار**، للطحاوي، ت: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، الأولى، ١٤١٤هـ، عالم الكتب، بيروت.
٢٩٩ ـ **شروط الأئمة**، لابن منده، ت: د. عبد الرحمن الفريوائي، الأولى، ١٤١٦هـ دار المسلم، الرياض.
٣٠٠ ـ **شروط الأئمة الخمسة**، لمحمد بن موسى الحازمي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٠١ ـ **شروط الأئمة الستة**، لمحمد بن طاهر المقدسي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٠٢ ـ **شعب الإيمان**، للبيهقي، ت: محمد السيد بسيوني زغلول، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٠٣ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، الرسالة، بيروت.
٣٠٤ ـ **صحيح ابن خزيمة**، ت: محمد مصطفى الأعظمي، الثانية، ١٤١٢هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

Black plate (861,1)

٣٠٥ ـ صحيح البخاري، اعتنى بنشره د. زهير الناصر، النشر المصورة الأولى، عن ط. بولاق، سنة ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة، بيروت.
٣٠٦ ـ صحيح البخاري، ت: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الأولى، ١٤٠٠هـ، المكتبة السلفية، القاهرة.
٣٠٧ ـ صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إسطنبول.
٣٠٨ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، ت: موفق بن عبد القادر، ١٤٠٤هـ، دار الغرب.
٣٠٩ ـ طبقات الحنابلة، للقاضي ابن أبي يعلى، ت: عبد الرحمن العثيمين، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة العبيكان، الرياض. [تأكد من البيانات].
٣١٠ ـ طبقات المحدثين بأصبهان، لعبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري، ت: د. عبد الغفور البلوشي، الثانية، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣١١ ـ طبقات المفسرين، للداودي، دار الكتب العلمية، بيروت [بدون بيانات نشر].
٣١٢ ـ طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، ت: محمد أبو الفضل إبرهيم، الثانية، نشر دار المعارف، القاهرة.
٣١٣ ـ طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي، ت: عبد القادر محمد علي، الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣١٤ ـ علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي وآخرين، الأولى، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.
٣١٥ ـ علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، ت: محمد بن صالح الدباسي، الأولى، ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٣١٦ ـ علم الرجال، نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، لمحمد بن مطر الزهراني، الأولى، ١٤١٧هـ، دارا الهجرة، الثقبة، السعودية.
٣١٧ ـ علوم الحديث لابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري ت: نور الدين عمر، ١٤٠٦هـ، دار الفكر، دمشق.
٣١٨ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني، دار الفكر.
٣١٩ ـ عمل اليوم والليلة، للنسائي، ت: د. فاروق حمادة، الثانية، ١٤٠٦هـ الرسالة، بيروت.
٣٢٠ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود، لشمس الحق العظيم آبادي، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢١ ـ عيون الأثر في فنون المغازي والسير، لابن سيد الناس اليعمري، ت: إبرهيم محمد رمضان، الأولى، ١٤١٤هـ، دار القلم، بيروت.

Black plate (862,1)

٣٢٢ ـ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، الأولى، ١٣٩٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند.
٣٢٣ ـ غريب الحديث، للخطابي، ت: عبد الكريم العزباوي، ١٤٠٢هـ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة.
٣٢٤ ـ غريب الحديث لابن الجوزي، ت: عبد المعطي قلعجي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢٥ ـ فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله ابن منده، ت: نظر الفاريابي، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.
٣٢٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، السلفية، القاهرة.
٣٢٧ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي، ت: محمود عبد المقصود وجماعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
٣٢٨ ـ فتح الباقي على ألفية العراقي، لزكرياء الأنصاري، بعناية محمد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ العراقي، ت: محمود ربيع، الأولى، ١٤١٦هـ، دار الفكر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٣٣٠ ـ فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، للسخاوي، ت: علي حسين، الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة السنة، القاهرة.
٣٣١ ـ فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، إعداد عمار بن سعيد تمالت، نشرته وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، عام ١٤٢٣هـ.
٣٣٢ ـ فهرسة ابن خير الإشبيلي، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٣٣ ـ قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، لرضي الدين محمد بن إبرهيم الحلبي الحنفي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الثانية، ١٤٠٨هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
٣٣٤ ـ كتاب المدلسين، لأبي زرعة العراقي، ت: رفعت فوزي، ونافذ حسين، الأولى، ١٤١٥هـ، دار الوفاء، المنصورة، مصر.
٣٣٥ ـ كتاب فيه معرفة أسامي من أردفهم النبي ﷺ، لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده، ت: يحيى مختار غزاوي، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة المدينة للتوزيع، ومؤسسة الريان، بيروت.

Black plate (863,1)

٣٣٦ ـ كشاف القناع، للبهوتي، ت: هلال مصيلحي، ومصطفى هلال، ١٤٠٢هـ، دار الفكر، بيروت.

٣٣٧ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، ت: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الأولى، ١٣٩٩هـ، الرسالة، بيروت.

٣٣٨ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٣٩ ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (مطبوع مع التذكرة للذهبي)، لابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٠ ـ لحظ اللحظ في بيان مسألة اللفظ الواقعة بين الإمامين الذهلي والبخاري، وأثرها في صفوف المحدثين، لسليمان بن سعيد العسيري، الأولى، ١٤٢٢هـ، مكتبة دار البيان الحديثة، الطائف.

٣٤١ ـ لسان العرب، لابن منظور، الأولى، ١٤١٠هـ، دار صادر.

٣٤٢ ـ لسان الميزان، لابن حجر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الأولى، ١٤٢٣هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٤٣ ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، لابن رجب، ت: ياسين محمد السواس، الأولى، ١٤١٣هـ، دار ابن كثير.

٣٤٤ ـ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، لعبد الفتاح أبو غدة، الرابعة، ١٤١٧هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٤٥ ـ مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، النيسابوري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٣٤٦ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي بكر الهيثمي، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٧ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن ابن قاسم، وابنه محمد.

٣٤٨ ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، لسراج الدين البلقيني، ت: د. عائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطئ)، الثانية، ١٤١٢هـ، دار المعرفة، القاهرة.

٣٤٩ ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، اختصره محمد الموصلي، ت: سيد إبرهيم، الأولى، ١٤١٢هـ، دار الحديث، القاهرة.

٣٥٠ ـ مختصر سنن أبي داود، للمنذري، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

Black plate (864,1)

٣٥١ ـ **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء**، لأسامة خياط، الأولى، ١٤٢١هـ، دار الفضيلة، الرياض.
٣٥٢ ـ **مرآة الجنان**، لليافعي، ١٤١٣هـ، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.
٣٥٣ ـ **مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبرهيم**، ت: زهير الشاويش، الأولى، ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٣٥٤ ـ **مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله**، ت: د. علي بن سليمان المهنا، الأولى، ١٤٠٦هـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
٣٥٥ ـ **مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله**، ت: زهير الشاويش، الثالثة، ١٤٠٨هـ المكتب الإسلامي، بيروت.
٣٥٦ ـ **مسائل الإمام أحمد لأبي داود**، ت: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.
٣٥٧ ـ **مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، راويه إسحاق بن منصور**، ت: د. صالح المزيد، الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة المدني، القاهرة.
٣٥٨ ـ **مسند إبراهيم بن أدهم**، لأبي عبد الله ابن منده، ت: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.
٣٥٩ ـ **مسند ابن الجعد**، ت: عامر أحمد حيدر، الأولى، ١٤١٠هـ، مؤسسة نادر، بيروت.
٣٦٠ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، ت د. محمد بن عبد المحسن التركي، الأولى، ١٤١٩هـ، دار هجر، مصر.
٣٦١ ـ **مسند أبي عوانة**، لأبي عوانة الإسفراييني، دار الكتبي.
٣٦٢ ـ **مسند أبي عوانة المستخرج على صحيح مسلم (القسم المفقود)**، لأبي عوانة الإسفراييني، ت: أيمن عارف الدمشقي، الأولى، ١٤١٦هـ، مكتبة السنة، القاهرة.
٣٦٣ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي**، ت: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت.
٣٦٤ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ت: شعيب الأرناؤوط وجماعة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، الرسالة، بيروت.
٣٦٥ ـ **مسند الحميدي**، لعبد الله بن الزبير الحميدي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.
٣٦٦ ـ **مسند الشاشي**، للهيثم بن كليب الشاشي، ت: محفوظ الرحمن زين الله، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

Black plate (865,1)

٣٦٧ ـ مسند الشاميين، للطبراني، ت: حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ الرسالة، بيروت.
٣٦٨ ـ مسند الشهاب، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، ت: حمدي السلفي، الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٦٩ ـ مسند الفاروق، لابن كثير، ت: عبد المعطي قلعجي، الأولى، ١٤١١هـ، دار الوفاء، مصر.
٣٧٠ ـ مشيخة ابن شاذان الصغرى، لأبي علي الحسن بن أحمد بن إبرهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان (ت:٤٢٦)، ت: عصام موسى هادي، الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
٣٧١ ـ مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، لمحمد العنسي، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة صنعاء الأثرية (صنعاء)، ودار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (القاهرة).
٣٧٢ ـ مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه، للبوصيري، ت: كمال الحوت الأولى، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية.
٣٧٣ ـ معالم السنن (مطبوع مع مختصر المنذري)، لأبي سليمان الخطابي، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
٣٧٤ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، دار صادر، بيروت.
٣٧٥ ـ معجم الشيوخ، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، ت: عمر تدمري، الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الإيمان، طرابلس، لبنان.
٣٧٦ ـ معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ت: صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
٣٧٧ ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٧٨ ـ معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي لأبي بكر الإسماعيلي، ت: د. زياد منصور، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.
٣٧٩ ـ معجم ما استعجم، لعبد الله بن عبد العزيز البكري، ت: مصطفى السقا، الثالثة، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨٠ ـ معجم ما طبع من كتب السنة، لمصطفى عمار منلا، الأولى، ١٤١٧هـ، دار البخاري، المدينة المنورة، بريدة.
٣٨١ ـ معجم مصطلحات الحديث، لسليمان الحرش، وحسين الجمل، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.

Black plate (866,1)

٣٨٢ ـ معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
٣٨٣ ـ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للذهبي، ت: إبرهيم إدريس، الأولى، ١٤٠٦هـ، دار المعرفة، بيروت.
٣٨٤ ـ معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: سيد كردي حسن، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨٥ ـ معرفة الصحابة، لأبي عبد الله ابن منده، ت: د. عامر حسن صبري [نسخة خاصة، قبل نشر الكتاب ـ وأنا في آخر مراحل البحث النهائية ـ أواخر سنة ١٤٢٦هـ، نشرته جامعة الإمارات العربية المتحدة].
٣٨٦ ـ معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: عادل العزازي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الوطن، الرياض.
٣٨٧ ـ معرفة القراء الكبار، للذهبي، ت: بشار عواد وآخرون، الثانية، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٨٨ ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم، ت: السيد معظم حسين، الثانية، ١٣٩٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨٩ ـ من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية أبي بكر المروذي، ت: صبحي البدري السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، المعارف، الرياض.
٣٩٠ ـ من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال من رواية أبي الحسن الميموني، ت: صبحي البدري السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، المعارف، الرياض.
٣٩١ ـ منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، توزيع دار أحد.
٣٩٢ ـ منهج الإمام أبي عبد الرحمٰن النسائي في الجرح والتعديل، للدكتور قاسم علي سعد، الأولى، ١٤٢٢هـ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث في دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي.
٣٩٣ ـ منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، لعبد المجيد السوسوة، الأولى، ١٤١٨هـ، دار النفائس، عَمَّان.
٣٩٤ ـ موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، لأبي المعاطي النووي، وأحمد عبد الرزاق عيد، ومحمود محمد خليل. الطبعة، الأولى، ١٤١٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

Black plate (867,1)

٣٩٥ ـ موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الأولى، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت.
٣٩٦ ـ موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللّقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، لخالد منصور الدريس، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرشد، الرياض، شركة الرياض.
٣٩٧ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
٣٩٨ ـ ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص ابن شاهين، ت: سمير الزهيري، الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة المنار، الأردن.
٣٩٩ ـ ناسخ الحديث ومنسوخه، للأثرم، ت: عبد الله المنصور، الأولى، ١٤٢٠هـ.
٤٠٠ ـ نزهة الأسماع في مسألة السماع، لابن رجب، ت: د. عبد الله بن محمد الطريقي، طبع سنة ١٤١٣هـ، بدون بقية البيانات.
٤٠١ ـ نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر، ت: عبد العزيز السديري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، الرشد، الرياض
٤٠٢ ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ت: علي حسن عبد الحميد، الأولى، ١٤١٣هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
٤٠٣ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، ت: المجلس العلمي في الهند، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، دار المأمون، القاهرة.
٤٠٤ ـ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، للشوكاني، دار الحديث، القاهرة.
٤٠٥ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، ت: محب الدين الخطيب، الثالثة، ١٤٠٧هـ، الدار السلفية، القاهرة.
٤٠٦ ـ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف باستنبول سنة ١٩٥١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٠٧ ـ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة، والرد على شبه المخالفين، للألباني، بدون معلومات نشر.
٤٠٨ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ت: إحسان عباس، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.

* ثانياً: فهرس المخطوطات، والرسائل العلمية:

٤٠٩ ـ الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها، دراسة وتخريجاً، للباحث تركي بن فهد الغميز، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ.

Black plate (868,1)

٤١٠ ـ **الأحاديث التي بيّن أبو داود في سننه تعارض الرفع والوقف فيها: دراسة وتخريجاً**، للباحث محمد بن عبد العزيز الفراج، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨هـ.

٤١١ ـ **الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير**، للباحث خالد بن محمد باسمح، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ.

٤١٢ ـ **الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء من ترجمة طاووس بن كيسان إلى نهاية ترجمة مسعر بن كدام**، رسالة دكتوراه للباحث سعيد بن صالح الرقيب في قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤١٣ ـ **الأمالي**، مجموعة مجالس حديثية لأبي عبد الله ابن منده، نسخة خطية صورتها من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وهي بالأرقام التالية: [١٠١٢/ ٧ مجموع ١٥٠ (عدد الأوراق: ٤)، ٩٨٠/ ٣ مجموع ١١٨ (عدد الأوراق: ٣٠)، ٧٠٥٧/ ٤ (عدد الأوراق: ٥)].

٤١٤ ـ **التحقيق في أحاديث التعليق**، لابن الجوزي، حقق جزءاً من هذا الكتاب د. إبرهيم بن عبد الله اللاحم، لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٧هـ.

٤١٥ ـ **تسمية المشايخ الذين يروي عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ **على حروف المعجم**، لأبي عبد الله ابن منده، نسخة مصورة عن الأصل بمكتبة تشستربتي برقم [٥١٦٥] مكتوب سنة ٦٣٢ بخط محمد الحسن بن محمد الكاتب البغدادي، بعث بها لي فضيلة الشيخ د. علي بن عبد العزيز الشبل، أثابه الله.

٤١٦ ـ **رسالة في بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السنن وتصحيح الروايات**، نسخة مصورة عن نسخة المكتبة السليمانية بتركيا، صورتها من المكتبة الإسلامية بالمدينة، برقم [١٠٥٢/ ٢].

٤١٧ ـ **زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام**، لعمر بن عبد الله المقبل، وهي أطروحتي لنيل درجة الماجستير، أشرف عليها فضيلة الشيخ د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ونوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٠هـ.

٤١٨ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**، ت: د. عبد العزيز الرحماني، وهو أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة، شرفها الله، وقد نوقشت عام ١٤٠٧هـ.

٤١٩ ـ **مختلف الحديث عند الإمام أحمد جمعاً ودراسة**، للباحث د. عبد الله بن فوزان الفوزان، رسالة دكتوراه نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة، عام ١٤٢٤هـ.

Black plate (869,1)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* المقدمة	٥
* التمهيد	٢١
المبحث الأول: لمحة موجزة عن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة النبوية، ونقدها	٢٣
المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن منده، وبيان مكانته في علم الحديث	٣٥
الباب الأول: منهج ابن منده في علم الرجال	٩٩
الفصل الأول: **كتبه التي صنفها في علم الرجال**	١٠١
المبحث الأول: معرفة الصحابة	١٠٣
المطلب الأول: التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه	١٠٣
المطلب الثاني: مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه	١٢٢
المبحث الثاني: فتح الباب في الكنى والألقاب	١٣٣
المطلب الأول: التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه	١٣٣
المطلب الثاني: مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه	١٥٣
المبحث الثالث: أسامي مشايخ البخاري	١٥٩
المطلب الأول: التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه	١٥٩
المطلب الثاني: مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه	١٧٠
المبحث الرابع: جزء في الذب عن عكرمة مولى ابن عباس	١٧٧
المبحث الخامس: عنايته بعلم الرجال في مصنفاته الأخرى	١٨١
الفصل الثاني: **أثره في علم الرجال**	١٨٥
المبحث الأول: نقله عمن قبله من الأئمة	١٨٧
المبحث الثاني: استدراكه على من قبله	١٩١
المبحث الثالث: نقل الأئمة مِنْ بعده عنه	١٩٨
المبحث الرابع: دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل	٢٠٧

Black plate (870,1)

الموضوع الصفحة

المبحث الخامس: عنايته برجال البخاري ومسلم ٢٢٧
المبحث السادس: عنايته بطبقات الرواة ٢٣٢
المبحث السابع: جهوده في البحث عن السماع بين الرواة ٢٣٩
الفصل الثالث: **دراسة الرواة الذين تكلم فيهم جرحاً وتعديلاً** ٢٦١
المبحث الأول: الرواة الذين تكلم فيهم، وهم من رواة «الستة» ٢٦٣
المبحث الثاني: الرواة الذين تكلم فيهم من غير رواة «الستة» ٣٢٣

الباب الثاني: منهج ابن منده في علوم الحديث ٤٠٧

الفصل الأول: **مصنفاته في علوم الحديث** ٤٠٩
المبحث الأول: كتاب «شروط الأئمة» ٤١١
المبحث الثاني: رسالة في بيان الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار ومنهجه فيه ٤٢٤
الفصل الثاني: **آراؤه في علوم الحديث** ٤٢٩
المبحث الأول: الأنواع المتعلقة بدرجات الأحاديث ٤٣١
المبحث الثاني: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث اتصاله وانقطاعه ٤٥٦
المبحث الثالث: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي ٤٧٩
المبحث الرابع: الأنواع المتعلقة بصفة من تقبل روايته ومن ترد ٥٣٥
المبحث الخامس: الأنواع المتعلقة بطبقات الرواة، وبلدانهم، وأسمائهم وكناهم، وألقابهم، وصلة القرابة بينهم ٥٤٣
المبحث السادس: الأنواع المتعلقة بمتن الحديث ٥٧٥

الباب الثالث: منهج ابن منده في نقد المرويات ٥٨٧

الفصل الأول: **الطرق التي سلكها في نقد المرويات** ٥٨٩
المبحث الأول: النقد الصريح للحديث ٥٩١
المطلب الأول: حكاية الإجماع على صحته ٥٩١
المسألة الأولى: ما كان في الصحيحين أو أحدهما ٥٩١
المسألة الثانية: ما كان خارج الصحيحين ٥٩٥
المطلب الثاني: تصحيحه لكونه على رسم الشيخين أو أحدهما ٥٩٨
المطلب الثالث: تصحيحه على شرط أحد أصحاب السنن ٦٠٨
المطلب الرابع: الحكم على الحديث بالصحة ٦١٤
المطلب الخامس: الحكم على الحديث بالحسن ٦٢٣

Black plate (871,1)

الموضوع الصفحة

المطلب السادس: الحكم على الحديث بالرد ٦٣٣
المطلب السابع: ما اكتفى فيه بالنقل عن الأئمة ٦٣٩
المطلب الثامن: اكتفاؤه بشهرة رواة الإسناد ٦٤٠
المبحث الثاني: منهجه في الاختلاف في الحديث ووجوه الترجيح ٦٤٢
الفصل الثاني: **أنواع العلل عند ابن منده في تعليل الأحاديث** ٦٥٣
المبحث الأول: تعارض الوصل والإرسال ٦٥٥
المبحث الثاني: تعارض الرفع والوقف ٦٦١
المبحث الثالث: التعليل بالانقطاع ٦٦٣
المبحث الرابع: زيادة الثقات في السند والمتن ٦٦٨
المطلب الأول: الزيادة في المتون ٦٦٨
المطلب الثاني: الزيادة في الأسانيد ٦٧٤
المبحث الخامس: الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ ٦٧٥
المطلب الأول: الاختلاف في تسمية الصحابي ٦٧٥
المطلب الثاني: الاختلاف في تسمية غير الصحابي ٦٨٣
المبحث السادس: الإدراج ٦٨٤

الباب الرابع: منهج ابن منده في فقه السنة ٦٩١

الفصل الأول: **فقه السنة في تراجمه وسياقه للأدلة** ٦٩٣
المبحث الأول: فقه السنة من خلال تراجمه على الأحاديث ٦٩٥
المبحث الثاني: فقه السنة من خلال طريقة سياقه للأدلة ٧٣٤
الفصل الثاني: **فقه السنة من خلال تعليقاته وإيضاح الغريب** ٧٤٣
المبحث الأول: تعليقاته على الأحاديث ٧٤٥
المبحث الثاني: بيانه لغريب الحديث ٧٥١

الباب الخامس: المقارنة ٧٥٩

الفصل الأول: **موازنة منهجه في الرواة مع منهج ابن عدي في «الكامل»** ٧٦١
الفصل الثاني: **موازنة منهجه في فقه الحديث مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد** ٧٧١
الفصل الثالث: **موازنة منهجه في الحكم على الحديث مع منهج الدارقطني في سننه** ٨٠٣

Black plate (872,1)

الموضوع | الصفحة

* الخاتمة ٨١٣
* الفهـارس ٨٣٣
فهرس الفوائد ٨٣٥
فهرس المصادر والمراجع ٨٤١
فهرس الموضوعات ٨٦٩

تمّت